أ. امين محرز

الجزائر في عهد الاغوات

(1671-1659)

البصائر



الجزائر في عهد الأغوات
(1671-1659)

محرز أمين

البصائر الجديدة
للنشر والتوزيع

ردمك: 6_919_02_3331_978
الإيداع القانوني: 8368_2013

طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني للفنون والآداب

البصائر الجديدة

للنشر والتوزيع

حي الدوزي 3 رقم 411 باب الزوار ـ الجزائر
هاتف: 20 45 20 021/ 334 860 0554
البريد الإلكتروني : darelbassair@yahoo.fr

إهداء

إلى والدي ، رحمه الله ، الّذي علّمني التّأني والمثابرة .
إلى والدتي العزيزة الّتي حثّتني على العمل .
وإلى كلّ من مدّ لي يد المساعدة ،
وأخصّ بالذكر أستاذتي الكريمة عائشة غطّاس .

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671) » هو بحث متعلّق بدراسة تطوّر الوضع السّياسيّ في الجزائر من بداية الحكم العثمانيّ إلى غاية العهد السّالف الذكر ، بالإضافة إلى مقاربة عن الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة السّائدة خلال الفترة المعنية.

وهذه الدّراسة تهدف بالدّرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التّاريخيّة الّتي تعرّضت إلى الكثير من التّشويه والتّزييف المقصود ، وخاصّة المواضيع الّتي تتعلّق بالتّاريخ السّياسيّ للجزائر . فقد اعتبر جلّ الكتّاب الأوربيين ومن تأثر بهم من المؤرّخين العرب الجزائر العثمانيّة مجرّد "مستعمرة تركيّة" ، وجهازها الإداريّ والعسكريّ مجرّد وسيلة موّجهة للجباية ، لا تهتمّ بأمور البلاد بقدر ما تتطلّع دومًا إلى تعزيز نشاط القرصنة سعيًا للحصول على مزيد من الغنائم[1].

والواقع أنّ هذا الوصف المنافي للحقيقة التّاريخيّة ناتج عن تجاوز الوثائق باللّغتين العثمانيّة والعربيّة الخاصّة بالجزائر ، وناتج أيضًا عن كون الكثير ممّا كتب عن العهد العثمانيّ حتّى وقت قريب ، تركّز حول العلاقات مع الدّول الأوربية ، ومسائل القرصنة والأسرى والغنائم البحريّة ؛ ولم يكلّف الكتّاب أنفسهم في ذلك عناء النّظرة المتفحّصة الّتي لا تقرّ بالحقائق من خلال مظاهرها الخارجيّة فقط ، وإنّما بتفحّص الواقع التّاريخيّ من خلال مجريات الأحداث الدّاخليّة والتّنظيمات الإداريّة ، والأنشطة الاقتصادية ، ومدى الارتباط بينها[2].

---

(1) انظر في هذا الصدد :

- Merouche, L, Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007, pp. 12-14.

(2) سعيدوني ، ناصر الدّين . «طبيعة الكتابات التّاريخيّة المتعلّقة بالجزائر العثمانيّة» ، مجلة الثقافة 45 ، 1978 ، ص . 30-31.

فالباحث الّذي يأخذ بعين الاعتبار الواقع التّاريخيّ للبلاد من خلال أوجه الحياة السّياسيّة ، والإداريّة ، وحتّى الاقتصاديّة والاجتماعيّة ، يرى في النّظم المتّبعة في الإيالة الصّورة الحقيقيّة الّتي تعكس واقع الجزائر ، وما كانت تمتاز به من مكانة خاصّة في حضن الدّولة العثمانيّة .

وقد كان اختيارنا لموضوع الجزائر في عهد الأغوات ، علاوة على ما سبق ذكره ، عائدًا إلى عدّة اعتبارات هي :

• أنّ عهد الأغوات مثّل منعطفًا هامًا في تاريخ الجزائر الحديث لما تميّز به من أحداث وما شهده من تغيّرات طرأت على المجالين السّياسيّ والإداريّ خصوصًا ، ومثّل كذلك مرحلة انتقاليّة توسّطت عهد الولاة العثمانيّين ، الّذين درج على تسميتهم بالباشوات ، وعهد الدّايات .

• أنّ عهد الأغوات ، على قصره ، هو أحد أهمّ فترات تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ ، ومع ذلك فإنّ معرفتنا عنه لا تخرج عما سجّلته أقلام الكتّاب الفرنسيّين الّذين أطلقوا من الأحكام المسبّقة ما لا يخدم الحقائق التاريخيّة المنشودة ، ولا تعدو كونها مجرّد ملامح مضطربة لم تكتمل صورتها حتّى في خطوطها العريضة ؛ وممّا زاد في غموضها أنّ معظم الوثائق والمصادر العائدة إلى تلك الفترة نادرة أو صعبة المنال .

• أنّ العهد المذكور ، بل والقرن السابع عشر بأكمله ، لم يحظ بدراسة شاملة ووافية من طرف الباحثين ، فبقيت الكثير من أحداثه وجوانبه مهملة أو منسيّة ؛ وبقي الاهتمام منصبًا بالدرجة الأولى إلى النمط السردي لأهمّ الأحداث ، الّذي تعوزه الدّقّة والموضوعيّة حيث يغلب عليه في الكثير من الأحيان طابع التبسيط والافتراء والانسياق وراء الأحكام المسبقة .

وفيما يخصّ الإطار الزمانيّ للبحث ، فقد غطّى فترة زمنيّة تمتدّ من منتصف القرن السادس العاشر إلى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر ؛ وإن بدت هذه الفترة طويلة للوهلة الأولى ، فإنّنا نعلل ذلك بطبيعة الموضوع الّذي استلزم منّا قبل الخوض في أحداث عهد الأغوات ، إبراز العوامل التاريخيّة الّتي مهّدت لانقلاب 1659 عبر دراسة تطوّر الأوضاع في الجزائر خلال الفترة السابقة له .

وبعد أن تشكّلت لدينا صورة عامّة عن البحث ، رحنا نصوغه بناءً على المعطيات الّتي بحوزتنا ، ولم نبتغ من هذه الدراسة معرفة الأحداث التاريخيّة فقط ، بل كانت المعلومات الّتي جمعناها وسيلة أردنا منها فهم الدوافع ، الّتي تمخّضت عنها هذه الأحداث ، والنّتائج الّتي أسفرت عنها . وقد حملنا هذا على طرح جملة من الإشكالات في شكل تساؤلات جديرة بالاهتمام الّتي هدفنا إلى معالجتها في هذه الدّراسة ، والّتي وضعناها في مجموعتين ، مجموعة تناولت الجانب السياسيّ ومجموعة أخرى خصّت الجانب الاجتماعي والاقتصادي .

فأمّا تساؤلات المجموعة الأولى ، والّتي حاولنا إيجاد إجابة لها في القسم الأوّل من البحث المخصّص لتطوّر الوضع السياسيّ في الجزائر من بداية العهد العثمانيّ إلى نهاية عهد الأغوات في 1671 ، فقد قمنا بصياغتها على النّحو الآتي :

• ما هي العوامل التاريخيّة الّتي أدّت إلى تضعضع سلطة الولاة العثمانيّين ؟

• كيف ارتقى ديوان الإنكشاريّة من مؤسسة عسكريّة ترعى شؤون الأوجاق إلى مؤسسة سياسيّة لها نظر في شؤون الحكم ومنافسة لإدارة الوالي ؟

• هل وجد حقًّا صراع بين الأوجاق وطائفة الريّاس ؟

• ما طبيعة العلاقة الّتي كانت تربط بين الجزائر والباب العالي ؟

• ما هو السبب المباشر الّذي أدّى إلى تنحية الولاة المعيّنين من طرف الباب العالي ؟

• هل يمكن اعتبار انقلاب 1659 "محاولة للانفصال" عن الدولة العثمانيّة ؟ وكيف كان ردّ فعل الباب العالي إزاء ذلك ؟

• ما هي التغييرات الّتي حملها نظام الحكم الجديد ؟ وعلى هذا الأساس ، كيف يمكن أن نقيّمه ؟

وأمّا تساؤلات المجموعة الثانية الخاصّة بالقسم الثاني ، والّتي تبحث في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال القرن السابع عشر ، فكانت كما يلي :

- كيف كان واقع الأوضاع الاجتماعية السائدة في مدينة الجزائر خلال الفترة المذكورة ؟
- كيف كان وقع الكوارث الديموغرافيّة على عدد سكّان المدينة ؟
- ما هي طبيعة النشاطات الاقتصادية الّتي كانت قائمة خلال تلك الفترة ؟
- هل حافظت البحريّة الجزائرية على قوّتها خلال فترة الأغوات ، على اعتبار أنّ النصف الأوّل من القرن السابع عشر شكّل "عصرها الذّهبيّ" ؟

كلّ هذه التساؤلات حول الموضوع صبّت في إشكالية أساسيّة حدّدناها على الشكل الآتي : ما هي العوامل والضغوط الداخليّة والخارجيّة الّتي خسفت بسلطة الولاة العثمانيّين ومهّدت بذلك لقيام نظام الأغوات في 1659 ؟ ولماذا لم ينجح هذا النظام الجديد في ضمان استمراريته ، وانتهى فجأة في 1671 ؟

للإجابة على هذه الإشكالية ، اعتمدنا منهجاً تاريخياً تركيبياً مبنياً على المقارنة والتّحليل والاستنباط ، واستعنّا ببعض العلوم المساعدة ، مثل علم التسلسل الزمنيّ ، وعلم الآثار ، والعلوم الجغرافيّة ، الّتي تعدّ من أهمّ روافد علم التّاريخ .

أمّا فيما يخصّ تقسيمنا للبحث ، فقد اعتمدنا قبل كلّ شي على ترتيب عناصر كلّ فصل حسب التّسلسل الزّمني والمحطّات التاريخية التي مرّت بها الجزائر ، أمّا الفصول فارتأينا تقسيمها إلى قسمين أساسيّين وفق المحاور المعتمدة فيهما :

القسم الأوّل ، خصّصناه لتطوّر الوضع السياسيّ بالجزائر من سنة 1519 إلى 1671 ، وضمّ فصلين ، الفصل الأوّل تحت عنوان « نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيّين (1519-1659) » تعرّضنا فيه إلى دراسة النظم والمؤسسات العثمانيّة التي تحكّمت في صنع القرار السياسيّ ، ثمّ تناولنا بشيء من التحليل موضوع عوامل انحطاط نظام الولاة ، إذ ارتأينا أنّه من الضروريّ تخصيص مبحث لها يكون مدخلاً إلى دراسة عهد الأغوات .

والفصل الثاني المعنون « الوضع السياسيّ خلال حكم الأغوات : الأحداث والتحوّلات » تضمّن ثلاثة مباحث ، أوّلها بعنوان « من الانقلاب إلى الثورة » وقمنا فيه بالتعرّض إلى أهمّ الأحداث في عهدي خليل بلكباشي (1659-1660) ورمضان بلكباشي (1660-1661) ، من حيث العلاقات الخارجيّة للإيالة وأوضاعها الداخليّة ؛ والمبحث الثاني الّذي أخذ عنوان « من ثورة إلى أخرى » ، فتناولنا فيه دراسة الأحداث خلال عهدي شعبان آغا (1661-1664) والحاج علي آغا (1664-1671) وفق نفس المنهج . وختمنا الفصل بالتطرّق بإيجاز إلى نهاية عهد الأغوات ، نظرًا لما امتازت به تلك الفترة من تناقض وغموض .

أمّا القسم الثاني من الكتاب ، فحاولنا فيه القيام بمقاربة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ، من خلال التطرّق بدايةً في فصل « المجتمع والدّيموغرافيا » إلى أهمّ المجموعات السكّانيّة في عاصمة الإيالة ، والخصائص المتعلّقة بكلّ واحدة منها ؛ ومن ثمّ تحدّثنا عن الأوضاع الديموغرافيّة السائدة في تلك الفترة ، وكان اهتمامنا في هذا المبحث منصبًا على إثارة إشكالية التقديرات ، وإعادة النّظر في التّطوّر السكّانيّ ، على وقع الكوارث الديموغرافيّة الّتي شهدها البلد .

وخصّصنا الفصل الأخير لدراسة شاملة عن النشاطات الاقتصادية ، وأعطينا نماذج عن كلّ واحدة منها ، بدءًا بالزراعة والصناعة ، ثمّ الصناعة الحرفيّة ، وأخيرًا التجارة بفرعيها الداخليّ والخارجيّ ؛ وفي المبحث الثاني تناولنا نشاط القرصنة (الجهاد البحريّ) ، وكانت الغنائم البحريّة والأسرى الأوربيون من ضمن ما عالجناه في هذه الشأن .

وفي النهاية ، ختمنا بحثنا بجملة من الاستنتاجات التي شملت فصوله الأربعة ، وقادتنا إلى الإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في البداية ، مع التّأكيد على توسيع آفاق البحث في هذا الموضوع مستقبلاً .

إنّ انجاز هذا البحث ، و الإلمام بكلّ جوانبه لم يكن بالأمر اليسير ، حيث كان أكبر عائق واجهنا هو مشكل قلّة المصادر ، وخاصّة منها المصادر المحليّة ، وهذا ما جعلنا نعود إلى عدد كبير من المصادر الأوربية ، وخصوصًا منها

رحلات أو مذكّرات أسرى . ولذا وجدنا الفرنسيّة ، وهي عبارة عن تقارير ، أنفسنا أمام اختيار صعب : إمّا إهمال هذا الموضوع رغم أهمّيّته ، أو قبول المجازفة باقتحامه بالرغم من الصعاب الّتي تكتنفه . ولا يعاب على الباحث أن يقوم بالتعمّق في موضوع ما واستطلاع جوانبه حتّى وإن لم تتوفّر لديه كلّ الأدوات الضروريّة التي تمكنه من إلقاء الأضواء عليه .

ولكن في هذه الحالة يجب أن يتّخذ احتياطاته ، لكي لا تؤدي المعلومات التقريبيّة التي يتمّ التوصّل إليها بهذه الطريقة إلى الاعتقاد بكونها معلومات صحيحة وثابتة ؛ وهذا ما نؤاخذ عليه أولئك المنتسبين للمدرسة التاريخيّة الاستعمارية ، الّذين حاولوا تناول تاريخ الجزائر بصورة أقلّ ما يقال عنها أنّها غير موضوعيّة ، رغم الجهد المشكور الذي قاموا به باستطلاع هذه المجالات ، التي كانت شبه مجهولة . ومع ذلك ، فبدلاً من أن تقدّم النتائج ، الّتي تمّ التوصّل إليها بكلّ حيطة وتحفّظ صيغت هذه بأسلوب قطعي بحيث تؤدي إلى الاعتقاد بأنّ هذه النتائج هي نتائج نهائيّة ؛ ومن هنا يجب أن لا تعتبر هاته المحاولات بمثابة تاريخ محكم لا رجعة فيه ، خاصّةً وأنّ نقص المادة الوثائقيّة الأصليّة لدراستها سيشكّل دومًا العقبة الكأداء الّتي تقف في طريق ذلك . وإذا أسعفنا الحظ وتمّ استخلاص جلّ الوثائق الّتي تخصّ الجزائر في الأرشيف العثمانيّ بتركيا ، أو تمّ العثور على بعض محاضر جلسات الديوان ، ولو لفترة قصيرة ، فإنّ ذلك سيساعد كثيرًا على توضيح بعض من معالم تاريخ الجزائر العثمانيّة .

وفي هذا الصدد ، لن نفوّت فرصة ذكر مشكلة أخرى اعترضتنا خلال بحثنا البيليوغرافي ، ألا وهي فقدان الوثائق والكتب القيّمة ، ولا سيّما المحليّة منها ، الخاصّة بالعصر الحديث ، ونريد بذلك الإشارة إلى الأرشيف العثمانيّ ، والمصادر الأوربيّة القديمة المحفوظة في مكتباتنا الّتي تعرّض قسمٌ معتبر منها إلى التلف والإهمال ، أو السرقة ؛ ونحن إذ نشير إلى هذه الكارثة ، فذلك لأنّنا شعرنا فعلاً بالأسى العميق تجاه ذلك ، خصوصًا وأنّنا لم نتمكّن من استخدام العديد منها للأسباب المذكورة أعلاه .

أمّا باق الصعوبات الّتي لاقيناها خلال إنجاز هذا العمل ، فلا نرى بدًّا لبسطها لأنّها أصبحت مألوفة ، و لا مبالغة إن قلنا أنّ في تلك الصعوبات متعة البحث ، لأنّنا في كلّ مرّة واجهنا مشكلة ، مُنحنا دفعاً جديدًا ، و عزمًا على مواجهتها . كما لن نتحدّث هنا عن المصادر و المراجع الّتي اعتمدناها في دراستنا ، فقد تطرّقنا إليها بإيجاز في نبذة في آخر بحثنا .

و في النّهاية ، نأمل أن يكون عملنا هذا مساهمة في خدمة البحث العلميّ ، و أن يكون إثراءً لمن يرغب في دراسة هذه المواضيع ، أو على الأقلّ دافعاً للتعمّق في البحث و الدراسة ، لمن أراد ذلك .

و الله وليّ التّوفيق

قائمة المختصرات

A.A.S. : Asian and African Studies, London.

A.B. : Africana Bulletin, Varsovie.

A.E.S.C. : Annales Économie, Société et Civilisation, Paris.

A.H.R.O.S. : Arab Historical Review for Ottoman Studies, Tunis.

A.I.E.O. : Annales de l'Institut d'Études Orientales, Alger.

C.M. : Cahiers de la Méditerranée, Nice.

C.T. : Cahiers de Tunisie, Tunis.

J.A. : Journal Asiatique, Paris.

R.A. : Revue Africaine, Alger.

R.A.S.J.É.P. : Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Alger.

R.H. : Revue Historique, Paris.

R.H.D. : Revue d'Histoire Diplomatique, Paris.

R.H.M. : Revue d'Histoire Maghrébine, Tunis.

R.O.M.M. : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Aix-en-Provence.

R.S.P. : Revue des Sciences Politiques, Paris.

R.T. : Revue Tunisienne, Tunis.

القسم الأوّل

تطوّر الوضع السياسيّ في الجزائر

(1671-1519)

الفصل الأوّل
نظام الحكم في عهد الولاة العثمانيّين
(1659-1519)

1- النّظم العثمانيّة

لم تتمّ الفتوحات العثمانيّة في بلاد المغرب الإسلاميّ على نفس النّحو الّذي تمّت به في المشرق ، فقد كانت توّسعات الأتراك العثمانيّين في الشّرق نتيجةً لحروبهم المظفّرة ضدّ دولتي الصفويّين والمماليك ، في حين قدموا إلى الجزائر وغيرها من المناطق المغربيّة بناءً على استنجاد السّكان المحليّين بهم من الغزو الإسبانيّ ، الّذي شمل العديد من المدن السّاحليّة ؛ لذا كان تدخّل الأتراك العثمانيّين ، في البدء ، في الحوض الغربي للبحر المتوّسط من باب الجهاد ونصرة إخوانهم في الدّين.

وبعد أن خضعت الجزائر بفضل جهود الإخوة عرّوج وخير الدّين للحكم العثمانيّ ، أصبحت تدار باعتبارها ولاية من ولايات الدّولة العثمانيّة المترامية الأطراف ؛ فكان يحكمها والي برتبة باشا يعيّنه السّلطان ، لمدّة تتراوح غالبًا بين سنة وثلاث سنوات ، وفقًا لاقتراح من القبودان باشا[1].

وقد كان الوالي يقوم بإدارة شؤون البلاد بمساعدة ديوان خاصّ ، يضمّ عددًا من كبار الموّظفين وضبّاط الجيش ؛ كما كان بصفته ممثّل السلطان العثمانيّ ، يتمتّع نظريًا بسلطة واسعة لا يحدّها إلاّ نفوذ أوجاق الإنكشاريّة الّذي كان يسهر على مصالح الأقليّة التركيّة العثمانيّة.

---

(1) لقب القائد العامّ للأسطول العثمانيّ.

المتمثّل في ديوان الإنكشاريّة ، وكان هذا الأوجاق[1] ، عبر جهازه المركزيّ يعتبر ركيزة الجيش الجزائريّ ؛ وهذه المكانة جعلت منه قوّة ما فتئت تتعاظم حتّى خسفت بسلطة الولاة المعيّنين من قبل الأستانة في منتصف القرن السابع عشر كما سيأتي ذكره لاحقًا . وبالموازاة مع الجيش البرّيّ ، كان يوجد طرف فاعل آخر هم قباطنة السفن والبحّارة ، اللّذين انتظموا فيما عرف بطائفة الريّاس . ولقد لعب هؤلاء الريّاس دورًا بارزًا في الحياة السياسيّة للجزائر في القرن السادس عشر والعقود الأولى من القرن التالي بوجه خاصّ ، وهي الفترة التي اعتبرها الكثير من المؤرخين العصر الذهبيّ للبحريّة الجزائريّة[2] .

1.1. الولاة :

كانت الجزائر كونها دولة بحريّة تقع تحت نفوذ القبودان باشا[3] ، وتعتبر في نظر العثمانيّين من حيث الأهميّة العمليّة ثاني ولايات الدولة في أفريقيا بعد مصر . ولذلك فإنّ الديوان الهمايونيّ كان يرسل إليها من يختارهم من بين كبار الموظّفين ، اللّذين كانوا قد تمرّنوا قبل ذلك على حكم ولايات أخرى أصغر ؛ وكان بعضهم قد احتلّ منصب الوزارة ، وحاز ثقة السلطان ، سواء في الإدارة الداخليّة أو في قيادته الجيوش العثمانيّة[4] .

---

(1) كلمة تركيّة تعني أصلاً "موقد ، ومهجع" ، وأطلقت هذه التسمية على الفرق العسكريّة العثمانيّة وعلى رأسها فرقة الإنكشاريّة .

(2) انظر الفصل الرابع ، المبحث الثاني الخاصّ بالغزو البحريّ .

(3) Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. de H.D. de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 161, n. 2.

(4) فعلى سبيل المثال ، كان علي باشا (1568) واليًا على طرابلس الغرب ، وكان جعفر باشا (1580) واليًا على المجر حيث أبلى فيها البلاء الحسن ، وكان محمد باشا (1587) قد حكم رودس ، كما كان حسين باشا الشيخ (1621) واليًا على طرابلس الغرب . انظر :
- Ibid., pp. 148, 168 & 191.
- Lanfreducci, F. & Bosio, O. "Costa e discorsi di Barberia (1er septembre 1587)", trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamp, in R.A. 66, 1925, p. 540.
- Delphin, G. «Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745», in J.A., avril-juin 1922, p. 202.

كان الوالي ، وهو خليفة السلطان في البلاد ، يمارس سلطاته طبقًا للفرمانات الواردة من الباب العالي ؛ وكان من الواجبات الملقاة على عاتقه : أنّه كان مسؤولاً عن الدفاع عن الجزائر ، وأنّ عليه أن يرسل كلّما طلب منه قطعًا من الأسطول الجزائريّ معزّزة بالجنود لمساعدة الدولة في حروبها البحريّة ، أو لحماية سواحلها من تعديّات القراصنة المسيحيّين . علاوة على ذلك ، كان على الوالي أن يرسل إلى الأعتاب السلطانيّة مبلغًا معيّنًا من المال سنويًا ، حسب ما تفيد به الأوامر والفرمانات[1] . كما كان عليه أيضًا أن يحافظ على استقرار الإيالة وأمنها ، وأن يهتمّ بصفة خاصّة بجمع أموال الجباية ، ويفصل في شكاوى رعاياه ، ويراقب الضبط والربط عند القوّات الموجودة في البلاد[2] .

وكانت رئاسة الديوان من أهمّ اختصاصات الوالي ، وإن كانت أهمّ مشاغله هي الشؤون الماليّة للدولة[3] . فلقد كان الباشا أو الوالي يخضع لحاجات متعدّدة ، وكلّها ماليّة : إذ كان عليه أن يدفع من الأموال المحصّلة من الضرائب والمكوس ، رواتب الجند والموظّفين علاوة على «عوايد» متنوعة[4] ، وكانت إقامة التحصينات وصيانة أملاك الدولة تكلّفه كذلك نفقات باهظة .

---

(1) انظر الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ : رقم 12 ، صحيفة 427 ؛ رقم 14 ، صحيفة 38.
انظر أيضًا :
- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640, pp. 112-113.
- d'Arvieux, Chevalier. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735, p. 242.

(2) الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ : رقم 12 ، صحيفة 91 ؛ رقم 12 ، صحيفة 312 ؛ رقم 12 ، صحيفة 427 ؛ رقم 22 ، صحيفة 182 ؛ رقم 31 ، صحيفة 278 ؛ رقم 42 ، صحيفة 386 ؛ رقم 48 ، صحيفة 338.

(3) كانت الشؤون الماليّة يشرف عليها وزيره الخزناجي أو أمين المال ، ويعاضد هذا الأخير في مهامه الباش دفتردار الذي كان يحتفظ بسجلات الضرائب ويشكل محلات الجيش التي تخرج سنويًا لتحصيلها .

(4) العوايد : هي منح عينيّة في الغالب كان يستفيد منها عادةً أفراد الجيش وموظفو البايلك ، ونذكر منها على سبيل المثال الخبز اليوميّ الذي كان يوزع على المنتسبين للأوجاق .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الطامحين في شغل منصب والي الجزائر كان عددهم كبيرًا بالآستانة ، وكانوا يتنافسون فيما بينهم لإظهار سعتهم أمام رجال البلاط والحرس السلطانيّ . وبعد حصول أحدهم على المنصب ، كان يفكّر كما جرت العادة في استرداد ما أنفقه ، دون أن ينسى الإحتفاظ بحماية الكبراء له ببذل المال والهدايا ، حتّى يحصل على تجديد فترة ولايته للبلاد ؛ وفوق ذلك كلّه ، كان يسعى إلى زيادة ثروته الشخصيّة قدر الإمكان . هذه العوامل ساهمت بلا ريب في جعل أغلب الولاة يهتمّون في فترة إقامتهم القصيرة في الجزائر بجمع الأموال أكثر من أي شيء آخر .

أمّا فيما يتعلّق بالقيمة الشخصيّة لهؤلاء الولاة ، فإنّنا نجد أنّ كتابات معظم المصادر الأوربية عنهم ، وبخاصّة في القرن السابع عشر ، كانت تصفهم إجمالا بالضعف ، وتذكر عنهم أنّهم كانوا يخضعون لمجموعة الرجال المحيطين بهم ، سواء كانوا من قادة الجند مثل أغا الإنكشاريّة ، أو كانوا من كبار ريّاس البحر . وليس من المستبعد أنّ بعض الباشوات كانوا من ذوي الشخصيّات الضعيفة ، ولكن ضمّت هذه المجموعة من ممثلي السلطان في الجزائر أيضًا عددًا من ذوي الشخصيّات القويّة : فعلى سبيل المثال ، جعفر باشا الّذي نوّه به الراهب دييغو دي هايدو (Diego de Haëdo) في سنة 1581 ، كان «نزيهًا ، دمثًا ، حسن الوفادة ، وفي الوقت نفسه شديد الإنصاف ، ولا يتهاون مع قطّاع الطرق»[1] ، وكان لخسرو باشا «ميل إلى الحرب ، وأبدى الكثير من الحزم» في فترة حكمه[2] .

(1) Op.cit., p. 191.

(2) و لقد لخّص دي غرامون عهد خسرو باشا كما يلي :

«لقد جاب البلاد من قسنطينة إلى تلمسان على رأس قوّات الإنكشاريّة ، معينًا جباية الضرائب إلى سابق عهدها ورافعًا هيبة النفوذ التركيّ الّتي لطمست . كما حاول القبايل منعه من المرور ، فحاربهم وهزمهم ، ودخل كوكو حيث تلقّى فروض الطاعة من كبار زعمائها» ، انظر :

- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), E.Leroux, Paris, 1887, p. 159.

كما كان بعض هؤلاء الباشوات متعلّمين ، أو من الّذين يميلون إلى العلوم : فقد كانت مراسلات يوسف باشا (1642-1644) دسمة ومفيدة ، وأعجب به رجال العلم كما أعجب به العامّة[1] ، وكان لمحمّد باشا (1651-1653) معارف واسعة استحقّ بها لقب «العالم» . ولذلك نجد أنّ الباب العالي ، بغضّ النظر عن نزاهة طرق التولية ، كان يرسل إلى الجزائر عمومًا أشخاصًا لا تعوزهم الكفاءة الإداريّة ؛ أمّا بالنسبة للضعف الّذي اتّسم به بعضهم ، وبخاصّة في النصف الأوّل من القرن السابع عشر ، فذلك راجع إلى طبيعة نظام الحكم العثمانيّ ، الّذي اعتمد أساسًا على الدواوين في تسيير شؤون الولاية ، وضف إلى ذلك الظروف الصعبة الّتي كانت سائدة في الفترة المذكورة بالإيالة[2] .

وكان الحكّام العثمانيّون يعيّنون في ولاية الجزائر نظريًّا لمدّة تتراوح بين سنة وثلاثة سنوات ، ولكن بعضهم شغلوا مناصبهم لمدّة أطول من ذلك بكثير ، فقد بقي كلّ من خير الدين باشا وإسماعيل باشا في سدّة الحكم ، الأوّل تسعة عشر عامًا (1518-1537) والثاني لمدّة ثلاثة وعشرين عامًا (1662-1685) ؛ إلاّ أنّ ذلك كان استثناءً عن القاعدة . وعلى العكس من ذلك ، كانت فترة ولاية بعضهم قصيرة للغاية : مثل رمضان باشا (1582) الّذي حكم أقلّ من شهر[3] ، وإبراهيم باشا (1656) الّذي حكم لمدّة ثلاثة أشهر . وعلى كل حال ، فمن سنة 1518 إلى سنة 1659 ، توالى على حكم الجزائر نحو سبعة وثلاثين واليًا ، بيد أنّ عددًا منهم عيّن في المنصب مرّتين أو أكثر[4] .

(1) انظر بهذا الصدد رسالة يوسف باشا للشيخ ساسي البوني في :

- جمال قنان ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830 ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، 1987 ، ص . 117 .

حول شعبيّة يوسف باشا ، انظر :

- G.P., The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676, p. 77.

(2) انظر المبحث الثاني ، نظام الولاة : عوامل الانحطاط .

(3) انظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة .

(4) قام بعض الباشوات بحكم الجزائر ثلاث مرّات ، وهم حسن باشا بن خير الدين ، وخسرو باشا ، وحسين باشا الشيخ ، وإبراهيم باشا بن مصطفى .

وكان مقرّ الباشا في دار الإمارة المعروفة كذلك باسم قصر الجنينة ، وكان الباشا يسكن الطبقات العليا منه والمسماة « السرايا » ؛ في حين تضمّن الطابق السفلي ، « المحكمة » أي مجلس الباشا ، حيث كان يسير شؤون الدولة ويقضي بين الناس . وفي ذلك المكان أيضًا ، كانت تنعقد أهمّ هيئتين في جهاز الدولة وهما الديوان الخاصّ والديوان العامّ[1] .

1-1-1. الديوان الخاصّ :

عرف هذا الديوان في المصادر الأوربية بالديوان الصغير أو ديوان الباشا ، وكان يضمّ حول الباشا آغا الإنكشاريّة ، والمفتي والقاضي الحنفيّين المعيّنين من طرف الباب العالي ، والخوجات الأربعة الكبار[2] ، وأربعة وعشرين من كبار ضبّاط الإنكشاريّة برتبة آياباشي[3] ، بالإضافة إلى موظفين سامين يمكن أن نصفهم بوزراء الباشا ، وهم :

- الخليفة أو الكاهية ، كان بمثابة مستشار الباشا الخاصّ ، وهو الّذي يقوم مقام هذا الأخير في حال غيابه عن العاصمة[4] .
- الخزناجي ، الّذي عرف أيضًا بالأمين أو أمين المال ، كان المكلّف بخزينة

---

(1) Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, trad. par A. Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852, p. 18.

Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIII^ème^ siècle, 2^e^ éd., Bouslama, Tunis, pp. 9-10 & 118.

(2) يذكر دفتر التشريفات : « ...أربع كتبة يوجلون أيضًا في المحكمة ، وهم مكلفون بضبط سجلات القصر تحت إشراف الخزناجي : رئيسهم يحمل لقب الباش دفتردار ؛ والثلاثة الأخرون هم الباش مقاطعجي والمقاطعجي الثاني ، وأخيرًا الرقمجي » :

- Tachrifat, Op.cit., p. 20.

(3) انظر العنصر التالي الخاصّ بأوجاق الإنكشاريّة .

(4) Knight, Op.cit., p. 142.

d'Avity, P. Description générale de l'Afrique, De Rocoles, Paris, 1660, p. 183.

الدولة ، ومن مسؤوليّاته الأساسيّة ضبط عائدات الإيالة ودفع رواتب الجند والموظفين[1] .

- البايلرباي أي قائد القوّاد ، كان وزير الحربيّة ، وتوكل إليه في الغالب المهام العسكريّة الكبرى بصفته القائد الأعلى للجيش البريّ[2] .
- القبطان رايس ، رئيس طائفة الريّاس والمسؤول الأوّل عن البحريّة الجزائريّة ، وكانت الشؤون الخارجيّة للإيالة تندرج ضمن اهتماماته نظرًا لطبيعة منصبه[3] .

وكان هذا الديوان « يجتمع كلّ يوم لدراسة المسائل قليلة الأهمّيّة الّتي تطرأ ، وكلّ يوم سبت لدراسة المسائل ذات الأهمّيّة »[4] ، وذلك قبيل انعقاد الديوان العامّ بعين المكان .

1-1-2. الديوان العامّ :

كان الديوان العامّ أو الديوان الكبير يضمّ بالإضافة إلى الوزراء الّذين سبق ذكرهم ، « آغة العسكر ، وكاهيته وكافة الديوان[5] والمفتيين ، والقضاة ، ونقيب

---

(1) Knight, Op.cit., p. 142.

Ben Mansour, A.H. Alger : XVI^e^-XVII^e^ siècle, Édition du CERF, Paris, 1998, p. 224.

(2) Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. de D. Monnereau et A. Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004, p. 235.

Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. de P. Teyssier, 2^e^ éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999, p. 93.

(3) انظر مراسلات القباطنة إلى قناصل وحكّام جنوب فرنسا :

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833), 1^er^ vol., F. Alcan, Paris, 1889, pp. 2-3, 29-31, 33-34 & 38.

(4) « مذكّرة حول الحكومة الحالية لمملكة الجزائر (1681) » ، نقلاً عن :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 107 .

(5) يعني أعضاء ديوان الإنكشاريّة .

أي ما يربو عن ألف شخص ؛ وكان يجتمع الأشراف ، وأعيان الناس»[1] ، أي ما يربو عن ألف شخص ؛ وكان يجتمع كل يوم سبت في دار الإمارة للنظر في المسائل الهامّة الّتي تخصّ البلاد مثل الاضطرابات الداخلية ، كما كان يجتمع في ظروف استثنائيّة عند تولية باشا جديد أو مجابهة تهديد خارجيّ[2] .

وكان هذا الديوان في أغلب الأحيان يكتفي بالمصادقة على القرارات الّتي يتوصل إليها مسبقًا في ديوان الباشا أو ديوان الإنكشاريّة كإقرار حالة السلم أو الحرب مع دولة ما[3] .

1.2. الأوجاق :

بعد إعلان خير الدين تبعيته للسلطان العثمانيّ ، أرسل له هذا الأخير ألفي إنكشاريّ من خيرة جنوده النظاميّين مسلّحين بالبنادق ، وعددًا من رجال المدفعيّة مع مدفعيّتهم ؛ كما سمح لقرابة أربعة آلاف متطوّع تركيّ منحوا نفس امتيازات الإنكشاريّة بالإنتقال إلى الجزائر ، ولقد شكل هذا المدد ، بالإضافة إلى جند خير الدين ، أساس أوجاق جزائر الغرب[4] . بذلك غدت التشكيلات العسكريّة للأوجاق متكوّنة من العناصر التركيّة بصفة أساسيّة .

---

(1) الزهّار ، أحمد الشريف . مذكّرات الحاج أحمد الشريف الزهّار ، نقيب أشراف الجزائر ، 1754-1830 . تحقيق أحمد توفيق المدني ، ط . 2 ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 ، ص .23 .

(2) نفسه .

انظر أيضًا :

- Tachrifat, Op.cit., p. 24.
- Hamdan Khodja. Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d' Alger, 2e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 106.

(3) Boyer, P. "Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger", in R.H. 237, 1966, p. 301.

(4) التر ، عزيز سامح . الأتراك العثمانيّون في أفريقيا الشماليّة ، ترجمة محمود علي عامر ، ط . 1 ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، 1989 ، ص . 72-73 و 132 .

لقد كان بقاء السلطة العثمانيّة في الجزائر مرهونًا بقوة أوجاق الإنكشاريّة الّذي شكّل عماد الجيش النظاميّ للإيالة . لذا ، فإنّها حرصت كلّما اقتضى الأمر على تجنيد عناصره في أقاليم الدولة العثمانيّة كالروميلي ، جزائر بحر إيجة والأناضول بشكل خاصّ . وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه العمليّة كانت تتمّ إمّا بواسطة مبعوثين رسميّين من الجزائر وإمّا بواسطة وكلاء الإيالة المقيمين في المواني المهمّة[1] ، وأحيانًا أخرى بفضل مبادرات فرديّة[2] . وقد ذكر «بيير دان» (Pierre Dan) بهذا الشأن : «إذا حصل أن كان الأتراك بالذات قلّة في هذه المليشيا ، سواء لكونهم ماتوا ، أم لكونهم رجعوا إلى وطنهم ، حينئذ يحضر الباشوات الجدد الآتون من القسطنطينية معهم آخرين ، وإلاّ فإنّهم يذهبون لجلبهم من المشرق»[3] .

ولم يكن الأوجاق مقصورًا على العنصر التركيّ وحده ، إذ كان يسمح للأعلاج والكراغلة ، بل وحتّى الإسلاميّين أي اليهود الّذين تخلّوا عن دينهم وأصبحوا مسلمين ، الانخراط في صفوفه[4] .

---

(1) Colombe, M. "Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger", in R.A. 18, 1943, pp. 169-181.

(2) حول الأسلوب الأخير ، يذكر حمدان خوجة : «بمجرّد ما يكتسب أحدهم (أحد الإنكشاريّين) قسطًا من المال ، كان يقوم بسفر إلى تركيا مسقط رأسه ، حاملاً معه ألبسة فاخرة ليبرز أمام أبناء بلده بمظاهر الرخاء والترف وكذلك ليغريهم ، إذ ربّما كان هو ابنًا لأحد العمّال أو الفلاّحين . وعندما يعود إلى الجزائر حيث توجد عائلته ، كان يصطحب معه بعضًا من سكّان بلده ليقدّمهم إلى الدفتر (المكان الّذي يسجّل فيه جند الميليشيا) ، وتحت ضمانته كانوا يقبلون في صفوف الميليشيا . وكان هو الّذي يتولّى تدريب هؤلاء الجنود الجدد ويعرفهم بواجباتهم الجديدة» :

- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 102-103.

(3) Dan, P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2e éd., Paris, 1649, p. 107.

(4) انظر الفصل الثالث ، المبحث الأوّل الخاصّ بالتركيبة السكانيّة لمدينة الجزائر .

فيما يخصّ اليهود الّذين اعتنقوا الإسلام ، قرّر الديوان إقصاءهم من صفوف الإنكشاريّة في سنة 1580 ، وتمّ دمجهم لاحقًا في جماعة الطوبجيّة أي المدفعيّين :

- d'Avity, Op.cit., p. 187.

انظر أيضًا :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .

فور وصولهم إلى الجزائر ، كان المجنّدون الجدد يدرجون في إحدى أوجاقات أو وحدات الإنكشاريّة التي كانت تضمّ في أغلب الأحيان من 10 إلى 20 رجلا ، تحت قيادة ضابط برتبة أوضاباشي ؛ وقبل مباشرتهم الخدمة العسكريّة ، كانوا يخضعون إلى تدريب صارم يؤهّلهم لمهنتهم الجديدة .

خلال القرن السادس عشر ، بقي تعداد أفراد الإنكشاريّة البالغ نحو ستّة آلاف ثابتًا تقريبًا[1] . وبداية القرن السابع عشر ، أفاد المبعوث الفرنسيّ دو بريف (de Brèves) أنّ بمدينة الجزائر عشرة آلاف محارب ، من بينهم ستّة آلاف إنكشاريّ يشكّلون القوّة العسكريّة الرئيسيّة في البلاد[2] . ولقد ارتفع عددهم فيما بعد بشكل معتبر من جراء تزايد نشاط الغزو البحريّ الّذي كان الإنكشاريّون عناصر نشطة فيه ، وأيضًا من جراء أحوال البلاد المضطربة الّتي فرضت على الحكّام تجنيد عدد متزايد ؛ ففي سنة 1625 ، قدّر المبعوث البندقيّ سالفاغو (Salvago) عدد الإنكشاريّين بالجزائر بنحو عشرة آلاف ، منهم ثمانية آلاف في الخدمة[3] .

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 74.
Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
(2) d'Aviry, Op.cit., p. 183.
(3) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle. J. B. Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)", in R.T. 30, 1937, p. 65.

انظر أيضًا :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 201.
- Pignon, J. "La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)", in C.T. 15, 1956, p. 305.

ويذكر مصدر فرنسيّ يرجع إلى سنة 1621 : «... منهم من يعتبر أنّ عدد الإنكشاريّة هو خمسة عشر ألف غير الخمسة آلاف من الكلوغليّة . ولكن في الحقيقة إنّ الإنكشاريّة القادرين على حمل السلاح هم نحو عشرة آلاف وهم ليسوا كلّهم قادرين على الخدمة وعلى القتال لوجود عدد كبير من الشيوخ بينهم» ، نقلاً عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 76 .

ولم يطرأ على هذا العدد تغيّر ملحوظ حتّى فترة الأغوات ، إذ ورد في مذكّرة فرنسيّة يعود تاريخها إلى مطلع الفترة المذكورة أنّ بمدينة الجزائر تسعة آلاف إنكشاريّ[1] ؛ ومن ثمّ ، انخفض عددهم إلى ستّة آلاف في عام 1664 ، بسبب وباء الطاعون الفتّاك الّذي اجتاح البلاد آنذاك[2] . ولقد حملت الحروب المتوالية للإيالة مع جارتيها تونس والمغرب الدايات الأوائل إلى تعزيز القوّات العسكريّة ، لذا بلغ عدد الإنكشاريّين في العقود الأخيرة من القرن السابع عشر إثنا عشر ألفًا[3] .

إلى جانب الدفاع عن البلاد ، كانت إحدى المهام الرئيسيّة المنوطة بالجيش هي جباية الضرائب . ولهذا الغرض أساسًا ، «كانت تشكل محلّات توجه لضمان تحصيل الضرائب في بياليك الشرق ، الغرب والتيطري»[4] . كانت هذه المحلّات الثلاث تعسكر بعين الربط ، خارج باب عزّون ، في شهر أبريل من كلّ سنة ، ويقود كلاّ منها قائد يدعى آغا المحلّة ؛ ثمّ كانت تنطلق إلى البياليك لمدّة تتراوح بين أربعة وستّة أشهر . كما كانت المحلّات تُسيّر من مدينة الجزائر في خرجات استثنائيّة للقضاء على التمرّدات القبليّة الّتي كان

(1) يذكر صاحب «مشروع حملة على الجزائر» أنّه «يوجد تسعة آلاف رجل مأجور ، الّذين يدعون إنكشاريّين ؛ لكن من القوّات المذكورة ، يجب طرح ألف ومائتي طفل ، من اللّذين كان آباؤهم برتبة قائد كتيبة (بلوكباشي ؟) ، أو من الّذين برز آباؤهم في بعض المعارك ضدّ المسيحيّين . كما يوجد ثلاث مائة رجل في التعداد المذكور طاعنون في السنّ وغير قادرين على القتال ، بحيث أنّه لا يجب الأخذ بعين الإعتبار إلاّ سبعة آلاف وخمس مائة رجل حرب» :
- Dumay, L. "Projet pour l'entreprise d'Alger", in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-2.

(2) «حالة الجزائر عند عام 1664» ، نقلاً عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .
انظر الفصل الثالث ، المبحث الثاني الخاصّ بالأوضاع الديموغرافيّة .
(3) Emerit, E. "Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)", in A.I.E.O 11, 1958, p. 15, 17.
(4) Tachrifat, Op.cit., p. 29.

بعجز البايات عن إخمادها. وفي جميع عمليّاتها العسكريّة، كانت القوّات الإنكشاريّة تدعمها فرق نظاميّة أخرى مثل الزواوة والصبايحيّة، وأخرى غير نظاميّة مثل فرسان المخزن[1].

وقد أقام الأتراك العثمانيّون بغرض حماية الثغور والحفاظ على المدن والمناطق الداخليّة، شبكة من النوبات أو الحاميات في المدن الرئيسيّة والمواقع الإستراتيجيّة للإيالة. وكان لكلّ نوبة قائد يعرف باسم آغا النوبة. وكانت الخدمة في النوبة تدوم سنة كاملة، وهي إجباريّة، وليس بوسع أي إنكشاريّ التملّص منها.

وكانت مدينة الجزائر تشكّل نقطة تمركز قوّات الأوجاق. وكان الجنود العزّاب يأوون إلى ثمان ثكنات حسنة البناء، عرفت بدور الإنكشاريّة؛ واشتملت كلّ ثكنة على عدد من الغرف أو المراقد المرقّمة تسكنها إحدى وحدات الجند الإنكشاريّ[2]. وكان الإنكشاريّون الميسورون يقيمون في فنادق تكاد تكون خاصّة بهم؛ أمّا المتزوّجون، فكانوا يفضّلون اكتراء دور في المدينة أو ضواحيها[3].

لقد كانت رواتب الإنكشاريّين تتراوح بين أربع دويلات وأربعين دويلة[4]،

---

(1) عبّاد، صالح. الجزائر خلال الحكم التركيّ: 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2004، ص. 318-320.

(2) نفسه، ص. 317.

(3) Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 88-101.

(4) الدويلة هي التسمية الفرنكيّة (Lingua franca) للعملة المعروفة بالصايمة أو الدينار الجزائريّ الخمسينيّ العدد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفرنكيّة كانت لغة تواصل مركّبة من خليط من الكلمات الإيطاليّة، والبروفنساليّة، والإسبانيّة، والعربيّة شاع استعمالها في موانئ الحوض الغربيّ للمتوسّط. لمزيد من التفاصيل حول العملات المتداولة بالجزائر، انظر:

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix et revenus : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002, pp. 221-226.

وذلك على مدى القرن السابع عشر؛ وكانت هذه الرواتب ترفع تدريجيًّا كلّ شهر وكذلك في مناسبات عدّة حتّى تصل إلى الحدّ الأعلى المذكور[1].

وكانت الترقّية في سلم الرتب العسكريّة تتمّ وفق الأقدميّة[2]، ولا يؤخذ اعتبار البتّة للمقدرة والمعايير الشخصيّة الأخرى. وحسب ما تفيد به المصادر[3]، كان نظام التدرّج في الرتب يتسلسل على النحو التالي:

- البولداش، ومعناه «رفيق الدرب»، هو الإسم الّذي يعرف به الإنكشاريّ عندما يكون جنديّ بلا رتبة. وكان البولداش يمثّلون الأغلبيّة العظمى من أفراد الجيش النظاميّ[4].

---

(1) يذكر مصدر إنجليزيّ بهذا الصدد: «عند أوّل قبولهم في الراتب، يدعون أتراكًا فتية، وينالون أربع دويلات في الشهر، أربعة قطع خبز في اليوم والسكنى في القيساريّة أو الثكنة؛ يتزايد راتبه (كذا) دويلة واحدة في السنة، دويلة كلّما خرج في المحلّة ولاقى العدو، ودويلة لكلّ رأس يحملها من الأعداء. عند وفاة أو تغيّر الباشا أو الداي، يتزايد الراتب دويلة واحدة في الشهر، حتّى ترتفع إلى أربعين دويلة في الشهر، وخبزه إلى ثمانية قطع في اليوم؛ إذ ذاك، يكون كمل راتبه، ولن يزيد عن ذلك الحدّ حتّى لو شغل مناصب أرفع»، انظر:

- G.P., Op.cit., pp. 96-97.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 197.

(3) Mascarenhas, Op.cit., p. 98 ; D'Arvieux, Op.cit., p. 254 ; Tachrifat, Op.cit., p. 26.

انظر أيضًا:

- أميلي، حسن. «النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي و الراهب بيير دان»، في العثمانيّون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة و المتوسطيّة، ط. 1، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص. 184-187.

(4) معتمدًا على دفتر تركات بيت المال يرجع إلى الفترة 1699-1701، لاحظ تال شوفال أنّه من بين 330 فرد من الجيش دوّنت أسماؤهم، 264 أي حوالي 80 % من المجموع، كانوا من البولداش. انظر:

- Shuval, Op.cit., p. 68.

والملاحظة نفسها سجّلتها غطّاس في فترة لاحقة. انظر:

- غطاس، عائشة. الحرف والحرفيّون بمدينة الجزائر 1700-1830. مقاربة اجتماعية-اقتصادية، دكتوراة دولة في التاريخ، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 2002، ص.

- الأوضاباشي ، يعني «رئيس الغرفة» ، هو ضابط يقود زمرة من اليولداش عدد أفرادها ما بين 11 و 16 . والملاحظ أنّ عدد الأوضاباشية المقدّر بـ 424 في بداية القرن السابع عشر لم يتغيّر منذئذ قطّ[1] .

- البلوكباشي ، ومعناه «قائد السريّة» ، هو ضابط سامي يولّى عادة قيادة نوبة أو إحدى محلات الجيش . وكان ضبّاط هذه الرتبة ، الّذين تراوح عددهم بين 600 و 800 أو يزيد ، يشكّلون أهمّ مجموعة متنفّذة في صفوف الأوجاق[2] .

- الياياباشي أو الآياباشي ، ومعناه «قائد المشاة» ، هو ضابط سامي يضطلع بدور مستشار ومفوّض في هيئة الديوان . وكان هؤلاء الضبّاط البالغ عددهم 24 يتولّون بالأقدميّة منصب كاهية الآغا[3] .

- الكاهية ، أي «النائب» ، هو المسؤول عن أمن المدينة ، وينوب عن الآغا في حالة مرضه أو غيابه ، ويخلفه في حالة عزله أو وفاته[4] .

- الآغا ، هو أعلى منصب في هرم أوجاق الإنكشاريّة . وكان آغا الإنكشاريّة بصفته القائد الأعلى ، يتمتّع بسلطة فعليّة معتبرة لا يحدّها إلاّ عامل الوقت ؛ إذ كان لا يبقى في منصبه مدّة تزيد عن الشهرين ، ولذلك عرف بـ «آغا القمرين» في كتابات الرحالة الأوربيين .

وكان مقرّ إقامة الآغا في حصن القصبة بأعلى المدينة[5] حيث كان يرأس ديوان الإنكشاريّة ويعاقب أفراد الأوجاق الّذين ارتكبوا ذنبًا أو مخالفة ؛ والجدير

(1) Tachrifat, Op.cit., p. 26 ; Knight, Op.cit., p. 122 ; Emerit, "Un mémoire sur Alger ...", Op.cit., p. 16.
(2) Shuval, Op.cit., p. 70.
(3) Laugier de Tassy, J.P. Histoire du Royaume d'Alger, Éditions Loysel, Paris, 1992, p. 138.
Shuval, Op.cit., p. 70.
(4) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 73.
Venture de Paradis, Alger..., Op.cit., p. 79.
(5) Delphin, "Histoire des pachas...", Op.cit., p. 220.

بالذكر أنّ الآغا هو الشخص الوحيد الّذي يمكنه توقيف إنكشاريّ أو إصدار عقوبة في حقّه ، وحتّى الباشا نفسه لم يكن يسعه القيام بذلك إلاّ بواسطة الآغا . مع ذلك ، فإنّ هذا الأخير كان عرضة للتنحية في كلّ لحظة من طرف الديوان حتّى لأتفه الأسباب[1] ؛ والآغا الّذي ينحّى أو تنتهي مدّته يحال على التقاعد ويصبح يعرف بمنزول آغا أو معزول آغا ، وعند ذلك يعفى من الخدمة العسكريّة لكنّه يستمرّ في تلقي راتبه كاملاً[2] .

1- 2- 1. ديوان الإنكشاريّة :

كان ديوان الإنكشاريّة بمثابة المجلس الأعلى للأوجاق ، إذ كان من مهامه الأساسيّة مناقشة الشؤون الداخليّة للتنظيم كالترقية ، والأمن والتموين الحربيّ ، كما كان أمن الدولة وتقرير السلم والحرب من القضايا الّتي يشارك فيها ديوان الباشا ؛ ولعب بذلك دورًا كبيرًا في توجيه سياسة الإيالة في عهد الولاة إلى أن أصبح هو القوّة النافذة الرئيسيّة في العقود الأخيرة منه ، ثمّ غدا مباشرًا للسلطة بنفسه في عهد الأغوات[3] .

وكان هذا الديوان يتكوّن أساسًا من جميع الضبّاط السامّين في تنظيم الأوجاق ، وهم :

- آغا الإنكشاريّة ، وهو كما أسلفنا رئيس الديوان ، يعرض القضايا للتداول على أعضاء المجلس ، ثمّ يصدر حكمه وفق قرار الأغلبيّة .

- الآياباشية ، وهم من كبار ضبّاط الإنكشاريّة ، ويشكّلون ما يشبه الهيئة الاستشاريّة العليا في الديوان .

- البلوكباشية ، الّذين بحكم عددهم كانت لهم غالبًا اليد العليا في المجلس .

- الأوضاباشية ، كان بإمكانهم حضور جلسات الديوان ، ولكن قلّما يؤثّرون في القرارات المتخذة بحكم رتبتهم الدنيا .

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 69.
(2) Dan, Op.cit., p. 98.
(3) انظر المبحث الثاني ، نظام الولاة : عوامل الانحطاط .

بالإضافة إلى ذلك، كان المجلس يضمّ :

- خوجة الديوان، وكانت مهامه هي كتابة محاضر الجلسات وحفظ سجلات الديوان، ولقد تمتع صاحب هذا المنصب بمكانة مرموقة في النصف الأوّل من القرن السابع عشر حتى أنّه كثيرًا ما كان يستشار ويوجّه قرارات الديوان بآرائه[1].

- أربع باش أوضا ينتخبون من صفّ الأوضاباشية لمرافقة الآغا، وكانت مهمّتهم الجهر بالقضايا ونقل آراء أعضاء الديوان خلال المداولات[2].

- ستّة شواش تحت إمرة الآغا، مهمّتهم إنفاذ الأوامر الّتي يصدرها الديوان؛ وكان هؤلاء الشواش يخوّل لهم وحدهم اعتقال أعضاء الديوان وإنزال العقوبة بهم.

- عدد من المترجمين، إذ كانت كلّ المداولات في المجلس تتمّ باللغة التركيّة، وكانوا يقومون بنقل شكاوى الأهالي والنصارى إلى الديوان، كما كانوا يترجمون المراسلات التي تفد إلى الديوان من داخل البلاد وخارجها.

في الظروف العادية، كان ديوان الإنكشاريّة يضمّ نحو سبعمائة أو ثمانمائة شخص؛ لكن هذا العدد كان يرتفع في بعض الأحيان إلى أزيد من ألف وخمسمائة، ولا سيّما عندما يستدعى الأوضاباشية والأغوات المعزولون إليه للإدلاء بآرائهم[3]. وكان هذا الديوان ينعقد أربعة أيّام في الأسبوع : السبت في حصن القصبة قبيل انعقاد الديوان العامّ، والثلاثة أيّام التالية أي الأحد والإثنين والثلاثاء في إيوان قصر الجنينة حيث كان الوالي يدعى أحيانًا للحضور ليبدي رأيه في القضايا العالقة[4].

(1) عن المكانة المرموقة التي بلغها هذا الخوجة في ديوان الإنكشاريّة، يذكر الأسير الإنكليزي فرانسيس نايت ما يلي : «الخوجة، مستشارهم الوحيد، والذي تتبع آراؤه كأنّها وحي...». انظر :

- Knight, op.cit., p. 122 ; Mascarenhas, op.cit., p. 61.

(2) Haëdo, Topographie..., op.cit., p. 71 ; Dan, op.cit., p. 102.

(3) Dan, op.cit., p. 101.

(4) Ibidem.

1-3. طائفة الريّاس :

كانت البحريّة القوّة الأولى الّتي اعتمد عليها الأتراك العثمانيّون في بسط نفوذهم في البلاد والدفاع عنها؛ وتكوّنت نواتها في البداية من القراصنة الّذين التحقوا بالإخوة عرّوج وخير الدّين من المشرق. وبعد أن انضوت الجزائر تحت الحماية العثمانيّة، اهتمّ حكّامها الأوائل أيّما اهتمام بتعزيز نشاط البحريّة وتنظيمه، فأنشئت في هذا السبيل طائفة الريّاس التي اتخذت من مرسى الجزائر قاعدةً لها.

وشكّلت هذه الطائفة، بسبب التطوّر الهائل الّذي عرفته القرصنة[1] خلال عهد الولاة، المحرّك الاقتصاديّ للإيالة، ومصدر ثراء عاصمتها[2]؛ حيث ازداد بشكل معتبر حجم المغانم وعدد الأسرى المسيحيّين الّذين كانت تعود بهم سفن الريّاس كما اتّسع نطاق نشاطها إلى شمال المحيط الأطلسيّ بعد أن كان محصورًا في البحر الأبيض المتوسّط والحوض الغربيّ منه بصفة خاصّة[3].

(1) القرصنة، كلمة إيطاليّة الأصل (corso)، المقصود بها هنا نشاط الغزو البحريّ الّتي كانت تقوم به سفن خواصّ لمصلحة دولة ما في حالة حرب.

انظر في هذا الصدد :

- Temimi, A. "Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque", In Les morisques et leur temps, Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-300.

- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, Paris, 2000, p. 11.

(2) Boyer, P. "Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey", in R.H. 244, 1970, p. 101.

- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane, O.P.U., Alger, 1991, pp. 77-78.

(3) Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2e éd., ENAL, Alger, 1986, p. 61.

وفاق عدد ريّاس الطائفة الناشطين المائة خلال أوج قوّتها في القرن السابع عشر[1] ؛ كما بلغ عدد أفرادها من البحّارة نحو أربعة آلاف رجل[2] ، وهذا دون أن نأخذ في الحسبان الملاّحين المسيحيّين والجند الإنكشاريّ والطوبجيّة الّذين كانوا يعزّزون طواقم السفن في الحملات البحريّة . وتجدر الإشارة إلى أنّ الطائفة لم تكن تقتصر على الأتراك والأعلاج والكراغلة مثلما كان الشأن بالنسبة لأوجاق الإنكشاريّة ، فقد كانت تستقبل في صفوفها أندلسيّين ، وبلديّة وحتّى عناصر برانيّة من الذين أظهروا كفاءاتهم في الغزو البحريّ[3] . وبالرغم من اختلاف أصول أفرادها ، فقد كانت طائفة الريّاس تشكل مجموعة قويّة ومتنقلة يوحّدها الوازع الدينيّ الّذي هو جهاد النصارى[4] .

لقد كانت السفن الجزائريّة ، ولا سيّما الكبيرة منها ، تضمّ طاقمًا معتبرًا وحسن التنظيم يتكوّن من ثلاث مجموعات رئيسيّة[5] ، وهي :

• مجموعة القيادة ، وتضمّ هيئة ضبّاط السفينة ، وهم : الرايس ، قبطان السفينة ؛ والباش رايس ، مساعده ؛ ورايس العسّة ، ناظر الطاقم ؛ والخوجة ، كاتب الرايس ؛ والباش جرّاح ؛ والوردیان باشي ، ناظر الأسرى ؛ وريّاس الطريق ، وهم المكلّفون بقيادة الغنائم ؛ وباش دمانجي ، مدير الدفّة .

---

(1) ذكر سالفاغو أنّه كان في حوزة الجزائر حينما زارها سنة 1625 مائة سفينة دائريّة من ضمنها ستّون سفينة كبيرة كلّ واحدة منها مجهّزة بثلاثين مدفعًا ، وطاقم كلّ واحدة منها يتراوح عدد أفراده ما بين المائة والمائتين ، انظر :

- Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle.", in R.T. 30, 1937, pp. 471-472.

انظر أيضًا :

- قنان جمال ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .

(2) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 3.

(3) انظر الفصل الثالث ، المبحث الأوّل الخاصّ بالفئات السكانيّة بمدينة الجزائر .

(4) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp. 20-21.

(5) Ben Mansour, Op.cit., p. 182, n. 1 ; Tachrifat, Op.cit., p. 29.

• مجموعة المناورة ، الّتي كانت تضمّ ربابنة السفينة ، وهم : اليرقانجي والغارده كابو والبريتاجي ، الّذين يتولّون أمر الأشرعة في السفن الثلاثية الصواري ؛ والدمانجي ، ملاّح الدفّة ؛ والصندل رايس ، رايس القارب ؛ والمسترداش ، معلّم نجّار ؛ والقلفاط ، الّذي يسهر على كتامة بدن السفينة ؛ والعنبرجي ، مسؤول مخزن المؤن ؛ والخزناجي ، مسؤول مخزن الذخيرة ؛ ووكيل الخرج ، مسؤول التموين ، إلخ . وكان أغلبيّة هؤلاء البحّارة وفق ما تذكره المصادر الأوربية من الأعلاج والأسرى المسيحيّين ، وينقسمون إلى قسمين هما : البحريّة ، بحّارة مقدّمة السفينة والصوتا رايس ، بحّارة المؤخرة ؛ كما كان يوجد على متن بعض أنواع السفن عدد من الأرقاء المجذّفين يدعون بالكراكجيّة[1] .

• المجموعة القتاليّة ، كانت تتكوّن أساسًا من بعض وحدات الإنكشاريّة تحت قيادة آغا برتبة بلوكباشي ، يساعده شاوش وعدد معيّن من الأوضاباشيّة ووكلاء الخرج[2] ؛ كما كانت هناك جماعة طوبجيّة ، تحت إمرة باش طوبجي ، تتولّى مدفعيّة السفينة .

وكان «يشرف على شؤون السفينة مجلس يتكوّن من الرايس وعدد من الضبّاط وآغا وخوجة»[3] ، وتتلخّص مهمّته في إقرار العدل بين أفراد الطاقم وتقرير مصير المراكب المسيحيّة الّتي تصادف في البحر[4] .

انظر أيضًا تقرير المبعوث الفرنسيّ هاييت (Hayet) حول «القوّات البحريّة لمدينة ومملكة الجزائر» (1681) :

- قنان جمال ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 108 .

(1) نور الدين ، عبد القادر . صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركيّ ، كلية الآداب الجزائرية ، قسنطينة ، 1965 ، ص . 82 .

(2) Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 59.

(3) كاثكارت ، جيمس ليانder . مذكرات أسير الداي كاثكارت ، قنصل أمريكا في المغرب ، ترجمة اسماعيل العربي ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1982 ، ص . 79 .

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 182.

تمتّعت الطائفة في القرن السادس عشر بشبه استقلاليّة إزاء سلطة الوالي ، فهي لم تكن تنصاع في الواقع سوى لأوامر زعيمها ، القبطان رايس ، الذي كان يعرف في المصادر الأوروبية بقبطان البحر أو القائد العامّ للقادرغات[1] (Capitaine général des galères) .

والثابت أنّ الديوان الهمايوني كان يوجّه تعليماته إلى الوالي ، بغية إطلاعها لأعضاء الديوان ، وإلى القبطان رايس ، الذي كان مسؤولاً عن تبليغها للريّاس ، كلاًّ على حدة حتّى لو كانت تعالج الموضوع نفسه[2] .

وكان يتمّ ترشيح زعيم الطائفة من بين أقدر الريّاس وأشهرهم ، غير أنّ قرار التعيين كان يأتيه مباشرة من السلطان بعد اقتراحه من طرف القبودان باشا[3] ؛ إذ كانت البحريّة الجزائرية تمثّل جزءًا لا يستهان به من الأسطول العثمانيّ ، وكان السلطان كثيرًا ما يستدعيها لدعم حملاته البحريّة خلال القرن السادس عشر[4] .

وكانت تقع على عاتق القبطان رايس مسؤوليّة قيادة الأسطول والدفاع عن السواحل ، وكذلك العلاقات مع الدول المسيحيّة[5] ؛ ولقد كان مقرّه يوجد

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 108 & 168.
Boyer, P. "Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault", in R.O.M.M. 17, 1974, p. 21.
Hees, Thomas "Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)", trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, p. 103.
(2) Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830, trad. et annoté par F. Hellal, O.P.U., Alger, 2000, p. 136.
(3) كان القبودان باشا هو القائد الأعلى للأسطول العثمانيّ وصاحب السلطة المطلقة على جميع سواحل وجزائر الإمبراطوريّة ، بما فيها من موانئ ومدن وترسانات . انظر :
- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 161, n. 1.
(4) Boyer, "Des Pachas triennaux...", Op.cit., p. 101.
(5) انظر بهذا الشأن رسائل القبطان مراد رايس إلى «شركة الشرق» الإنكليزيّة وملك إنكلترا جاك الأول ستيوارت ، وكذلك رسائل القبطان إبراهيم رايس إلى قناصل وحكام مدينة مارسيليا :

بكشك الأميرالية الموجود عند طرف رصيف الميناء ، وهناك كان ينعقد تحت رئاسته اجتماع الريّاس المعروف بمجلس أو بالأحرى ديوان البحريّة .

I- 3- 1. ديوان البحريّة :

كان من اختصاصات ديوان البحريّة تطبيق العدالة على جميع أفراد البحريّة الّذين يخلّون بقواعد الإنضباط أو يتعدّون على القوانين كما كان يبتّ في المسائل الجارية المتعلّقة بنشاط الطائفة وبالأخصّ تقرير مصير الغنائم والأسرى الّذين كان يجلبهم الريّاس ، حيث كان يفحّص السفن وحمولتها وهويّة ركّابها إن لم تكن تابعة إلى دول في حرب أو لا ترتبط بمعاهدة مع الجزائر ؛ وهذا ما جعل الأوربيين يطلقون عليه في بعض الأحيان إسم «مجلس الغنائم»[1] .

وفضلاً عن ذلك ، كان ديوان البحريّة يستشار قبل إقرار السلم أو الحرب مع دولة ما ، وكانت أصوات الريّاس في الغالب هي الّتي ترجّح الكفّة لأحد الخيارين[2] .

وكان الديوان المذكور يستدعى إليه كلّما دعت الحاجة جميع الريّاس المتواجدين في العاصمة أو ضواحيها ؛ وكانت جلساته يترأسها القبطان رايس ، وأحكامه تصدر بعد أخذ المشورة وفق رأي أغلبيّة الأعضاء وبدون استئناف .

- Fisher, Op.cit., p. 240.
- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, pp. 28, 33 et sq.
(1) Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIII^{e} siècle, Toulon, 1979, p. 24.
(2) Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations (sic) de la Paix, concluë au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Déy, le Divan, & la milice d'Alger. Jean Boude le Jeune Imprimeur, Toulouse, 1684, p. 6.

انظر أيضًا :
- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 127.
- Plantet, Correspondance des deys d'Alger..., Op.cit., pp. 2-3, 31 & 34.

وبالإضافة إلى رياس الطائفة، كان يحضره كبار موظفي الدولة الذين يعملون في البحرية وهم:

- قايد المرسى، وكان المسؤول عن أمن الميناء، ويقوم بمعاينة جميع السفن الصادرة والواردة إليه؛ وكان الوالي يختار دومًا لهذا المنصب الرفيع أحد الرياس المحنكين[1].

- وكيل الخرج، الذي عرف في بعض المصادر بوزير البحريّة، كان المسؤول الأوّل عن تموينات الميناء من خشب وذخيرة ومعدّات، والقيّم كذلك على أعمال دار صناعة السفن[2].

- خوجة الغنائم، كان يتولّى جرد وبيع الغنائم وقسمة دخلها بين المستحقين على مقدار معلوم، بعد أن يقتطع حقّ البايلك والمصاريف[3].

- باش ورديان باشي، ولقد كان بمثابة الناظر العامّ لسجون الأسرى في مدينة الجزائر، وكان من مهامه الوقوف على استعدادات سفر السفن الموّجهة للخروج إلى البحر وتوزيع عدد من المجذّفين والملاّحين الأسرى على متنها[4].

---

(1) Tachrifat, Op.cit., p. 22.
Shaw, Thomas. Voyages dans la régence d'Alger, trad. de l'anglais par J. MacCarty, 2e éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980, pp. 172-173.

(2) Hamdan Khodja, Op.cit., p. 102.
انظر الفصل الرابع، المبحث الأوّل الخاصّ بالنشاطات الاقتصاديّة.

(3) Tachrifat, Op.cit., p. 21.

(4) Shaw, Op.cit., p. 172.

2- نظام الولاة: عوامل الانحطاط

إذا كانت بعض النظريّات الاجتماعيّة[1] تعطي للدول أعمارًا كأعمار الأشخاص، وتقول بأنّها تضعف وتهرم بفعل مرور الزمن وتغيّر أحوالها، فإنّ أنظمة الدول تتجدّد كذلك بتجدّد رجالها، فهي قويّة ما داموا أقوياء، وضعيفة إذا كانوا ضعفاء، حتّى تزول بزوالهم. وهذا بالذّات ما نستشفه في نظام الولاة الّذين حكموا الجزائر خلال الفترة الممتدة منذ الإرتباط بالدولة العثمانيّة إلى غاية انقلاب عام 1659. فلئن حفل تاريخ الإيالة خلال القرن السادس عشر بعدد من الولاة الأقوياء قامت الدولة على أكتافهم وكانوا على حظّ موفور من الكفاءة والإخلاص والنزاهة؛ فقد عرف القرن التالي عددًا آخر من الولاة ضعفوا أمام الصعوبات الجمّة الّتي واجهوها في إدارة البلاد، وتقلّص نفوذهم تدريجيًا حتّى غلبوا على أمرهم في النهاية.

أمّا عن الأسباب و العوامل الّتي أدّت إلى ضعف سلطة هؤلاء الولاة، ومن ثمّ انهيارها وزوالها فهي عديدة، فمنها ما هو داخليّ، ومنها ما هو خارجيّ، وسنلمّ فيما يلي إلمامة وجيزة بأهمّها:

2- 1. شراء المناصب:

كانت المناصب العليا في الدولة العثمانيّة حتّى عهد سليمان الأوّل القانونيّ، تسند إلى رجال الدولة الّذين أثبتوا جدارتهم وكفاءتهم القياديّة والإداريّة، ممن تدرّجوا في المناصب الحكوميّة. إلاّ أنّ صوقللي محمّد باشا، الّذي شغل منصب الصدارة العظمى من أواخر عهد السلطان المذكور إلى أن توفي عام 1579 في عهد السلطان مراد الثالث، فرض على حكّام الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كلّ عام، بعد أن كانت عمليّة الشراء تتمّ مرّة واحدة عند التعيين

---

(1) انظر:
- ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمّد. المقدّمة، ج. 1، مطبعة دار القلم، تونس، 1984.

في المنصب أوّل مرّة . و أضحت عمليّة التعيين والإقرار تقترن بتقديم الهدايا من قبل الولاة إلى الصدر الأعظم وكبار أعضاء الديوان الهمايونيّ[1] .

أمّا في حالة ما إذا توفي شاغل منصب الولاية ، فكان يعيّن الشخص الّذي يدفع أعلى ثمن للوظيفة خلفًا له[2] . ولقد حذا خلفاء الصدر الأعظم المذكور حذوه في تنصيب من يشاؤون من الرجال في المناصب العليا حتّى من الّذين لا خبرة لهم . لذا ، بدأ الضعف يستشري منذ ذلك الوقت في البلاط العثمانيّ والهيئات الحاكمة في الدولة ، بعد أن فسدت الذمة في الإدارة وصارت جل

(1) يذكر الرحّالة الفرنسيّ جان باتيست تافرنييه (J.-B. Tavernier) بهذا الصدد في كتابه : «جميع الباشوات الّذين يسند إليهم السيّد العظيم (المقصود به السلطان العثمانيّ) حكمًا ، وبوجه عام كل الّذين يخرجون من السراي لشغل مناصب ملزمون قبل توليها بتقديم هدايا ، كل بحسب المنّة الّتي ينالها من الإمبراطور . على سبيل المثال ، يقدّم باشا القاهرة مليوني ريال سواء للسيّد العظيم أو للقادينات وأيضًا للمفتي ، وللصدر الأعظم ، وللقائم مقام وللشخصيات المتنفّذة الأخرى الّتي هو مدين لها بمنصبه والّتي يمكن أن يحتاجها في المستقبل . إنّ مبلغ الهديّة الّتي يقدّمها للسيّد الأعظم خمسمائة ألف إيكو (درهم فرنسيّ قديم) وللآخرين مائتي ألف . أضف إلى ذلك ، خمسمائة ألف إيكو الّتي يحتاجها الباشا لتجهيز موكبه ؛ وهكذا قبل أن يدخل القاهرة ، يجب أن يخرج ثلاثة ملايين وستّمائة ألف فرنكا من صرّته أو من صرر أصدقائه . وإن كان المال بحوزته ينقص كثيرًا عن هذا المبلغ عندما يغادر السراي ، فكان عليه أن يستدين ، وإن لم تكفي صرّة أصدقائه ، يفتّح اليهود صرّتهم له في الحال . مائة بالمائة فائدة بالنسبة لهؤلاء اليهود الّذين ، خوفًا من أن تكون مدّة حكمه قصيرة ، يلقّنون الباشا الجديد ألف إساءة لمصّ دماء الشعوب ، ولا سيّما المسيحيّين المساكين...» ، انظر :

- Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur, Olivier de Varennes, Paris, 1675, pp. 156-157.

وكان ولاة جزائر الغرب كما أسلفنا يخضعون بشكل مباشر لسلطة القبودان باشا ، وغني عن الذكر أنّه كان يحظى بنصيب الأسد من الأموال والهدايا الّتي كان يقدمها الحكّام المذكورين :

- Knight, Op.cit., p. 114.

انظر أيضًا :

- Haëdo, Topographie, Op.cit., pp. 235, 242-243.

(2) بروكلمان ، كارل . تاريخ الشعوب الإسلاميّة ، تعريب نبيه فارس ومنير البعلبكي ، ط 11 ، بيروت ، 1988 ، ص . 475 .

المناصب تباع وتشترى والتعيينات في الجهاز الإداريّ لا تتمّ في الغالب إلاّ بالرشوة[1] .

وفي عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595) ، أصدر الصدر الأعظم فرمانًا حدّدت بموجبه عهدة الولاة وما دونهم من الحكّام بمدّة أقصاها ثلاث سنوات في كافة أرجاء الإمبراطوريّة . كان من النتائج المترتّبة عن كلّ ذلك أن كثر عزل وتغيير الولاة حتّى أضحت هذه السياسة سمة بارزة في بعض فترات التاريخ العثمانيّ ولا سيّما النصف الأوّل من القرن السابع عشر ، وهذا ما أدّى بدوره إلى زعزعة استقرار الأقاليم وإضعاف سلطة الولاة فيها .

2-2. تنفّذ أوجاق الإنكشاريّة :

ترجع أهمّية الإنكشاريّة إلى عدّة عوامل من بينها تنظيمهم المحكم وكثرتهم العدديّة في الجيش وكفاءتهم القتاليّة الّتي كان مردها الصرامة في التدريب والتركيز على الإستبسال في القتال ؛ فكانوا يشكّلون بذلك أهمّ قوّة ضاربة اعتمد عليها الحكّام العثمانيّون في بسط نفوذهم على البلاد وفي الصمود أمام الهجمات الأوربية الّتي واجهتها .

وقد تبوأ الأوجاق بشكل تدريجي مكان الصدارة في السلطة ، وذلك حين بدأ نفوذه يتعاظم في الديوان العامّ ، حيث كان أغلب الأعضاء من ضبّاط الإنكشاريّة ؛ وزاد إدراك عناصره لأهميّتهم ومقدرتهم العسكريّة والسياسيّة ، فأخذوا يقحمون أنفسهم في السياسة العليا للدولة ، وهي قضايا ليست في الأصل من اختصاصاتهم .

والواقع أنّ أوّل عارض جدير بالإهتمام في ظاهرة تدخّل الإنكشاريّة في القضايا السياسيّة ، هي الأحداث الّتي أعقبت وفاة الوالي صالح رايس وأدّت إلى مقتل خلفه تكلرلي محمّد باشا (مايو 1556-أبريل 1557) ؛ ولقد شكّل ذلك سابقة بالغة الخطورة في تاريخ الولاية العثمانيّة .

(1) طقوش ، محمد سهيل . العثمانيّون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة ، ط . 1 ، دار بيروت المحروسة ، 1995 ، ص . 242-244 ، 580 .

فعندما توفي صالح رايس في يونيو 1556 ، ولّى أعضاء الديوان كما جرت العادة كاهيته حسن قورصو الحكم في انتظار تعيين السلطان لخلف جديد ؛ وأرسلوا إلى الآستانة لإعلامها بالأمر وطلب إسناد المنصب الشاغر للكاهية المذكور[1] . لكن بحلول شهر سبتمبر ، وردت أخبار بقدوم عمارة عثمانيّة من ثمان سفن تقل والي الجزائر الجديد تكلرلي محمّد باشا ؛ إذ ذاك ، اتّخذ الديوان قرارًا خطيرًا يقضي برفض الوالي المعيّن من قبل السلطان وإبقاء حسن قورصو على رأس الولاية ، وأرسلت في هذا الصدد أوامر صارمة إلى قائدي بجاية وعنابة تلزمهما بإبلاغ تكلرلي هذا القرار ومحاولة ثنيه عن المضي قدمًا بقصف عمارته بالمدافع . رغمًا عن ذلك ، واصل تكلرلي باشا طريقه حتّى تامنفوست ، وبقي ينتظر ردّ فعل من المدينة . وفي أثناء ذلك ، صمّمت طائفة الريّاس ، التي تخوّفت ممّا قد تؤول إليه الأمور ، على التصرّف بكلّ سريّة ، فاتّصل زعيمها القبطان شلوق رايس بالباشا ومكنه من التسلّل بقوّاته إلى المدينة تحت جنح الظلام . ولم يدرك أفراد الإنكشاريّة بما جرى حتّى سمع هتاف البحارة : «يحيا السلطان ، يحيا تكلرلي» ، فأسقط في أيديهم ولم يتحرّكوا من الثكنات ؛ أمّا حسن قورصو ، فاستسلم للوالي الّذي قام بقتله بعد أيّام . وصبّ تكلرلي جام غضبه على باق المتآمرين فقتل بعضهم وعفا عن البعض الآخر لقاء بذل فدية[2] ، كما راح يعامل أفراد الأوجاق بغلظة غير آبه بالعواقب ؛ إذ أنّ الخضوع والإستسلام الّذي فرضه عنصر المفاجأة على الإنكشاريّة ما لبث أن ترك المكان لرغبة قويّة في الإنتقام . وتزعّم المؤامرة قائد تلمسان يوسف الّذي كان عتيق حسن قورصو ، بالتواطؤ مع آغا الإنكشاريّة مصطفى أرناؤوط ؛ فتحيّن يوسف وجود الوالي خارج مدينة الجزائر للقيام بإغتياله في أبريل 1557[3] .

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 104-106.

(2) Ibid., pp. 107-114.

Devoulx, A. "La première révolte des janissaires à Alger", in R.A. 15, 1871, pp. 2-6.

(3) Watbeld, E. "Documents inédits sur l'assassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)", in R.A. 15, 1871, pp. 335-337.

وكان الديوان الهمايوني في هذه المرحلة من تاريخ الدولة العثمانيّة لا يزال أشدّ ما يكون اعتدادًا وقوّة ، ولم يكن قد تسرب إليه الإختلال والوهن الّذي نال منه فيما بعد . وبسبب ذلك ، كان وقع أحداث الجزائر على الباب العالي كبيرًا ، وخشي أن يتحوّل ذلك إلى حركة عصيان معلن ضدّ الأوامر السلطانيّة إن لم تعالج الأمور بطريقة سليمة . ورأى الباب العالي أنّ الحلّ الأنسب هو تعيين حسن بن خير الدين للمرّة الثانية في منصب الولاية ، لما كان يتمتع به من سمعة ومكانة طيّبة لدى الجزائريّين وبالأخصّ الريّاس من رفاق أبيه ؛ ومن باب الحيطة ، أرسل على رأس عمارة كبيرة تضمّ عشرين سفينة حربيّة ، وهي قوّة كافية للوقوف في وجه أيّ طارئ قد يتعرّض له[1] .

لم تواجه حسن باشا صعوبات تذكر في استلام منصبه ؛ وبالرغم من عدم ورود أيّة إشارة في المصادر عن الطريقة الّتي تعامل بها الوالي المذكور مع قضيّة مقتل سلفه ، فالمرجّح أنّه غضّ النظر عن المتدخّلين في الجرم ، وهذا التصرّف عائد بحسب رأينا إلى سببين هامّين : السبب الأوّل هو تفادي استفزاز الإنكشاريّة لإشتراك عدد ليس بقليل من الضبّاط في مقتل تكلرلي ، وليس من المستبعد أنّه مال إلى نظريّة الإنتقام الشخصيّ خصوصًا وأنّ مرتكب الجريمة ، القائد يوسف ، كان قد قضى نحبه قبل أسابيع من جراء الطاعون[2] .

أمّا السبب الثاني وربّما الأهمّ هو الخطر الداهم من الجهة الغربية ، ذلك أنّ الشريف السعديّ استغلّ اضطراب الأحداث في الجزائر وهجم على تلمسان ، لكنّه لم يتمكن من الإستيلاء على حصن المشوار الّذي تحصّنت فيه الحامية التركيّة . لذا ، كان حسن باشا بحاجة إلى كامل قوّاته مهيّأة لملاقاة الجيش المغربيّ ودحره[3] .

---

(1) Haëdo, Histoire des rois, Op.cit., p. 122.

Devoulx, A. "Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli", in R.A. 15, 1871, p. 89.

(2) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 119.

(3) Ibid., p. 122.

رأى حسن باشا أن يحدّ من نفوذ الإنكشاريّة تدريجيًا ، فعمد إلى إدماج فرقة جديدة في الجيش النظاميّ تتكوّن من "الزواوة" في يونيو 1561[1] . وكان هذا التصرّف من جانب الوالي متمشيًا مع السياسة التي رسمها ليدعم الحكم العثمانيّ في البلاد من جهة ، وليسيطر على الأوجاق من جهة أخرى . لكن ذلك أثار حفيظة الإنكشاريّة التي شكّت في نواياه ، فجمع آغا الإنكشاريّة مجلس الديوان على وجه السرعة وتقرّر فيه طرد الزواوة من مدينة الجزائر ، وتعدّى الأمر إلى الهجوم على دار الإمارة وإلقاء القبض على الوالي نفسه مع إثنين من مقرّبيه اللذين أرسلوا إلى الأستانة مكبّلين ، بدعوى أن تجنيد تلك العناصر الأهليّة ليس إلا البداية فقط لتكوين جيش يعتمد عليه للإنفصال بالجزائر عن السلطنة العثمانيّة . لم يقتنع الديوان الهمايونيّ بالإدعاءات الموجّهة ضدّ حسن باشا واعتقل الوفد الذي رافق المقبوض عليهم ، ثمّ أمر بإعدام أعضائه[2] .

وكلّف السلطان العثمانيّ واليه الجديد أحمد باشا بتصفية المتمرّدين ، فأقتيد زعيمي المؤامرة وهما آغا الإنكشاريّة وقائد القوّاد إلى الأستانة حيث نفذ فيهما حكم الإعدام بتهمة الإدعاء الباطل والتطاول على ممثّل السلطان ؛ كما تتبع أحمد باشا باقي المتمرّدين بلا هوادة بالقتل والعزل لكنّه توفي بعد فترة قصيرة ، ويقال إنّه مات مسمومًا[3] .

ولقد ساهم عامل آخر في تداخل مصالح أوجاق الإنكشاريّة مع سلطة الوالي ألا وهي مخصّصات الجند من جرايات ومؤن التي كان لها وزنها في سير نظام الدولة . إذ كان ضمان دفع الراتب بانتظام وعدم المساس بالقدرة الشرائيّة للجند العثمانيّ من الأولويّات التي وضعها الولاة نصب أعينهم[4] .

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 130, n. 2.

(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 211 .

(3) عبّاد ، المرجع السابق ، ص . 87 .

ذكر هايدو أنّ أحمد باشا مات بعد أن حكم أربعة أشهر من جرّاء مرض الزحار ، انظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 134.

(4) Merouche, Op.cit., p. 54.

وكان الإخلال بإحدى هاتين القاعدتين يثير لا محالة حالة من السخط والشغب في وسط الإنكشاريّة كثيرًا ما يتحوّل إلى مجابهة مفتوحة مع الوالي ، وحتّى شخصية هامة مثل علج علي واجهته مصاعب جمّة (1570-1571) بسبب عدم انتظام تسديده لرواتب الجند[1] .

ولدينا مثال آخر في 1607 ، لمّا بقي عدد من الإنكشاريّين لم يتقاضوا رواتبهم ، واعتقد هؤلاء أنّ الكاهية مصطفى باشا المنتهية عهدته سيذهب دون أن يدفع لهم ، فاندفعوا لنهب ما لديه من أموال وممتلكات ؛ وعندما قدم الوالي الجديد رضوان باشا ولتهدئة الأوضاع ، أمر مصطفى باشا بدفع عشرة آلاف قرش مقدار الرواتب المتبقية على أن تعاد إليه كافّة ممتلكاته التي أخذها الإنكشاريّون ، ثمّ أرسله رفقة عدد من الأغوات إلى الأستانة لينظر في قضيته[2] .

وفي حدث غير مسبوق على جانب من الأهمّيّة ، اتّهم حسين باشا من طرف الديوان في أكتوبر 1616 بعدم الكفاءة وسوء إدارة الأموال لأنّه لم يتمكن من دفع مرتّبات الجند عند انتهاء ولايته ، فتمّ سجنه ووضعت أملاكه تحت الحجز ، واستوفت الإنكشاريّة مرتّباتها من خزينة الدولة . وحسب ما ذكره «غراماي» ، لم يفرج عن حسين باشا إلا بعد مرور حوالي سنتين ، وذلك حتّى بيعت جميع ممتلكاته بالمزاد العلني وضمن المبلغ المحصّل سداد دينه[3] .

---

(1) يذكر هايدو بهذا الشأن : «كان علج علي ، بعد عودته إلى الجزائر ، في خلاف شديد مع الإنكشاريّين ، طوال تلك السنة وكلّ الوقت الذي بقاه بعد في الجزائر . وكان السبب الحقيقي هو عدم دقّته في دفع رواتبهم ، حتّى أنّهم هدّدوه عدّة مرّات بالقتل ، وكانوا مرّات أخرى على وشك القيام بذلك . ومع بداية عام 1571 ، قام على عجل بتجهيز ما أمكنه من السفن ، وبحلول شهر أبريل ، ترك الجزائر أشبه بالفارّ مع عشرين قادرغة وغليوطة ؛ ورغم كون البحر هائجًا ، فإنه خرج مع ذلك من الميناء ، ليتخلّص من الميليشيا التي كانت تحاول منعه من الذهاب... » ، انظر :

- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 155.

(2) دفتر مهمات الديوان الهمايوني ، رقم 78 - صحيفة 820 ، المؤرّخ بـ 23 صفر 1018 . نقلاً عن
- التر ، المرجع السابق ، ص . 322 .

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 224.

كانت إحدى نتائج هذا الإجراء البالغ الخطورة تسجيل أوّل تراجع بارز في صلاحيات الوالي : فعند عودة حسين باشا للحكم في سبتمبر 1618 ليقوم مقام سليمان باشا المتوفي ، وضعت ماليّة الدولة تحت رقابة الديوان الّذي شكّل هيئة من ثلاثة أشخاص مسؤولة عن إدارة الخزينة ، واقتصر دور أمين المال المعيّن من طرف الوالي على مهام تنفيليّة فقط[1] .

لقد تدخّل الأتراك الّذين شكّلوا الأغلبيّة في الديوان تدريجيًا في الإدارة الماليّة للولاة ، وخصوصًا في الفترات الحرجة الّتي كانت تؤدي إلى تراجع موارد الدولة حتّى بات جليًّا اعتبارًا من تلك الفترة أنّ الولاة لا يمكنهم التصرّف في أموال الخزينة دون أخذ إذن الديوان ، حيث تبلوّرت ما يمكن تسميته بتسوية مؤقّتة بين الديوان والوالي تمثّلت في إقراض الخزينة الأموال الّتي يحتاجها الوالي لضبط ميزانيته ، لكن بشرط أن يعيد المبالغ المستحقة قبل وصول خلفه ، وإلاّ فإنّه كان يسجن وتصادر أملاكه لتباع بالمزاد ، ولا يطلق سراحه حتّى استيفاء جميع ديونه[2] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه "التسوية" أسهمت كثيرًا في الحطّ من شأن الولاة وأبرزت صيرورة ديوان الإنكشاريّة الحكومة الفعليّة للإيالة بدلاً عن ديوان الباشا . ويؤكّد ذلك الوصف الّذي قدّمه « الأب دان » ، الّذي زار الجزائر عام 1634 ، حيث ذكر أنّه « منذ أن استولت مليشيا الجزائر على السلطة العليا ، لا يحدث هناك شيء إلاّ بأمر صادر عنها ، وفي التصريحات والبيانات الّتي تعلنها ، تخاطب دومًا بعبارات الفخامة الآتية : نحن كبارًا وصغارًا من مليشيا الجزائر القويّة المنيعة وجميع مملكتها ، قرّرنا وعزمنا ، إلخ . »[3] .

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 224-225.

انظر أيضًا :

- d'Avity, Op.cit., p. 186.

(2) Grandchamp, P. "Une mission délicate en Barbarie au XVII^{e} siècle.", in R.T. 31-32, 1937, p. 481 & s.

(3) Dan, Op.cit., pp. 95-96.

وهذا أيضًا تقريبًا ما خلص إليه بعد بضعة سنوات الأسير « إيمانويل داراندا » (Emanuel d'Aranda) عند قوله بأنّ « الجنود يراعون أوامر الباشا إذا قبلوا بها ، ويجبرونه على تغييرها إذا لم يكن لهم ميل لتأديتها ، ويقودون حقيقة شخص الباشا أكثر ممّا ينقادون له »[1] .

كان ارتقاء الديوان من المتوقّع أن يؤدي بدوره إلى توطيد سلطة رئيسه ، آغا الإنكشاريّة ، لكن قصر مدّة شغله للمنصب ، الّتي حدّدت بشهرين فقط قطعت عليه الطريق إلى هرم السلطة . وهذا التجديد المتواصل لرؤساء الديوان أدّى بالمقابل إلى تكوين طبقة من الأغوات المتقاعدين ، ستوكل لهم مهام فوق العادة لصالح الدولة ، ولاسيّما سفارات لدى الدول المسيحيّة أو الباب العالي .

بيد أنّ توسع صلاحيّات ديوان الإنكشاريّة استفادت منها بالأخصّ مجموعة محدودة من الموظّفين ، هم خوجات الديوان . فهؤلاء الخوجات الّذين كانت مهمّتهم تتلخص في ضبط سجلات الدولة ، هيمنوا في وقت لاحق على قرارات الديوان وتحكّموا بذلك في شؤون الدولة ، وذلك على حساب وزراء أو مستشاري الوالي[2] .

2-3. الضائقات الماليّة :

لم يكن الولاة ، بصفتهم المسؤولين الأوّلين عن ماليّة الدولة ، يولون أهميّة فقط لاستخلاص مداخيل ضريبيّة كافية لموازنة النفقات ، بل كانوا يحرصون أيّما حرص على تحصيل أكبر فائض ممكن يحتفظون به لأنفسهم ، حيث كان معظمهم يسعون إلى الاغتناء أو على الأقل استرداد ما أنفقوه من أموال طائلة لشراء منصبهم . ومن أجل ذلك ، كان من الضروريّ أن تكون العائدات من الضرائب منتظمة . بيد أنّ هذه العائدات خضعت في الواقع لعدّة عوامل ومتغيّرات كانت تؤثّر سلبًا على مردوديتها ، وتفضي إلى ضائقات ماليّة تضع إدارة الوالي في موقف حرج حيال الأوجاق .

---

(1) Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, 3ème éd., Jean Mommart, Bruxelles, 1662, p. 159.

(2) Boyer, "Des Pachas Triennaux ...", Op.cit., p. 103.

والظاهر أنّ مصاعب الولاة بدأت تبرز بشكل جدّي مع العقد الأخير من القرن السادس عشر ، وكان مردّها إلى تجاوزات الجباة الملتزمين : إذ عندما كانت تتمّ الجباية في الأوطان والبياليك ، كانت الأموال المحصّلة ترسل مع النوش بشكل دوريّ إلى العاصمة لتضمّ إلى أملاك خزينة الإيالة ، ولكن في وقت لاحق بدأ الملتزمون وأصحاب التيمار[1] بالإستيلاء في إقطاعاتهم على قسم معتبر من هذه الإيرادات ، كما تزايدت شيئًا فشيئًا أطماعهم حتّى أصبحوا يثقلون كاهل الأهالي بالضرائب ، فقلّت المداخيل الواردة واختلّت ميزانيّة الدولة ولم يعد بإمكان الخزينة أن تغطي جميع المصاريف وبالأخصّ العسكريّة منها ؛ ولهذا فقد كتب خضر باشا (1595) إلى السلطان يستأذنه بإعادة أنصبة الأموال المستحقّة كما كانت سابقًا إلى خزينة مركز الولاية ، فهدّده الجميع بالعصيان إذا تمّ ذلك[2] .

وعلى كلّ ، كان الولاة يمكنهم الإعتماد لضبط الميزانيّة على مصادر دخل أخرى : عائدات الغزو البحريّ ، والغرامات المفروضة على القبائل الممتنعة ، وضرائب الجماعات الحرفيّة ، وموارد بيت المال ، والرسوم الجمركيّة ، والإتاوات ، والإحتكارات التجاريّة ، إلخ[3] .

---

(1) التيمار ، هو نظام إقطاعي حربي كان السلطان يمنح وفقًا له أرضًا زراعيّة لأفراد من سلاح الخيالة (الصبايحية) يستقرون فيها ويشرفون على زراعتها بمساعدة فلاحين مستأجرين . وبالمقابل ، كان على هؤلاء الفرسان الإقطاعيين أن يلتزموا بمبلغ من المال يؤدّونه للدولة أو أن ينضموا للجيش زمن الحرب مع عدد من أتباعهم بخيولهم وأسلحتهم . انظر :
- طقوش ، المرجع السابق ، ص . 592-593 .
انظر أيضًا بهذا الصدد :
- دفتر مهمات الديوان الهمايوني ، رقم 47 ، صحيفة 188 .
(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 309 . انظر :
- دفتر مهمات الديوان الهمايوني ، رقم 73 ، صحيفة 452 بتاريخ 29 يونيو 1595 .
والجدير بالذكر أنّ هذه الحادثة كان لها دور جدّ محتمل في إشعال نيران الفتنة بين الإنكشاريّة وأنصار خضر باشا من الكراغلة في سنة 1596 .
(3) لمزيد من التفاصيل حول مصادر دخل الوالي ، انظر :
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 219-223.

لكن الملاحظ أنّ القرن السابع عشر عرف تورّط الولاة بشكل متزايد في مشاكل ماليّة حادّة بسبب تراجع موارد الإيالة . إنّ الشيء المؤكّد هو أنّ تضاعف الثورات اعتبارًا من 1627 أخلّت بنظام سير المحلّات كثيرًا وجعلت جباية الضرائب من بعض المناطق الداخليّة للبلاد أمرًا ظرفيًا وغير مضمون . كما كان توتّر العلاقات بين الإيالة ومملكة فرنسا يؤدي أحيانًا إلى عدم دفع إتاوة «الباستيون» مثلما حدث في الفترتين (1609-1628) و (1637-1641)[1] .

أمّا نشاط القرصنة أو بالأحرى الغزو البحريّ الّذي كان باعتبار المصادر المسيحيّة يشكّل دخلاً أساسيًا من مداخيل الخزينة ، فلم يكن يساهم في الحقيقة إلّا بنسبة الخمس إجمالاً ؛ كما أنّه كان يمرّ أحيانًا بسنوات عجاف ، إمّا لقلّة الغنائم البحريّة[2] ، وإمّا لاستدعاء السلطان قسمًا من أسطول الريّاس ممّا كان يحرم الوالي من دخل لا يعوّض في الغالب .

ومن جرّاء كلّ ذلك ، التمس الولاة حلاً لمشاكلهم عن طريق تخفيض قيم النقود المحليّة بالنسبة للعملات الأجنبيّة المتداولة . ففي 1580 ، كان الريال

---

(1) حدّدت الإتاوة في معاهدة 1628 بمبلغ سنويّ قدره 26.000 دوبلة ، خصصت 16.000 منها لأجر الجند و 10.000 لخزينة القصبة . وكانت معاهدة 1640 أكثر إفادة ، إذ كان على مؤسسة الباستيون دفع 34.000 دوبلة للأوجاق و 10.000 للخزينة . انظر :
- Rouard de Card, Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord, Paris, 1906, pp. 20-26.

انظر أيضًا :
- غطاس ، عائشة . «العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة في القرن السابع عشر (1619-1694)» ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1986 ، ص . 52-60 .
(2) ذكر الأب دان ، على سبيل المثال ، أنّ عائدات القرصنة «عام ألف وستمائة وأربعة وثلاثين عندما كنت هناك ، بالكاد كفتهم تجهيز وصيانة سفن القرصنة : بسبب ذلك ، شقّ على الباشا دفع رواتب الإنكشاريّة ، الّذي هو مجبر على توفيرها على حسابه في حالة ما لم تكف أموال دخل السنون العاديّة ؛ وإذا صادف أنّه قصّر في دفعها ، ففي تلك الحالة يضعونه في السجن كما رأيتهم يفعلون بالباشا العجوز ، رجل في سنّ الثمانين ، الّذي لم تصنه لحيته البيضاء وبدنه الضعيف المرتعش من تلك الإهانة ، لقلّة شفقة هؤلاء البرابرة عندما يتعلّق الأمر بالرواتب والمال» :
- Dan, Op.cit., p. 83.

الإسباني يساوي ثماني أسبرة[1] بينما وصلت قيمته في 1619 إلى 232 أسبرة بعد تخفيضات متوالية[2] . لكن الأوجاق الحريص على مصالح أعضائه وضع حدًا لهذه العمليات التي كانت تعود بالضرر على القدرة الشرائية للبولداش .

وهذه العوامل ضيّقت على الولاة وألجأتهم لدفع أجور الإنكشاريّة إلى سبل ملتوية لجمع المال[3] أو اقتراض مبالغ كبيرة من الخزينة كانوا عاجزين في حالات كثيرة عن تسديدها بحيث كان ينتهي بهم المطاف بالعزل والسجن ، وهذا ما حدث بالضبط لحسين باشا في 1616 ، وكذلك لسميّه حسين باشا الشيخ في 1634[4] . وقد قام خلف هذا الأخير ، يوسف باشا ، لتفادي مصير مماثل إلى فرض ضرائب فوق العادة : ثلاثمائة ألف ريال على سكّان المدن ومائتي ألف على القبائل الخاضعة . أمّا علي باشا ، فقد فضّل الالتجاء إلى أحد الأضرحة على مواجهة غضب الديوان (1637)[5] . ولم يعرف كلاً من يوسف باشا في 1642 ومحمد باشا أبو ريشة في 1644 مصيرًا أفضل ، إذ بعد رميهما في السجن وضعا كليهما في قارب جربيّ ليعود بهم إلى المشرق بعد أن فقدوا كلّ أموالهم[6] .

---

(1) الأسبرة هي قطعة نقديّة صغيرة ومربّعة الشكل من الفضّة ؛ بدأ سكّها في عهد حسن ابن خير الدين ، وكانت من العملات المحليّة الأكثر تداولاً .

(2) Merouche, Op.cit., p. 35 & 57 ; Ben Mansour, Op.cit., pp. 215-216.

(3) من الأمثلة القليلة عن الفساد المالي للولاة التي بلغتنا ، قضيّة رضوان باشا بكلرلي ، حيث ورد في دفتر المهمّات أنّه لجأ خلال فترة حكمه للجزائر إلى اتباع طريق الرشاوي واختلس أموالاً من الخزينة ممّا أدّى إلى عزله عن الولاية في منتصف سنة 1610 ، كما ورد أمر سلطاني إلى قاضي الجزائر بمحاسبته وإعادة جميع حقوق الرعايا التي بلغته : دفتر مهمّات الديوان الهمايوني ، رقم 79 - ص. 24 (26 صفر 1019هـ) ، نقلاً عن :

- التر ، المرجع السابق ، ص. 322-323 .

(4) Delphin, "Histoire des Pachas...", Op.cit., p. 204.

(5) انظر :

- Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., p. 21.

(6) Boyer, P. "Continuation des mémoires des voyages du feu Père Hérault en Barbarie", in R.O.M.M. 19, 1976, p. 45.

وساءت الوضعيّة الماليّة إلى حدّ أنّ الأوجاق وجد نفسه مضطرًا إلى تسليم مقاليد الحكم إلى القبطان رايس علي بتشين (1644-1645) ، مكلّفًا إيّاه بمسؤوليّة دفع الرواتب . لكن هذه المحاولة لم يكتب لها الدوام بسبب موت الحاكم الجديد المفاجئ ، فرجعت الأوضاع ظاهريًا إلى سابق عهدها واستعاد الولاة لفترة من الزمن بعضًا من صلاحيّاتهم الماليّة[1] .

2-4. الاضطرابات الداخليّة :

عرف القرن السابع عشر تحوّلاً ملحوظًا تمثّل في إهتمام الحكّام العثمانيّين المتزايد بالمناطق الداخليّة للبلاد والسعي المتواصل لبسط نفوذ البايلك على البلاد النائية أو التي ظلّت شبه ممتنعة نظرًا لبعدها عن مراكز الحاميات أو لصعوبة تضاريسها ، في وقت قلّ فيه نشاط الغزو البحريّ و لم تعد الغنائم توفّر لخزينة الدولة ما تحتاجه من مبالغ ماليّة ؛ وتسبّبت الحملات العسكريّة التي جردوها في إطار سياستهم الجبائيّة إلى حدوث ضغط على أهالي الأرياف بفعل زيادة المطالب المخزنيّة والضرائب ، وقد أدّى ذلك بدوره إلى نشوب سلسلة من الاضطرابات والإنتفاضات القبليّة تعاقبت بصورة خاصّة خلال الفترة الممتدّة من 1627 إلى 1648 .

وهذه الاضطرابات الداخليّة إبتدأت بثورة تلمسان في 1627 التي قمعت بشكل وحشيّ سنتين من بعد . لكن يبدو أنّ نقطة الإنطلاق الحقيقيّة لهذه الفترة كانت طرد الكراغلة من مدينة الجزائر (1629-1630) : معظم المطرودين انتهى بهم المطاف في إمارتي كوكو وبني عبّاس ، ببلاد القبائل ، اللّتان كانتا في حالة حرب مفتوحة مع السلطة المركزيّة . وبانضمام هؤلاء إلى القوّات القبائليّة ، تشكّل حلف لا يستهان به ضدّ الحكّام الأتراك ؛ وقد توغّلت ثلاث حملات تركيّة لاجتثاثهم بدون جدوى من معاقلهم الجبليّة ، بينما حاولت مجموعة من الثوّار الكراغلة ، في 1633 ، الاستيلاء على العاصمة على حين غرّة[2] .

---

(1) Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., pp. 20-24.

(2) لمزيد من التفاصيل عن ثورة الكراغلة ، انظر :

- Knight, Op.cit., pp. 70-75.

ولم تكد هذه الجبهة تهدأ حتّى انفجرت في وجه السلطة بالجنوب الشرقيّ إحدى أكبر الإنتفاضات القبليّة في تاريخها ؛ هذه الإنتفاضة المعروفة بثورة إبن صخري دامت من 1638 إلى 1648 ، وكان سببها المباشر هو تخريب الباستيون في خضم الحرب الجزائريّة الفرنسيّة عام 1637 ، حيث كانت الكثير من القبائل والعشائر في شرق البلاد وعلى رأسها قبيلة الحنانشة تتعامل تجاريًّا مع الفرنسيّين[1] ؛ ولقد أفضى توقّف المبادلات التجاريّة إلى إنتفاضة هذه القبائل التي رفضت دفع الضريبة السنويّة (اللزمة) بحجّة أنّ تخريب المركز التجاريّ الفرنسيّ حرمها من المداخيل التي كانت تجنيها . كما أدّى قتل باي قسنطينة لمحمّد بن صخري شيخ قبيلة الدواودة بتهمة الخروج عن الطاعة في ذات السنة إلى انضمام الدواودة بقيادة أخ القتيل إلى صفّ الحنانشة والقبائل الثائرة على الحكم العثمانيّ[2] .

سار الثوّار إلى قسنطينة ، فحاصروها وخرّبوا نواحيها ، وعمّت على إثرها الفوضى في بايلك الشرق . وألحقت القبائل هزيمة نكراء بقوّات النجدة التي أرسلها الوالي علي باشا في 1638 ؛ وقرّر هذا الأخير في السنة التالية الخروج بنفسه لملاقاة الأعداء[3] لكنّ الجيش حوصر وهزم ، فانتدب الوالي حمزة خوجة ، أحد قادة الجيش ، للمفاوضة واضطرّ إلى النزول عند شروط المنتصرين[4] .

---

(1) انظر "بيان الأعراش التي تسوّق من الباستيون" :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 71-73 .
(2) عبّاد ، المرجع السابق ، ص . 121-122 .
(3) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit., p. 203.
(4) تضمّنت شروط الإتفاق النقاط التالية :
- لا يقلق الأتراك المنتفضين بخصوص اللزمة .
- يعود الأتراك إلى الجزائر دون أن يلتفتوا يمينًا أو شمالاً .
- يعيد الأتراك بناء الباستيون حتّى يتمكّن السكّان من دفع اللزمة .
- يعفو الأتراك عن كراغلة مدينة الجزائر ، ويعيدوا إليهم أملاكهم ومناصبهم الّتي حرموا منها .
هذا الشرط الأخير يجعلنا نعتقد ، على أرجح تقدير ، أنّ الكراغلة شاركوا في هذه الإنتفاضة الّتي كانت فرصة لهم لاستعادة حقوقهم المسلوبة منذ حوالي عشر سنوات . انظر :
- Berbrugger, A. "Notes relatives à la révolte de Ben Sakhri", in R.A. 10, 1886, p. 345.

أثار الإتفاق الّذي حصل بين علي باشا والمنتفضين سخط الديوان حتّى أنّ الوالي بعد رجوعه إلى العاصمة كان مرغمًا على الإختباء بعض الوقت خوفًا على حياته . وقد تفاقم الوضع سوءًا في عهد خلفه أبو جمال يوسف باشا (1640-1642) بحيث فضّل التخلّي عن منصبه بعد مرور أربعين يومًا من الحكم[1] ، وذلك في وقت كانت فيه معنويّات الجيش محطمة وقوّات أمير كوكو تغير على المتيجة وتهدّد مدينة الجزائر نفسها[2] . أعاد الديوان يوسف باشا إلى سدّة الحكم كما قرّر ، لتدارك الوضع الحرج الّذي كانت تمرّ به السلطة ، إعداد حملة عسكريّة محكمة يتولى الوالي قيادتها بنفسه[3] . ودامت حملة يوسف باشا الرامية إلى بسط النظام في شرق البلاد من أبريل 1641 إلى مارس 1642 ، وتمكن خلالها من إعادة النفوذ العثمانيّ على بعض المناطق من الشرق والجنوب الشرقيّ[4] .

وفي سنة 1643 ، أرسل الأتراك جيشًا إلى إمارة كوكو لكنّه ردّ على أعقابه بعد أن تكبّد خسائر فادحة ؛ وكخطوة احترازيّة ، عمد الديوان إلى المهادنة فعيّن القبطان علي بتشين ، صهر أمير كوكو ، قائدًا للقوّات البريّة . وفي السنّة الموالية ، تمكن علي بتشين الّذي كلفه الديوان بتصريف شؤون الدولة من توجيه ضربة إلى القبائل المستعصية في جنوب بايلك قسنطينة . ولم تهدأ الأوضاع على الجبهة الداخليّة إلاّ في عهد يوسف باشا (1647-1650) ، وممّا لا شكّ فيه أنّ شدّة وباء الطاعون والجفاف اللّذان عرفتهما البلاد وقتذاك كان لهما الدور الأكبر في حدوث التهدئة[5] .

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", Op.cit., p. 204.
(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 190.
(3) d'Aranda, Op.cit., pp. 159-160.
(4) Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d., pp. 19-20.
(5) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 192.

انظر أيضًا :
- Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., p. 21.
- Gaïd, Op.cit., p. 20.

وهكذا ، عاشت الإيالة مرحلة من القلاقل والانتفاضات شبه المستمرة
جمعت بشكل لا مثيل له في العهد العثمانيّ كل الّذين لهم حساب مع السلطة
ويمكننا الجزم بأنّ وقع الهزائم المتوالية على العسكر العثمانيّ كان قويًا وترك
لديه الإنطباع بفشل النظام القائم في مواجهة الأخطار المحدقة به ؛ ولذلك
لم يجد الديوان بدًا للخروج من المأزق من تجريد الوالي من صلاحيّاته في
1644 وإسناد الحكم إلى رجل كفؤ وقويّ ، في خطوة جريئة ستمهد الطريق
كما سنراه لاحقًا لانقلاب الآغوات في 1659 .

5.2. بداية الانحطاط العثمانيّ :

بالمقارنة مع فترة التوسعات المجيدة الّتي امتدّت على مدار القرون الثلاث
الأولى ، فإنّ الدولة العثمانيّة اتخذت إبّان القرن السابع عشر مظهرًا أقل روعة
فلقد حكم خلال تلك الفترة عدد من السلاطين ، لم يكن أغلبهم على مستوى
يؤهله لأن يمارس الحكم إلّا بواسطة صدور عظام كان بعضهم مثالا للفساد
والبعض الآخر مصلحين خدموا الدولة بإخلاص .

وكانت الانتكاسات الّتي لحقت بالعثمانيّين في العقود الأولى من القرن
السابع عشر في بلاد الكرج[1] وأذربيجان والعراق على يد الصفويّين ، وحركات
التمرّد الّتي نشبت في الأناضول والروميلي وحتّى الآستانة بمثابة شواهد بيّنة على
ما أصاب الدولة من ضعف .

والواقع أن ركود الدولة العثمانيّة وتراجعها كان عائدًا إلى أسباب متعددة
ضعف اهتمام السلاطين بمزاولة الحكم ، وتدخّل الحريم السلطانيّ في شؤون
الدولة ، واستشراء الفساد في البلاط العثمانيّ والدوائر الحاكمة ، وثورات
الإنكشاريّة ، إلخ .

لقد تعرّضت الدولة العثمانيّة في الفترة ذاتها لعدّة أزمات ماليّة خانقة ، كانت
الحروب الصفويّة سببًا رئيسيًا ومباشرًا في إحداثها ؛ ولتلافي ذلك أجبرت

---

(1) بلاد الكرج هي جورجيا ، إحدى جمهوريات الإتحاد السوفياتيّ سابقًا .

الدولة على تخفيض قيمة العملة النقديّة ، لكن ممّا زاد الأمور سوءًا هو تفشي الفساد في مختلف الدوائر الحكوميّة ، وتولّي المناصب العليا أشخاص ليسوا أهلاً لها . وكان الضعف والخمول سمّة معظم السلاطين الّذين أهملوا شيئًا فشيئًا حضور الديوان وقيادة الجيوش ، وفضّلوا عوض ذلك البقاء في السراي حيث كان لسيدات القصر تأثيرهن القويّ عليهم .

وقد مرّت أوقات في القرن السابع عشر كانت فيه الدولة رهن إشارة والدات السلاطين وزوجاتهم ، فكنّ يتدخّلن في تعيين كبار الموّظفين ، وفي عزلهم ، أو قتلهم ، كما كنّ يتدخّلن في شؤون الحرب : مثلاً السلطانة صفية ، والدة محمد الثالث (1595-1603) ، تدخّلت خلال مدّة حكمه في عزل وتعيين الصدور العظام الإحدى عشر ؛ وعلى النّحو ذاته ، قامت السلطانة كوسم ، زوجة أحمد الأوّل ، بتوجيه السياسة العليا للدولة في عهد إبنها مراد الرابع (1623-1640) معتمدةً على رجال البلاط الّذين كانت تغيّرهم حسب مزاجها . وبلغ نفوذ الحريم أوجه في عهد السلطان إبراهيم الأوّل الملّقب بالمعتوه (1640-1648) الّذي ترك تصريف شؤون الدولة لوالدته كوسم وزوجاته[1] .

وقد شهدت الدولة من ناحية أخرى ثورات فرق الإنكشاريّة الّذين تجاوزوا اختصاصاتهم كمحاربين وأضحوا في مركز قوّة خطير ، حتّى بلغ بهم الحدّ أن قاموا في سنة 1622 بخلع السلطان عثمان الثاني بسبب موقفه العدائي

---

(1) الشناوي ، عبد العزيز . الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها ، ج . 1 ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، 1984 ، ص . 630-631 .
على سبيل المثال ، زيّنت له والدته قتل الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا في عام 1643 لمجرد أنها كانت تكرهه ؛ كما قتل يوسف باشا قائد الحملة على جزيرة كريت بناءً على طلبها بحجة أنّه لم يقدم للسلطان ووالدته نصيبهما من غنائم الحرب . وهكذا كان نفوذ الحريم السلطانيّ إحدى أبرز أسباب تدهور الدولة واضمحلالها .
انظر :
- طقوش ، المرجع السابق ، ص . 587-588 .

منهم وقتله ؛ وكان لهذا الفعل أصداء بعيدة في أرجاء الولايات العثمانيّة[1]. وشكل هذا الجرم ضدّ شخص السلطان نقطة انطلاق جديدة للإنكشاريّة للتمادي في طغيانهم ، والتحكّم بالسلطتين المدنيّة والعسكريّة ؛ إذ انتشرت الرهبة في الدوائر الحكوميّة وعلا شأن الإنكشاريّة علوًا كبيرًا وأخذوا يولون الوزراء ويعزلونهم[2].

وأقدمت الإنكشاريّة في عهد السلطان مراد الرابع على قتل الصدر الأعظم حافظ باشا في سنة 1632 بفعل تحريض خسرو باشا المتعاطف معهم والّذي عزله السلطان عن منصب الصدارة العظمى . لكنّ السلطان ردّ عليهم بأن قتل خسرو باشا ومضى في عزمه على معاقبة كلّ من شارك في الثورة ، ولما رأى هؤلاء أنهم يواجهون سلطانًا حازمًا استكانوا حتّى حين[3].

وفي سنة 1648 ، عاودت الإنكشاريّة الكرّة حين أقدموا على قتل السلطان إبراهيم الأوّل وتولية إبنه القاصر محمّد . وعلى إثر ذلك ، عمّت الفوضى في البلاد وتحوّلت أوضاعها من سيّئ إلى أسوأ ؛ وقد لخّص محمّد فريد بك مآل الأمور بقوله : «وبعد ذلك توالت الثورات تارة من الإنكشاريّة ، وطورًا من السباه (الإصبايحيّة) ، وآونة من الأهالي لما يثقل عليهم نير استبداد الجنود ،

---

(1) يذكر محمّد فريد بك بهذا الصدد : «... ولمّا بلغ خبر قتل السلطان إلى الولاة وانتشرت بينهم أخبار الفوضى السائدة في الأستانة وسوس لهم إبليس الطمع فأطاعوه وسرى في عروقهم شيطان الغواية فاتبعوه ، فأشهر والي طرابلس الشام استقلاله وطرد الإنكشاريّة من ولايته ، واقتفى أثره والي أرضروم المدعو أباظة باشا مدّعيًا أنّه يريد الانتقام للمرحوم السلطان عثمان شهيد الإنكشاريّة . وسار بمن معه إلى سيواس وأنقرة فتحهما مصادرًا التزامات الإنكشاريّة وإقطاعاتهم قائلاً كلّ من وقع في مخالبه من هذه الفئة الّتي تلوّثت بدم سلالة سلاطينهم ، و بعه والي سيواس وسنجق قره شهر ، ثم سار إلى مدينة بورصه فحاصرها ودخلها بعد ثلاثة أشهر إلا قلعتها فلم تسلّم . واستمرّت الاضطرابات الداخليّة في نفس كرسي الخلافة العظمى ، ولا أمن ولا سكينة ، مدّة ثمانية عشر شهرًا متوالية» :
- تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة . تحقيق د . إحسان حقي . ط .2 ، دار النفائس ، بيروت ، 1983 ، ص . 279 .

(2) الشناوي ، المرجع السابق ، ج .1 ، ص . 514 .

(3) محمّد فريد بك ، المرجع السابق ، ص . 282-283 .

وتعاقب عزل وتنصيب الصدور بسرعة غريبة لم تسبق في الدولة ولا في أيّام حكم السلطان سليم تبعًا للأهواء والغايات ، واختلّ النظام أو بعبارة صريحة صار عدم النظام نظامًا للدولة»[1].

وكانت الخزينة السلطانيّة ، طوال هذه الفترة ، عاجزة عن الوفاء بالاستحقاقات الماليّة بسبب تبذير مواردها والازدياد المطرّد لعدد الأجراء الحكوميّين حيث ارتفع من 60.000 في عام 1640 إلى أزيد من 100.000 في 1650 ؛ أمّا عدد العسكر (الإنكشاريّة والإصبايحيّة) ، فمن 48.000 في عام 1595 ، بلغ 59.000 في 1640 وحتّى 85.000 في 1652[2].

ولم تتمكن الخزينة أيضًا من تحمّل عبء نفقات الحرب الّتي شنّها الأتراك العثمانيّون ضدّ البنادقة في كريت ابتداءً من عام 1645 . فثار الجند الإنكشاريّ الّذي لم يتلقى راتبه منذ أشهر ، وتوقّفت العمليّات العسكريّة بالجزيرة . كما أدّى نقص موارد الخزينة كذلك إلى تمرّد غلمان السراي والإصبايحيّة المرابطين في العاصمة . ولمواجهة الأزمة ، سنّ الصدر الأعظم ملك أحمد باشا بصفة رسميّة شراء المناصب ، وفرض ضرائب طارئة ، في حين أجبر التجّار والحرفيّين على مقايضة نقودهم الذهبيّة بقطع نقديّة ناقصة القيمة . لكنّ هذا التدبير سبّب في سنة 1651 ثورة الجماعات الحرفيّة ، هي الأولى من نوعها ، الّتي لقيت دعمًا من طرف أوجاق الإنكشاريّة[3].

وقد استمرّت الاضطرابات في عاصمة الدولة بشكل متقطّع مدّة خمس سنوات ، إلى أن تولّى الصدارة العظمى رجل قويّ الشكيمة ، هو محمّد كوبرولي ، الّذي وضع حدًا لما درج المؤرخون العثمانيّون على وصفها بـ "فترة المصائب" أو أيضًا بـ "سلطنة النساء"[4].

---

(1) محمّد فريد بك ، المرجع السابق ، ص . 290 .

(2) Mantran, R. Histoire d'Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996, p. 249.

(3) Mantran, Histoire d'Istanbul, Op.cit., p. 247.

(4) Idem, p. 249.

وفي الأخير، تجدر بنا الإشارة إلى أنّ الأخبار التي كانت ترد الولايات العثمانيّة، ونخصّ بالذكر الجزائر، عن اضطراب أوضاع «الوطن الأمّ»[1] وصوّر الانحطاط والفساد المتفشّي كان لها بلا أدنى شكّ تأثير كبير على الأوجاق ولا سيّما على درجة تقبّله لأوامر الديوان الهمايوني، ممّا كان يضعف في الكثير من الأحيان موقف الوالي المعيّن من طرف الديوان المذكور.

2-6. نشاط الغزو البحريّ:

كانت البحريّة الجزائريّة تؤلّف ابتداءً من عهد خير الدين بن يعقوب جزءًا هامًّا جدًّا من البحريّة العثمانيّة. فقد كان الريّاس الجزائريّون يلتحقون بأسطول الدولة كلّما أزمع السلطان خوض غمار حرب بحريّة لينزلوا، بالتنسيق معه، خسائر كبيرة بالأمم المسيحيّة المعادية. ولمّا كانت سفنهم الحربيّة مجهّزة تجهيزًا جيّدًا بالرجال والمدفعيّة، فقد رحبت الدولة بادئ الأمر بمساعدتهم القيّمة؛ بيد أنّ نزعتهم الاستقلاليّة وقلّة الانصياع إلى الأوامر ما لبثت أن استثارت غضب الباب العالي عليهم، خاصّةً وأنّهم كانوا أيّام السلام يورّطون الدولة في مشكلات دبلوماسيّة متواصلة[2]. إذ ارتبط عدد من الدول الأوربيّة مع الباب العالي بمعاهدات وامتيازات[3]، وأصدر هذا الأخير بموجبها أوامر صريحة إلى قباطنة الإيالات الغربيّة بعدم التعرّض لسفن تلك الدول.

التزم الجزائريّون بهذه الأوامر من باب التبعيّة للدولة العثمانيّة مدّةً من الزمن غير أنّهم لم يستطيعوا غضّ النظر أبديًّا عن تعدّيات اعتبروها خروقًا

(1) المقصود بها آسيا الصغرى و إقليم الروميلي، اللّذان يعتبران الموطن الأصليّ لأغلبيّة أفراد الإنكشاريّة المقيمين بالجزائر.

(2) بروكلمان، المرجع السابق، ص. 47.

(3) أبرمت الدولة العثمانيّة اتفاقيات مع كلّ من فرنسا في 1535 (تمّ تجديد الامتيازات في 1569، 1581 و 1604)، وانكلترا في 1579، والأقاليم المتّحدة (وهو الاسم الذي كان يطلق آنذاك على الأراضي المنخفضة) في 1612.

واضحة من جانب بعض الدول مثل فرنسا وإنكلترا؛ حيث رفضوا مبدئيًّا فكرة نقل سفن تلك الدول بضائع ومواطنين لدول هي في حالة حرب ضدّهم وعلى وجه الخصوص إسبانيا وممتلكاتها الإيطاليّة[1]. كما كان لنشاط القرصنة والقرصنة المضادّة المسيحيّة المتزايد ضدّ السفن والسواحل الجزائريّة منذ مطلع القرن السابع عشر بالغ الأثر في توتّر العلاقات الخارجيّة للإيالة. ومن جراء ذلك، صار الجزائريّون يحتجزون جميع المراكب المشتبه بنقلها لبضائع الدول المعادية، في حين كانوا يستولون على تلك التي يثبت ضلوعها في عمليّات التهريب أو القرصنة أو الجوسسة قرب السواحل.

وعمدت الدول التي طالتها اعتداءات "القراصنة الجزائريّين" إلى تقديم شكاوي إلى السلطان العثمانيّ لإجبار واليه على احترام سفنها ودفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بهم. وكانت الأوامر التي تتلقاها السلطة الحاكمة في الجزائر بهذا الشأن لا تلقى آذانًا صاغية في الكثير من الأحيان؛ والسبب في ذلك راجع إلى أنّ تلك الأوامر كانت، حسب وجهة نظر أعضاء الديوان، تتجاهل أو تنافي المصلحة العليا للبلاد لاسيّما أنّ النشاط البحريّ كان يشكّل أحد أهمّ الموارد الماليّة بالنسبة للدولة. لذلك، لم يتمكن الولاة في الغالب من فرض إرادة سيّدهم على طائفة الريّاس و الديوان.

مثلما حدث في مايو 1582، عندما قدم رمضان باشا واليًا على الجزائر للمرّة الثانية ومعه أمر سلطانيّ بأن يعيد سفينتين فرنسيّتين أسرهما مراد رايس الأرناؤوطي، وبمجرّد ما علمت طائفة الريّاس بنيّة رمضان معاقبة الرايس المذكور الذي كان مبجّلاً فيها حتّى ثارت ثائرتها عليه ولم يستطع الوالي مواجهة الوضع، فهرب إلى إحدى دوره الريفيّة ولم يغادرها؛ وخلال فترة شغور المنصب، تولّى زعيم الطائفة مامي أرناؤوط الحكم بالنيابة[2].

(1) انظر:

- Fisher, Op.cit., p. 210.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 120-121.

مشكلة (1585-1587) محمد باشا الوالي واجهت ، قليلة سنوات وبعد مشابهة بسبب احتجاز سفينة إنكليزيّة ، إذ قام السفير الإنكليزيّ بالآستانة بتقديم شكوى إلى الديوان الهمايونيّ حيال ذلك ؛ وعلى الفور ، كلف شاوش من قصر السلطنة بإجراء تحقيق بالأمر ، وزوّد بفرمان ينصّ على إطلاق سراح الأسرى ودفع قيمة الأضرار التي لحقت بهم . غير أنّ محمد باشا لم يستجب للأوامر الموّجهة إليه مفضلاً مداراة الريّاس ، ولهذا السبب عزل عن منصبه بعد مدّة قصيرة[1] .

من الواضح أنّ الجزائريّين لم يعودوا يكترثون بالفرمانات الموّجهة إليهم بشأن نشاطهم البحريّ ؛ فلدى اغتنامهم لسفينة دولة معاهدة ، كان أصحابها يقومون بمراجعة الآستانة ، ولم يكن الباب العالي يملك أكثر من الفرمانات الهمايونيّة . ولضمان تنفيذها ، كان يكلّف شاوش بالتّوجه إلى الجزائر حيث يجد الأوجاق والطائفة هما صاحبي القرار الفصل في هذه الأمور والوالي عاجز عن فعل شيء[2] .

استمرت الأحوال على ما هي عليه حتّى سنة 1638 ؛ ففي تلك السنة ، استدعى الباب العالي ريّاس الجزائر وتونس لاعتراض السفن الأوربية الّتي تشتغل بالقرصنة أو بتهريب القمح انطلاقاً من الجزر الإغريقيّة . ولقد لبّت النداء ثمان سفن جزائريّة كبرى بقيادة علي بتشين ، لكن أثناء رسوهم بميناء فالونة[3] (Valona) هاجمهم أسطول البندقية على حين غرّة ؛ فتكبّد الجزائريّون في هذه الواقعة خسائر جسام ، حيث فقدوا جميع سفنهم وعدّة مئات من القتلى ناهيك عن تحرّر قرابة الألفي أسير مسيحيّ[4] .

(1) التر ، المرجع السابق ، ص . 300-301 .
(2) نفسه ، ص . 304-305 .
(3) فالونة أو أفلونة : ميناء مهمّ بجنوب ألبانيا يطلّ على البحر الأدرياتيكيّ ، ويدعى في اللّغة المحلّية (Vlorë) .
(4) الساحلي ، خليل ، "الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبنادقة في القرن السابع عشر" ، المجلة التاريخية المغربية 4 ، 1975 ، ص . 106 .

ولدى سماع السلطان بالنكبة الّتي حلّت بالجزائريّين ، أمر بحجز ممتلكات رعايا البندقية وسجن سفيرها كما توّعد بالثّأر ، ووعد البعثة الجزائريّة التي قدمت إلى الآستانة خصيصًا بخمس وعشرين سفينة كتعويض . إلاّ أنّ البنادقة قدّموا للسلطان ومقرّبيه مائتي ألف سكّة ذهبيّة والكثير من الهدايا ، فتصالح إثر ذلك الطرفان في حين تمّ تجاهل تعويض الطرف الجزائريّ المتضرّر .

نتيجة لذلك كان من السهل تقدير ومعرفة غضب الجزائريّين ، فالريّاس عندما تأكّدوا من أنهم وحدهم دفعوا الثمن غاليًا ، قطعوا وعدًا على أنفسهم بعدم القيام بمثل ذلك دون عوض ماليّ مناسب ومسبق . ولذلك ، أحجم الريّاس عن المشاركة في الحملة التي كان السلطان يزمع القيام بها ضدّ جزيرة مالطة في 1644 ؛ ممّا ترتّب عنه إرسال الديوان الهمايونيّ لشاوشين مع الوالي الجديد إبراهيم باشا مكلّفين بالإتيان برأس زعيم الطائفة علي بتشين وأربعة من كبار الريّاس[1] . لكن ما إن نزل الشاوشان إلى البرّ وعلم سبب مجيئهما حتّى ثارت نصف المدينة ، وظنّ الثوّار أنّ الوالي الجديد هو الذي دبّر ذلك ، فهجموا على دار الإمارة واضطرّوه للإلتجاء إلى أحد الجوامع ؛ ولكي ينقذ الشاوشان نفسيهما ادعيا بأنّهما يريدان أحمد علي باشا المنتهية ولايته ، فاستقبلهما علي بتشين وأحسن إليهما . وكان الديوان ، بسبب سجن الوالي ، قد جعل علي بتشين في أثناء ذلك الحاكم الفعليّ للبلاد[2] .

وهكذا ، نرى أنّ واقعة فالونة تسبّبت في إضعاف العلاقة ما بين الديوان الهمايونيّ والسلطات الجزائريّة ، وكانت السبب المباشر في القيام بأوّل محاولة حكم ذاتيّ على حساب سلطة الوالي في الإيالة .

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 187-188.

انظر أيضًا :

- Grammont, H.D. de, "Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger", in R.H. 25, 1884, p. 14.
(2) Boyer, "Alger en 1645...", Op.cit., pp. 22-23.

• حرب كريت :

عزم السلطان إبراهيم في سنة 1645 أن يشن حربًا على جزيرة كريت الّتي كانت بحوزة البنادقة ، فأمر إيالات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بتجهيز سفائنها الحربيّة ، وليستحثّها على التعجيل بذلك بعث لها بمبلغ ستّة عشر ألف سلطانيّ[1] . لبّى النداء هذه المرّة عدد كبير من الريّاس الجزائريّين حيث شاركوا خلال شهري يوليو وأغسطس بخمسين سفينة من مختلف الأحجام في فتح خانية (Khaniá) ، وقد تمركز أسطولهم بخليج سودا (Soúdha) لمنع وصول الإمدادات البندقيّة إلى المدينة المحاصرة من طرف الجيش العثمانيّ[2] .

---

(1) Grammont, H.D., Histoire d'Alger, Op.cit., p.194.
(2) Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours. T.10. Paris. 1837, pp. 99-100.

انظر أيضًا :

- Gazette de France, 1645, p. 618.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVIIe siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973, p. 97.

ورد في مذكرات الأب هيرو (P. Hérault) بشأن المشاركة الجزائريّة في حرب كريت تلك السنة ما يلي : «السابع من شهر نوفمبر ذاته ، القوّة البحريّة المؤلّفة من عشرين بارجة الّتي أرسلها الديوان لإعانة عظيم الترك (المقصود به السلطان العثمانيّ) في عمليّاته ضدّ البنادقة ، وإن عادت إلى هذه المدينة ، عادت بالأحزان بقدر ما خرجت في الأفراح ، لأنّه ما إن علمت النساء والعدد الكبير من الأشخاص بموت أزواجهن وأصدقائهم في معركة خانية بكانديا ، حيث سقط في الميدان خمس أو ستّ مائة [منهم] ، حتّى تعالت الصرخات على مسمع من المدينة كلّها ، كانت النساء والولدان يخدشون مع ذلك وجوههم بأظافرهم ؛ والمدينة نفسها ، الّتي أطلقت على تلك المسيحيّين في المعارك ، رأت حينًا أنّ عظيم الترك لن ينجح في مرامه ، ومع أنّ جيوشه استولت على موقع خانية ، فإنّه يخشى لحزبه أن يفقده في وقت قصير وعلى حساب حياة الحامية الّتي تركت هناك . إنّ النتيجة الحزينة الّتي كانت لهم في هذه الحرب انتهت بهم إلى حدّ أنّهم قرّروا عدم الرجوع في الربيع لمواقع القتال ، على الرغم من أوامر السلطان العظيم الّتي بعثوا له بارجة لأجل الاعتذار وإبداء ضرورة بقائهم في المدينة للحفاظ عليها» .

- Boyer, "Continuation des mémoires ...", Op.cit., pp. 71-72.

في فبراير 1647 ، هاجم فرسان مالطة الريّاس الّذين كانوا في طريقهم إلى جزيرة كريت وتمكّنوا من الاستيلاء على سفينة القبطان بعد معركة ضارية قتل فيها 250 جزائريّ وأسر 150 آخرين . وبداية مارس ، باغت القبودان باشا حسين البنادقة قرب جزيرة نغروبون[1] (Negropont) وقام بمهاجمتهم بالعمارة الجزائريّة الّتي كانت تشكل طليعة الأسطول العثمانيّ ، فقتل الأميرال موروزيني (Morosini) وتفرّقت سفنه ؛ إذ ذاك ، وصل باقي الأسطول البندقيّ بقيادة غريماني (Grimani) ، فانكفأ الأسطول العثمانيّ أمامه بعد أن تكبّد خسائر معتبرة[2] .

تكدّر الجزائريّون كثيرًا من أخبار هذه الهزيمة ، خصوصًا وأنّ وباء الطاعون بدأ وقتئذ بالانتشار في المدينة ؛ وفي مايو من نفس السنة ، حمل يوسف باشا أمرًا سلطانيًا إلى الريّاس ليجهّزوا سفنهم في حملة الربيع القادم لكنهم تلكأوا عن ذلك إلى حين وصول مبلغ ستّين ألف سلطانيّ أواخر عام 1648[3] . عندئذ ، قام الجزائريّون بتموين القوّات التركيّة بخانية في الأشهر الأولى من 1649[4] ، ثمّ شاركوا في معركة فوجة[5] (Foca) الّتي انتصر فيها الأسطول البندقيّ بقيادة الأميرال ريفا[6] (Riva) .

---

(1) نغروبون : جزيرة مستطيلة الشكل ، إسمها اليونانيّ Évvoia ، تقع في غرب بحر إيجة .
(2) Gazette de France, 1647, p. 323.

نقلاً عن :

- Grammont, H.D. de, "Relations entre la France et le régence d'Alger au XVIIe siècle", in R.A. 28, 1884, p. 205.

(3) Gazette de France, 1648, pp. 1440 & 1712.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 206.

(4) Gazette de France, 1649, p. 339.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 206.

(5) فوجة أو فوقيه : بلدة تقع قرب إزمير على ساحل بحر إيجة .
(6) Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 201.

انظر الملحق رقم 10 : مساهمة البحريّة الجزائريّة في الصراع العثمانيّ البندقيّ (1638-1657) .

وهزم العثمانيّون مجددًا في 1651 من طرف الأميرال ليوناردو موسنيغو (Leonardo Mocenigo) في نقشة (Náxos) ، قبالة جزيرة باروس ؛ وإبّان المعركة ، تصرّف الريّاس الجزائريّون والتونسيّون الّذي كان معوّلا عليهم بفتور ، ممّا جعل القبودان باشا يفكر في معاقبتهم على تقصيرهم ، لكنهم انفصلوا عن الأسطول وراحوا يهاجمون سواحل بحر اليونان في طريق عودتهم[1] .

في العام التالي ، هاجم البنادقة بقيادة الأميرال فرنشيسكو موروزيني (Francesco Morosini) قافلة بحريّة للريّاس قرب رأس ماتابان[2] (Matapan) وتمكّنوا من الإستيلاء على إثنا عشر سفينة منها ؛ ولقد كان هؤلاء الريّاس متوجهين لتزويد الأسطول العثمانيّ بمعدّات السفن والكراكجيّة مقابل مبلغ خمسين ألف سلطانيّ[3] .

في فبراير 1654 ، ورد أمر سلطانيّ إلى الإيالات الثلاث بإرسال سفنها إلى الشرق دون إبطاء[4] ، لكن الجزائريّين اعتذروا عن المشاركة بسبب تفشي وباء الطاعون في البلاد ؛ ولم يستطع الريّاس التحرّك حتّى ربيع سنة 1655 ، غير أنهم فقدوا عندئذ ثمان سفن خلال المواجهات مع الأسطول البندقيّ قرب جزيرة تنيدوس[5] (Tenédos) .

---

(1) Gazette de France, 1651, p. 1057.

نقلا عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 208.

(2) ماتابان : رأس يقع أقصى جنوب شبه جزيرة مورة ، ويسمّى باليونانيّة Métaron.

(3) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., p. 202.

(4) Gazette de France, 1654, p. 279.

نقلا عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 211, n.1.

(5) Gazette de France, 1655, p. 610.

نقلا عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 209.

انظر أيضًا :

- Mantran, R. "L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVI^e^ au XIX^e^ siècle. Essai de synthèse", in C.T. 26-27, 1959, p. 325.

سعت جمهوريّة البندقيّة ، منذ بدء الحرب ، في سبيل حمل الدول المسيحيّة على مساعدتها للإحتفاظ بمركزها في الشرق . وكانت القوّات البابويّة وفرسان مالطة تقف دومًا إلى جانبها ، كما تدّخلت فرنسا سرًّا لمساعدتها بإمدادها بالسلاح والمعلومات عن تحرّكات العثمانيّين[1] . وانضمّت دول أوروبية أخرى تدريجيًّا إلى المواجهة الّتي أخذت شكل عمليّات قرصنة وقرصنة مضادة ضدّ مسلمي شمال إفريقيا ، وهكذا ، إتخذ الصراع الإسلاميّ المسيحيّ في غربي البحر الأبيض المتوسّط خلال خمسينات القرن السابع عشر طابعًا لا يقل حدّة عما كان عليه في الشرق ، مندرجًا بذلك في أحداث الحرب العثمانيّة البندقيّة حول جزيرة كريت[2] .

وكان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للريّاس الجزائريّين هو ازدياد الخسائر في العتاد والرجال إلى حدّ الإستنزاف ، وأدّى ذلك بدوره إلى هبوط ذريع في حجم الموارد المتأتية من النشاط البحريّ قبيل 1659 .

بعد أن أتينا على ذكر العوامل الّتي ساهمت بشكل كبير في انحطاط سلطة الولاة العثمانيّين ممهّدة بذلك إلى نهاية عهدهم ، سنتطرّق فيما يلي إلى العامل الرئيس والمباشر الّذي أدّى إلى قيام عهد الأغوات :

2-7. أزمة 1655-1659 :

الواقع أنّ الظروف العامّة الّتي تعرّضت لها الإيالة العثمانيّة في مرحلة ضعف الولاة انعكست سلبيًّا على قدراتها العسكريّة ، والإقتصاديّة الإجتماعيّة . وكان من المحتّم أن يؤول نظام السلطة القائم آخر الأمر إلى الزوال أمام تأزّم الأوضاع

---

(1) محمّد فريد بك ، المرجع السابق ، ص . 293 .

انظر أيضًا :

- بروكلمان ، المرجع السابق ، ص . 516 .

(2) انظر بشأن تصاعد وتيرة العمليّات العدائيّة بين الريّاس ونظرائهم الأوربيين :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 209-211.

الداخليّة وضغط الأحداث الخارجيّة. وهذا ما برز بشكل جليّ خلال حكم الولاة الأواخر الّذين عايشوا فترة أزمة حقيقيّة و اضطرابات بدأت بوادرها نتيجة لغزو أحد الأمراء العلويّين الغرب الجزائريّ في عهد الوالي طوبال محرّم باشا (1653-1655).

برزت الإمارة العلويّة الناشئة بقيادة مولاي الشريف وإبنه مولاي محمّد في خضم الاضطرابات الّتي شهدها المغرب الأقصى خلال النصف الأوّل من القرن السابع عشر ؛ وقام الأخير انطلاقًا من تافيلالت في الجنوب بالتوسّع إلى الشمال الشرقيّ حتّى وادي ملوية[1]. وفي عام 1653، عبر بقوّاته الوادي المذكور باتجاه وجدة الّتي كانت إلى ذلك الحين تابعة للجزائر، وكان يتولّى أمرها قائد تعاضده حامية من الجنود الأتراك[2] ؛ لكن قبائل المنطقة كانت منقسمة إلى صفّين : صفّ موالٍ للأتراك العثمانيّين وآخر مناهض لهم[3].

وقد سهّل ذلك على مولاي محمّد أمر الإستيلاء على وجدة بعد أن أغار على القبائل الّتي رفضت الدخول في طاعته. وفي وجدة، أعاد تنظيم قوّاته واتّخذ منها قاعدة لغزو القبائل في الأراضي الفاصلة بينها وبين تلمسان حيث نجح في إخضاعها وتعدّاها إلى مهاجمة أحواز تلمسان، فخرج أهلها وحاميتها للتصدّي له، لكنّه هزمهم وأجبرهم إلى الإحتماء وراء أسوار المدينة، ثمّ عاد أدراجه محمّلًا بالأسلاب[4].

---

(1) جاء في الرحلة العيّاشية سنة 1653 أنّ أوجرت (Ouzrhet) الواقعة جنوب غرب وجدة، على ضفة وادي زا أو صا، أحد روافد وادي ملوية هي آخر أملاك مولاي الشريف من ناحية الشرق. انظر :

- د. إبراهيم شحاتة حسن. أطوار العلاقات المغربيّة العثمانيّة. قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981، ص. 385.

(2) d'Avity, Op.cit., pp. 156 & 158.

(3) إبان الحكم العثمانيّ، ظهر ولاء هذه المنطقة البعيدة الواقعة غرب تلمسان متأرجحًا وكثيرًا ما مال هذا الولاء نحو فاس في أوقات قوّة سلطتها واضطراب السلطة بالجزائر ؛ ومع تكرار التمرّدات، صارت منطقة وجدة أشبه ببلاد السيبة.

(4) د. إبراهيم شحاتة حسن. المرجع السابق، ص. 386.

قضى إبن الشريف الشتاء في وجدة، وفي بداية ربيع العام التالي، غزا الغرب الجزائريّ مجدّدًا على نطاق أوسع وانتهب كلّ شيء في طريقه دون أن يلقى مقاومة تذكر إلى أن بلغ عين ماضي والأغواط[1].

وفي معسكر، قام باي الغرب بحفر الخنادق حول المدينة وتحصّن بها وأرسل في طلب نجدة عاجلة من الجزائر. فجهّز طوبال محرّم باشا محلّة بقيادة كاهيته لمواجهة الأمير العلويّ حثّت السير لكنّها لم تدركه لأنّه كان قد ابتعد جنوبًا عائدًا إلى وجدة ومن ثمّ إلى سجلماسة[2].

لقد أحدثت غزوة مولاي محمّد اضطرابات خطيرة في بايلك الغرب، حيث ثارت تلمسان كما امتنعت عدّة قبائل عن دفع الضرائب إمّا لأنّ أملاكها ومواشيها نهبت ممّا دعاها إلى إعلان العصيان، وإمّا لأنّها انضمّت إلى صفّ الغازي[3].

وفي حين تمكّنت المحلّة التركيّة من إخماد الثورة في تلمسان وقامت بقطع رأس المرابط الّذي تزعّمها مع إثنين وثلاثين من أتباعه[4]، إلّا أنّها عادت خائبة كونها لم تحصّل سوى النزر اليسير من الضرائب المقرّرة في البايلك[5].

---

(1) الناصريّ، أبو العبّاس أحمد بن خالد. كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج. 7، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956، ص. 21.

(2) Cour, A. L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830. Ernest Leroux, Paris, 1904, pp. 175-177.

- الناصريّ، المرجع السابق، ص. 21.

(3) يذكر الناصريّ أنّ العسكر التركيّ «وجدوا البلاد خالية وكلّ الرعايا قد أجفلت عن أوطانها، وتحصّنوا بالجبال، ولم يأتهم أحد بمؤنة ولا خراج، وانحرف عنهم أهل تلمسان أيضًا...» :

- الناصريّ، نفس المرجع السابق، ص. 21.

(4) د. إبراهيم شحاتة حسن. المرجع السابق، ص. 386-390.

انظر أيضًا :

- Cour, Op.cit., p. 176.

(5) Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830). T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1868, p. 243.

وعندما علم محرّم باشا بخطورة الأوضاع في البايلك ، أرسل سفارة تتكوّن من فقيهين بارزين وعضوين من أعضاء الديوان تحمل رسالة تنديد وتحذير إلى مولاي محمّد[1] ، ولكن هذه السفارة لم تحقّ الهدف المرجو . فأعاد الباشا السفارة ثانية وحمّلها رسالة شفوية بليغة إلى الأمير العلويّ[2] . في هذه المرّة عدل مولاي محمّد عن موقفه العدوانيّ وتعهّد للجزائريّين بأن لا يتعدّى وادي التافنة الّذي اعتبره الحدّ الفاصل بين أراضيه والأراضي التابعة للإيالة العثمانيّة[3] .

ولإعادة بسط النفوذ في المنطقة الغربيّة وتأمينها ، قام الديوان بتعزيز حامية تلمسان بقوّات إضافيّة كما قرّر فضلاً عن ذلك مهاجمة وهران الّتي بيد الإسبان كانت تشكّل خطرًا جليًا لأي تدخل عسكريّ في المنطقة الحدوديّة . وهكذا قام الجزائريّون في سنة 1655 بحصار الموقع الإسبانيّ المحصّن ، لكن المحاولة باءت بالفشل على الأرجح بسبب تفشي الطاعون في المعسكر الجزائريّ[4] .

ذلك أنّه ، في 1654 ، انتشر وباء طاعون فتّاك بالجزائر ، استمرّ مدّة ثلاث سنوات وذهب ضحيّته حسب بعض المصادر ما يقارب العشرة آلاف أسير مسيحيّ ونحو ثلث سكّان المدينة[5] . وأدّى هذا الوباء إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصاديّة بسبب موت عدد كبير من التجّار والحرفيّين أو فرارهم إلى الأرياف

---

(1) انظر الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرّم باشا إلى الأمير العلويّ محمّد بن الشريف ، المؤرّخة في 1 يونيو 1654 .

(2) الناصريّ ، المرجع السابق ، ص . 26 .

(3) د . إبراهيم شحاتة حسن . المرجع السابق ، ص . 390-392 .انظر أيضًا :
- المكي ، جلول . مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234 - 1847 م . مذكرة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، 1993 ، ص .106-107 .

(4) Sandoval, C.X. de, "Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792", trad. par D. Monnereau, in R.A. 15, 1871, p. 445.

(5) يقال أنّ هذا الوباء القطيع الّذي عرف بوباء قونية ، نقله بحّارة الأسطول العثمانيّ إلى شمال إفريقيا :
- التر ، المرجع السابق ، ص .377-378 .
انظر :
- Gazette de France, 1655, p. 266.
نقلاً عن :
- Grammont, «Relations… », Op.cit., p. 210.
انظر أيضًا :
- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Jules Carbonel, Alger, 1927, p. 50.
إنّ الرقم الّذي أوردته المصادر الأوربية بخصوص الأسرى المسيحيّين الّذين قضوا بسبب الطاعون لا يعقل ، حيث كان عددهم الإجماليّ أقلّ من ذلك . انظر بهذا الصدد الصفحة التالية ، الهامش رقم 1 .
انظر أيضًا الفصل الثالث ، المبحث الثاني الخاصّ بالأوضاع الديموغرافيّة .

خوفًا من إصابتهم بالعدوى ؛ ومن شدّته كذلك ، كانت السفن التجاريّة الّتي تقصد الجزائر لا تعود ، كما غدا الريّاس لا يتحرّكون من الميناء .

وقد عوّض طوبال محرّم باشا النقص الحاصل في المداخيل المتأتية عن تلك الأنشطة بإيرادات بيت المال من التركات الّتي تتضخّم في ظرف مماثل تبعًا لازدياد عدد الوفيات . لكن هذه المعادلة لم تدم طويلا ، إذ في غضون السنة الثانية من ظهور الوباء ازداد العجز الماليّ بشكل لا يمكن تغطيته بأي سبيل . ووقعت المشكلة بكلّ ثقلها على عاتق الحاج أحمد باشا الّذي خلف محرّم باشا في شهر يوليو 1655 ، وبسبب تردّي الوضع الماليّ انتهى به المطاف في السجن بعد سبعة أشهر من الحكم . ولم يكن خلفه إبراهيم باشا البشناقيّ بأحسن حظا ، إذ سجن هو الآخر في مايو 1656 ، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من توليته ، لعجزه عن تسديد رواتب الإنكشاريّة[1] .

ولم يكن بوسع هذين الواليين الاعتماد حتّى على موارد القرصنة والغزو البحريّ الّتي تناقصت هي الأخرى في عهدهما بسبب الخسائر المعتبرة الّتي تكبّدها الأسطول الجزائري في حرب كريت أو تلك الناتجة عن القرصنة

---

(1) Delphin, "Histoire des Pachas… ", Op.cit., p. 204.

المضادة الأوربية[1] ، مثلما حدث في خريف 1655 ، حين كلّفت الأقاليم المتّحدة الأميرال ميشيل أ. دي رويتر (Michiel Adriaensz de Ruyter) بمطاردة سفن الريّاس ، وقد ارتأى هذا الأخير أن يترصّدها عند مضيق جبل طارق . وفعلا ، تمكّن الأميرال الهولنديّ من إثنا عشر سفينة جزائريّة ، حيث استولى على بعضها واضطرّ البعض الآخر إلى الجنوح إلى الشاطئ المغربيّ[2] . ضف إلى ذلك أنّه في الطرف الآخر من المتوسّط ، كان الجزائريّون قد خسروا في ذات السنة ببحر إيجة سبعة سفن في معركة بحريّة جمعتهم مع البنادقة[3] .

بالعودة إلى الإسبان ، أغلب الظنّ أنّ هؤلاء عدّوا فشل حصار وهران في 1655 انتصارًا لهم إذ أنّهم كثّفوا عقب ذلك من حملات الإغارة داخل أراضي الإيالة ، وفي إحدى خرجاتهم ، بيوم 25 يونيو 1656 ، قام الحاكم دون غاسبار دي غوزمان (Don Gaspard de Guzman) بالتقدّم على بعد 14 فرسخًا من وهران ، حتّى ضفاف وادي مقرّة ، حيث باغت قافلة متوجّهة إلى مدينة الجزائر ، كانت تحمل الإتاوات والهدايا المرسلة من طرف قايد تلمسان .

---

(1) انظر :

- Boyer, P. «La révolution dite "des aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)», in R.O.M.M. 13-14, 1973, p. 161, n. 10.

من أهمّ الدلائل على تراجع النشاط البحريّ هو تناقص عدد الأسرى ، فمن 8.000 أسير مسيحيّ في 1650 وفق مصدر كنسيّ هبط العدد إلى 5.000 في مطلع العشريّة التالية :

- Abbé Bombard. Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger, in R.T., I. 1894, p. 388.

نقلاً عن :

- Bono, S. I Corsari barbareschi. Edizioni RAI, Torino, 1964, p. 220.

انظر أيضًا :

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

(2) Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas, 1604-1830, Éditions Bouchène, 2002, pp. 52-55.

(3) Mercier, Histoire de l'Afrique Septentrionale…, Op.cit., p. 248.

وكلّلت هذه الخرجة بنجاح تامّ ، فبالإضافة إلى الغنائم الّتي حصل عليها الإسبان ، أسروا ستّة وأربعين جنديًا تركيًا من أصل مائة وخمسين كانوا يرافقون القافلة[1] . ولقد كان لهذه الحادثة وقع كبير على الجزائريّين بالنظر إلى الخسائر الفادحة في المال والرجال[2] ؛ ولهذا السبب ، سعوا ما أمكنهم إلى تضييق الخناق على الإسبان والقبائل التابعة لهم ونجحوا في ذلك نسبيًّا حسبما تشير إليه بعض المصادر الإسبانيّة[3] .

تراكب هذه الخسائر أدّى في آخر الأمر إلى تفاقم الأزمة الماليّة ، ممّا جعل الإنكشاريّة تتمرّد والمدينة تشهد حالة من الفوضى العارمة ؛ لذلك ، قام الديوان في غياب حلّ آخر بإخراج أحمد باشا من السجن وإعادته إلى سدّة

---

(1) Sandoval, Op.cit., p. 445.

(2) يتجلّى ذلك في قصيدة وجّهها العالم محمّد ابن القوجيلي للحاج أحمد باشا في سنة 1067 هـ (56-1657 م) يحرّضه فيها على محاربة الإسبان بوهران ، حيث يقول في مقطع منها :

و التفت نحو الجهاد بقوّة   فالكفر اقطع أصله بذكور

أضرم على الكفر نار الحرب لا   تقلع و تمهلهم بفتور

و بغربنا وهران ضرس مؤلم   و سهل اقتلاع و اعتناء سرور

كم أذت من مسلمين و كم سبت   منهم بضرب أسيرة و أسير

فانهض بعزمك نحوها مستنصرًا   بالله في جدّ و في تشمير

نقلاً عن :

- محمّد بن يوسف الزيانيّ . دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران . تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي . الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع . الجزائر . 1979 ، ص . 157 .

(3) يذكر الأب اليسوعيّ «بيريز دي لابارا» (P. Perez de la Parra) في 1661 أنّه خلال السبع سنوات التي سبقت قدومه فرّ أزيد من 600 جنديّ إسبانيّ بسبب سوء أوضاعهم من وهران ليقعوا في قبضة الأهالي والأتراك :

- Vincent, B. "Les Jésuites et l'Islam méditerranéen", in Chrétiens et musulmans à la Renaissance : Actes du 37e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994). Henri Champion Éditeur, Paris, 1998, p. 524.

الحكم ثانيةً في مايو 1656 ، وكان ملزمًا بطبيعة الحال على أن يجد المال الكافي لدفع الرواتب المتأخرة في أقرب الآجال[1] .

ومن الأحداث الجديرة بالذكر في عهد الباشا المذكور اشتباك الأسطول البندقي بقيادة موسينيغو بعمارة جزائرية ، بداية مايو 1657 ، في قتال عنيف قرب جزيرة خيوس[2] (Khios) .

وقد انتهت المواجهة لصالح البنادقة الذين كانت من بين غنائمهم سفينة قائد العمارة ، القبطان حسين رايس ، والأهمّ من ذلك أنّه كان على متنها كلّ

---

(1) Delphin, "Histoire des Pachas... ", Op.cit., p. 204.

انظر أيضًا :

- Boyer, P. "Des Pachas triennaux ...", Op.cit., p. 101.

تجدر الإشارة إلى أنّ الديوان اتّخذ في تلك الفترة قرارات هامّة بشأن تعزيز تحصينات وعمران مدينة الجزائر بسبب الحالة المزرية التي آلت إليها من جرّاء الإهمال وتعاقب السنين مثل حصن مولاي حسن المعروف لدى المصادر الأوربية باسم «حصن الإمبراطور» الذي رمّم في 1067 هـ (1656/1657 م) :

- Devoulx, A. "Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)", in R.A. 22, 1878, p. 239.

ومن ذلك أيضًا ، تشييد الجامع الجديد الذي تقرّر بناؤه من طرف «العسكر المنصور» في 1656 ، لكن تأخرت بداية الأعمال فيه حتى 1659 بسبب الأزمة المالية . وقد استكمل الجامع ، حسب سجل البايلك المعنون «زمام بناء الجامع الجديد» ، في آخر عام 1666 . ويعتبر هذا الجامع ذو الطراز التركي من أهمّ انجازات فترة الأغوات المعمارية :

- الأرشيف الوطني الجزائري ، سجلات البايلك ، سجل 325 ، علبة 33- ب .

ويرجع قرار بناء برج السردين كذلك إلى نفس الفترة ، لكن تعطّل بناؤه مرارًا هو الآخر بسبب المشاكل المالية ودشّن في عهد خليل آغا في 1659 ؛ ولم يستكمل كليّةً إلا عام 1667 في عهد الحاج علي آغا :

- مجهول. كتاب في تاريخ الجزائر ، المكتبة الوطنية الجزائرية ، مخطوط رقم 1638 ، 1246 هـ ، و. 1 .

- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie. Ernest Leroux, Paris, 1901, pp. 60 & 62.

(2) خيوس : جزيرة إغريقية هامّة تقع شرق بحر إيجة ، غير بعيد من ساحل آسيا الصغرى .

المال الّذي وّجهه القبودان باشا للريّاس لقاء مشاركتهم في الحملة[1] . بعد أن قضى عدّة أشهر في السجن ، أعيد إبراهيم باشا في سبتمبر 1657 إلى الحكم مرّةً أخرى في ظلّ اضطرابات جديدة . وكان الأمير العلويّ مولاي محمّد قد استغلّ الوضعيّة المضطربة في الإيالة وقام بمهاجمة تلمسان في سنة 1658 ناكثًا العهد الّذي قطعه على نفسه قبل ذلك بثلاث سنوات ؛ لكنّ الأتراك هذه المرّة كانوا له بالمرصاد حيث وقعت تحت أسوار المدينة معركة طاحنة فقد خلالها المغامر المغربيّ من ألف إلى ألف ومائتين من رجاله ، وعلى إثرها ، جنح إلى المهادنة وقفل راجعًا إلى سجلماسة[2] .

ومهما يكن من أمر ، فإنّ الأزمة عرفت تطوّرًا جديدًا في عهد إبراهيم باشا بسبب فرار حاكم الباستيون ، توماس بيكه (Thomas Piquet) . فقد تراكمت الديون والإتاوات المستحقّة عليه لسوء إدارته بحيث بلغت حوالي ثلاثمائة ألف ريال[3] .

•••

---

(1) Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p.19.

(2) Cour, Op.cit., p. 179.

Emerit, M. "Un document inédit sur Alger au XVII^{e} siècle", in A.I.E.O. 17, 1959, p. 234.

(3) Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresques, Hachette, Paris, 1909, p. 113, n. 2.

انظر أيضًا :

- d'Arvieux, Op.cit., p. 61.

لإعطاء فكرة عن ضخامة هذا المبلغ ، تكفي الإشارة إلى أنّه في عامي 1666 و 1669 بلغت إيرادات الإيالة إجمالاً وفق مصادر فرنسيّة ما يقرب من ثلاثة ملايين ريال :

- Emerit, "Un document inédit... ", Op.cit., p. 242.

- Ministère des Affaires Étrangères, Mémoires et documents, Algérie XII, fol. 171.

نقلاً عن :

- Boyer, «La révolution dite "des aghas"...», Op.cit., p. 161, n. 13.

... أكتوبر 1658 ، أمر جنوده بالقبض عليهم ثمّ قام بإخلاء الباستيون على عجل بعد أن أضرم النار في المنشآت ؛ وأخذ بيكه معه ثمانين جزائريًا عنوة إلى ليفورنة (Livorno) ، حيث باعهم هناك تعويضًا لخسائره كما زعم[1] . ثارت ثائرة الجزائريّين لهذا العمل الدنيء ، وأمر الديوان بحجز بضائع المقيمين الفرنسيّين كضمان كما تمّ احتجاز القنصل جان بارو (Jean Barreau) بعض الوقت . ولم يجد إبراهيم باشا بدًّا لاستكمال المال الناقص من جعل التجّار المسيحيّين بالجزائر متضامنين مع بيكه ، وأجبرهم على الدفع كل بحسب أهمّيّة تجارته[2] .

وبحلول سنة 1659 ، لم تخفّ الأزمة الّتي كانت تعيشها السلطة العثمانيّة في الجزائر ، بل باتت على وشك اتّخاذ منحًى جديد سينبثق عنه حلّ جذريّ وفترة تاريخيّة جديدة .

❁❁❁

هذا وسنرصد في الفصل التالي أوضاع الإيالة العثمانيّة فترة الآغوات من الناحيتين الداخليّة والخارجيّة بمنهجيّة مختلفة عمّا سبق بفعل كثرة الأحداث الّتي ترابطت بل وتداخلت بحيث صعب الفصل بينها ، بالإضافة إلى التغيّرات السياسيّة العديدة الّتي شهدها نظام الدولة خلال تلك الفترة القصيرة نسبيًّا .

---

(1) Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919, p. 487.
Masson, Histoire des établissements..., Op.cit., pp. 113-114.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 206.

الفصل الثاني

الوضع السياسيّ خلال حكم الآغوات : الأحداث و التحوّلات (1659-1671)

1- من الإنقلاب إلى الثورة

لقد أدّت مجمل العوامل السابقة الذكر إلى خلق أزمة ماليّة خانقة أكثر من ذي قبل ، حيث أضحت موارد الخزينة غير كافية البتّة لسداد رواتب الجند الإنكشاريّ[1] . بالطّبع ، بذل إبراهيم باشا جهده في جمع الأموال بطرق ملتويّة عبر إبتزاز أغنياء المدينة وفرض غرامات إضافيّة على التجّار والحرفيّين وكل من يمكنهم الدفع ، غير أنّه لم يفلح في مسعاه . واشتدّ غضب الإنكشاريّة على إبراهيم الّذي عجز عن دفع مستحقّاتهم ، فلم يمهلوه بل قاموا برميه في السجن للمرّة الثانية في يونيو 1659 ، خصوصًا وأنّ ذلك صادف قدوم علي باشا الّذي عيّن حديثًا من طرف الباب العالي[2] .

وحمل الوالي الجديد معه فرمانًا يأمر الجزائريّين بتجهيز وإرسال عمارة بحريّة إلى المشرق ، مع تعويض ماليّ للريّاس لقاء مشاركتهم في عمليّات حرب

---

(1) انظر الفصل الأوّل ، المبحث الثاني .

(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 387 .
انظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأستانة .

كريت. لكن هذا الوالي وجد نفسه أمام وضع حرج جداً، إذ كان الإنكشاريون في حالة أقرب من الهيجان ينتظرون بفارغ الصبر دفع رواتبهم المتأخرة، في حين كانت الخزينة شبه فارغة. ولما لم يجد بداً عزم على اقتطاع قسم من المال المرسل خصيصاً لطائفة الرياس[1].

وعلى إثر ذلك، ثارت الطائفة على علي باشا وانفجر الوضع المحتقن. ويوم انعقاد الديوان العام، تقرر بناءً على طلب ممثلي الرياس إلقاء القبض على الوالي وأتباعه، الذين وضعوا في غليوطة لتقلهم إلى إزمير؛ كما تم بحث مسألة سوء إدارة الباشوات وبشكل أعم أسباب الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها البلاد، وخلص أعضاء الديوان إلى لزوم إلغاء الإختصاصات المالية للوالي العثماني المتمثلة في دفع الراتب، وكذا الجباية والنفقات العامة[2].

ويذكر ابن المفتي عن الأسباب التي أدت إلى انتزاع ميزة دفع الراتب من الباشوات ما يلي: "عندما كانوا مكلفين به، كانوا يستغلون الأمر في نهب الأموال التي تحمل إلى القصر من مختلف الجهات بدون تحفظ. في ذلك الوقت كانوا يتتابعون في السلطة على فترات متقاربة، وكان سكان الجزائر ضحايا لجشعهم حتى أنهم أحياناً فرضوا على العلماء وعدول المحكمة دفع مبلغ معين. فطن عسكرنا المنصور بعون الله لذلك وقرروا نزع دفع الراتب من الباشوات، وكذا جباية الضرائب، وتسديد النفقات، وذلك بصفة تامة." ويضيف أنه "أبقي الباشا على رأس حكومة المدينة ومقاطعتها (دار السلطان ؟) فقط."[3]

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 207.

(2) أنظر، نفس المرجع السابق، ص. 387.

(3) أنظر:

- Delphin, "Histoire des pachas ...", Op.cit., pp. 209-210.

1-1. عهد خليل بلكباشي:

إن الذي حرك الإنقلاب على نظام الولاة هو المدعو خليل بلكباشي، وكان أحد أبرز أعضاء الديوان ومن أكثرهم نفوذاً؛ ولقد أسندت إليه المهام المذكورة آنفاً بشكل رسمي في يوليو 1659[1]. وللدلالة على منصبه الرفيع، حمل خليل فقط لقب الآغا[2].

وعين الديوان لتصريف شؤون الحكم هيئة ذات سلطات استشارية وتنفيذية مكونة من أربعة وعشرين معزول آغا يرأسها الحاكم الجديد[3]، والمرجح أنها حلت محل الديوان الخاص الذي لم يعد قائماً في شكله المعهود بعد تغيير النظام؛ ووضعت هذه الإدارة الجديدة تحت رقابة أعضاء الديوان العام.

استهل خليل آغا حكمه باتخاذ تدابير من شأنها تنظيم مالية الدولة، إلى جانب توفير موارد إضافية للخزينة، حيث قام بناءً على عرائض من ممثلي التجار المحليين والأجانب بإلغاء جميع الغرامات المجحفة التي كان يفرضها الولاة عليهم، وأكثر من ذلك، خفض نسبة التعريفات الجمركية في سعيه لتفعيل حركة التجارة[4]. كما أولى عناية خاصة بمسألة الجباية، وتجلى

(1) يذكر ابن المفتي أنه "أسند راتب العسكر رسمياً إلى خليل بلكباشي في قعدة (كذا) 1070"، والأصح هو في ذي القعدة 1069 الموافق لشهر يوليو 1659 م. أنظر:
- Delphin, "Histoire des pachas ...", Op.cit, p.205.

(2) هذا الآغا يختلف تماماً عن آغا الإنكشارية، على عكس ما ذهب إليه حتى عزاوي في كتابه "تاريخ الجزائر تحت الهيمنة التركية"، ص. 209. والغريب في الأمر أنه يذكر في المجلة الإفريقية، عدد 28، ص. 342، في المقال تحت عنوان "العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر في القرن 17" أن آغا الملكيبا (يعني آغا الإنكشارية) ثار ضد آخر آغا حاكم الصالح علي.

(3) Gleizes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains. J. Gabalda, Paris, 1914, p. 204.

(4) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 210.

ذلك في المتابعة الصارمة التي فرضت على الملتزمين ، وفي استبدال عدد من القوّاد المشكوك في نزاهتهم بآخرين من صفّ الأغوات المعزولين[1] .

وقد استطاع خليل بفضل حسن تدبيره من دفع جرايات الجند الإنكشاريّ كاملة وفي وقتها المحدّد ، بل وحصّل فائضًا أودع في الخزينة ، وهذا ما جعل الإنكشاريّة تحترمه وتنظر إليه بعين الرضى ، حتى أنّها درجت على تلقيبه "بابا خليل"[2] .

1- 1-1. العلاقات الخارجيّة :

• مع الباب العالي :

حالما وصل علي باشا إلى إزمير ، كتب تقريرًا بما تعرّض له وطلب الإذن من قاضيها بشأن إعلام إستانبول بذلك . غضب الصدر الأعظم كوبرولي محمّد باشا من انقلاب أوجاق الجزائر ، وعدّه خروجًا عن طاعة السلطان ، وبسبب غضبه الشديد استدعى علي إلى إستانبول وأمر بإعدامه . وفي غضون ذلك ، كان الديوان قد أرسل وفدًا محمّلا بالهدايا إلى الباب العالي من أجل طلب والي جديد[3] ، لكن الصدر الأعظم رفض استقباله ، وقام بإرسال فرمان

---

(1) وهذا ما يفسّر الإختفاء التدريجيّ الملاحظ ، إبتداءً من 1660 ، لتسمية "القايد" و حلول "الآغا" مكانها . انظر :

- Merouche, Op.cit., p. 202.

انظر أيضًا :

- Boyer, « La révolution dite "des aghas"… », Op.cit., p. 163.

(2) يذكر الأب ميشال أوفري (P. Michel Auvry) صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحيّة» أنّ "المدعو بابا خليل الذي كان يبدو ميالاً لإعالة الجند ، ولزيادة أموال القصبة أو الديوان..." :

- Auvry, P. M.. Le miroir de la charité chrétienne. Aix. 1663, p. 242.

(3) ذكر الشويهد في قانون مدينة الجزائر ، مخ . م . و . ج ، رقم 1378 : "وخرجت هدية أخرى على يد الحاج سليمان رحمة الله عليه مع العسكر باش باباشي وكهي بايلك وشاوش كشاريا (كذا) وشهود من دار القاضي . طلع الخرج الذي خرج من دار السلطان سبع آلاف (كذا) وتسع مائة وسبع وعشرون ريالا ، عام 1069 هـ." نقلا عن :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 74 .

إلى الجزائريّين ينذرهم فيه : "أخيرًا لن نرسل إليكم واليًا ، بايعوا من تريدون ، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم ، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر ، فالجزائر إن كانت وإن لم تكن شيئًا واحدًا ، ومن بعد ذلك إن اقتربتم من الممالك العثمانيّة فلن تكونوا راضين"[1] . كما أرسل فرمانًا آخر إلى الموانئ في جميع السواحل العثمانيّة ، وإلى والي مصر وشريف مكّة ، يطلب منهما منع الجزائريّين من الذهاب إلى الحجّ وعدم بيع السلاح لهم ، وعدم السماح لهم بالاقتراب من السواحل العثمانيّة ، ممّا يعني تعطّل حركة الحجّ والتجارة إلى المشرق مع ما قد يسبّبه كلّ ذلك من استياء رجال الدّين والأهالي ، فضلا عن توقّف عمليّات تجنيد الإنكشاريّة الحيويّة لاستمرار الأوجاق .

وقع الجزائريّون في حيرة من أمرهم ، فقد أظهرت هذه القرارات غير المتوقّعة حاكمهم الجديد خليل آغا بمظهر المتمرّد على السلطان ، وذلك في حين ظلّ وفدهم قرابة عام كامل في إزمير دون أن يسمح له بمقابلة الصدر الأعظم . وكمخرج مؤقّت للمأزق ، عمد الآغا والديوان إلى إخراج إبراهيم باشا من السجن ، وأعادوه إلى منصبه بشرط أن لا يتدخّل في أمور السياسة مطلقًا[2] .

---

(1) الترّ ، المرجع السابق ، ص . 387-388 ، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا ، ج . 1 ، ص . 222 .

(2) إرجاع الباشا إبراهيم إلى منصبه يثبته أمران ، أوّلهما وجود وثائق تحمل ختمه مؤرخة في شعبان 1070 (أي أبريل 1660) ، ربيع الثاني 1071 (أي ديسمبر 1660) وذو الحجّة 1071 (أي أغسطس 1661) . انظر :

- Delphin, G. "Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745", in J.A., janvier-mars 1925, p. 6.

وثانيهما هو مفاوضته لبيع 17 أسيرًا دفعة واحدة خلال حملة إفتداء إسبانيّة حلّت بالجزائر عام 1660 . انظر :

- Larquié, C. "Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVIIe siècle", extrait de la R.H.D., Oct.-Déc., 4 (1980), Éditions A. Pedone, Paris, 1981, p. 332.

انظر كذلك :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas"…", Op.cit., p. 163.

• مع فرنسا :

سمّمت مشكلة الباستيون كما سبق وأشرنا العلاقات بين الجزائر وفرنسا على الصعيد الأوربي ، ولكن خليل آغا سمح مع ذلك للمقيمين الفرنسيّين بمزاولة نشاطاتهم التجاريّة بكلّ حرّيّة وأمر الرّياس بعدم التعرّض لمراكبهم ، بعد حصوله على ضمانات من حكّام مارسيليا بخصوص إرجاع الأسرى الجزائريّين[1] . وهذا يدلّ بقدر كافٍ على "أنّ السلطات الجزائريّة لم تكن لديها رغبة أكبر من العيش في سلم مع الفرنسيّين"[2] .

في نهاية شهر يونيو 1659 ، جاءت بعثة مارسيليّة يقودها المدعو لويس كامبون (Louis Campon) ، الّذي فوّضه ملك فرنسا ليكون الحاكم الجديد للباستيون[3] ؛ ورغم أنّه حمل معه نحو خمسين جزائريًا ممّن خطفهم بيكه ، إلا أنّ الديوان رفض إقراره في منصبه حتّى يعاد باقي الأسرى الّذين بيعوا في ليفورنة وتستوفى بالإضافة لذلك كامل ديون الباستيون .

في ذلك الوقت ، كانت العلاقات بين الدولة العثمانيّة وفرنسا تمرّ بفترة من الفتور بسبب المساعدات الّتي بذلتها فرنسا للبندقيّة في حرب كريت[4] .

---

(1) انظر الرسالة الّتي وجّهها القنصل الفرنسيّ جان بارو إلى قناصل وحكّام مدينة مارسيليا :
- Grammont, "Relations... ", Op.cit., pp. 279-281.
انظر أيضًا الملحق 4 : رسالة السيّد بارو إلى السّادة قناصل وحكّام مدينة مارسيليا . الجزائر ، 26 نوفمبر 1659 .

(2) Plantet, Correspondance des deys ..., Op.cit., p. 58, n. 1.

(3) انظر الملحق 3 : رسالة الملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم ، باشا الجزائر . باريس ، 14 يونيو 1659 .

(4) يذكر محمّد فريد بك بهذا الخصوص : " ... وممّا زاد علاقات الدولتين فتورًا وجعل الحقّ بجانب الدولة العثمانيّة تدخّل فرنسا سرًّا بمساعدة البنادقة على الدفاع عن جزيرة كريد وإمدادها لهم بالسلاح وضبط عدّة مراسلات رمزيّة كانت مرسلة إلى المسيو دي لاهي (M. de La Haye) مع شخص فرنساوي موظّف في بحريّة البندقيّة وهو مسلّمها بنفسه إلى الوزير كوبريلي سنة 1659 طمعًا في المال وكان إذ ذاك بمدينة أدرنة ، ولمّا لم يمكنه حلّ رموزها أرسل إلى الأستانة يستدعي السفير الفرنساوي ، ولتمرّضه أرسل ولده إلى أدرنة مكانه ، فلمّا مثل بين يدي الصدر الأعظم وسأله عن معنى هذه الرموز لم يراع في جوابه (يتبع)

ولقد استاء البلاط الفرنسيّ كثيرًا من المعاملة السيئة الّتي عومل بها السفير دي لاهي وإبنه ، وتجسّد هذا الاستياء في الإعداد لتحرّكات عدائيّة ضدّ "الدول البربريّة"[1] .

كان أبراهام دوكين (Abraham Duquesne) قد اقترح على الوزير مازران في أكتوبر 1659 تنظيم حصار بحريّ ضدّ الجزائر ، تونس وطرابلس[2] . وفي فبراير 1660 ، توجّه الملك لويس الرابع عشر إلى ميناء طولون ، حيث

آداب المخاطبة ، فأمر بسجنه في الحال . ولمّا بلغ خبر سجنه إلى والده سافر إلى أدرنة خوفًا على حياة ولده ولم يمنعه اشتداد مرضه عن السفر وقابل الوزير كوبريلي محمّد باشا . ولما لم يرشده السفير عن معنى الجوابات المرموزة ، لم يقبل اخلاء سبيل إبنه بل سافر إلى ولاية ترنسلفانيا ولم يطلق سراحه إلاّ بعد عودته في سنة 1660 . ولما علم الكاردينال مازران (cardinal Mazarin) بحبس إبن السفير أرسل إلى الأستانة سفيرًا فوق العادة اسمه المسيو دي بلوندل (M. de Blondel) ومعه جواب من سلطان فرنسا يطلب فيه الإعتذار عمّا حصل وعزل الصدر الأعظم ، لكن لم يسمح لهذا السفير بالوصول إلى السلطان بل قابله الصدر الأعظم بكلّ تعاظم وكبرياء . ولذلك ساعدت فرنسا كريد جهارًا وأرسلت إليها أربعة آلاف جنديّ وأجازت إلى البندقيّة جمع عساكر متطوّعة من فرنسا و أمدّت النمسا بالمال طمعًا في إشغال الدولة وانتقامًا منها " :
- محمّد فريد بك المحامي . تاريخ الدولة العليّة العثمانيّة . دار النفائس . ط .2 ، بيروت ، 1983 ، ص . 293-294 .
انظر أيضًا :
- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 10, pp. 44-46.

(1) الدول البربريّة (les États barbaresques) هو الإسم الّذي كان يطلقه الأوربيون على الإيالات العثمانيّة المغربيّة الثلاث ، وهي : الجزائر ، وتونس ، وطرابلس الغرب .
وكمثال عن أحد مخطّطات الحملات على الجزائر الّتي وضعت في تلك الفترة ، انظر :
- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., pp. 1-2.

(2) انظر رسالة دوكين إلى مازران المؤرّخة في 15 أكتوبر 1659 في :
- La Roncière, Ch. de, Histoire de la marine française, T.5, p.
نقلاً عن :
- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932, p. 142.

أبدى استحسانه لمشروع حملة أعدّه الفارس بول[1] (chevalier Paul). وليس من المستبعد أنّ لويس الرابع عشر، خلال مقامه في طولون، استحثّ فرسان مالطة الّذين كانت أغلبيتهم من الفرنسيّين على مهاجمة "القراصنة البربريّين"؛ فالملاحظ أنّه منذ ذلك الوقت تحديدًا كثّف الفرسان من نشاطهم ضدّ الريّاس[2].

وعلى إثر الخسائر الّتي كبّدها الفرنسيّون تحت غطاء "فرسان مالطة" للجزائريّين قرب سواحل فرنسا وإسبانيا، أضحت السفن الجزائريّة تتفادى الخروج إلى البحر منفردة كما عُنّف القنصل الفرنسيّ بارو في مجلس الديوان.

---

(1) Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952, p. 287.

نقلاً عن:

- Charles-Roux, Op.cit., p. 142.

حول مشروع الفارس بول، "قائد العمارة البحريّة الوحيد الّذي احتفظ بالحقد المقدّس للكفرة"، انظر:

- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2e éd., ENAL, Alger, 1986, pp. 26-27.

انظر أيضًا:

- Nadal, G.L. "La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVIIe siècle", in C.T. 169-170, 1995, p. 219.

(2) على سبيل المثال، نقرأ في "صحيفة فرنسا" بتاريخ 30 مارس 1660 أنّه: "في الرابع والعشرين من هذا الشهر، وصلت بارجة و فرقاطة الفارس دي فالبل (chevalier de Valbelle) من جزر هيير (Hyères) مع سفينة قرصنة من الجزائر، التي استولى عليها قرب جزر مايورقة. لقد رووا أنّ السادة سانتو (Saintot) وسيبريان (Cyprien) ذهبا هناك لرأب سفنهم المتضرّرة كثيرًا من معركة جمعتهم، طوال ثمان ساعات، ضدّ سبعة سفن قرصنة من مدينة الجزائر بالذات، حيث هلك أزيد من 400 تركيّ، وتلقّى سانتو المذكور طلقة بندقيّة في الذراع، إلخ":

نقلاً عن:

- Gazette de France, 1660, p. 320.

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., pp. 288-289, n. 2.

وبحلول صيف 1660، كلّف الفارس بول، على رأس خمسة عشر سفينة، بمهمّة القيام بحملة ضدّ "أوكار القراصنة" في شمال إفريقيا للمطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيّين. وبعد مروره بطرابلس ثمّ حلق الوادي في يوليو، حيث استجيب لمجمل مطالبه، اقترب بول من سواحل الجزائر في الأيّام الأخيرة من أغسطس. ولقد حاول الهجوم بغتة على ميناء الجزائر وإضرام النار في السفن الراسية فيه، لكن الجزائريّين كانوا على علم مسبق بقدوم العمارة الفرنسيّة واتّخذوا كامل احتياطاتهم. لذا، قفل الفارس بول راجعًا إلى طولون دون أن يحقّق مرماه[1].

• مع إنكلترا:

أمّا بخصوص انكلترا، فإنّ تمويه أعلام السفن لصالح دول أجنبيّة الّذي مارسته إدارة كرومويل على نطاق واسع، أثار سخط الريّاس ودفع الديوان إلى توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى حاكم انكلترا المذكور[2]. ولقد اشتكى القنصل براوني من تهديدات الجزائريّين له وما أبدوه من "تصرّف فظّ وصرامة تجاه رعاياه[3]".

وفي نهاية 1659، تفاديًا لحدوث قطيعة بين البلدين، أصدرت تعليمات إلى اللورد وينشلسي، سفير إنكلترا الجديد إلى إستانبول، ليعرّج إلى الجزائر تمهيدًا لعقد معاهدة سلام. لكن المحادثات لم تسفر على نتيجة تذكر، فقد طالب خليل آغا بأن تفتح الموانئ الإنكليزيّة للسفن الجزائريّة، والأهمّ أن يسمح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الإنكليزيّة. ومن وراء ذلك، كان

---

(1) Charles-Roux, Op.cit., pp. 142-143.

(2) Fisher, Op.cit., p. 304.

كانت الإيالة تعيش في حالة سلم مع انكلترا منذ معاهدة 1646، الّتي جدّدت زمن محرّم باشا لدى مرور روبرت بلايك (Robert Blake) على الجزائر في أبريل 1655. انظر:

- Krieken, Op.cit., pp. 50 & 52.

(3) Idem, p. 305.

الجزائريّون يسعون إلى ضمان حياد تامّ لإنكلترا في الحرب الطويلة الأمد الّتي كانوا يخوضونها ضدّ الإمبراطوريّة الإسبانيّة ، عدوّتهم اللّدود[1] .

قبل رحيله ، أذن وينشلسي للقنصل الإنكليزيّ بمواصلة المحادثات ، ونصحه بإلهاء الجزائريّين "بمواعد كاذبة لتركهم يأملون ختامًا [مناسبًا]"[2] . وهكذا ، استمرّت المحادثات عدّة شهور بدون جدوى .

• مع الأقاليم المتّحدة :

أمّا الأقاليم المتحدة ، فكانت في حالة حرب مع الجزائر منذ حملة الأميرال دي رويتر في 1655 . وخلال الفترة 1656-1661 ، تمكّن الريّاس من مطاردة وأسر خمسة وثلاثين سفينة تجاريّة هولنديّة ؛ لكنّهم تكبّدوا أيضًا من جهتهم خسائر ليست بقليلة . ففي 1660 ، فقد الجزائريّون في مضيق جبل طارق ثلاثة سفن كبيرة كان على متنها نحو 900 رجل ، ضبطوا من طرف قائد العمارة يان فان كامبن[3] (Jan van Campen) .

1-1-2. الوضع الداخليّ :

لم تكن الأحوال على الصعيد الداخليّ بأحسن منها على الصعيد الخارجيّ . وقد تميّزت خاصّةً بعودة الاضطرابات بشرق البلاد ، حيث امتنعت العديد من القبائل ببايلك قسنطينة عن دفع الضرائب بحجّة أنّ تخريب الباستيون من طرف توماس بيكه حرمها من المداخيل الّتي كانت تجنيها من التجارة مع الفرنسيّين[4] .

وفي بلاد القبائل ، وسّع أمير كوكو أحمد بن أحمد المدعو بوختّوش نفوذه انطلاقًا من تامغوت ، وتمكّن من بسط سلطته على عدد من المناطق الساحليّة

---

(1) Krieken, Op.cit., pp. 307-308.
(2) Idem, p. 308.
(3) Idem, p. 55.
(4) انظر الفصل الأوّل ، المبحث الثاني .

الواقعة بين بجاية و أعالي سباو[1] ؛ وللتصدي له اعتمد الأتراك على زعيم قبيلة قشتولة ، الشيخ قاسم بن محمّد ، في غرب جرجرة[2] .

وبالرغم من كلّ هذه المتاعب ، فقد تمكّن خليل آغا بفضل إدارته الماليّة الحسنة من جعل الديوان يجدّد عهدته عامًا آخر[3] . غير أنّه تعرّض للإغتيال في الأيّام الأخيرة من محرّم 1071 هـ الموافق لبداية أكتوبر 1660[4] ، ويذكر صاحب «مرآة الصدقة المسيحيّة» بهذا الصدد أنّ الحاكم "قتل مع نهاية الصيف في زقاق بمدينة الجزائر على يد قاتلين وضعا ليترصّداه من طرف بعض الكبراء في الدولة ، الّذين استصدر أمرًا مجحفًا في حقّهم باسم الديوان"[5] .

1-2. عهد رمضان بلكباشي :

في يوم مقتل خليل آغا ، أسندت الأغوية إلى إبن عمّه رمضان بلكباشي المعروف باسم بورك رمضان[6] . ولتوطيد سلطته ، قام المذكور فور اعتلائه

---

(1) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 210-211.
(2) عبّاد ، المرجع السابق ، ص . 113 . انظر أيضًا :
- Robin, N. "Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie", in R.A. 17, 1873, pp. 136-137.
(3) تذكر عامّة المراجع أنّ الأغوية حدّدت مدّتها بشهرين فقط ، لكن ذلك غير منطقيّ وينافي الحقيقة التاريخيّة . فخليل بلكباشي تولّى المنصب من يوليو 1659 إلى أكتوبر 1660 ، أي ما يناهز خمسة عشر شهرًا ؛ أمّا علي آغا ، وهو آخر الأغوات وأطولهم مدّة ، فحكم أكثر من سبع سنوات . من جهتنا ، نرجح أنّ مدّة الحكم كانت عامًا واحدًا قابلة للتجديد من طرف أغلبيّة أعضاء الديوان . والجدير بالاهتمام بهذا الخصوص أنّه ، خلال مرحلة الدايات ، كان إقرار الداي في منصبه يتمّ سنويًا من قبل هيئة من صفّ البلكباشيّة ، انظر :
- Hamdan Khodja, Op.cit., p. 105.
(4) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.
(5) Auvry, Op.cit., p. 242.
(6) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.
انظر أيضًا :
- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 100.

الحكم بتوزيع الأعطيات على الجنود الإنكشاريين ، وبذلك استحقّ في نظرهم لقب بابا رمضان .

وفي عهد رمضان ، تعاظم نفوذ الأغوات المعزولين ، من أعضاء مجلسه ، الّذين تقاسموا فيما بينهم مختلف المناصب العليا في الدولة ؛ وإذ ذاك بدأت تتشكّل ما يمكن تسميتها بالمناصب الوزاريّة على نفس النحو تقريبًا الّذي بقيت عليه خلال مرحلة الدايات[1] .

المناصب الوزاريّة المعنيّة ، والّتي درجت المصادر الفرنسيّة على تسميتها منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بالسلطات (les Puissances) ، هي : الخزناجي ، وهو بمثابة وزير الخزينة ؛ محلة أغاسي ، وزير الحربيّة ؛ أت خوجه سي (خوجة الخيل) ، مدير أملاك الدولة ؛ وكيل الحرج ، وزير الشؤون البحريّة ؛ البيت مالجي ، القيّم على المواريث .

وبينما كان سلفه يمكث تحت رواق قصر الجنينة حيث يجتمع الديوان عادةً ، كان الأغا الجديد يفضّل غالب الأحيان عقد مجلس حكمه في وسط البادستان ، وهي السوق الّتي كانت تباع فيها الغنائم[2] . ولعلّ ذلك يعتبر مؤشرًا عن الإهتمام الّذي أبداه رمضان منذ الوهلة الأولى فيما يخصّ نشاط الغزو البحريّ .

I-2-1. العلاقات الخارجيّة :

• مع الباب العالي :

لقد أبدى عدد متزايد من الجزائريّين ، وبالأخصّ من الأتراك ، استياءه ممّا آلت إليه العلاقات مع الدولة العثمانيّة من قطيعة وحصار ؛ ولذا ، حاول رمضان إعادة الأمور إلى نصابها مع الباب العالي ، وقام بإرسال وفدٍ آخر خلال

---

(1) Rang, S. "Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque", In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841. Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, p. 424.

(2) Delphin, "Histoire des pachas ...", in J.A., avril-juin 1922, p.210.

شتاء 1661 لطلب الشفاعة من السلطان ولتجديد الولاء له . ولمّا حظي أعضاء هذا الوفد بمقابلة السلطان ، اشتكوا له وضع البلاد وأقرّوا : "لو أرسلت لنا كلبًا لقبلناه باشا علينا" ؛ ولكنّ الأمر كلّه كان بيد كوبرولي محمّد باشا الّذي لم يستمع لهم ولم يقبل استشفاعهم[1] . وهكذا ، لم يملك الوفد الجزائريّ من خيار سوى الانتظار بصبر أن يلين موقف الصدر الأعظم .

• مع فرنسا :

من جهة أخرى ، كانت طائفة الريّاس عمومًا غير راضية عن سياسة المسالمة الّتي انتهجها خليل أغا ، خاصّةً بعد حملة الفرنسيّين الأخيرة على الجزائر . إلاّ أنّ رمضان استطاع كبح جماح الريّاس سعيًا منه إلى تسوية مشكل الباستيون وتطبيع العلاقات مع فرنسا .

في بداية 1661 ، أوفد الوزير مازران إلى الجزائر أحد مقرّبيه ، بيير دي رومينياك (Pierre de Romignac) ، لإرجاع باقي الأسرى الجزائريّين الّذين بيعوا في ليفورنة ، والتفاوض بشأن إعادة فتح المنشآت التجاريّة الفرنسيّة . وبعد مفاوضات دامت شهر تقريبًا ، توصّل دي رومينياك إلى عقد إتفاق مع السلطات الجزائريّة[2] . غير أنّ الملك لويس الرابع عشر رفض المصادقة على هذه المعاهدة ، لأنّه "كانت لديه نوايا أخرى ضدّ الجزائر"[3]* . وكانت هذه النوايا عدائيّة محضة تنمّ بالدرجة الأولى عن الروح الصليبيّة الّتي هبّت على

---

(1) تاريخ السلحدار محمّد أغا ، ج . 1 ، ص . 222 . نقلاً عن :
- التر ، المرجع السابق ، ص . 387-388 .

(2) Masson, Op.cit., pp. 115-116.

(3) Ibid., p. 117.

* بعد وفاة مازران في 9 مارس 1660 ، وهي الفرصة الّتي تحيّنها لويس الرابع عشر للإنفراد بحكم مملكته ، أعلن هذا الأخير لبلاطه إلغاءه لمنصب الوزير الأوّل . ولذلك اعتبر جمهور المؤرخين هذا التاريخ بداية الحكم المطلق في فرنسا . أنظر :
- غطّاس ، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة ، المرجع السابق ، ص . 65 .

أوربا المسيحيّة آنذاك في إطار الحرب ضدّ العثمانيّين في المشرق وضدّ "القراصنة البربريّين" في المغرب[1].

لم تحقّق حملة الفارس بول الثانية الّتي استمرت من شهر مارس إلى سبتمبر أي نتيجة تذكر. وذلك في حين كان النائب الرسوليّ فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) يلحّ من الجزائر على قدوم عمارة حتّى ميناء المدينة لتعطي الجزائريّين "فكرة عن عظمة الملك ومآربه"[2].

لكن لم يسمح عدد قطع البحريّة الملكيّة في ذلك الوقت ببلوغ مستوى طموحات الملك[3]، لذا تمثّل الجهد الحربيّ حيال الجزائر بشكل أساسيّ في تصعيد عمليّات القرصنة الّتي كان يقودها الفرسان الفرنسيّون المنتسبون إلى رهبانيّة مالطة، حيث قام هؤلاء بقيادة الفارس دي فالبل بمهاجمة السواحل، وأسر حوالي خمس مائة شخص، أمّا الكونت دي فيرو (comte de Verüe) فقد كمن في شهر مايو بإحدى الخلجان الصغيرة القريبة من الجزائر، وتمكّن من الاستيلاء على مركب كان على متنه عدد من أعيان المدينة[4].

وعلى إثر هذا الحدث، أمر رمضان آغا ببناء برج رأس تافورة الإستراتيجيّ قرب باب عزّون وبرج أصغر بمرسى الذبّان، كما قام في وقت لاحق بترميم برج تامنفوست الّذي يشرف على خليج الجزائر من جهة الشرق بغية تعزيز

(1) Charles-Roux, Op.cit., pp. 150-151.

انظر أيضًا:

- غطاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 66-69.

(2) Charles-Roux, Op.cit., p. 143.

(3) كانت البحريّة الملكيّة الفرنسيّة تضمّ في عام 1661 ثلاثين سفينة حربيّة فقط، بعضها غير صالحة للإبحار:

- Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 164.

(4) Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 292.

دفاعات المدينة[1]. لم يبق الريّاس الجزائريّون مكتوفي الأيدي أمام هذه الهجمات المتكرّرة، بل قاموا بالخروج في شهر يوليو في عمارة أغارت بقوّة على المناطق القريبة من مارسيليا وغنمت الكثير من الأسرى. وإزاء ذلك، اتّجه ردّ الفعل الفرنسيّ إلى التخطيط لحملة عسكريّة كبيرة بقصد احتلال موقع ساحليّ بين بجاية وطبرقة، وتمّ تكليف المهندس العسكريّ الفارس دي كلرفيل (chevalier de Clerville) بمهمّة التعرّف إلى أمثل نقطة لموطئ قدم دائم[2].

- **مع إنكلترا:**

وفيما يخصّ الطرف الإنكليزيّ، فإنّ الديوان ضاق ذرعًا من طول المداولات الّتي بدأت نهاية السنة الماضية ؛ لذلك، استدعى رمضان آغا القنصل براوني وأخبره أنّه، في انتظار التوّصل إلى إتفاق بين البلدين، سيسمح للريّاس بتفتيش جميع السفن التجاريّة بما فيها الإنكليزيّة وإحضار تلك الّتي تنقل ركّاب أو بضائع دول معاديّة. وبالفعل، ففي ظرف بضعة أسابيع، قام الجزائريّون بجلب خمسة سفن إنكليزيّة، ثلاثة منها كانت تحمل جنودًا فرنسيّين إلى البرتغال[3]. وقد بلغ عدد السفن الّتي اقتيدت إلى الجزائر، خلال خريف 1660 وحده، حوالي إثنا عشر سفينة إنكليزيّة، تسعة هولنديّة، وإثنا عشر فرنسيّة أو إيطاليّة[4].

(1) Ibidem.

Moulay Belhamissi. Alger, la ville aux mille canons. ENAL, Alger, 1990, pp. 23-25.

Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

(2) Charles-Roux, Op.cit., pp. 151-153.

انظر أيضًا:

- غطاس، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة، المرجع السابق، ص. 70-72.

(3) Krieken, Op.cit., p. 56.

(4) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 212.

هذا التجدّد في النشاط البحريّ جعل أحد الأوربيين المعاصرين يقول عن الجزائر أنّه "بالرغم من كونها مدينة واحدة" ، فقد كانت في حرب مع العالم أجمع[1] . وفي ظلّ هذه الظروف ، أذعن القنصل الإنكليزيّ لمطالب الجزائريّين في المعاهدة التي أبرمها في ديسمبر 1660 . إلا أنّ هذه المعاهدة رفضت لندن المصادقة عليها كونها أقرّت بحقّ تفتيش حمولات السفن ومصادرة الأملاك المشحونة العائدة لأعداء ، وذلك على رغم تعهّد الجزائريّين بدفع ضعف أجرة شحن السلع المصادرة كتعويض للقباطنة الإنكليز[2] .

وللضغط على الجزائريّين وحملهم على التراجع ، قرّرت إنكلترا إرسال قوّة بحريّة بقيادة الأميرال إدوارد مونتاغو (Amiral Edward Montague) إلى المنطقة وفاتحت هولندا بفكرة القيام بعمل مشترك ؛ لكنّ الهولنديّين لم يستجيبوا لتلك المبادرة[3] .

رسى الأسطول الإنكليزيّ المؤلّف من حوالي عشرين سفينة كبيرة في الأيّام الأخيرة من يوليو 1661 قبالة خليج الجزائر . وبعث مونتاغو موفده إلى البرّ يعلم الآغا والديوان بعدم قبول الملك شارل الثاني لمعاهدة الصلح وبضرورة إعادة النظر في بعض بنودها . لكنّ المداولات التي استمرت أيامًا وصلت إلى طريق مسدود ، بسبب تمسّك رمضان آغا بنصّ المعاهدة الأخيرة . عندها قرّر الأميرال قصف المدينة معلنًا الحرب ، فردّت عليه مدفعيّة الأبراج بشدّة واضطرّته للإنسحاب بعد أن تضرّر عدد من قطع أسطوله[4] .

---

(1) Van Aitzema, Saken van staer en oorlogh, V.161.

نقلاً عن :

- Krieken, Op.cit., p. 55.
(2) Fisher, Op.cit., p. 308.
(3) Krieken, Op.cit., p. 56.
(4) d'Aranda, Op.cit., pp. 156-157.
- Mercier, Op.cit., pp. 252-253.

لقد تعرّض محمد بن رقية إلى الحملة الإنكليزيّة على مدينة الجزائر ، حيث ذكر أنّه : (يتبع)

وترك الأميرال مونتاغو وراءه عمارة بيد نائبه ، السير لاوسون (Sir Lawson) ، ليواصل بها الحرب ضدّ الجزائريّين ، وقفل راجعًا إلى بلاده[1] .

• مع الأقاليم المتّحدة :

في صيف 1661 ، أرسلت الأقاليم المتحدة الأميرال ميشيل دي رويتر مرّة أخرى إلى الحوض الغربيّ للمتوسّط في مهمّة مماثلة للّتي أوكل بها مونتاغو . وعندما بلغ دي رويتر ميناء قادس الإسبانيّ مع نهاية أغسطس 1660 ، صادف هناك وجود الأسطول الإنكليزيّ المتضرّر العائد من الجزائر . ولم يحفّز ذلك الأميرال الهولنديّ على المضي قدمًا ، بل قرّر التموقع بسفنه الثماني عشر في

سنة إحدى وسبعين وألف في دولة رمضان بولكباشي ، أتت عمارة الإنكليز بثلاث وعشرين سفينة كبارا وأراد يجدد الصلح اللذي بينهم وبين أهال الجزائر وشرط شروطا ومن جملتها أن سفائن الإنكليز إذا تلاقت مع سفائن الجزائر تجوز سفائن أهل الجزائر من تحت ريحها ، وإذا ظهر منها علامة الإنكليز لا يفتشها أهل سفينة الجزائر بل يخلون سبيلها ، فأجاب أهل الجزائر بأن هذا شيء لا يمكن ، وإذا أراد أن يكون مصطلحا معنا ، فيكون الصلح على الشروط التي كانت من قبل وإلا فلا صلح بينه وبيننا ، وإذا أراد شيئا يفعل بنا فعليه بمباشرته بقدر جهده وطاقته وطردوه .

فمكث اللعين منتظرا الجواب يوافق غرضه ثلاثة وعشرين يوما ، فحين أيس اللعين من رجائه اصطف جفنه تجاه الجزائر وشرع بالرمي إلى الأبراج وإلى المدينة ، فقابلهم أهل الجزائر من الأبراج ومن سور المدينة ودام القتال بينهم في ذلك اليوم إلى المغرب فعند ذلك أقلعت سفائن اللعين من مناطقهم وحلوا قلاعهم وتوجهوا إلى بلادهم خائبين خاسرين . ولم يمت في ذلك الحرب (كذا) إلا رجل واحد انجرح ومات بعد ثلاثة وعشرين يوما . وأمّا من النصارى الملاعين فقد مات منهم أكثر من مائة ، وسفينة القبودانها اسقطت (كذا) حتى ما وصلت إلى مايورقة إلا بشق الأنفس" :

- التلمسانيّ الجديريّ ، محمد بن رقية . "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة" . نشر سليم بابا أحمد ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب 3 ، 1967 ، ص . 19-20 .

انظر أيضًا بخصوص حملة مونتاغو رسالة كاتب الدولة موريس (Morice) إلى سفير إنكلترا وينشلسي لدى إستانبول :

- Fisher, Op.cit., p. 309.
(1) Mercier, Op.cit., p. 253.

مضيق جبل طارق. فقد كانت نيّته اعتراض أكبر عدد ممكن من سفن القرصنة الجزائرية، ومن ثمّ التوجه إلى الجزائر وهو في موضع قوّة. لكن بالمقارنة مع حملة 1655، كانت الحصيلة مخيّبة فعلا: سفينتين فقط مع ما مجموعه 180 أسير بيع معظمهم، رغم تعليماته، في مايورقة[1].

I-2-2. الوضع الداخليّ:

وهكذا نرى أنّ في عهد رمضان، انضمّت إلى سرب الدوّل المعاديّة للجزائر كلّ من فرنسا وأنكلترا، وأضحت الإيالة في موقع حرج كانت في غنًى عنه بالنظر إلى الأوضاع الداخليّة العصيبة الّتي كانت تمرّ بها. فقد عرف عام 1661، بالموازاة مع تواصل ثورات بايلك الشرق، بداية جفاف شديد شمل جميع مناطق البلاد. وهذا القحط الّذي دام نحو سنتين، أتى على قسم كبير من المحاصيل والمواشي، مؤدّيًا بذلك إلى انتشار مجاعة مروّعة[2].

كانت محصّلة الجفاف والمجاعة والاضطرابات الّتي ترافقهما دومًا حدوث تراجع ذريع في النشاطات الإقتصاديّة للإيالة، ترتّب عنه نضوب الموارد الجبائيّة التي كان القسم الأكبر منها عبارة عن ضرائب عينيّة. وهذا ما دفع رمضان آغا بحكم الضرورة إلى تشجيع الغزو البحريّ لأقصى حدّ، علّه يعوّض بإيراداته جزءًا من العجز الماليّ. ولما ساءت الأمور أكثر، لم يجد رمضان بدًّا هو وأعضاء مجلسه من التحكّم بسوق البادستان، حيث كانوا يشترون الغنائم بأسعار جدّ منخفضة. وهذا ما أثار حنق أفراد الطائفة والإنكشاريّين المساهمين معهم على السواء الّذين رأوا في تصرّف الطغمة الحاكمة غبنًا لهم في حقّهم، فأضمروا لهم السوء.

---

(1) Krieken, Op.cit., pp. 55-57.

(2) Merouche, Op.cit., p. 134.

ذكر الأب اليسوعيّ "بيريز دي لا بارا" (P. Perez de la Parra) أنّه تمكّن بسبب "مجاعة من تدبير العناية الإلهيّة" في 1661 من تنصير أزيد من خمس مائة شخص التجأوا إلى وهران، وتمّ إرسالهم على الفور إلى إسبانيا. انظر:

- Vincent, "Les Jésuites...", Op.cit., p. 524.

ولهذا السبب ثار الإنكشاريّون ضدّ يورك رمضان، وقتلوه مع مقرّبيه في وسط البادستان، في يوم السبت 15 محرّم 1072 (الموافق لـ 10 سبتمبر 1661)[1]. وحسب رواية امانويل دارندا فإنّ رمضان آغا "ذبح هو و 28 شخصًا من مجلسه، ورميت جثثهم في الأزقة للكلاب، وذلك لأنّه تملّك بواسطة أفراد من مجلسه قسمًا من غنيمة قمح أكبر من الحقّ الّذي يتعيّن له. في حين اضطرّ باقي أعضاء مجلسه إلى النجاة بأنفسهم إلى المرسى، حيث استولوا بالقوّة على قارب صيد، ابتعدوا به عن البرّ، وعن هيجان الجنود الصّاخبين، ليقعوا في قبضة المالطيّين"[2].

---

(1) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

ذكر الأب "ميشال أوفري"، صاحب كتاب «مرآة الصدقة المسيحيّة»، أنّ مقتل رمضان كان يوم القديس لوران أي 10 أغسطس، وهذا التاريخ اعتمد من طرف العديد من الكتّاب:

- Auvry, Op.cit., p. 243.

(2) d'Aranda, Op.cit., pp. 154-156.

وذكر الأب "أوفري" بخصوص هذه الثورة و دوافعها ما يلي: "... الغنائم التي يحصّلها القراصنة، كان [رمضان] ميّالا إلى تملّكها بثمن زهيد جدًا، بحيث كان يغتني أكثر ممّا ينبغي في حين كان شحّه يسبّب ضررًا معتبرًا للجنود. وقد أغاظهم تصرّف الحاكم، بحيث تشاوروا للتخلص منه؛ ولما اتخذوا جميع تدابيرهم، في يوم القديس لوران من عام 1661، سعوا إلى مخاصمته في البادستان، وهو المكان المخصّص لبيع المسيحيّين والسلع الأخرى، واشتكوا له بأنّ الجنود لم يكونوا يتقاضون أجرًا جيّدًا. فاستاء من أن يكلّم بلا تقدير، هو الّذي كان يروم إلى الشرف، وأمر بأن يلقى القبض على عدة منهم؛ عندئذ انقضّوا عليه، وقطعوا رأسه. وفورًا مضوا إلى شتّى أحياء المدينة في جمع كبير ومصمّم، مع جنود آخرين أعلموهم [مسبقًا]، وقاموا بقتل خمسين أو ستين من كبراء المدينة، من شيعة رمضان، وعلّقوا رؤوسهم من خصل الشعر إلى كرمات العنب، قبالة دار السلطان":

- Auvry, Op.cit., pp. 243-244.

توجد أيضًا إشارة إلى هذه الثورة عند ابن المفتي:

- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

2- من ثورة إلى أخرى

كان من نتائج الإصلاحات الّتي قام بها خليل آغا عقب انقلاب 1659 استئثار السلطة من طرف الضبّاط السامين للإنكشاريّة، وهم : البلوكباشيّة، والأياباشيّة، والأغوات المعزولين ؛ في حين، لم يلتقط الضبّاط الأدنى رتبة، الأوضاباشيّة، سوى الفتات[1]. ونظرًا إلى أنّ الفئة الّتي قادت ثورة 1661 كانت تتكوّن أساسًا من الصفّ الآنف ذكره، فهذا يجعلنا نفترض أنّ الاضطرابات الخطيرة الّتي أودت بالحكومة تمخّضت في الواقع عن صراع طبقيّ في صفوف الأوجاق.

على كلّ، تمكّن الأوضاباشيّة من فرض أنفسهم في الديوان العامّ على حساب الأكثريّة الممثّلة في البلوكباشيّة ؛ وذلك بفضل قوّتهم العدديّة ونفوذهم المباشر على البولداش[2]. وهذا ما نستشفّه من كون الآغا المنصّب حينها لا ينتمي إلى صفّ البلوكباشيّة.

والملاحظ أيضًا أنّ الديوان تقوّت وازدادت صلاحياته خلال هذه الفترة الجديدة، بالتزامن مع تقلّص الدور القياديّ الّذي كانت تلعبه هيئة الآغوات

---

(1) Boyer, "Des pachas triennaux...", Op.cit., p. 105.

(2) يذكر صاحب كتاب «مرآة الصدفة المسيحيّة» بخصوص الديوان العامّ أنّ : "هذا المجلس لم يعد مؤلّفًا من البلوكباشيّة كما كان في السابق، لأنّه منذ مقتل رمضان والآخرين، البلوكباشيّة بالرغم من كونهم قادة أضحت سلطتهم صغيرة في الدولة، ولا يسعهم البروز في المجلس بسبب الأوضاباشيّة الّذين استأثروا في الوقت الراهن بالسلطة كلّها ؛ عددهم (يبدو لي) غير محدود، بحيث يسودون بأغلبيّة أصواتهم دومًا على الآغا والأياباشيّة..." :

- Auvry, Op.cit., pp. 271-272.

انظر أيضًا :

- Boyer, « La révolution dite des "aghas" ... », Op.cit., p. 165.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عدد الأوضاباشيّة البالغ 424 بقي ثابتًا خلال العهد العثمانيّ، على عكس البلوكباشيّة الّذين تراوح عددهم على وجه التقريب بين 600 و 900 ؛ ومنّا سبق يتّضح لنا أنّ الأوضاباشيّة أقاموا بلا أدنى الشكّ من دعم البولداش. انظر الفصل الأوّل، المبحث الأوّل.

المعزولين الّتي يترأسها الآغا. فلم يعد هؤلاء الأغوات يحقّ لهم حتّى حضور جلسات الديوان، إلّا إذا تمّ استدعاؤهم خصّيصًا وللإستشارة فقط[1]. ويبدو أنّ المراد من هذه التدابير المتّخذة كان الحؤول دون هيمنة طغمة حاكمة (oligarchie) على امتيازات السلطة، مثلما حدث مع رمضان آغا ومقرّبيه.

2- 1. عهد شعبان آغا :

بعد المقتلة الّتي راح ضحيّتها رمضان آغا، جدّ أعضاء الديوان في انتخاب حاكم جديد للبلاد ووقع اختيارهم على معزول آغا يدعى شعبان ؛ والجدير بالذكر أنّه لم يكن تركيًّا، بل علجًا برتغاليّ الأصل[2]. أمّا عن الأسباب الّتي كانت وراء اختياره، فيذكر دارندا أنّه كان "يقدّر عند الأتراك والنصارى كرجل طيّب، عادل وحكيم، والحقّ يقال، كان الرجل يتمتع أيضًا بالعديد من المزايا الأخلاقيّة"[3]، وذلك فضلًا عن كونه غنيًّا جدًّا كسب أموالًا طائلة من قيادته لمحلّات الجباية ومشاركته في حملات الغزو البحريّ.

وبعد وقت قصير من انتخابه، تعرّض شعبان آغا لمحاولة اغتيال تبيّن أنّها من تدبير إبراهيم باشا، فقام الديوان بخلع هذا الأخير من منصبه ووضع في

---

(1) Gleizes, Op.cit., p. 204.

- Boyer, "Des pachas triennaux... ", Op.cit., p. 105.

(2) Auvry, Op.cit., p. 244.

d'Arvieux, Op.cit., p. 245.

وذلك في حين ذكر دارندا أنّه "كان إسبانيّ المولد على حدود البرتغال، وابن بحّار. وقع في شبابه في عبوديّة الأتراك، الّذين أقنعوه وأغووه على إنكار عقيدته المسيحيّة ؛ وهذا ما يتيسر فعله لطفل فتي."، مضيفًا أنّه "بطريقته النبيلة في التعامل مع أي شخص، أعطي شعبان هذا لقب الحرب غالان." :

- d'Aranda, Op.cit., p. 221.

(3) Ibid., p. 60.

محبس عيني[1]. ولم يكد شعبان ينتهي من هذا الأمر حتى طرأ أمر أهم، فقد كان محمد جلبي بن يوسف، نسيب محمد باي قسنطينة، ممن قتلوا خلال الثورة وصودرت أملاكهم[2]، وأثار ذلك حفيظة الباي خاصة وأن الآغا أحجم عن متابعة المتورطين[3]، وازداد الشقاق أكثر بين قسنطينة والسلطة المركزية بالجزائر، بعدما خالف الباي محمد بن فرحات تعليمات الديوان و"عقد اتفاقا مع برجوازي من هذه المدينة (يعني مارسيليا)، يدعى السيد ستارس ليمنحه كافة التسهيلات للإقامة، رغما عن الأتراك، تجارة وإسكلة في مرفأ سطورة، مقابل بعض الأتاوى السنوية"[4]. وعلى الرغم من جهلنا لمجمل التفاصيل، فإن خطورة هذا الخلاف، الذي سوي بطريقة أو بأخرى خلال السنة التالية، تكمن في حدوثه في ظرف جد حرج من تاريخ الإيالة.

---

(1) يذكر دارندا أن دافع القتل كان الانتقام، لأن الآغا كان أحد الذين أشاروا بسجن إبراهيم باشا في 1659. "ولقيامه بتنفيذ خطته، وجد جنديان بعشرة آلاف قطعة نقدية (patagons) شريطة أن يقتلا عدوه. وعندما تعاهدا به، ذهبا بحزم إلى الآغا، وطلبا التحدث إليه. العبد المسيحي السيوري الأصل الذي تكلم معهم، أخبر من هيئتهم ومن المعتقدات التي كانت بحوزتهم، على غير عادة الجنود الذين يحملون سكاكين طويلة عندما يتمشون في المدينة، أنهم يضمرون شرا، فأعلمهما بأن مالكه خرج، مع أنه لم يكن كذلك. ولما روى لسيده ما حدث، لم يشتبه هذا الأخير أنها خطة من تدبير الباشا، فاشتكاه للجنود، الذين تعرفوا على الفور، وألقوا القبض عليه، وبنوا حوله أربعة حيطان مفتوحة من فوق، مع فسحة لا تكفيه سوى للجلوس، وفتحة لإعطائه الأكل".
- d'Aranda, Op.cit., pp. 155-156.

(2) أشار "دارندا" خطأ (ص. 396) إلى أن القتيل هو شلبي بن علي بشنين، لكن هذا الأخير توفي كما ورد في وثائق المحاكم قبل سنة 1658. انظر في هذا الصدد:
- الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية: علبة 45-1، وثيقة 27 و علبة 50، وثيقة 19.

(3) Auvry, Op.cit., p. 244.

(4) انظر رسالة المهندس "نيكولا دي كليرفيل"، المكلف في خريف 1661 بمهمة سرية في الشرق الجزائري، إلى مستشار الملك "جان باتيست كولبير" (Jean-Baptiste Colbert):
- Sources Inédites de l'Histoire du Maroc. Série Sa'adiens, France. I, p. 53.
نقلا عن:
- Belhamissi, M. Alger, l'Europe et le guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999, pp. 123-124.

2-1-1. العلاقات الخارجية:

• مع الباب العالي:

في غضون ذلك، كانت الأخبار الواردة من الموفدين إلى استانبول تبشر بانفراج قريب، عقب وفاة كوبرولي محمد باشا وتولية ابنه فاضل أحمد باشا صدرا أعظم مكانه في آخر أيام أكتوبر 1661. قام الجزائريون بالاتصال بقره مصطفى باشا، أحد وزراء الديوان الهمايوني، وحملوه هدايا ثمينة ليتوسط لهم لدى الصدر الأعظم. فعفا هذا الأخير عنهم بعد أن تعهدوا له بأن أوجاق الجزائر سيلتزم بأوامره، كما أبدى استعداده لإرسال أمير أمراء جديد للجزائر في 1662[1].

بيد أن تغير موقف الباب العالي لم يكن راجع أساسا إلى الهدايا والعشرة آلاف سكة ذهبية التي وزعها الوفد، بل إلى الهزائم البحرية التي تكبدها الأسطول العثماني حينها أمام البنادقة في بحر إيجة[2]، والتي أبرزت الحاجة إلى الاستعانة بالقوة البحرية الجزائرية المتمرسة في مواجهة البنادقة وحلفائها.

وبناء على ذلك، ولى السلطان القابجي بوشناق إسماعيل باشا بن خليل في منصب إمرة الأمراء على الجزائر. ولقد اصطحب الوفد الوالي الجديد في طريق العودة حيث وصلوا إلى الجزائر في 6 مايو 1662[3]، أي بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على بدء الانقلاب. استقبل إسماعيل بصفته ممثل السلطان

---

(1) التر، المرجع السابق، ص. 387-388، نقلا عن: تاريخ السلحدار محمد آغا، ج. 1، ص. 222.
انظر خلاصة مطالب و تعهدات الوفد الجزائري لدى الباب العالي في:
- Laugier de Tassy, J.P. Histoire du royaume d'Alger, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725, pp. 50-51.

(2) انهزم العثمانيون في 1661-1662 في ميلوس (Milos) و قرب جزيرة كوس (Kos)، حيث فقدوا هناك 4 سفن كبيرة و حوالي 28 زورقا مصريا:
- Diehl, Ch. La république de Venise, Flammarion, 1985, p. 253.
- Hammer-Purgstall, Op.cit., T. 11, p. 132.

(3) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

وأجنحة بالغ الحفاوة والاحترام من طرف الجزائريّين ، ورتّبت لإقامته غرف بقصر الجنينة . وكما جرى الاتفاق عليه قبلا ، أجرى له الديوان راتبًا وتكفّل بجميع نفقات ومؤن أهل بيته وخاصّته ، شرط أن لا يتدخّل في شؤون الدولة ولا يخرج إلاّ بترخيص من الديوان[1] . وفيما يخصّ صلاحياته الإداريّة ، ذكر ابن المفتي أنّ "الباشا أبقي على رأس حكومة المدينة ومقاطعتها (دار السلطان ؟) فقط"[2] .

وممّا يؤثر عن اسماعيل باشا أنّه شفع لسلفه إبراهيم لدى الديوان ، فأطلقوا سراحه إكرامًا له ومنح راتب معزول آغا[3] .

حمل اسماعيل معه أمرًا سلطانيًا بإرسال عمارة لدعم الجهد الحربيّ العثمانيّ في جزيرة كريت ، وبالفعل توّجهت بعض السفن الجزائريّة إلى المشرق في 1662[4] ، رغم كون الإيالة في حالة حرب مفتوحة مع عدّة دول أوربية ، وعلى الرغم كذلك من غرق إحدى عشر سفينة وتسعة غنائم في الميناء شتاء تلك السنة بفعل زلزال بحريّ أحدث موجات مدّ عاتية حطّمت المول[5] .

---

(1) d'Arvieux, Op.cit., p. 244.
Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, p. 51.
(2) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.
(3) Rang, Précis analytique..., Op.cit., p.424.
(4) Gazette de France, 1662, pp. 141, 345 & 750.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., pp. 97-98.

(5) Gazette de France, 1662, p.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 292.

انظر أيضًا :

- Playfair, R. L. "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française", in R.A. 22, 1878, p. 402.

وهذا إن دلّ على شيء ، فيدلّ على مبادرة الجزائريّين لإبداء الولاء وحسن النيّة وبدء صفحة جديدة من العلاقات مع الدولة العثمانيّة . وفي 1664 ، أرسل الجزائريّون أيضًا عمارة كبيرة إلى بحر اليونان ، حيث قامت باعتراض عدّة مراكب راجعة من وإلى البندقيّة[1] .

• مع فرنسا :

فيما يخصّ العلاقات مع الأمم الأوربية ، استقرّ رأي الجزائريّين على "عدم جدوى عقد معاهدات مع النصارى" ، في ظلّ رفض أولي الأمر منهم آخر المطاف المصادقة عليها وجنوحهم دومًا إلى قوّة السلاح لفرض شروطهم للسلم على الإيالة ؛ إلاّ أنّهم خشية قيام تحالف مسيحيّ ضدّ الجزائر ، التمسوا من الباب العالي يد العون[2] ، لكن الدولة العثمانيّة المنشغلة في الحرب على أكثر من جبهة ، لم يكن بوسعها ذلك .

و من بين الدول الأوربية ، كانت فرنسا بلا ريب صاحبة المخطّطات والعمليّات الأكثر عدوانيّة تجاه الجزائر ، وذلك من دون أن تعلن الحرب حقيقةً عليها . فقد استولى الدوق دي بوفور (duc de Beaufort) ، خلال ربيع سنة 1662 ، على عشرين مركبًا أغلبها صغيرة الحجم[3] ؛ وعلى إثر ذلك ، غزا أسطول جزائريّ يضمّ 18 سفينة جزر هيير قرب طولون ، و من ثمّ

---

(1) Gazette de France, 1664, pp. 954 & 1175.
فقد الجزائريّون خلال تلك الحملة البحريّة سفينتين على الأقلّ في مواجهات مع سفن فرسان مالطة . انظر :
- Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957, pp. 58-59.
(2) Gazette de France, 1662, p. 393.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 292.
(3) Mercier, Op.cit., p. 252.

قام الفارس ... 1663 ، قام الفارس

قام بعدّة عمليّات إنزال بنواحي مارسيليا[1] . وفي ربيع 1663 ، قام الفارس بول بالإستيلاء على عدد من المراكب قرب السواحل الجزائريّة ، غير أنّ عمليّة الإنزال ليلًا ومحاولته احتلال القل باءت بالفشل بسبب تفطّن الأهالي والحامية التركيّة لها[2] .

وبعد ذلك ، ضمّ بول سفنه إلى عمارة الدوق دي بوفور ، وحاول معه في شهر أغسطس مهاجمة ميناء الجزائر وإضرام النار في أسطول الريّاس ؛ لكن ما حدث هو أنّ الأسطول الفرنسيّ الّذي كان من المفروض عند منتصف الليل أن يكون إزاء الميناء ، تواجد قبل طلوع الفجر على بعد ميلين غربه ؛ فانكشف أمر الأسطول وبذلك فشل هذا الهجوم أيضًا[3] .

سبق وأشرنا أنّه ، في خريف 1661 ، قام الفارس دي كليرفيل سرًّا باستطلاع الساحل الشرقيّ على متن سفينة تجاريّة ، وكانت مهمّته تقضي بإيجاد أفضل منطقة يمكن اقتراحها كنقطة احتلال[4] . وفي يونيو 1662 ، أشار الفارس المذكور في تقريره لكولبير إلى تفضيله خليج سطورة[5] ؛ لكن المجلس الملكيّ

---

(1) Gazette de France, 1662, p. 729.

نقلاً عن :

- Bono, I Corsari barbareschi, Op.cit., p. 176.
- Belhamissi, Histoire de la marine…, Op.cit., p. 146.

(2) La Roncière, Histoire de la Marine française, T. V, p. 256.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., pp. 293-294.
- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre…, Op.cit., p. 179.

(3) Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.
Mercier, Op.cit., p. 252.

(4) قطاس ، العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة ، المرجع السابق ، ص . 73 .

(5) Relation concernant l'entreprise contre Djidjelli adressée le 8 octobre 1664, à M. le chevalier de Vendôme.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 293.
- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre…, Op.cit., p. 50.

بعد أن تردّد بين عنابة وسطورة وبجاية ، اختار آخر الأمر موقع جيجل بدلاً عنها متبعًا في ذلك رأي بوفور[1] .

ولقد كان الفرنسيّون يعولون الكثير على ثورة منطقة القبائل أوّلاً ، الّتي أملوا أنّها ستصدّ عنهم الأتراك ؛ وثانيًا على ما ألحقه وباء الطاعون الفتّاك من خسائر بشريّة جسيمة بالبلاد . وهكذا ، ابتدأت الإستعدادات مع نهاية 1663 لشنّ حملة على جيجل ؛ وفي مارس 1664 ، شرعت فرق الجيش وقطع الأسطول الفرنسيّ في التجمّع بطولون . وكان لويس الرابع عشر قد تجاهل في غضون ذلك عروض تسوية تقدّم بها الجزائريّون الّذين كانوا أغلب الظنّ على دراية بالحملة الّتي تعدّ ضدّهم[2] .

• مع إنكلترا :

بالنسبة للجانب الإنكليزيّ ، واصل أسطول مونتاغو مطاردته للسفن "البربريّة" ، وانضمّت إليه في بداية 1662 عمارة جنويّة بقيادة سنتريون (Centurione) ؛ وعندما كان قبالة سواحل تونس ، وصل الأميرال الإنكليزيّ خبر مفاده أن "الجزائر دمّرت بفعل عاصفة هائلة وأنّ الكثير من سفن القرصنة غرقت قرب المول"[3] ، فقرّر اغتنام هذه الفرصة النادرة لتحطيم شوكة الجزائريّين . لذا هاجم الإنكليز مدينة بجاية وقصفوها في الأوّل والثاني من أبريل ؛ وبعد أن استولوا على أربعة من سفن الريّاس في ظرف ثلاثة أيّام ، دفعوا ببقيّة السفن أمامهم لإلجائها إلى ميناء الجزائر حيث كانوا على علم بوجود الأسطول الهولنديّ هناك . كان الأميرال الإنكليزيّ مونتاغو يعتقد أنّه بذلك سيضع الريّاس

---

(1) Charles-Roux, Op.cit., p. 155.

(2) Ibidem.

انظر أيضًا :

- الميليّ ، مبارك بن محمّد . تاريخ الجزائر في القديم والحديث . ج . 3 ، مكتبة النهضة الجزائريّة ، الجزائر ، 1964 ، ص . 175 .

(3) Playfair, "Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne…", op.cit., p. 402.

بين تاربن . لكن لم يرعه إلاّ والسفن الجزائرية تدخل الميناء بكلّ أمان ، لأنّ شعبان آغا كان قد عقد في أثناء ذلك اتفاق هدنة مدّته ثمانية أشهر مع الأميرال الهولنديّ دي رويتر[1] .

بعد حصار غير فعّال دام أيّامًا ، وجد الأميرال الإنكليزيّ نفسه مضطرًا إلى مهادنة شعبان آغا ، فتوصّل معه قائد العمارة جون لاوسون في 23 أبريل إلى اتفاق مبدئيّ ، استكمل في الثاني من مايو ببند يلمّح أكثر ممّا يقرّ بإمكانية مصادرة سلع الأعداء على متن السفن التجاريّة الإنكليزيّة ، كما نصّ هذا البند الأخير على استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة لكي يتمّ عند التفتيش التأكّد من هويتها[2] .

وفي 29 أكتوبر من نفس السنة ، عاد لاوسون من جديد ومعه القنصل روبرت براوني إلي الجزائر ؛ وبتاريخ 10 نوفمبر ، عقد مع شعبان آغا معاهدة سلم وفق البنود التي سبق الإتفاق عليها[3] ، وأرسلت نسخ من المعاهدة إلى إستانبول ولندن ليتمّ الإطلاع والمصادقة عليها[4] .

---

(1) Grammont, "Relations... ", Op.cit., pp. 292-293.
Mercier, Op.cit., p. 253.
(2) Fisher, Op.cit., pp. 310-313.
Krieken, Op.cit., p. 58.
Mercier, Op.cit., p. 253.

انظر أيضًا :

- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 28.

(3) Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. London, 1662, pp. 3-8.

انظر أيضًا :

- Krieken, Op.cit., p. 58.

(4) Fisher, Op.cit., pp. 314-315.

عقب وصول المبعوث الإنكليزيّ ريكو (Rycaut) في بداية سبتمبر 1663 ، على متن نفس السفينة التي حملت تصديق الباب العالي على المعاهدة ، حمّله الجزائريّون رسالة إلى الملك شارل شدّدوا فيها على ضرورة تطبيق نظام الجوازات على جميع السفن الإنكليزيّة وانتظارهم ردًّا سريعًا على ذلك ، وأنّهم ، في حالة العكس ، سيقومون بحجز ما يعود للأعداء بدل تعويض مناسب[1] . ومع أنّ المجلس الملكيّ الخاصّ قرّر بعد تسلّمه الرسالة في 29 سبتمبر اتخاذ بعض التدابير قصد تعميم الجوازات ، غير أنّه تجاهل طلب الردّ[2] ، وعوضًا عن ذلك ، أرسل لاوسون على رأس عمارة لحماية السفن التجاريّة في البحر المتوّسط[3] .

وكانت القطرة التي أفاضت الكأس هي اختطاف الهولنديّين لمائة وخمسين راكبًا جزائريًّا كانوا على متن سفينة إنكليزيّة[4] ؛ وقد استنكر الديوان تلك الحادثة وعزم على المضي في تهديده ، فأجاز في نهاية 1663 للريّاس احتجاز السفن الإنكليزيّة التي لا تحمل جوازًا مناسبًا ، كما فرض الرقابة على القنصل الإنكليزيّ خشية أن يتمكن من الفرار[5] . وبذلك ، عاد التوتّر من جديد إلى العلاقات بين الجزائر ولندن .

---

(1) Fisher, Op.cit., p. 313.

خلال مقامه ، كتب "ريكو" إلى السفير "وينشلسي" يعلمه أنّه "منذ ابرام معاهدة السلم مع الجزائر ، اتفق على أنّ جميع السفن الإنكليزيّة يجب أن تزوّد بجوازات يسلّمها الأميرال الكبير ؛ ومؤخرًا ، بعد صعود الجزائريّين على ظهر العديد من سفننا بعرض البحر وتنبّههم من عدم امتلاكها للجوازات ، قاموا بتوجيهها إلى هذه المدينة [المحصّنة] ، لكن بفضل همّة قنصلنا ، أخلي سبيل معظمها" :

- Ibid., p. 316.
(2) Ibidem.
(3) Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 294.
(4) Krieken, Op.cit., p. 64.
(5) Fisher, Op.cit., p. 318.

• **مع الأقاليم المتّحدة :**

بعد أن تمكّن من أسر عدد من أفراد طاقم سفينة جزائريّة بخليج تونس، توجّه الأميرال دي رويتر إلى الجزائر حيث وصل في 22 مارس 1662[1]. وبدأت المحادثات بشأن الصلح بالموازاة مع عمليّة تبادل الأسرى، بين شعبان آغا ومفاوض الهولنديّين، جلبرت دي فيانن (Gilbert de Vyanen) اللّذان توصّلا في 26 مارس إلى إتفاق هدنة مدّتها حوالي ثمانيّة أشهر[2].

وكان أحد أهمّ بنود الإتفاق المؤقّت يعطي الحقّ للجزائريّين بتفتيش السفن التجاريّة الهولنديّة واحتجاز السلع والركّاب التابعين لدول معاديّة مع تعويض أجرة النقل[3]. وقبل ذهابه، كلّف دي رويتر أندريس فان در برغ (Andries van der Burgh)، قائد الجند على متن إحدى سفنه، بتولي منصب القنصليّة وكلّفه بتعداد الأسرى الهولنديّين الموجودين في المدينة.

رفضت الأقاليم المتّحدة إتفاق دي رويتر المبرم مع الجزائر، بشكل أساسيّ بسبب البند المتعلّق بحقّ التفتيش، والتي رأت فيه ضررًا بمصالحها التجاريّة مع دول مثل إسبانيا والمدن الإيطاليّة. لذا، عاد الأميرال الهولنديّ في 6 يوليو إلى الجزائر ليشرح موقف بلاده الرافض. ولقد استرضاه شعبان آغا مع ذلك ووعده أنّه، حتى انتهاء المهلة، لن يصادر الجزائريّون شيئًا[4].

وفي نوفمبر 1662، أبرم شعبان آغا معاهدة سلم مع دي رويتر شبيهة بتلك التي أقامها مؤخرًا مع الإنكليزيّ لاوسون[5]. وكان أعضاء الديوان قد أبدوا

---

(1) Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation... Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 182.
(2) Krieken, Op.cit., pp. 58-59.
(3) Dapper, Op.cit., p. 182.
(4) Krieken, Op.cit., p. 59.
(5) انظر :
- Groot, A.H. de "Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighreenth centuries", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 139.

معارضتهم بادئ الأمر لاتفاقٍ مع الأقاليم المتّحدة، إلا أنّ شعبان تمكّن من إقناعهم على العدول عن رأيهم، بعد أن تعهّد له الطرف الهولنديّ بإهداء أربعة مدافع برونزيّة وافتداء جميع الّذين أسروا على متن السفن الهولنديّة وفق السعر الأوّل الّذي بيعوا به في السوق، وذلك قبل فبراير 1664 كحدّ أقصى[1].

لكن استبطأ الجزائريّون وصول الفدية وآخذوا القنصل فان در برغ على ذلك، خصوصًا بعد وفاة أزيد من مائة أسير من الطاعون خلال الأشهر الأولى من 1663[2]. وقد أجبر شعبان آغا في شهر أبريل على السماح للريّاس بتفتيش حمولات السفن التجاريّة الهولنديّة ومصادرة بضائع الأعداء طالما لم تحضر المدافع والفدية الموعودة[3].

في غضون ذلك، أرسلت الأقاليم المتّحدة عمارة بقيادة كورنليس ترومب (Cornelis Tromp) إلى البحر المتوّسط، حيث استولى على غنيمتين جزائريّتين، وقام بخطف 150 راكبًا جزائريًّا من سفينة إنكليزيّة ؛ وفي يناير 1664، أسر سفينتين مجموع طاقمهما 272 بحّار بيع معظمهم للإسبان. ولمّا علم الجزائريّون بتصرّفات ترومب، رموا القنصل في السجن أيّامًا ثمّ أطلقوا سراحه، ووضع منزله تحت حراسة عشرة إنكشاريّين لحمايته ؛ كما أعلن الديوان أنّ بحّارة السفن الهولنديّة المحتجزة سيشاركون مصير الجزائريّين الّذين أسرهم ترومب[4].

2-1-2. الوضع الداخليّ :

على المستوى الداخليّ، عرفت البلاد خلال تلك السنوات كارثة إنسانيّة حقيقيّة بسبب وباء الطاعون والمجاعة الناتجة عن تخالف غزو الجراد والجفاف

---

(1) Krieken, Op.cit., p. 60.
(2) في ذلك الوقت، عصف وباء طاعون عرف بـ"الحبوبة القوية" بشدّة على الجزائر، وقد أودى بحياة عشرات الآلاف من سكّان الإقليم. انظر الفصل الثالث، المبحث الثاني.
(3) Krieken, Op.cit., p. 62.
(4) Ibid., p. 64.

عليها ، وممّا زاد الوضع مأساوية انتشار ما يمكن وصفه بالفوضى وعدم الأمن في عدّة مناطق : ففي الناحية الغربيّة ، كثّف الإسبان بمساعدة المغطسين وحلفائهم من الأعراب من غاراتهم ضدّ الأقوام والقبائل الّتي أضعفتها المسغبة ، وتمكّنوا من أسر عدد كبير من الأهالي ، ناهيك عن مئات آخرين التجأوا إلى وهران اضطرارًا مفضّلين فقد حريّتهم على التضوّر جوعًا حتى الموت[1].

كان هؤلاء الأسرى يرسلون سريعًا إلى إسبانيا حيث كانوا يعاملون كأرقاء معاملة سيئة ويمنعون من اتباع شعائرهم الدينيّة ، بل والكثير منهم أجبروا على اعتناق المسيحيّة قسرًا[2]. وحينما وصل خبرهم إلى الجزائر صيف تلك السنة ، قرّر الديوان معاملة الأسرى الإسبان بالمثل ، فحلقت رؤوسهم ولحاهم وأجبروا على العمل في أشقّ الأعمال طيلة أسابيع ، كما أغلقت كنائس السجون بعدما طالها بعض التخريب على يد العوام[3].

كما قام الأتراك أمام هذا الوضع بتسيير حملة هجوميّة بقيادة قائد تلمسان عمر آغا في عام 1662 لمعاقبة محالفي الإسبان والإغارة على أراضيهم المجاورة لوهران ، وفي إحدى هجماتهم جرح حاكم وهران ، المركيز دي لغانس (marquis de Leganes) ، في وجهه[4].

وأمّا من الناحية الشرقيّة ، فلم تكن الأوضاع أحسن حالاً في ظلّ تواصل ثورة العديد من القبائل والعشائر في الشمال الشرقيّ من البلاد ، لاسيّما منطقة القبائل التي شهدت أشدّ المواجهات ضدّ الأتراك ؛ وبلغ الصراع ذروته حسب بعض المصادر في أكتوبر 1662 ، عندما خطط القبائليّون للتسلل إلى مدينة الجزائر والقيام بتمرّد شبيه بالّذي قام به الكراغلة في 1633 ، وذلك

(1) Vincent, "Les Jésuites…", Op.cit., p. 524.
(2) Ibid., pp. 526-527.
(3) Auvry, Op.cit., pp. 290-294.
(4) Sandoval, "Les inscriptions d'Oran… ", Op.cit., pp. 445-446.

بمساعدة عدد من البرانيّة والأسرى المسيحيّين . لكن الأتراك اكتشفوا أمر هذا المخطّط وأعدموا بعض المتورّطين فيه بعد أن عذبوهم[1].

وقد خفّت حدّة الصراع كثيرًا في 1663 ليس لسبب إلاّ لتفشي وباء الطاعون في جميع المناطق ، وعرف هذا الوباء من شدّة فتكه باسم "الحبوبة القويّة" ، وقدر أنّه أدّى في مدينة الجزائر وحدها إلى وفاة أكثر من عشرة آلاف أسير مسيحيّ وعدد أكبر من السكّان[2]. وفي هذا الصدد ، تؤكّد مذكرة فرنسيّة تعود إلى 1664 أنّ المدينة لم يعد بها إلاّ "4.000 موقد تقريبًا و 25 إلى 30.000 ساكن على الأكثر في الوقت الحاضر ، كون الطاعون قتل العام الفائت أزيد من 60.000 وعددًا أكبر بكثير في ضواحي المدينة ، بحيث أنّ البلاد بقيت كأنّها مقفار"[3].

نستخلص من قراءة متأنيّة لتوالي الأحداث بأنّ شعبان آغا واجه أواخر حكمه ظروفًا صعبة ، فقد استاءت الأوساط المتنفّذة كثيرًا من السياسة الخارجيّة التي

(1) Gazette de France, 1662, p. 1202.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 293.
(2) Gazette de France, 1663, pp. 439, 559 & 737.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 294.

إنّ العدد المذكور بخصوص وفيات الأسرى يصعب تصديقه ، لاسيّما أنّه ورد في مصدر آخر أنّ عدد الأسرى المسيحيّين بمدينة الجزائر في بداية الستّينات بلغ 5.000 فقط ، لكنّه يعطينا مع ذلك فكرة عن حجم الخسائر الإقتصاديّة التي تكبّدتها الإيالة ، كون النخاسة والرسوم المتعلّقة بها من أهمّ مصادر الدخل ، وعلى اعتبار أنّ وفاة أولئك الأسرى بالطاعون خسارة بلا عوض :

- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

انظر :

- Boyer, "La révolution dite "des aghas" ...", Op.cit., p. 166.
(3) Merouche, Op.cit., p. 94 & 267-268.

انظر الفصل الثالث ، المبحث الثاني .

نهجها مع إنكلترا والأقاليم المتحدة ، واعتبروها تصبّ ضدّ مصالح البلاد ، وذلك لعدم احترام الدول المذكورة لالتزاماتها فيما يتعلّق بالجوازات وقلّة الأسرى ، علاوة على تناقص غنائم الرياس بسبب حالة السلم معها ؛ ويمكن إضافة إلى ما سبق الآثار الكارثية التي خلّفتها "الحبوبة القويّة" على المستويين البشري والاقتصادي ، والتي شكّلت بلا شك عبئًا إضافيًا على كاهل الحاكم.

وبالرغم من الغموض الذي يكتنف ظروف وفاة شعبان آغا ، فالأكيد هو أنّه قُتل في الأشهر الأولى من 1664 ، حسب ما تفيد به المصادر الهولندية[1]. وبالنسبة للسبب ، فالسؤال يبقى مطروحًا : هل كان لمقتله علاقة بتأخّر الفدية التي وعد بها دي رويتر في شهر فبراير من تلك السنة ؟ أم كان ذلك بسبب الاستعدادات الحربية التي كانت تعدّها فرنسا إذ ذاك لمهاجمة البلاد ؟ أم لسبب آخر نجهله ؟

2.2. عهد علي آغا:

بعد شعبان ، أُسند الحكم إلى معزول آغا اسمه الحاج علي ، ومثل الأغوات الذين سبقوه ، كان يتمتّع باحترام ونفوذ كبيرين لدى الإنكشارية . ولقد وصفه الفارس دارفيو بقوله "أنّه كان رجلا نبيهًا وذا جسارة فريدة"[2].

ويذكر ابن المفتي في تقييداته أنّه "عندما كلّف الحاج علي آغا بالمراتب ، سلّمت له في الوقت ذاته الإدارة العليا للبلاد . كان الأوّل بالجزائر الذي حمل لقب الحاكم لأنّه كان يتولّى مقاليد الحكم بلا منازع ، ولأنّ أوامره كانت نافذة"[3]. وهذا يدلّ على أنّه كان أكثر حزمًا في اتخاذ القرارات من سلفه شعبان آغا ، الذي عرف عنه انقياده حيال الديوان.

---

(1) Krieken, Op.cit., pp. 55, 61 & 63.
(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.
(3) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

تجدر الإشارة إلى أنّ عقب انتصاره الساحق على الفرنسيين بجيجل في خريف 1664[1] ، اكتسب علي آغا قوّة وهيبة مكّنتاه بعد ذلك من إجراء إصلاحات إدارية هامّة ؛ وهذه الإصلاحات سعى من ورائها إلى تقوية سلطته واجتناب النهاية المفجعة التي لاقاها من سبقوه في الحكم ؛ وقد ساهم التحسّن المالي وحالة الرخاء التي شهدتها الجزائر بعد 1666 بشكل كبير في لجم أيّ اعتراض قد يتقدّم به أعضاء الديوان إزاء سياسته الإصلاحية.

وتمثّلت الإصلاحات التي قام بها الحاج علي آغا في إلغاء آخر اختصاصات الوالي الإدارية وتنحية هيئة الأغوات المعزولين[2] ، كما عدّل تشكيل الديوان الخاصّ الذي يترأسه بحيث صار يتكوّن أساسًا من أصحاب المناصب الوزارية[3] ، والخوجات الأربعة الكبار ، بالإضافة إلى نخبة مختارة من ضبّاط الأوجاق ، وهم : آغا الإنكشارية ، والكاهية ، و24 آياباشي ، 24 بلوكباشي ، و24 أوضاباشي[4] ، أي ما يربو على ثمانين شخصًا ؛ وحرص علي من جهة أخرى على توزيع المناصب الإدارية في الدولة على كبار الأوجاق الموالين له[5].

---

(1) انظر أعلاه.
(2) Boyer, "Des Pachas triennaux...", Op.cit., p.105.
يذكر ابن المفتي أنّ الحاج علي آغا "كان يمكث حيث يجلس اليوم أصحاب السلطة . لقد أمر أن يمكث الخوجات والكتّاب الذين كانوا مع الباشوات بالقرب منه ، بما في ذلك الترجمان والشواش العرب . كلّ التنظيم الموجود اليوم (أي في عهد الدايات) هو من عمله ، إنّه هو الذي وضع تفاصيله".
- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 209.
(3) إنّ المناصب الوزارية المعنية ، كما أسلفنا ، هي : الخزناجي ، المحلة القاضي أو آغا العرب ، خوجة الخيل ، وكيل الحرج ، البيت مالجي . انظر
- عبّاد ، المرجع السابق ، ص. 279-280.
فيما يتعلّق بالديوان الخاصّ ، انظر الفصل الأوّل ، المبحث الأوّل.
(4) G.P., Op.cit., p. 83, n.
انظر أيضًا :
- Emerit, "Un mémoire sur Alger...", Op.cit., p. 13.
(5) Boyer, "Introduction à une histoire...", Op.cit., p. 307.

إنّ هذا التطوّر الإداريّ واكب تقلّصًا ملحوظًا لدور الديوان العامّ الّذي بدأ يتحوّل منذ عهد علي آغا شيئًا فشيئًا إلى هيئة استشارية ، حيث ضعفت على مرّ السنين صلاحيّاته في الإشراف والمراقبة على الجهاز التنفيذيّ الّذي يترأسه الحاكم .

وهكذا ، بدأ يرتسم الجهاز الإداريّ والسياسيّ في الجزائر على الشكل النهائيّ الّذي سيحافظ عليه إجمالاً خلال عهد الدايات[1] .

2-2-1. العلاقات الخارجيّة :

• مع الباب العالي :

في عام 1667 ، قرّر الصدر الأعظم إتمام فتح جزيرة كريت الّتي استعصت قصبتها قانديا على العثمانيّين قرابة عشرين سنة ، فتوجّه بنفسه لحصارها وأمر الإيالات الغربيّة بإرسال سفنها لتقوم بحماية السفن العثمانيّة الناقلة للعساكر والذخيرة . وبعد إكمال مهمّتهم ، دخل الريّاس الجزائريّون البحر الأدرياتيكيّ حيث أغاروا على عدّة مواقع ساحليّة ونهبوها ، وكانت لهم مواجهات مع البنادقة ، خسروا خلالها بعضًا من سفنهم .

وفي مايو 1668 ، بعث الباب العالي أمرًا سلطانيًا للديوان باستقدام عمارة بحريّة[2] ، لكن الريّاس ماطلوا في الخروج حتى ورد أمر آخر يستعجل مسيرهم ؛ وفي بداية 1669 ، تحرّكت عشر غاليوطات من الجزائر وتونس

---

(1) Boyer, "La révolution dite "des aghas"...", Op.cit., p. 167.

(2) يذكر سامح التر بهذا الصدد : "وفي سنة 1078 هـ (1667 م) ، كانت سفن الأوجاق الغربيّ تتحرّك متجوّلة في مختلف مناطق البحر الأبيض وجزيرة كريت بحجّة حماية السفن الناقلة للعساكر والذخيرة ، أمّا بشأن الأوجاق الجزائريّ ، فقد قدم خصكي محمّد آغا إلى الجزائر في عشرين ذي القعدة سنة 1078 هـ (الموافق لـ 2 مايو 1668) حاملاً جواب إسماعيل حول المسألة المذكورة ، وبعد أن جمع إسماعيل الأوجاق والأعيان والعلماء قرأ عليهم الفرمان والمتضمن ما يلي : "جهزوا أنفسكم من أجل الجهاد ، فالعربان الأشقياء في البرّ والمسيحيّون في البحر ، وقد كبّدتم الفرنسيّين خسائر كبيرة أثناء هجومهم على جيجل ، وفي الطرف الغربيّ كانت ثلاث دول تستعد للهجوم على الجزائر ، وهي مازالت تنتظر الفرصة المناسبة ، وفي هذه السنة غرقت معظم سفننا الهمايونيّة بسبب الرياح الشديدة التي هبّت (يتبع)

للالتحاق بالأسطول العثمانيّ[1] . وفي تلك السنة ، وضع العثمانيّون بكلّ ثقلهم في المعركة وتمكنوا أخيرًا من فتح قانديا[2] ، وكان الجزائريّون قد تعرّضوا لخسائر معتبرة أثناء نقلهم الذخائر والأرزاق إليها ، على يد البنادقة وحلفائهم الّذين هبّوا لنجدة المدينة المشرفة على السقوط . وفي طريق رجعتهم ، هاجم الريّاس السفن المبحرة والسواحل جنوب البحر الأدرياتيكيّ .

والملاحظ أنّه بعد انتهاء حرب كريت ، استمرّ الجزائريّون في مهاجمة البنادقة انتقامًا لخسائرهم حتى سنة 1672 ، ولم يكفّوا عن ذلك إلّا بعد طلبات متكرّرة من الباب العالي[3] .

فجأة ، وليس لدينا سفن كافية لمواجهة أعدائنا ، وكلّ ما لدينا من السفن لا يتجاوز أربعين سفينة معظمها غير صالحة للإبحار ، فقد تحطمت بسبب اصطدامها مع بعضها البعض داخل الميناء ، إضافة إلى بعض السفن الأخرى وهي قليلة العدد ، وهذه السفن تستخدم فقط لنقل المؤن والقيام بأعمال الدوريّات ضمن نطاق محدود ، وفي بعض الأحيان نستخدمها لنقل العساكر والعبيد لتحصيل الالتزامات من بعض الممالك الأخرى ، وإن شاء الله سنقود السفن ونأتي إليكم عندما تعود سفننا من البحر ، وإذا أصبحت كثيرة ووفيرة ، تكون عساكرنا قد عادت من التحصيل" :

- التر ، المرجع السابق ، ص . 396-397 ، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا ، ج . 1 ، ص . 480 .

(1) التر ، نفس المرجع السابق ، ص . 397 ، نقلاً عن : تاريخ السلحدار محمّد آغا ، ج . 1 ، ص . 480 .

(2) انظر :

- Diehl, Op.cit., p. 255.

(3) Gazette de France, 1671, pp. 640, 713, 722 & 1115 ; 1672, p. 67.

نقلاً عن :

- Turber-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., pp. 98-99.

لا نستبعد أنّ الدافع وراء هذا التصرّف كان مشكلة عشرات الجزائريّين الّذين وقعوا في أسر البندقيّة خلال الحرب المذكورة ، والّذين تغاضى الباب العالي عن الخوض في مصيرهم عند إبرامه معاهدة السلم في 1671 .

• مع فرنسا :

عندما انتهت كامل الإستعدادات ، انطلقت الحملة الفرنسيّة على جيجل في بداية يوليو 1664 من ميناء طولون . وكانت هذه الحملة بقيادة الدوق دي بوفور ، والقوّات البريّة الّتي ضمّت 4650 رجلاً بقيادة الكونت دي غادانيه (comte de Gadagne) ، بالإضافة إلى كتيبة هولنديّة وأخرى إنكليزيّة والمئات من المتطوّعين ؛ أمّا الأسطول فقد تشكّل من حوالي ثلاثة وستّين قطعة بحريّة .

وصل الأسطول قبالة بجاية يوم 21 يوليو ، بعد أن أرسى أيّامًا في جزر البليار حيث انضمّت إليه سبعة قادرغات مالطيّة . تردّد قادة الحملة في الهجوم على المدينة الّتي بدت شبه خالية بسبب فتك الطاعون بمعظم أهلها ، ثمّ قرّروا المضي إلى وجهتهم الأولى[1] . وبلغت الحملة جيجل يوم 22 ، وصباح اليوم التالي ، بوشر بالإنزال شرقًا قرب أحد الجوامع ، وقد قاوم الأهالي ببسالة كلّفت الغزاة خسارة أربعمائة رجل . غير أنّ القوّات الفرنسيّة تمكّنت بدعم من مدفعيّة البوارج من احتلال البلدة الّتي هجرها أهلها ، ورفعت الصليب فوق مئذنة المسجد إيذانًا بذلك . عسكر الفرنسيّون في السهل الضيّق الواقع بين البلدة والتلال المحيطة بها ، وحاول قادتهم استمالة الأهالي ، لكن هؤلاء أبوا واستمرّوا يناوشونهم ويغيرون على مواقعهم الأماميّة من حين لآخر[2] .

---

(1) Watbeld, E. "Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)", in R.A. 17, 1873, pp. 218-219.

Mercier, Op.cit., pp. 262-263.

(2) Watbeld, "Expédition...", Op.cit., pp. 220-222.

لا يوجد أحسن ما يلخص موقف الأهالي الأبي ممّا صارح به أحد شيوخ القبائل القادة الفرنسيّين بقوله : "أتعجب من أنّ رجالاً أغنياء ، يأكلون جيّدًا ، يلبسون جيّدًا [مثلكم] ، تأتون إلى بلد لا خير فيه ، وحيث لن تربحوا شيئًا . [نحن] نصف عراة ، بالكاد نجد ما نأكله ، لكننا جميعًا رجال حرب ، وكونوا متيقّنين بأنّكم لن تحصلوا أبدًا على السلام . اذهبوا إذًا ، وابحثوا عن بلد آخر حيث يمكنكم خوض حرب مربحة" :

- Ibid., p. 221.

في غضون ذلك ، جهّز علي آغا محلّة بلغ تعدادها ثلاثة آلاف إنكشاريّ وخمس مائة صبايحيّ[1] ، وسيّرها إلى جيجل . واضطرّ الأتراك العثمانيّون لشقّ طريقهم إلى استئذان القبائل الثائرة عليهم لتسمح لهم بالمرور عبر أراضيها ؛ ولم تكتف هذه القبائل بفتح الطريق ، بل انضمّت بنيّة الجهاد إلى المحلّة التركيّة حتى صارت جيشًا قوامه من عشرة إلى إثنا عشرة ألف مقاتل حسب الرواية الفرنسيّة بعدما التحقت به قوّات باي قسنطينة[2] .

بلغ الجيش الجزائريّ جيجل في الأوّل من أكتوبر وعسكر على مشارفها ، وفجر اليوم الخامس شنّ هجومًا عنيفًا على الحصن المتقدّم غرب الخطوط الفرنسيّة الّذي قتل قائده وكاد يسقط لولا مسارعة دي بوفور ودي غاداتيه لنجدته . وخسر الجزائريّون في تلك المواجهة الدامية حوالي سبعمائة بين قتيل وجريح . وعلى إثرها ، أرسل قائد الجيش في طلب قطع مدفعيّة كبيرة وقوّات إضافيّة من الجزائر ، خصوصًا وأنّ الكثير من الأهالي انسحبوا لبذر أراضيهم[3] . هذه المرّة سيّر علي آغا الإمدادات شخصيًّا عن طريق البحر إلى بجاية ومنها أكمل المسير برًّا ، وذلك بعد أن استخلف على الجزائر موسى آغا الّذي كان على الأرجح كاهيته[4] .

يوم 22 أكتوبر ، رست بميناء جيجل سفن يقودها المركيز دي مارتل (marquis de Martel) تحمل تعزيزات معتبرة رفعت عدد أفراد الحملة الفرنسيّة إلى نحو ثمانية آلاف ؛ ولقد جاء على متنها مبعوث بأمر من الملك

---

(1) de Castellan, "Relation contenant diverses particularitez de l'expedition de Gigery, in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps", Christophre van Dyck, Cologne, 1666, p. 28.

(2) de Castellan, Op.cit., p. 27.

(3) Watbeld, "Expédition...", Op.cit., pp. 223-225.

Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 215-216.

(4) انظر :

- عبد الرزّاق بن حمادوش الجزائريّ . رحلة ابن حمادوش الجزائري ، المسماة "لسان المقال في النّباء عن النّسب و الحسب و الحال" ، تقديم و تحقيق و تعليق د. أبو القاسم سعد الله ، المكتبة الوطنيّة - المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1983 ، ص . 226 .

يطلب من الدوق دي بوفور ترك القيادة لدي غادانيه ومواصلة الحرب ضدّ الجزائريّين بحرًا[1]. وبعد يومين، وصلت قوّات المدد بقيادة علي آغا، وبدأت في نصب البطاريّات لمدافع الحصار الّتي تمّ إحضارها. جرّاء ذلك عقد الفرنسيّون مجلسًا حربيًا اقترح فيه دي بوفور على باقي الضبّاط القيام بهجوم شامل على المعسكر الجزائريّ، لكن هؤلاء رفضوا بحجّة أنّ ذلك يخالف أوامر الملك[2]. ومن ثمّ غادر دي بوفور بأسطوله في 27 أكتوبر وتحرّك باتجاه الشرق.

في يوم 29 أكتوبر، فتحت المدفعيّة الجزائريّة نيرانها على تحصينات العدو فدكّتها في ظرف أربع وعشرين ساعة فقط، وحطمت معها معنويات الفرنسيّين بعد أن بدأت القذائف تطال معسكرهم ولم يجدوا مكانًا يلتجئون إليه، فصار الجنود يصيحون يأسًا بأعلى أصواتهم بأنّهم سيستسلمون للأتراك ويدخلون في دينهم. قرّرت القيادة عندها تنفيذ عمليّة الإنسحاب يوم 31، وبدأ الإنسحاب فعلاً مع هبوط الليل، لكن الجزائريّين، الّذين فطنوا لما كان يجري في المعسكر الفرنسيّ، اكتسحوا الخطوط الفرنسيّة تؤازرهم نيران مدفعيّتهم فتحوّل الإنسحاب إلى فرار مخزٍ حسب شهادة الكونت دي غادانيه نفسه[3].

والأوّل من نوفمبر، ابتعد الفرنسيّون على متن سفن دي مارتل بعد أن خلّفوا وراءهم نحو 1.400 قتيل على أرض المعركة وحوالي ستمائة أسير وكلّ مدفعيّتهم ومعدّاتهم ومؤنهم، وسيقت هذه الغنائم والأسرى إلى الجزائر أواخر الشهر المذكور[4]. لكن الخسائر الفرنسيّة لم تتوقّف عند هذا الحدّ،

---

(1) Garrot, Op.cit., p. 496.
(2) de Castellan, Op.cit., pp. 37-40.
(3) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., pp. 226-228.
(4) Ibid., p. 229.
يصف الفرنسيّ لوغران (Legrain)، الّذي كان أسيرًا بمدينة الجزائر، وصول تلك الغنائم كما يعطي معلومات قيّمة عن وقع تلك الحملة، في إحدى رسائله المؤرّخة في ديسمبر 1664. انظر:
- قنان، نصوص ووثائق، المرجع السابق، ص. 96-97.

إذ حين وصلت السفن إلى طولون وجدت الطاعون متفشي فيها، فتحوّلت إلى جزر هيير حيث غرقت قريبًا منها إحدى أكبر البوارج ومعها 1.200 من خيرة رجال الحملة[1].

لقد حرص لويس الرابع عشر على التقليل من وقع الهزيمة الّتي حاقت بجيشه مظهرًا أنّ ذلك لم يؤثر في قوّاته تأثيرًا كبيرًا، وقد تبيّن ذلك في التعليمات الّتي أعطاها لقائد للدوق دي بوفور بالخروج على رأس عمارة خلال الشتاء لمطاردة الريّاس والعمل على الظهور ببعض البوارج أمام مدينة الجزائر "لكي لا يشعر الجزائريّون بكونهم حقّقوا نصرًا كبيرًا"[2]. وهكذا، اضطرم الصراع في البحر بين الطرفين خلال سنة 1665 حيث قصف رصيف ميناء الجزائر في يومي 2 و 27 مايو، من دون أن يصيبه ضرر كبير. وفي 24 يونيو، هاجم دي بوفور بعض السفن الجزائريّة بحلق الوادي وأصاب ثلاثة منها[3]؛ ثمّ في 24 أغسطس، هاجم قبالة شرشال مجموعة سفن وتمكن من إحراق إثنتين والإستيلاء على ثلاثة أخرى[4].

من جهتهم، ألحق الريّاس خسائر فادحة بالسفن والتجارة الفرنسيّة، وعقدوا تحالفًا مع قباطنة بوارج إنكليز ضدّ الفرنسيّين ممّا مكّنهم من الإستيلاء على أربعة سفن كبرى، بحيث كانت السفن والأسرى من نصيب الجزائريّين وأمّا الحمولة وباقي المعدّات فمن نصيب الإنكليز[5].

---

(1) Watbeld, "Expédition…", Op.cit., p. 229.
(2) قنان، جمال. معاهدات الجزائر مع فرنسا: 1619-1830، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 77-78.
(3) Gazette de France, 1665, pp. 389-404.
نقلاً عن:
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 298.
(4) Gazette de France, 1665, p. 1042.
نقلاً عن:
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 298.
(5) Gonzales, A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666, trad. du néérlandais, présenté et annoté par Ch. Libois S.J. 1er vol., Publications de l'Institut français d'archéologie orientale, Paris, 1977, p. 261.

في بداية عام 1666 ، أبدى ملك فرنسا رغبته في التّوصل إلى تسوية مع الجزائر ، لكي يتسنّى له التفرّغ لمسائل أهمّ على الصعيد الأوربي ؛ ولهذا الغرض ، كلف المفوّض العامّ للقوّات البحريّة تروبير (Trubert) بأن يتفاوض مع الجزائريّين لإبرام اتفاق سلام . وكان الطريق قد مهّده تاجر فرنسيّ يدعى جاك أرنو (Jacques Arnaud) ، الّذي لعب دور مبعوث غير رسميّ سعى لإقناع الحاكم علي آغا بوقف الحرب[1] .

ولذلك ، لم يجد تروبير صعوبة تذكر في الوصول إلى إتفاق مع علي آغا ، رغم محاولة الإنكليز إفشال هذه المفاوضات[2] ؛ وانتهت حالة الحرب بين فرنسا والجزائر بإبرام معاهدة ، يوم 17 مايو 1666 ، الّتي أقرّها وصادق عليها لويس الرابع عشر في 7 سبتمبر من نفس السنة[3] . ونصّت هذه المعاهدة على اعتماد الطرفين نظام الجوازات وعدم جواز أسر رعايا وسفن الطرف الآخر ، بالإضافة إلى إطلاق سراح أسرى البلدين بالتبادل أو الإفتداء[4] .

---

(1) قنان ، معاهدات الجزائر ، المرجع السابق ، ص . 78-79 .
وتشير المراسلات المؤرّخة يومي 17 و 20 فبراير بين مستشار الملك كولبير وتروبير ، بأنّ جاك أرنو دي غاب هو "الّذي أوعز لسادة الجزائر بوقف الأعمال العدائيّة" . انظر في هذا الصدد :
- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., pp. 59-60, n. 1.
(2) Mercier, Op.cit., p. 273.
Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 299.
(3) انظر نصّ المعاهدة عند :
- d'Arvieux, Mémoires du chevalier, Op.cit., pp. 209-217.
- قنان ، نفس المرجع السابق ، ص . 284-288 .
(4) عقب توقيع هذه المعاهدة ، عقد الطرفان اتفاقًا حول الأسرى يفدى بمقتضاه الفرنسيّون بدون تمييز بينهم في الرتبة أو المكانة الإجتماعيّة كما يلي : الأسرى الّذين هم في حوزة خواص يفتدون بنفس المبلغ الّذي تمّ شراؤهم به والمقيّد في السجلات ؛ أمّا أسرى الديوان فيفتدى كلّ منهم بمبلغ ألف دوبلة مع دفع رسم الخروج كما كان الشأن فيما مضى . أمّا الّذين يتمّ تبادلهم مع الأسرى الجزائريّين الموجودين في فرنسا ، فلن يدفع عنهم أي رسم . انظر :
- قنان ، نفس المرجع السابق ، ص . 80-81 .

وبموجب هذا الإتفاق ، تمّ تحرير 1.127 فرنسيّ من أسرى جيجل والمعارك البحريّة وأزيد من 300 جزائريّ في غضون السنتين التاليتين ، كما أعيد فتح منشآت الباستيون التجاريّة التي أسندت إدارتها إلى السيّد جاك أرنو لقاء مساهمته في محادثات السلام[1] .

وفي ربيع 1668 ، عاد التوتّر بعض الشيء للعلاقات بين البلدين بسبب مشاركتهما في حرب كريت ، حيث نشط الريّاس الجزائريّون ضمن الأسطول العثمانيّ ودعمّت فرنسا من جهتها جانب البنادقة . وكانت النتيجة أسر الريّاس لعدّة سفن تجاريّة فرنسيّة كانت تحمل المؤن إلى كانديا[2] .

اعتبر الفرنسيّون ذلك خرقًا للمعاهدة ، وقاموا بإرسال المركيز دي مارتل في يونيو إلى الجزائر يطلب "تصليح الخطأ" ، فوافق الديوان على طلبه حفظًا للسلم القائم وتمّ تسليمه السفن مع بحّارتها[3] . وفي ظرف مماثل ، استولى الريّاس في طريق عودتهم من الشرق في 1669 على سفن يعود بعضها لتجّار فرنسيّين . وفي شهر أبريل ، قدم الكونت دي فيفون (Comte de Vivonne) يطالب بمعاقبة الريّاس المذنبين ؛ فاستقبل هذا الأخير بشكل ودّي في مجلس الديوان ، وشنق بمحضره ثلاثة ريّاس بعد محاكمتهم ورميت جثثهم في البحر .

---

(1) انظر الملحق 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيّد تروبير (26 نوفمبر 1668) .
(2) Gazette de France, 1668, p. 813.
نقلاً عن :
- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 340.
(3) انظر في هذا الصدد رسالة إسماعيل باشا إلى تروبير ، المؤرّخة في 26 أبريل 1669 :
"… تكون قد سمعت عن الترضية الّتي منحتها لصاحب السيادة الكونت دي فيفون ، وهو ما سأستمرّ عليه ما دمت في هذا البلد ، وأؤكّد لكم أنّه من الآن فصاعدًا سيحترس قباطنتنا كثيرًا من مخالفة أوامرنا . وكن على ثقة ، صاحب السيادة ، بأنّه في كلّ ما يتعلق بجانبنا ، ستختبرون الرضى التامّ ، وبالأخصّ عندما سيكون ذلك موضع أمركم ، لأنكم تعلمون أنني أجاريكم من كلّ قلبي" :
- Plantet, Correspondance des deys…, Op.cit., pp. 66-67.

ويبدو أنّ هذا التصرّف غير المتبصّر مردّه إلى نفوذ إسماعيل باشا المراعي للمصالح الفرنسيّة حسب ما نستبينه من مراسلاته[1] .

وفي نفس السنة ، حمل المركيز دي مارتل رسالة من لويس الرابع عشر يعرض فيها على الجزائريّين مساندته في حروبه ضدّ أعدائه الأوربيين ؛ وفي حين قبل أعضاء الديوان مبدئيًا بهذا العرض ، فإنّ طائفة الريّاس أبدت معارضتها لأي تحيّز تجاه فرنسا[2] .

عاد دي مارتل من جديد ، في شهر فبراير 1670 ، على رأس عمارة للشكوى من احتجاز الجزائريّين لعدد من رعايا ومراكب بلاده ، ولإدراج بنود إضافيّة في معاهدة 1666 بهدف تجنّب تكرار المشاكل بين الطرفين[3] . وممّا نصّت عليه هذه البنود الملحقة المعاقبة الجسديّة للقباطنة المسؤولين عن التجاوزات واعتبار السفّانين مسؤولين عن الخسائر الملحقة بسفن الطرف الآخر ، كما تضمّنت إلغاء حقّ تفتيش المراكب الفرنسيّة[4] .

وهكذا ، استطاعت فرنسا أن تفرض شروطها على الجزائريّين ، ليس فقط بسبب تأثير إسماعيل باشا على الحاكم والديوان ، بل أيضًا لتعاظم قوّة الفرنسيّين

---

(1) Garrot, Op.cit., p. 499.

انظر رسالة إسماعيل باشا إلى ترويير ، 1669 :

- Plantet, Correspondance des deys..., Op.cit., pp. 65-66.

(2) Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 451-453.

(3) انظر البنود الإضافيّة الملحقة بمعاهدة 1666 (فبراير 1670) :

- Grammont, H.D. de "Documents algériens", in R.A. 29, 1885, pp. 453-454.

(4) انظر :

- قنان ، معاهدات الجزائر ، المرجع السابق ، ص . 284-288 .

البحريّة بفضل جهود كولبير[1] ؛ إلاّ أنّ الريّاس حمّلوا علي آغا مسؤوليّة ضعف الموقف الجزائريّ ، وحتّى أنّ بعضهم اتهمه دون بيّنة بتلقي الرشاوي سرًّا[2] .

• مع إنكلترا :

فيما يخصّ العلاقات مع إنكلترا ، بلغ التوتر بين البلدين ذروته في أبريل 1664 بعدما قام الجزائريّون باحتجاز عدد من السفن الإنكليزيّة[3] ؛ ولقد اعتبر الأميرال لاوسون هذا التصرّف خرقًا للسلم ، واستولى من جهته على عدّة مراكب جزائريّة اقتيدت كغنائم إلى طنجة ، القاعدة التي اكتسبتها إنكلترا حديثًا . وانتقامًا لذلك ، أهين القنصل روبرت براوني و رمي مكبّلاً بالقيود في السجن[4] .

خلال الصيف ، قدم لاوسون إلى الجزائر للمطالبة بتحرير القنصل ، فأخلي سبيل هذا الأخير إلاّ أنّ مقرّ سكناه وضع تحت حراسة مشدّدة . أمّا السفن المحتجزة ، فرفض علي آغا البتّ بشأنها ما لم تعوّض الخسائر الجزائريّة .

وفي الوقت الّذي كان الجزائريّون منشغلين بمحاربة الفرنسيّين في جيجل ، عاد الإنكليز بقيادة نائب الأميرال توماس آلن (Thomas Allen) ؛ وهذه المرّة توصل الطرفان إلى تسوية المشاكل العالقة بينهما على أساس المعاهدة

---

(1) عندما أسندت وزارة البحريّة إلى كولبير في 1661 ، كان عدد قطع البحريّة حوالي 30 . و عند وفاته في 1683 ، كان عددها قد وصل إلى 276 سفينة من مختلف الأحجام مزوّدة بما مجموعه 7.625 قطعة مدفعيّة :

- Belhamissi, Histoire de la marine..., Op.cit., pp. 164-165.

(2) Garrot, Op.cit., p. 499.

(3) Fisher, Op.cit., p. 318.
Krieken, Op.cit., p. 63.

(4) Dapper, Op.cit., p. 183.
Gazette de France, 1664, p. 650.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 294.

المبرمة في 1662 ، والّتي أضيف إليها بند منح القنصل حريّة الإنسحاب من المدينة إلى أي مكان شاء[1] . وقبل ذهابه ، عيّن آلن القبطان نيكولاس باركر (Nicholas Parker) لشغل منصب القنصل بدل براوني الّذي توفي من مرض في بداية سبتمبر على ما يبدو[2] .

خلال الحرب الإنكليزيّة ـ الهولنديّة (1665-1667) ، انضمّ الريّاس أكثر من مرّة للإنكليز لمهاجمة السفن الهولنديّة والفرنسيّة[3] ، وذلك على الرغم من تسجيل بعض التجاوزات ضدّ الجزائريّين من طرف الجانب الإنكليزيّ .

وقد ازدادت الهجمات في عام 1668 إلى حدّ اضطرّ الحاج علي آغا ، تحت ضغط طائفة الريّاس ، الترخيص من جديد بمطاردة السفن الإنكليزيّة ؛ وفي 9 أكتوبر من السنة نفسها ، قدم آلن إلى الجزائر لتدارك الوضع ، غير أنّ المحادثات الّتي تولاها مبعوثه بمساعدة القنصل جون وارد (John Ward) ، الّذي خلف باركر السنة الفارطة ، لم تسفر عن نتيجة تذكر سوى افتداء بعض الأسرى الإنكليز[4] .

في سبتمبر 1669 ، عاد آلن ثانيةً على رأس 25 بارجة ، وبعد خمسة أيّام من المباحثات غير المجدية ، فتح الأسطول الإنكليزيّ نيرانه على برج المول ؛

(1) انظر :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 91-96.
(2) Fisher, Op.cit., p. 320.
(3) Gonzales, Op.cit., p. 261.
Fisher, Op.cit., p. 321.
(4) Fisher, Op.cit., pp. 321-323.
Gazette de France, 1668, p. 1227.
نقلاً عن :
- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 341.
انظر أيضًا :
- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria, London, 1898, p. 255.

وعلى الفور ، ردّ الجزائريّون بقوّة من حصن سيدي يعقوب الّذي أكمل بناؤه حديثًا[1] ، وخرجت سفن الريّاس للمواجهة . وجرت على مرأى المدينة معركة ضارية تكبّد خلالها الإنكليز خسائر فادحة ، واضطرّوا للإنسحاب إلى ماهون (Mahon) بالبليار لرأب الأضرار[2] .

وفي السنة التالية ، سيّر الإنكليز عمارة مشتركة مع الهولنديّين ، ضمّت خمس سفن تحت قيادة آلن وأربع سفن تحت قيادة الهولنديّ ويلم فان غنت (Willem van Ghent) ، تموقعت في مضيق جبل طارق لاعتراض السفن الجزائريّة . وتمكنت هذه العمارة قرب رأس سبارطل (cap Spartel) نهاية شهر أغسطس من إغراق سفينة وإجبار ستّ أخرى إلى الجنوح للساحل المغربيّ ، وفي حين استطاع أغلب بحّارتها النجاة بأنفسهم إلا أنّ السفن أحرقت[3] .

وبقي الإنكليز يجوبون البحر قرب السواحل الجزائرية محاولين التضييق على تحرّكات الريّاس ؛ وخشية قيامهم بإنزالات بريّة ، قام علي آغا بتقوية التحصينات شرق العاصمة كما جدّد بناء حصن تامنفوست وخندق حوله[4] .

(1) بني حصن سيدي يعقوب من طرف الحاج علي آغا في سنة 1080 من الهجرة الموافقة لـ 1669 ميلاديّ ، وكان معدًا للدفاع عن جون باب الوادي . ولقد سمّاه الجزائريّون أيضًا حصن الإنكليز تيمنًا بالواقعة المذكورة . انظر :
- Belhamissi. Alger, la ville..., Op.cit., p. 26.
انظر أيضًا :
- مجهول . كتاب في تاريخ الجزاير ، المصدر السابق ، و . 1 .
(2) التر ، المرجع السابق ، ص . 397-398 .
(3) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.
Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., p. 29.
انظر أيضًا :
- Playfair, A bibliography..., Op.cit., pp. 14 & 255.
(4) Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 341.
انظر أيضًا :
- مجهول . كتاب في تاريخ الجزاير ، المصدر السابق ، و . 1 .
- Belhamissi, Alger, la ville..., Op.cit., p. 24.

في شهر مايو 1671 ، هاجم الأسطول الإنكليزيّ بقيادة الأميرال ادوارد سبراغ (Edward Spragg) مرسى بجاية على حين غرة ودخله عنوةً ، وقام بإضرام النار في ثمانية من المراكب الراسية فيه واستولى على ثلاثة أخرى[1] . وكان ردّ الفعل بالجزائر ، وضع الديوان القنصل وكبار التجّار الإنكليز في السجن حماية لهم من السخط الشعبيّ ، بعد أن نهبت الدهماء مقرّ القنصليّة وقتل الترجمان في خضم ذلك[2] . وفي شهر يوليو ، ظهرت قطع من الأسطول الإنكليزيّ غير بعيد من ميناء الجزائر وشدّدت عليه الحصار[3] .

لقد كانت هذه العمليّات الإنكليزيّة ، إلى جانب عوامل أخرى سنأتي على ذكرها لاحقًا ، بمثابة الشرارة الّتي أشعلت فتيل الاضطرابات في الجزائر وأدّت في النهاية إلى سقوط الحاكم .

---

(1) Gazette de France, 1671, p. 576.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 341.

انظر :

- Playfair, A bibliography..., Op.cit., p. 255.

(2) Gazette de France, 1671, p. 926.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., pp. 341-342.

انظر أيضًا :

- Fisher, op.cit., pp. 323-324.

(3) Grammont, "Relations... ", Op.cit., pp. 342.

Mercier, Op.cit., p. 274.

استمرّ الحصار البحريّ للمدينة حتّى شهر ديسمبر 1671 ، وفي ذلك التاريخ أبرم الأميرال سبراغ معاهدة سلام شبيهة بسابقتها مع حاكم البلاد الجديد ، الداي الحاج محمّد (1671-1682) . انظر في هذا الصدد :

- Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 348.
- Fisher, Op.cit., pp. 324-325.

• **مع الأقاليم المتّحدة :**

وصل الأميرال دي رويتر إلى الجزائر ، يوم 19 يونيو 1664 ، أي أربعة أشهر بعد انقضاء أجل الخمسة عشر شهرًا المحدّدة لجلب فدية الأسرى الهولنديّين والأجانب الّذين أسروا على متن السفن الهولنديّة ؛ ووجد هناك جوًّا من الريبة والضغينة بسبب تصرّفات ترومب وتحضيرات الحملة الفرنسيّة على جيجل[1] . وقد تجلى ذلك في تصلّب الموقف الجزائريّ خلال المفاوضات ، حيث تمسّك علي آغا بحقّ التفتيش الّذي يخوّل للريّاس مصادرة أملاك الأعداء ، مضيفًا أنّ الجزائر لم تتنازل قطّ عن ذلك الحقّ بدليل اتفاق هدنة 1662 ؛ وفضلاً عن ذلك ، طالب بتعويضات لقاء الخسائر الّتي ألحقها ترومب[2] .

كانت النتيجة الوحيدة لهذه المفاوضات إخلاء سبيل القنصل فان در برغ الّذي كان تحت الإقامة الجبريّة ، إذ أبدل هو وأمين سرّه وثلاثة من خدمه مقابل سبعة وثلاثين جزائريّ[3] . ولم يمنع عدم الإتفاق الطرفين من المضي في عمليّة الفداء . لكن بعد أن خلّص نحو خمسة وخمسين هولنديًا من الأسر ، رفض دي رويتر طلب علي آغا في افتداء عدد من الأسرى الأجانب ؛ ودون سابق إنذار ، كتب رسالة إلى الديوان يبلغ فيها أنّ الأقاليم المتّحدة لم تعد تريد سلامًا مع الجزائريّين . ويوم غد ، الخامس من يوليو ، رفع الأسطول الهولنديّ راية الحرب وعاد مباشرةً لبلاده[4] .

بسبب اندلاع الحرب مجدّدًا مع انكلترا (1665-1667) ، لم تقم الأقاليم المتّحدة بأي عمل تجاه الجزائر واكتفت بتسيير عدد من السفن الحربيّة لحماية

---

(1) Krieken, Op.cit., p. 64.

(2) Ibidem.

(3) Dapper, Description de l'Afrique, Op.cit., p. 183.

(4) Krieken, Op.cit., p. 65.

وفي غضون ذلك ، كثّف الريّاس من عمليّاتهم ضدّ الهولنديّين[1] . قوافل سفنها التجاريّة من القرصنة .

وفي سنة 1668 ، هاجم الجزائريّون بارجة حربيّة هولنديّة تواكب ستّة سفن تجاريّة ، وتمكّنوا من الإستيلاء على إحدى هذه السفن . إثر هذا الحادث ، اتّصلت الأقاليم المتّحدة بالحكومة الإنكليزيّة وعرضت عليها التعاون من أجل معاقبة الجزائريّين على جسارتهم ؛ ونجم عن ذلك إرسال عمارة مشتركة إلى المضيق ، عملاً بنصيحة دي رويتر ، التي أسعفها الحظّ صيف 1670 في تدمير سبع سفن جزائريّة[2] .

ولقد قنع الهولنديّون بهذا النصر وأحجموا عن المضي قدمًا خشية أن يعزّزوا أكثر موقف الإنكليز الذين كانوا يمتلكون قاعدة بحريّة هامّة في المنطقة ، طنجة . وهكذا ، استمرّت حالة الحرب بين الأقاليم المتّحدة والجزائر سنينًا عدّة قبل أن يتحرّك الطرف الأوّل لطلب الصلح[3] .

• مع إسبانيا :

في بداية خريف 1665 ، اغتنم الحاج علي آغا نشوة الإنتصار في جيجل ووجّه جيشًا صغيرًا إلى وهران ، لكن الحصار الذي فرض على المدينة لم يلبث أن أثبت عدم جدواه بسبب قلّة عدّة الجزائريّين[4] .

---

(1) Gazette de France, 1667, pp. 172 & 317.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 53.

(2) Krieken, Op.cit., pp. 66-67.

انظر العنصر السابق .

(3) لم تبرم الأقاليم المتّحدة الصلح مع الجزائر إلاّ في عام 1679 ، أي حتّى انتهاء حرب هولندا (1672-1679) التي جمعتها ضدّ فرنسا وحلفائها .

(4) Gazette de France, 1665, p. 895.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

في ذلك الوقت ، كانت إسبانيا تمرّ بفترة قصور ، كون الملك فليب الرابع توفي في سبتمبر 1665 وخلفه إبنه القاصر شارل الثاني .

في سنة 1666 ، عيّن المركيز دي لوس فلز قائدًا عامًّا جديدًا لوهران ، وباشر ابتداءً من السنة ذاتها عمليّات الإغارة على القبائل المجاورة الموالية للأتراك[1] . وفي أبريل 1669 ، قام الحاكم المذكور ، تنفيذا لتصريح ملكيّ ، بطرد المئات من يهود وهران ؛ فالتجأ معظم هؤلاء اليهود إلى إيطاليا ، بيد أنّهم عادوا فيما بعد تدريجيًا لمسقط رأسهم[2] . وفي نفس السنة ، عاود علي آغا الكرّة من جديد ضدّ وهران وجهّز جيشًا تدعّم في الطريق بعدد كبير من المتطوّعين والخيالة العرب . لكن ما حدث هو أنّ المعسكر رفع على عجل بعد أن حوصر الموقع أيّامًا بشكل غير كامل وأقيمت عدّة محاولات غير مجدية ضدّ أسواره[3] . والظاهر أنّ السبب الكامن وراء فشل هذا الحصار هو اندلاع ثورة تلمسان الكبرى التي كانت بإيعاز من سلطان المغرب[4] .

وخلال السنتين التاليتين ، اكتفت المحلاّت الموجّهة إلى بايلك الغرب بإرسال مفارز للإغارة على أحواز وهران لإبقاء الضغط على الإسبان[5] .

• مع المغرب :

عندما تولّى الرشيد ، أخ محمّد بن الشريف ، الملك جدّد مع الجزائر في عام 1665 الإتفاق الذي أقرّ وادي تافنة حدًّا فاصلاً بين البلدين ، وذلك ليتفرّغ لتوحيد المغرب تحت سلطانه[6] . وبعد تمكّنه من الإستيلاء على فاس في

---

(1) Sandoval, Op.cit., pp. 445-446.

(2) Mercier, Op.cit., p. 275.

(3) Sandoval, Op.cit., pp. 445-446.

(4) انظر العنصر التالي .

(5) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

(6) المكي ، المرجع السابق ، ص . 109 .

على إقليم الغرب ، الّذي كان يسيطر على إقليم الغرب ، 1667 ، هاجم القايد خضر غيلان الّذي كان يسيطر على إقليم الغرب ، وانتصر عليه قرب القصر الكبير ؛ عندها استنجد غيلان بالأتراك العثمانيّين معلنًا ولاءه ، ولكن الرشيد عاجله واضطرّه للإلتجاء إلى الجزائر حيث جهّز قرقاطة وانصرف إلى الجهاد البحريّ[1] .

إثر ذلك قام الرشيد بمهاجمة زاوية دلاء القويّة في 1668 فدمّرها تمامًا ، وحمل معه مرابطيها وشيخها محمّد الحاج أسرى إلى فاس حيث احتجزهم بعض الوقت[2] . وكانت تربط الزاوية الدلائيّة من قبل علاقات طيّبة مع حكام الجزائر[3] . والمرجّح أنّ المولى الرشيد خطرت له فكرة استخدام خصومه السابقين للعمل على تحقيق مشروع أخيه محمّد التوسعي في غرب الجزائر ؛ ولذلك "أبعد" هؤلاء المرابطين إلى تلمسان ، وكانت النية المبيّتة تحريض سكّانها على الثورة .

وبالفعل لم تمضي بضعة شهور على ذلك حتّى تفجّرت ثورة خطيرة بالمدينة وأحوازها ضدّ الأتراك العثمانيّين دامت سنينًا عدّة ، وامتدّت الاضطرابات إلى أنحاء المنطقة الحدوديّة[4] . وتجدر الإشارة إلى أنّ المولى الرشيد لم يتدخّل في تلمسان بسبب انشغاله في إخماد الثورات واستكمال بسط نفوذه على كامل بلاد المغرب الأقصى .

---

(1) Cour, Op.cit., pp. 190-192.

انظر أيضًا :

- د . إبراهيم شحاتة حسن ، المرجع السابق ، ص . 403 .

(2) Mercier, Op.cit., p. 270.

(3) Boyer, P. "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles)", in R.O.M.M. 1, 1966, p. 32.

(4) يذكر أغلب الكتّاب إن لم نقل كلّهم أنّ ثورة تلمسان تمّت بإيعاز من المولى إسماعيل (1672-1727) ، أخ وخلف الرشيد ، ولكنهم أغفلوا أمر اندلاع الثورة في 1669 أي قبل توليه بنحو ثلاث سنوات . انظر :

- Cour, Op.cit., pp. 195-196.

- د . إبراهيم شحاتة حسن ، المرجع السابق ، ص . 406 .

والجدير بالذكر أنّ الفرنسيّين حاولوا مرارًا استدراج المولى الرشيد لمهاجمة الجزائر . (يتبع)

2-2-2. الوضع الداخليّ :

في قسنطينة ، خفّت وطأة وباء الطاعون كثيرًا في 1664 قبل أن يختفي ، بعد أن "قضى على خلق كثير"[1] . وفي هذه الأثناء تحسّنت الأوضاع الأمنيّة في البايلك بشكل كبير عمّا كانت عليه من قبل ، خصوصًا على الجبهة القبائليّة الّتي شهدت تآلف الأتراك والقبائليّين معًا في دحر الفرنسيّين عن جيجل . لكن هذا الهدوء النسبيّ لم يدم طويلا ، فقد أدّت محاولة الباي محمّد بن فرحات فرض ضريبة "اللزمة" على قبيلتي الحنانشة والدواودة الممتنعتين إلى ثورتهما في سنة 1666 . ومنتصف الصيف ، زحفت جموع هؤلاء الثوّار على قسنطينة ، و"حاصروها وتغلّبوا حتّى على بعض الفرق الّتي أرسلت من الجزائر ، لكن لم تلتحم المحلّة الثانية بباقي القوّات حتى أجبروا المحاصرين على رفع الحصار والتقهقر مع بعض الخسائر"[2] . وفي أكتوبر من نفس السنة ، قام الحاج علي آغا بعزل الباي المذكور ثمنًا لأخطائه وصادر أملاكه ، وولّى مكانه عمّه رجب باي[3] .

ولمّا لم يستطع رجب باي بالرغم من بعض الإنتصارات الّتي حقّقها في الميدان من التغلّب على ثورة الدواودة والحنانشة ، ارتأى سبيل المصاهرة حلا للأزمة وزفّ ابنته "أم هانئ" لأخ شيخ قبيلة الدواودة[4] . غير أنّ الاضطرابات ظلّت قائمة ، وتدعّم صفّ الحنانشة بحلفاء جدد هم قبائل بني عبّاس .

وقد أشار تروبير في نوفمبر 1664 إلى أنّ رولاند فريجوس (Roland Fréjus) ، الوكيل التجاريّ المبعوث إلى المغرب ، "يتوّجب عليه أن يحرّض مولاي الرّشيد على مهاجمة تلمسان" . وفي رسالة مؤرّخة في 20 أبريل 1667 ، حثّ الدوق دي بوفور فريجوس المذكور على خلق اضطرابات بقوله "يجب أن نضع في رأس هذا الملك فكرة الاستيلاء على مدينة تلمسان والاحتفاظ لنفسه بتجارة كامل الساحل الغربيّ للجزائر" . نقلا عن :

- Belhamissi, Alger, l'Europe et la guerre..., Op.cit., p. 127.

(1) ابن العنتري ، محمّد الصالح . فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1991 ، ص . 48 .

(2) Emerit, "Un document inédit ... ", Op.cit., pp. 235-236.

(3) Mercier, Op.cit., p. 275.

(4) Gaïd, Op.cit., p. 23.

ولقد جعل المتمرّدون المرور عبر منطقة البيبان جدّ صعب وهدّدوا بذلك بقطع طريق قسنطينة . لذا ، أرسل علي آغا في عام 1670 محلّة قويّة إلى تلك المنطقة مكّنت الباي بعد جهود وخسائر من إخضاع بني عبّاس المتمرّدين ، ولم تلبث الثورة إلاّ قليلاً وخمدت[1] .

وكان أهمّ حدث جرى في بايلك الغرب هو تفجّر ثورة تلمسان الكبرى في 1669[2] ؛ وقد فاجأ اندلاعها الأتراك العثمانيّين الّذين كانوا باشروا قبلها بأيّام حصار وهران ، ممّا اضطرّهم إلى الانسحاب للجزائر . وفي سنة 1670 ، وجّه الحاج علي آغا محلّة لقمع الثوّار لكنّها لقيت مقاومة شديدة بسبب انضمام عدّة قبائل إلى صفّ التلمسانيّين . وفي السنة التالية ، وجّه الآغا محلّة أخرى إلى تلمسان ومثل سابقتها تكبّدت خسائر دون أن تحقّق الهدف المرجو[3] .

---

(1) Rousseau, A. Chroniques de la Régence d'Alger traduites d'un manuscrit arabe intitulé El-Zohrat El-Nayerat, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1841, p. 208.

بسبب مصاهرته للدواودة ، أقوى قبائل البايلك ، رفض رجب باي الّذي رأى نفسه في قوّة ومنعة دفع الدنوش المعتاد للحاكم ؛ وقد تسبّب ذلك بعزله في 1673 وتولية إبن أخيه خير الدّين محله . انظر :

- Gaïd, Op.cit., p. 23.

(2) يمكن إدراج هذه الثورة ضمن سلسلة الثورات الكرغليّة الّتي شهدتها تلمسان إبّان الوجود العثماني ، مع أنّها وقعت بتحريض من مرابطين مغاربة و جاوز اتّساعها حدود أحواز تلمسان إلى المناطق المجاورة .

(3) Gazette de France, 1670, p. 1017 ; 1671, p. 987.

نقلاً عن :

- Turbet-Delof, La presse périodique française..., Op.cit., p. 125.

لم يتمكّن الأتراك العثمانيّون من قمع ثورة تلمسان إلاّ في فبراير 1675 ، وعندما أخذوا المدينة نكّلوا بأهلها أشدّ التنكيل ؛ وإثر هذه الحادثة ، ألّف سعيد بن عبد الله المنداسي التلمساني قصيدته المشهورة "الإعلام فيما وقع للإسلام من قبل الترك بتلمسان" . انظر : - د . سعيدوني ، ناصر الدّين . من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي . « تراجم مؤرّخين ورحّالة و جغرافيّين » ، ط . 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1999 ، ص . 369-375.

أمّا بالنسبة لعاصمة الإيالة ، فبعد السنوات الحالكة الّتي عرفتها انحسر وباء "الحبوبة القويّة" تدريجيًا خلال عامي 1665 و 1666[1] ، كما انتعشت الأنشطة الإقتصاديّة سريعًا بشكل انخفضت معه الأسعار ، فتحسّنت الأوضاع المعيشيّة للسكّان تباعًا[2] .

وفي ظلّ هذه الظروف ، عرفت الجزائر هدوءًا نسبيًا حتّى 1668 ، ففي تلك السنة ، ثار أفراد جماعة الزواوة المقيمون بالفحص الّذي يحمل إسمهم والواقع غرب المدينة ؛ وعلى إثر ذلك ، قام الأتراك بإعدام قايد جماعة الزواوة المتورّط في تلك الاضطرابات وأحرقت أشلاؤه في أماكن مختلفة من المدينة . وغالب الظنّ أنّ تمرّد هؤلاء البرّانيّة كانت له علاقة بثورة قبائل زواوة وبني عبّاس إذ ذاك ضدّ السلطة التركيّة[3] .

---

(1) Marchika, Op.cit., p. 55.

ظهر الوباء (الحمى الصفراء ؟) مجدّدًا في 1671 والسنة التي تلتها ، لكن لم يسجّل إلا عدد قليل من الإصابات نسبيًا :

- Idem., p. 56.

(2) Merouche, Op.cit., p. 268.

ويرسم ابن المفتي في تقييداته صورة مثاليّة عن الازدهار والرخاء الّذي عاشته المدينة في تلك الفترة ، حيث يقول : "استصدر الحاج علي آغا قوانين في منتهى الحكمة . فاغتنى التجّار ، وعاش الجميع في بحبوحة . وبوشر بحماس في تسليح السفن الحربيّة ، وبتجهيز المراكب بغية الخروج في أسفار ، وجلبت العديد من الغنائم . فجنى السكّان الكثير من الثروات : من الذهب ، ومن الفضّة ، وكميّة كبيرة من الأغراض الّتي استخدموها . لقد بنوا المنازل وزيّنوها بأبّهة ؛ وزرعوا الجنان التي ارتفعت في وسطها قصور فخمة . ومن كلّ جهة ، لم تكن ترى سوى البساتين والحدائق المزهرة . تمّ بذر الحقول ، وركبت خيول وبغال باهضة الثمن . وكانت هناك الجواهر والأحجار الكريمة ذات البريق المتلألئ : كان بذخ كبير يسود في كلّ مكان . وقام النّاس بانتقاء ثياب من الجوخ ذات ألوان متعدّدة ، وستر داكنة ، وأنواع مختلفة من العمائم . كما ظهرت صنائع جديدة ذات منتجات رائعة مختلفة كثيرًا عمّا كان يوجد حينذاك" .

- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 209-211.

(3) Grammont, "Relations... ", Op.cit., p. 341.

وبالنظر إلى سير الأحداث ، يتضح لنا بأنّ الحاج علي آغا واجه فعلاً أوقاتًا جدّ عصيبة وخاصّة خلال السنتين الأخيرتين من حكمه ؛ فلقد أثارت سياسته التي اتّسمت بالليونة تجاه فرنسا تذمّرًا متزايدًا في وسط الريّاس ، إذ لم يغفر له هؤلاء معاقبته لرفاقهم في 1669 وقبوله ببنود إضافية مجحفة عام 1670 فقط لترضية الطرف الفرنسيّ ، في حين كان ذلك الطرف يستغلّ أيّة فرصة لإلحاق الضرر بالبحريّة الجزائريّة[1] . كما كانت للخسائر الفادحة الّتي تكبّدها الريّاس على يد الإنكليز ، وعلى الأخصّ بميناء بجاية في 1671 ، الأثر الكبير في تهييج المشاعر ضدّ الحاكم رافقها وقوع اضطرابات بحيّ البحريّة . وكتدبير احترازيّ ، وزّع الحاج علي آغا بعض الهبات[2] ، في حين ألقى بمسؤوليّة ما حدث على القبطان الحاج محمد التريكي وأودعه السجن بدار الإمارة[3] ؛ وعلى صعيد آخر ، قام بنفي خطيب الجامع الجديد ، قرباش أفندي ، الّذي خاض في شؤون الحكم واتّخذ موقفًا مناوئًا منه[4] .

---

(1) منذ انفراد لويس الرابع عشر بالحكم ، سلكت فرنسا سياسة عداء مبّطن ومداهنة تجاه الجزائر ، وهذا ما يبرزه دي غرامون بشكل جليّ في مقاله عن العلاقات الفرنسيّة الجزائريّة بقوله : "في الواقع ، كان علي [آغا] ضحيّة السياسة الغريبة التي اعتمدتها فرنسا حيال الجزائر . رأينا حقيقة أنّه دون إعلان حرب ، ودون استدعاء القنصل ، ودون شكاوى جدّيّة ، كانت سفننا الحربيّة تستولي في البحر على جميع الجزائريّين اللّذين تلقاهم ؛ حملة جيجل نفسها وقعت من دون إنذار مسبق ؛ وفي آخر الأمر ، حارب الأسطول الملكيّ وأحرق وأسر سفن الريّاس خلال حملة كانديا ، اللّذين من جرّاء ذلك ، استغربوا بحقّ منعهم من قرصنة مراكبنا التجاريّة" :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 342.

(2) Gazette de France, 1671, p. 386.

نقلاً عن :

- Grammont, "Relations… ", Op.cit., p. 341.

(3) G.P., Op.cit., p. 82.

(4) ذكر ابن المفتي في تقييداته : "أوّل من خطب بالجامع الجديد بباب البحر بعد تمام بنائه قرباش أفندي ، وكان هذا قرباش أفندي (كذا) عالما جاء من برّ الترك يجمع عليه الجموع وهو أمر يكرهه الولاة فنفوه" . نقلا عن :

- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 275 .

ولقد كان الإنكشاريّون من جانبهم كذلك مستائين من الحاكم ليس للأسباب السابقة فحسب ، بل لأنّه كان أيضًا يشغلهم كثيرًا في عمليّات حربيّة مكلّفة من حيث الأرواح والمشاق ، لإخماد الثورات ولإعادة فرض النظام في المناطق الداخليّة المستعصيّة[1] .

ولهذا السبب بالذّات ، تآمرت الإنكشاريّة للإطاحة بعلي آغا في يوم 24 سبتمبر 1671 ، وكلّف جنود الحامية العائدين من تلمسان بالتمرّد[2] ، وكانوا قد اضطرّوا لإخلاء حصن المشوار بعد أن عجزت القوّات الجزائريّة لسنتين عن التغلب على الثوّار . بيد أنّ الآغا تمكّن من النجاة من قبضة المتمرّدين ، وعاقب بشدّة من وقع في يده منهم ؛ وكان من بين المتورّطين في المؤامرة آغا الإنكشاريّة الّذي أمر علي آغا بخنقه[3] ، وحسن شاوش الّذي فرّ إلى الباستيون[4] .

وعاود اليولداش محاولة قتل الحاج علي آغا في يوم 18 أكتوبر بنجاح هذه المرّة ، واحتزّوا رأسه[5] . وأعقب الإغتيال فوضى عارمة في المدينة استمرت خمسة أيّام ، تعقّب اليولداش خلالها أتباع الآغا المقتول وقتلوا كلّ من لم

---

(1) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.
(2) Gleizes, Op.cit., p. 208.
(3) Boyer, "La révolution dite "des aghas"…", Op.cit., p. 168.
(4) d'Arvieux, Op.cit., p. 111.

حسن شاوش هذا ، والمعروف ببابا حسن ، تولّى منصب الحاكم وكاهية الداي محمّد التريكي (1682-71) ، ثمّ الدايلك (1683-82) بعد تنحي الداي محمّد عن السلطة .

(5) Delphin, "Histoire des pachas… ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

فيما يخصّ ظروف اغتيال علي آغا ، ذكر ابن المفتي : "كان حرس الحاج علي آغا يرافقونه كلّ ليلة حتى مسكنه الخاصّ ، ويعودون إليه في الصباح الباكر . هذه الدار معروفة ، إنّها توجد في حيّ باب عزّون . كان هذا الأمير يرفّه عن نفسه مع بعض الحضر اللذين اختارهم كأنجية ، ومن ضمنهم بن طوبال وبن المهدي ، عندما أصابه بانسون بطلقة نارية بسوق الشماقين . فهمّ بملاحقتهم ، وخطا بضع خطوات ، لكنه فقد الوعي وسقط على الأرض . فارتموا عليه وحزّوا رأسه . أمّا حرسه ، ففرّوا في فوضى تامّة . فليرحمه الله" :

- Ibid., pp. 210-211.

يتمكّن منهم من الهرب[1] ؛ كما أمر ديوان الإنكشاريّة بمصادرة أموال علي آغا ، فاقتحم الشوّاش داره ولمّا لم يجدوا شيئًا ، عذّبت امرأته حتّى باحت لهم بالمكان الّذي خبّئ فيه المال[2] .

2-3. نهاية عهد الآغوات :

لقد اجتمع الديوان لإنتخاب خلف للآغا علي ، وفعلاً تمّ ترشيح خمسة أو ستّة آغوات في ظرف ثلاثة أيّام[3] ، إلاّ أنهم قتلوا جميعًا بعيد تعيينهم في خضم الفوضى السائدة ، وذلك نتيجة الخلاف الشديد والتهافت على السلطة الّذي طغى بين أعضاء الأوجاق بشكل لم يسبق له مثيل[4] . وقد كانت النتيجة أنّه لم تعد لأحد منهم رغبة في تولّي الآغويّة الذي أصبح من المؤكّد أنّ قبول المنصب يؤدّي بصاحبه إلى موت محقّق . وهكذا ، عجز الديوان عن التوصّل إلى تعيين آغا يكون كفؤًا لتولّي الحكم والخروج من الأزمة .

دفن الحاج علي آغا بضريح في جبانة الحاكم الّتي شادها لنفسه ولخلفائه بين سنتي 1669 و 1671 قرب برج رأس تافورة :
- Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 205.

انظر أيضًا :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 70 ، علبة 13- ب .
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 67 ، علبة 11- ب .

(1) G.P., Op.cit., p.81 .
(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 246.

انظر أيضًا :

- Mercier, Op.cit., p. 274.
(3) Mercier, Op.cit., pp. 274-275.
Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 220.

(4) دفن الآغوات الخمس (أو الستّ) في أضرحة مربّعة أو مثمّنة الشكل تعلوها قبب بجبانة الحاج علي الحاكم ؛ وما جرى لهؤلاء الآغوات التعساء شكّل أساسًا لأسطورة الدايات السبع ، التي أوردها "لوجيبه دي تاسي" لأوّل مرّة في عام 1725 بقوله (ص. 221) : "رؤي في يوم واحد مقتل ستّة دايات وانتخاب سبعة" ، غير أنّه لم يعطي أسماءًا أو تاريخًا تثبت مقاله . لذلك ، شكّك المؤرّخون ، وعلى رأسهم دي غرامون ، في حقيقة الرواية واعتبروها مجرّد أسطورة . (يتبع)

اغتنم إسماعيل باشا هذه الفرصة السانحة ، فأقام جهة الشرق غير بعيد من المدينة سرادقه ونصب قربه أذيل الخيل الّتي ترمز إلى مكانته ، ودعا الإنكشاريّة للإلتفاف حوله ؛ وكان يسعى من وراء ذلك إلى أن تسند إليه مقاليد الحكم كما كان عليه الحال في عهود الولاة العثمانيّين المتقدّمين[1] .

لكن وجود الأضرحة يبقى شاهدًا على صحّة هذه الرواية التاريخيّة : فالرسّام الهولنديّ "نومس" المعروف بزيمان (Nooms/Zeeman) ، الّذي رسم صورة جدّ جميلة لمدينة الجزائر في القرن السابع عشر ، أشار إلى "مدفن للملوك" . و أورد القنصل الفرنسيّ "شارل فليب فاليير" (Charles-Philippe Vallière) في مذكّراته : "نرى حتّى الآن قبور سبع دايات دفنوا الواحد على أثر الآخر . وليس فيها شيء يستلفت الإنتباه" ؛ كما صوّر القنصل الأمريكيّ "وليام شالر" (William Shaler) ، فضلا عن ذلك ، جوّ الصراع على السلطة الّذي ساد في العديد من الأحيان انتخابات الديوان : "إذا كان انتخاب الداي من حيث المبدأ من اختصاص الديوان ، فإن هذا الإنتخاب يجري عادة في جوّ من المؤمرات وتنتصر فيه الفئة القويّة من الإنكشاريّة . وهذا الإنتخاب تصحبه دائمًا مأساة دامية . فإن الداي يذبح لكي يترك العرش لمغامر أسعد حظًا منه . وكذلك يقتل أنصاره وأصدقاؤه وتنهب أموالهم أو يبعدون . وهذه العمليّات تقطع الهدوء الّذي يسود البلد والشؤون العامّة ، وفي ظرف أربع و عشرين ساعة ينتهي كلّ شيء . وهذه الثورات تتابع بسرعة يصعب على المرء تصوّرها ، إذا لم يكن يعرف سلوك الأتراك..." ، قبل أن يأتي على ذكر الأضرحة : "والإنسان يستطيع أن يشاهد في الجزائر قبور سبعة مغامرين أعلن انتخابهم ملوكا وقتلوا جميعًا في نفس اليوم . ولإثبات مدى حظهم من الاحتقار ، دفنوا على قارعة الطريق" .

هذه الأضرحة التي عاينها الرائد "بوتين" (commandant Boutin) في 1808 ، وكذلك النقيب "روزيه" (capitaine Rozet) في 1830 ، هدّمت في بداية فترة الاحتلال . انظر :
- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 228.
- Laugier de Tassy, Op.cit., 1725, pp. 213-214 & 221.
- Chaillou, L.. L'Algérie en 1781. Mémoires du Consul C.-Ph. Vallière, Toulon, 1974, p. 3, n. 4.
- شالر ، وليام . مذكرات وليام شالر ، قنصل أمريكا في الجزائر [1816-1824] . تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 ، ص . 44-45 .

(1) G.P., Op.cit., p.81 .

بخصوص عادة الولاة العثمانيّين نصب السرادق وأذيل الخيل و ماهيّته ، انظر :
- شالر ، المصدر السابق ، ص . 68-69 .
- Hamdan Khodja, Op.cit., pp. 122-123.

لكن مبادرة الباشا باءت بالفشل بسبب تحرّك طائفة الريّاس ، وكانت قد رشّحت من جهتها القبطان الحاج محمّد التريكي لحكم البلاد . وقد وجد اقتراح الريّاس آذانًا صاغية لدى عددٍ من الأكابر في أوجاق الإنكشاريّة ، فتوّجه جمع من الطرفين إلى دار الإمارة لتحرير القبطان السجين وعرض الأمر عليه[1] . قبل محمّد التريكي العرض بتردّد مشترطًا أن يمنح مفاتيح القصبة وسلطة على كلّ شيء . ووافق الديوان الذي انعقد سريعًا على ذلك وانتخب القبطان المذكور دايًا على الجزائر[2] ؛ ولأنّه كان متقدّم في السنّ ، ألحق به صهره حسن شاوش بصفة كاهية ، وأعطي لقب حاكم الذي كان الحاج علي آغا قد اتّخذه من قبل . كلّ ذلك جرى ، حسبما ذكر القنصل الفرنسيّ ديبورديو (Dubourdieu) ، في ظرف أربع ساعات[3] .

---

(1) G.P., Op.cit., p.82 .

(2) Ibid., pp.82-84 .

لم يمنح الحاج محمّد التريكي لقب آغا ، لأنّه لم يكن ينتمي إلى الأوجاق كما أنّ هذا اللقب فقد حظوته خلال فترة الفوضى الأخيرة ؛ وبدله أعطي لقب داي (بمعنى "خال ، حام" في اللّغة التركيّة) الّذي كان مستعملاً في إيالة تونس المجاورة ، إلى جانب لقب دولاتلي الشرفي ومعناه "صاحب الدولة" . ومن جهة أخرى ، اعتبر الديوان منصب الداي منصبًا مستحدثًا تمامًا بالنظر إلى الصلاحيّات الموّسعة التي منح إيّاها . انظر :

- Boyer, "Introduction à une histoire intérieure ...", Op.cit., p. 308.

لقد رأى بعض المؤرّخين في اعتلاء القبطان سدّة الحكم انتصارًا لطائفة رياس على أوجاق الإنكشاريّة ، وهذه فرضيّة تدحضها مجريات الأحداث المذكورة أعلاه ؛ وبالإضافة لذلك ، فقد ورد في وثائق المحكمة ذكر الداي محمّد التريكي على أنّه "المنتصب بالبلد المذكور بأمر العسكر المنصور في مصالح البلاد والعباد وهو المعظم المرعي المفخم الناسك الأبر أبو عبد الله السيد الحاج محمد الدولاتلي بالبلد المسطور وقت التاريخ شهر التريكي" . انظر :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 45-1 ، وثيقة 14 .

(3) Gleizes, Op.cit., pp. 208-209.

انظر أيضًا :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 204-205.

- G.P., Op.cit., pp.84 -85.

وهكذا انتهت فترة الأغوات ، الّتي وإن دامت اثنا عشر سنة فقط ، إلاّ أنّها كانت غنيّة بالأحداث والتحوّلات السياسيّة كما لم تشهده الجزائر ربّما طيلة العهد العثمانيّ بأكمله .

القسم الثاني

الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ

الفصل الثالث
المجتمع والديموغرافيا

1- التركيبة السكّانيّة

لقد اتّصفت مدينة الجزائر اجتماعيًا ، كباقي الحواضر العربيّة في العهد العثمانيّ ، بتنوّعها العرقيّ والدينيّ . وبشكل إجماليّ ، انقسم مجتمع المدينة إلى عدّة مجموعات مختلفة ، ضمّت الأتراك العثمانيّين والأعلاج والكراغلة ، إضافةً إلى الأندلسيّين والبلديّة والبرانيّة واليهود والأسرى الأوربيين . وسنحاول فيما يلي إبراز مكانة هذه العناصر وخصائصها في الفترة موضوع بحثنا .

1-1. الأتراك العثمانيّون :

امتاز الأتراك العثمانيّون عن باقي المجموعات السكّانيّة باحتلالهم لمكان الصدارة في الهرم الإجتماعيّ من خلال هيمنتهم العسكريّة والسياسيّة على الإيالة ؛ فقد كانت معظم الوظائف في جهاز الدولة من نصيبهم ، وكانت لهم بذلك اليد العليا في تسيير شؤون البلاد . كما تميّز هؤلاء الأتراك العثمانيّون بكونهم ذوو أصول وأجناس مختلفة ، حيث كان منهم الأتراك بطبيعة الحال ، إلى جانب الأرناؤوط ، والبشناق ، والأكراد ، والإغريق ، والبلغار ، والبغدان والتشيك ، والأرمن وحتّى التتار . ومع ذلك ، كانوا يشكّلون مجموعة واحدة متميّزة بلغتها التركيّة وبمذهبها الحنفيّ ، لكنّها غير مغلقة أو منعزلة اجتماعيًا بحكم علاقات المصاهرة الّتي جمعتها مع العناصر الأخرى .

كانت بداية أوجاق الجزائر في سنة 1519 ، حين أمدّ السلطان سليم الأوّل خير الدّين بجيش قوامه ألفي إنكشاريّ ، أضيف إليهم أربعة آلاف متطوّع تركيّ من الأناضول منحوا نفس امتيازات الإنكشاريّة[1] . واعتمادًا على دفاتر المخلّفات الّتي يرجع أقدمها إلى الفترة 1699-1701 ، لاحظ "تال شوفال" أنّه من بين 147 إنكشاريًا عرف أصلهم ، كان 111 منهم أتراكًا (حوالي 76 %) ، و 69 جاؤوا من الأناضول (أي حوالي 62 % من الأتراك و 47 % من مجموع الإنكشاريّين) ؛ وهذا ما يبرز بوضوح غلبة العنصر التركيّ الأناضوليّ في تشكيل "المؤسّسة العسكريّة"[2] . كما خلص كولومب في دراسته عن تجنيد الإنكشاريّة في أواخر العهد العثمانيّ إلى أنّه "من بين جميع مناطق الإمبراطوريّة ، فإنّ الأناضول هي الّتي كانت تمدّ بأكبر قسم من التجنيد الجزائريّ . فمن شواطئ بحر إيجة إلى جبال أرمينيا ، ومن قمم قليقيا إلى ساحل البحر الأسود ، لا توجد مدينة ذات أهمّيّة تذكر إلّا وكانت ممثّلة في صفوف المليشيا"[3] .

أما الأتراك غير الأناضوليّين ، فكان مصدرهم من الروميلي ولا سيّما من مدن أدرنة (Edirne) ، وتكيرداغ (Tekirdağ) ، وملقاره (Malkara) ، وسلانيك (Thessaloníki) ، ووارنه (Varna) ، وصوفيا (Sofia) ؛ ومن جزر الحوض الشرقيّ للبحر المتوسّط كمدلي (Mitilíni) ، وكريت (Kríti) ، ورودس (Rhodes) ، وقبرص[4] (Kibris) .

---

(1) التر ، المرجع السابق ، ص . 72-73 .

(2) Shuval, Op.cit., p. 60.

(3) Colombe, Op.cit., p. 172.

انظر أيضًا :

- Parzymies, A. "Contenu ethnique des odjaq d'Algérie", in A.B. 29, 1980, p. 103.

(4) Colombe, Op.cit., pp. 171-172.

أمّا المجنّدون من غير الأتراك ، فكان الأرناؤوط (الألبان) يمثّلون أهمّ أقليّة عدديًا في صفوف الإنكشاريّة إذ وصلت نسبتهم إلى نحو 7,5 % في الفترة 1699-1701 (11 من أصل 147 إنكشاريّ)[1] . وكان لهذا العنصر نفوذ معتبر في الديوان كما نستشفه من إسناد الحكم مؤقتًا للقايد مصطفى أرناؤوط عقب مقتل محمّد تكلرلي باشا في 1557[2] ، ومن تولي زعيم طائفة الريّاس ، مامي أرناؤوط ، الحكم "بالنيابة" عن القائد رمضان في سنة 1582[3] .

وقد احتلّ العنصر البشناقيّ أو البوسنيّ المرتبة التالية من حيث الأهمّيّة العدديّة إذ كانت نسبتهم أزيد من 4 % (أي 6 حالات) في الفترة المذكورة[4] .

---

(1) Shuval, Op.cit., p. 59.

(2) انظر رسالة ملك إسبانيا ، فليب الثاني ، إلى القايد مصطفى أرناؤوط المؤرّخة في 2 يوليو 1557 :

- Watbeld, "Documents inédits sur l'assassinat… ", Op.cit., pp. 337-338.

(3) حول ظروف تولي مامي أرناؤوط الحكم ، انظر :

- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp.120-121.

ولقد أدرج كل من هايدو وابن حمادوش مامي أرناؤوط خطأ في سلسلة الباشوات اللّين حكموا الجزائر ، انظر :

- Haëdo, D. de. "Histoire des Rois d'Alger", in R.A. 25, 1881, pp. 97-100.

- ابن حمادوش ، المصدر السابق ، ص . 229 .

لكن بداية من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت أهمّيّة العنصر الأرناؤوطيّ مقصورة على نشاط الغزو البحريّ ؛ وذلك إثر قيام ستة يولداش أرناؤوط باغتيال الداي محمد خوجة ووزيره الخزناجي ، في 1754 .

حول ظروف اغتيال الداي محمد خوجة المعروف ببابا محمد طورطو ، انظر رواية القنصل الفرنسي فالبير :

- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire…, Op.cit., pp. 124-125.

انظر أيضًا رواية "فنتور دي بارادي" المختلفة قليلاً :

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIIIème siècle, 2e éd., Bouslama, Tunis, p. 62.

(4) Shuval, Op.cit., p. 60.

ويبدو أنّ هذا العنصر لعب دورًا بارزًا في الفترة الّتي نخصّها بالدراسة ، إذ تكفي الإشارة إلى أنّ ثلاثة من باشوات الجزائر في النصف الثاني من القرن السابع عشر كانوا بشناقيين[1] .

ممّا سبق ذكره يمكن تمييز ثلاثة عناصر أساسيّة من ضمن مجموعة الأتراك العثمانيّين هم : العنصر التركيّ ، والعنصر الأرناؤوطيّ ، والعنصر البشناقيّ . وينقسم العنصر الرئيس فيها أي التركيّ بدوره إلى ثلاث عناصر فرعيّة بحسب مصدرها الجغرافيّ : الأناضوليّ ، الروميليّ و الجزيريّ .

1-2. الكراغلة :

الكراغلة[2] ، هم أبناء الأتراك والأعلاج من أفراد الأوجاق[3] ؛ ولقد تواجدت هذه الفئة من المولّدين بوجه خاصّ في المدن الهامّة الّتي كانت تتمركز بها الحاميات التركيّة مثل بجاية ، وتلمسان ، وعنّابة ، وقسنطينة ، ومستغانم ، والمدية ، والبليدة ، وبسكرة ، ومعسكر . وكانت وضعيّتهم الاجتماعيّة متميّزة ، نظرًا لانتسابهم إلى العنصر التركيّ المسيطر على البلاد ، ممّا سمح

---

(1) يتعلق الأمر بكلّ من محمد باشا البشناقيّ (1651-1653) ، إبراهيم باشا البشناقيّ (1657/56-1661) وإسماعيل باشا (1662-1685) .
انظر الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الأستانة .

(2) الكراغلة جمع كرغليّ ، ويعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة التركيّة المركّبة من كول "عبد ، غلام" وأوغلو "ابن" ، أي "ابن العبد" . وتجدر الإشارة إلى أنّ معنى العبوديّة عائد هنا إلى الأب الإنكشاريّ الّذي كان يعتبر بمثابة عبد للسلطان العثمانيّ . انظر :
- Mantran, R."Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 134.

(3) أشار القنصل الفرنسيّ "فاليير" في مذكّرته حول الجزائر أنّ : "الأطفال المولودين بالجزائر وإن كانوا أبناء أب وأمّ تركيّين مشرقيّين ، فلم يكونوا يعتبرون قطّ سوى كراغلة" ، انظر :
- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., p. 31.
انظر أيضًا :
- Knight, Op.cit., p. 135.
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .
- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 9 .

لهم بتقلّد وظائف سامية في الجيش والإدارة . وخلال القرن السادس عشر ، عومل الكراغلة على قدم المساواة مع العناصر الأخرى المشكّلة للأوجاق وأبيح لهم شغل جميع المناصب بما فيها منصب الوالي[1] .

وسجّل أوّل بروز لهذه الجماعة كفئة مستقلّة سنة 1596 عندما ثارت بعض أحياء المدينة على الإنكشاريّة بتحريض من خضر باشا ؛ واتّخذ الكراغلة خلال الأحداث موقفًا جليًّا ضدّ الأتراك[2] . منذ ذلك الحين ، بدأ صراع خفيّ وطويل بين الأتراك وذرّيّتهم بلغ ذروته في سنة 1629 عندما انكشفت خيوط مؤامرة دبّرها كراغلة للإستيلاء على السلطة ، فقرّر الديوان إثر ذلك نفي عددٍ كبيرٍ منهم إلى بجاية ثمّ إلى تونس كما قام بمصادرة أملاكهم[3] .

---

(1) ارتقى إلى ذلك المنصب كرغليّ شهير ، هو حسن باشا بن خير الدين ، الّذي حكم الجزائر ثلاث مرّات في (1545-1551) ، و (1557-1561) ، وأخيرًا (1562-1567) .
انظر :
- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., p. 81 et sq.

(2) لا يعرف شيء عن أحداث هذه الثورة سوى ما ذكره دي غرامون ، انظر :
- Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit., p. 140.
وأشار ابن المفتي في تقاييده إلى ثورة وقعت بالجزائر في عام 1597 : "... اندلعت الثورة المعروفة بثورة القلايجي بالقصر في 1006" ، فهل هي الثورة ذاتها ؟
نقلا عن :
- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 221.

(3) Knight, Op.cit., pp. 70-72.
ذكر الأسير الإنكليزيّ "فرنسيس نايت" أنّ الأتراك نفوا أكثر من ألفين وثلاثمائة كرغليّ من المدينة ، وذلك على أربع مرّات ؛ وتجدر الإشارة إلى أنّ معظمهم كما أورده "تحدّروا من الأتراك الأوائل الّذين فتحوا البلاد" :
- Ibid., p. 71.
انظر أيضًا :
- Boyer, P. "Le problème kouloughli dans la régence d'Alger", in R.O.M.M., n° spécial, 1970, pp. 82-83.

وفي سنة 1633 ، كان قد رجع أغلب المنفيّين إلى البلاد وتحالفوا مع القبايل ، حيث استقرّ بعضهم ببرج زمورة قرب مجانة ، والبعض الآخر بوادي الزيتون حيث شكّلوا قبيلة الزواتنة . وحاولت ثلّة منهم في ذات السنة الإستيلاء على الجزائر على حين غرّة ، فتسلّلوا إلى المدينة واقتحموا في عمليّة جريئة حصن القصبة ؛ وكان الكراغلة قد عقدوا آمالهم على تحرّك السكّان لدعمهم ، ولكن هؤلاء لم يحرّكوا ساكنًا . وفي نهاية الأمر فجّر الكراغلة المحاصرون بالقصبة مخزن البارود عند إدراكهم أنّ محاولتهم باءت بالفشل ، وانتهت بذلك هذه الواقعة من ثورة الكراغلة[1] .

رغمًا عن ذلك ، بقي التحالف القبايليّ - الكرغليّ قائمًا واستمرّت الأعمال الحربيّة ضدّ الأتراك حتّى نهاية عقد الثلاثينات ، ففي سنة 1639 ، تضمّن نصّ معاهدة عقدها الديوان مع القبائل بندًا خاصًا منح الكراغلة بموجبه عفوًا عامًّا . لكن هذا الصراع الّذي دام أزيد من عشر سنين كسر شوكة الكراغلة إذ حظر عليهم الديوان الانضمام إلى صفوف الإنكشاريّة وتولي المناصب السامية في الإدارة ، ولم يفسح لهم المجال سوى في الغزو البحريّ[2] .

ويبدو أنّ وضع الكراغلة تحسّن عقب انقلاب الآغوات ؛ إذ سمح لهم من جديد الانخراط في أوجاق الإنكشاريّة[3] . ففي "مشروع حملة على الجزائر"

---

(1) Knight, Op.cit., pp. 72-75.

انظر أيضًا :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 203.
- Boyer, P. "Le problème kouloughli...", Op.cit., p. 83.

(2) Piesse, "L'Odyssée ou diversité d'aventures, ...par le sieur du Chastelet des Boys", in R.A. 12, 1868, p. 358.

تجدر الإشارة إلى أنّه ، خلال فترة الآغوات ، شغل منصب القبطان رايس كرغليّ اسمه قارة ابراهيم ، انظر :

- Hees, op.cit., pp. 103-104.

(3) انظر بهذا الصدد :

- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 1 ، وثيقة 48 ؛ علبة 32 ، وثيقة 24 ؛ علبة 13-1 ، وثيقة 2 ؛ علبة 41-1 ، وثيقة 8 .

الّذي يرجع تاريخه إلى بداية الستّينات ، هناك إشارة إلى وجود نحو 1.200 ولد مدوّن في دفاتر الإنكشاريّة ، كان معظمهم بلا شكّ من الكراغلة[1] . كما أكّد ذلك الفارس دارفيو في سنة 1674 عندما ذكر أنّ "مليشيا الجزائر" كانت تتشكّل من الأتراك والكراغلة والأعلاج ، غير أنّه أشار إلى أنّ أبناء الكراغلة يفقدون هذا الامتياز[2] .

1-3. الأعلاج (المهتدون) :

لقد تمتّع الأعلاج[3] بنفس الامتيازات الّتي تمتّع بها الأتراك ، وترتّب عن ذلك حضور قويّ لهذا العنصر في صفوف الإنكشاريّة[4] ؛ إلاّ أنّ القرصنة كانت مجال نشاطهم المفضّل ، ففي سنة 1580 ، ضمّت طائفة الريّاس بين أفرادها حسب ما ذكره هايدو اثنا وعشرين علجًا[5] .

وقد ارتقى العديد من الأعلاج إلى أعلى المناصب في السلطة ، وهيمنوا على صفّ القيّاد حيث أحصى هايدو أحد عشر قايدًا من الأعلاج ، مقابل ثمانية من الأتراك ، واثنان من العرب ، وواحد من الكراغلة ، وواحد "إسلاميّ" أي علج يهوديّ[6] ؛ وشكّلوا جماعة متنفذة تجلّت مكانتها ، إضافة على ذلك في عدد الولاة الّذين تولوا سدّة الحكم ، ففي الفترة الممتدّة من 1537 إلى

---

(1) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.

(2) d'Arvieux, Op.cit., pp. 250-251.

ذكر القنصل "فاليير" في هذا الصدد أنّ "ابن الكرغليّ الّذي أهمل أو لم يستطع تسجيل نفسه في المليشيا يتدنّا وينحدر هو وذرّيّته إلى طبقة الأهالي" .

نقلاً عن :

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., p. 31.

(3) الأعلاج أو المهتدون هم المسيحيّون الّذين اعتنقوا الإسلام ، ويعرفون في المصادر الأوربيّة بالمرتدّين .

(4) G.P., Op.cit., p. 100.

(5) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 98-99.

(6) Ibid., p. 63.

1656 تعاقب ستّة وثلاثون واليًا عثمانيًا على حكم الجزائر ، تسعة منهم كانوا أعلاجًا[1] .

وكان عددهم كبيرًا نسبيًا في مجتمع مدينة الجزائر خلال القرن السادس عشر والنصف الأوّل من القرن السابع عشر ، إذ قدّر هايدو سنة 1580 بأنّهم يمثّلون نصف سكّان المدينة[2] ، أو ما يقارب الخمسة وعشرين ألفًا ؛ ورغم أنّ هذا الرقم مبالغ فيه إلّا أنّه يعطينا صورة عن القوّة العدديّة للأعلاج آنذاك .

وفي 1634 ، كانوا حسب بيير دان حوالي ثمانية آلاف رجل ، إضافة إلى ألف أو ألفًا ومائتي امرأة[3] ؛ ثمّ عرف عددهم انخفاضًا تدريجيًا بالموازاة مع تناقص عدد الأسرى الّذي شهده القرن الثامن عشر حتّى لم يبق منهم

(1) يتعلّق الأمر بحسن آغا الخادم (1537-1545) ، وقلج علي باشا (1568-1571) ، وحسن باشا المعروف بحسن فنزيانو (1577-1580) و (1582-1583) ، وجعفر باشا (1580-1582) ، ومحمد باشا ، عتيق قارجه علي (1585-1587) ، وسليمان باشا ، عتيق قطانيه (1598-1603) و (1617-1618) ، ورضوان باشا بكرلي ، عتيق رمضان باشا (1607-1610) ، وحسين باشا الشيخ ، عتيق قايه باشا (1621-1623) ، (1627-1630) و (1632-1634) ، وأخيرًا كور مراد باشا ، عتيق إبراهيم رايس عرباجي (1623-1624) و (1650-1651) .

انظر :

- Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-204.

وانظر أيضًا :

- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVIe-XVIIe siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002, p. 70.

(2) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 60.

انظر أيضًا :

- Boyer, P. "Les renégats et la marine de la régence d'Alger", in R.O.M.M. 39, 1985, p. 94 et sq.

(3) Dan, Op.cit., p. 343.

سوى مائتين أو ثلاثمائة في سنة 1769[1] ، ولم يعد لهم دور يذكر في سياسة البلاد .

غير أنّ فنتور دي بارادي لاحظ أنّ "الأعلاج لهم أمل في الترقّي أكثر من الكراغلة ، لكن لا يفسح لهم مجال الوصول إلى سدّة الحكم وإلى مناصب سامية أخرى... فقد تولى بعضهم منصب الكاهية ، وآغا القمرين ، ووكيل الخرج بينما لا يسمح لهم باعتلاء منصبي الخزناجي و الداي"[2] .

1.4. البلديّة :

البلديّة هم جماعة الحضر من سكّان المدينة الأصليّين وما انضمّ إليهم من مهاجري الأندلس والحواضر الأخرى[3] . وقد مثّلت البلديّة أوّل مجموعة سكّانيّة في الجزائر من حيث الأهمّيّة العدديّة ، حيث قدّرهم هايدو في سنة 1580 بألفين وخمسمائة موقد أي حوالي 12.500 نسمة[4] ، وهو ما يقارب خمس سكّان المدينة .

وكانت هذه المجموعة تشكّل بوتقة انصهار بالنسبة لبقيّة العناصر الّتي كانت من جيل لآخر "تتبلّد" ، فأبناء الكراغلة مثلًا كانوا يعدّون من البلديّة ، ولا يرثون امتيازات آبائهم . وهذا ما جعل نسبة البلديّة ترتفع مع مرور

(1) Cano, A. Nouvel aspect de la topographie d'Alger, trad. par Bonnaure, 1769, p. 185.

نقلًا عن :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p.240.

(2) Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIIIème siècle, présentée par J. Cuoq, Sindbad, Paris, 1985, p. 181.

(3) عرّف نور الدين عبد القادر البلديّة بأنّهم "الجزائريّون أصالة الّذين توطّنوا المدينة منذ زمن بعيد" ، انظر :

- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 138 .

(4) وذلك بالطبع بغضّ النظر عن العدد المبالغ فيه للأعلاج ، انظر :

- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 49.

الوقت ، حتّى صاروا يشكّلون في أواخر العهد العثمانيّ أغلبيّة السكّان[1] . كما كان البلديّة أهمّ مجموعة سكانيّة من الناحية الاقتصاديّة نظرًا للمكانة التي كانت تشغلها في البنى الإقتصاديّة للبلد ، وللقدرة الماليّة التي كانت تمتلكها وكذا إمكانيّاتها التنظيميّة[2] . وقد ذهب بعضهم حتّى إلى القول بأنّ طبقة الحضر كانت تشكّل برجوازيّة الملاّكين والتجّار[3] .

ولقد لعب البلديّة دورًا مميّزًا في الوظائف الحضريّة بمدينة الجزائر حيث أشرفوا على أهمّ هيئة في تسيير المدينة ألا وهي مؤسسة مشيخة البلد[4] ، وهي كما وصفها القنصل الأمريكيّ وليام شالر "حكومة محليّة تشمل شيخ البلد أو الحاكم المدنيّ ، وكاهية أو قائد المليشيا في المدينة... ، وجميع الموظّفين في هذه الإدارة من الأهالي"[5] .

---

(1) إنّ مختلف التقديرات العائدة لتلك الفترة تبيّن أنّ البلديّة كانت تتراوح نسبتهم بين 50 و 66 % من مجموع سكّان المدينة : فقد قدّر فنتور دي بارادي عددهم في عام 1789 بنحو 32.000 من أصل 50.000 نسمة ، مجملا معهم فئات البرانيّة ، مثل البساكرة ، والجراية ، والزواوة اللّذين كانوا بضعة آلاف بمدينة الجزائر :
- Venture de Paradis, Alger..., Op.cit., p. 3.
أمّا "روزيه" (Rozet) ، فقدّر من جهته عدد هؤلاء الحضر عند نهاية العهد العثمانيّ بنحو 18.000 من أصل 30.000 .
نقلا عن :
- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine. Carbonel, Alger. 1925, pp. 56-59.
(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 89.
(3) Vatin, J.C. "L'Algérie en 1830, Essai d'interpr étation des recherches historiques sous l'angle de la science politique", in R.A.S.J.É.P. 7, 1970, pp. 994-995.
(4) Ben Hamouche, M. "La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane", in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.
(5) شالر ، المصدر السابق ، ص . 77 .
حول مؤسسة مشيخة البلد انظر :
- غطاس ، الحرف والحرفيون ، المرجع السابق ، ص . 95-104 .

1. 5. الأندلسيّون :

شكّل المهاجرون الأندلسيّون جماعة خاصّة من جماعات الحضر ، وقد حلّ عدد كبير منهم بالبلاد الجزائريّة فارّين من الاضطهاد الإسبانيّ عقب سقوط غرناطة ، آخر معاقل المسلمين بالأندلس في سنة 1492 . واستمرّت موجات الهجرة بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانيّة وتزايد عددهم بشكل كبير حيث قدّرهم هايدو في الربع الأخير من القرن السادس عشر بـ 1.000 دار أي حوالي 5.000 فرد[1] ، وتضاعف هذا العدد بعد صدور قرار الطرد الجماعيّ والنهائيّ في 1609-1610 في عهد الملك فليب الثالث[2] .

وقد كان أفراد هذه الجماعة ينقسمون إلى مجموعتين هما :

- **المدخّلون**[3] : كان هذا الاسم يطلق على الأندلسيّين القادمين من مملكة غرناطة وما جاورها (إقليم الأندلس بجنوب إسبانيا) . وقد شكّل خير الدين باشا منهم فرقة مسلّحة بأقواس بندق ، المرّجع أنّها بقيت قائمة حتّى أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر[4] .
- **الثغريّون**[5] : هم المورسكيّون الّذين قدموا من قطلونية وممالك بلنسية ، وأرغونة ، وقشتالة . وتجدر الإشارة إلى أنّه كان يسمح لهم الإنخراط في صفوف الإنكشاريّة ، لكن بترخيص استثنائيّ من الآغا[6] .

---

(1) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.
(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 100.
(3) المدخّلون (mudéjars) جمع مدخّل : الوضيع ، المزدرى ؛ والدخل ، حالة من دخل في قوم وانتسب إليهم وليس منهم :
- بيبرشتاين كازيمرسكي ، ألبرت دي . قاموس عربيّ فرنسيّ ، مج . 1 ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ص . 679-680 .
(4) انظر تقرير "بوزيو" و "لانفريدوتشي" حول القوّات العسكريّة للجزائر في عام 1587 :
- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., pp. 539-540.
(5) الثغريّون جمع ثغريّ ، وهو المرابط على الثغور أي الحدود التي يخاف منها هجوم العدو .
(6) Bennassar, B. Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats : XVI^{e} -XVII^{e} siècles. Perrin, Paris, 1989, p. 246.

وكان لهؤلاء المهاجرين والمبعدين إسهام فعّال في الإزدهار الاقتصاديّ الّذي عرفته الجزائر ، وذلك عن طريق توظيف رؤوس أموالهم ومؤهلاتهم في مختلف الصنائع والحرف والتجارة . ولقد ساهموا بشكل كبير أيضًا في تنشيط الجهاد البحريّ وتطوير الزراعة . كما لا يجب إغفال دورهم الإيجابيّ في النموّ السكّانيّ والتطوّر العمرانيّ لمدينة الجزائر ، حيث أضفوا على الحياة الحضريّة طابعًا راقيًا متميزًا لا يزال حيًّا إلى يومنا هذا في ما يسمى بالميراث الفنّي الأندلسيّ[1] .

1-6. البرانيّة :

لقد ضمّت الجزائر عددًا هامًّا من البرانيّة ، وهي عناصر غير قارّة نزحت من مناطق مختلفة إلى المدينة للعمل فيها مؤقتًا . وكانت هذه المجموعة السكّانيّة تنقسم وفق الأصول الجهويّة لأفرادها إلى عدّة جماعات مهيكلة ، فقد كان على رأس كلّ جماعة منها أمين هو المسؤول عن شؤونها فيما يختصّ بأمور الشرطة والفصل في الخلافات ، ويلعب دور الوسيط بينها وبين ممثّلي السلطة . وكان أمين الجماعة يتمتع بصلاحيّات واسعة كمعاقبة المخالفين إذا اقتضت الضرورة وتحصيل الضرائب من أفراد جماعته لفائدة البايلك ، ويساعده في مهامه عادة شوّاش وكتّاب .

واختصّت كلّ جماعة من جماعات البرانيّة بوجه عامّ في القيام بأعمال معيّنة في مدينة الجزائر ؛ وفيما يلي ذكر لأهمّ تلك الجماعات ، التي كانت تشكل إحدى مكوّنات التركيبة السكّانيّة :

(1) حول الإسهام الأندلسيّ ، انظر :

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 95-101.
- Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 54.
- Khiari, Op.cit., pp. 119-132.

1-6-1. بنو ميزاب[1] :

يعود الوجود الميزابيّ في مدينة الجزائر إلى فترة سابقة لعام 1541 ، إذ تفيد رسالة وجهتها جماعة بني ميزاب عام 1835 إلى الحاكم العامّ الفرنسيّ بأنّهم شاركوا في دحر حملة شارلكان ومنحوا على إثر ذلك عدّة امتيازات[2] .

ولقد تميّزت هذه الجماعة من الناحية المذهبيّة بإتباع أفرادها المذهب الإباضيّ الخارجيّ ، بمعزل عن الأغلبيّة السنيّة[3] . كما تمتّع الميزابيّون أكثر من غيرهم بميزة التآزر الاجتماعيّ بتقديم يد العون للمعوزين وذوي الحاجة ، وذلك بما كان يتمّ جمعه في إطار الجماعة من مساهمات[4] .

وكان بنو ميزاب يقدّر عددهم بمدينة الجزائر ببضعة مئات[5] ؛ وكانوا يشكّلون أهمّ فئة اقتصاديًّا من بين فئات البرانيّة الأخرى ، فقد اشتغل عدد كبير منهم في التجارة ولا سيّما كبقّالين ، جزّارين ، فرّانين وحمّامين . لقد لعبوا علاوة على ذلك دورًا نشطًا في تجارة القوافل الصحراويّة وكانوا ، دون سواهم ، الوكلاء المحظيين بين الجزائر وبلاد السودان في تجارة ريش النعام ، والعبيد ، والتبر .

(1) بنو ميزاب أو الميزابيّون ، نسبة إلى منطقة ميزاب الصحراويّة المشهورة بواحاتها السبع ، غرداية ، وبني يزقن ، وضاية بن داوة ، والعاطف ، وزلفانة ، والقرارة ، وبريان .

(2) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 23-24.

(3) وفي هذا الصدد ، يذكر "فيلياس" عن هؤلاء الإباضيّين أنّه "كان يحرم عليهم قبول الصدقات ؛ وكانت أعيادهم تقام في أوقات مختلفة عن أعياد أهل السنّة الحنفيّين والمالكيّين ؛ كما كانت صلواتهم مختلفة ، ولهم مقابر خاصّة بهم" :

- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875, p. 72.

(4) Ibidem.

(5) Hoexter, M. "Effects of the transition from the Turkish to the French Regime - the case of the Mzâbî Talaba (tolba)", in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-136.

نقلاً عن :

- Shuval, Op.cit., p. 127.

1-6-2. البساكرة :

تشكّلت هذه الجماعة من سكّان الجنوب الشرقيّ للإيالة ، فقد ضمّت إلى جانب العنصر البسكريّ ذاته عناصر أخرى وفدت من مناطق الزيبان ، ووادي ريغ ، وسوف ، وتوقرت[1] .

وكان البساكرة يقومون عمومًا بأعمال وضيعة في المدينة وضواحيها ، فقد كانوا سقّائين ، وحمّالين ، و "خدمجية" (أي خدّام أجراء) ؛ كما عمل البعض منهم أيضًا كباعة متجوّلين وبحّارة .

ولعلّ أهمّ ما اختصّ به أفراد هذه الجماعة هو العسس ؛ إذ كانوا يكلّفون بحراسة الدكاكين والأسواق ليلاً[2] . وكان أمينهم يوزّعهم كلّ ليلة على أزقّة المدينة ، حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدور والدكاكين التي يتولون حراستها ، وإن حدث أن سرقت إحداها ، فإنه كان عليهم تعويض صاحبها[3] .

1-6-3. القبايل :

مثّل القبايل إحدى أهمّ الجماعات البرانيّة من حيث عدد الوافدين إلى مدينة الجزائر ، وكانوا يأتون من المناطق الجبليّة الممتدّة من وادي يسر إلى جيجل .

وكان معظم أفراد هذه الجماعة من العنصر "الزواوي" ، أي من قبائل الزواوة بإمارة كوكو في جرجرة ، الّذين عرفوا بشدّة بأسهم في القتال . ولقد شكل منهم العثمانيّون منذ زمن حسن باشا بن خير الدين فرقة مشاة تخضع تقريبًا إلى نفس ترتيبات الإنكشاريّة من حيث التنظيم . وقد كان أفرادها العزّاب يعيشون في ثكنات على شكل وحدات من 200 إلى 300 عسكريّ[4] ؛

---

(1) سعيدوني ، ناصر الدين ، الجزائر في التاريخ : العهد العثمانيّ ، ج . 4 ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر ، ص . 100 .

(2) Hoexter, M. "Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque", in R.O.M.M. 36, 1983, p. 31.

(3) Shaw, Op.cit., pp. 180-181.

(4) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

وبلغ عدد الزواوة المنخرطين في الجيش حوالي 5.000 رجل في سنة 1621[1] ، وانخفض قليلا إلى 4.000 في سنة 1675[2] .

أما باقي القبايل ، فيذكر غراماي أنّ الأكثريّة منهم كانت في خدمة الأتراك والبلديّة الأثرياء[3] ، فكان البعض يقوم بالخدمات المنزليّة في المدينة ، وكان البعض الآخر يشتغل في البحاير ، والجنان بالفحوص . كما مارسوا نشاطات حرفيّة وتجاريّة مثل العمل في ورشات الحرفيّين ، أو بيع الزيت والصابون والعسل . وكان بالمدينة سوق خاصّ بهم عرف بسوق القبايل[4] . ومن النشاطات كذلك التي مارسها أفراد الجماعة والتي كانت على ما يبدو حكرًا عليهم صناعة الفحم وبيعه ، حيث شكّلوا جماعة فرعيّة عرفت "بالقبايل الفحّامين"[5] .

1-6-4. الجيجليّون :

كانوا بدورهم يشكّلون جماعة من جماعات البرانيّة الّذين وفدوا من وطن جيجل بشرق الإيالة . وحظي العنصر الجيجليّ بمدينة الجزائر بمكانة خاصّة بناءً على العلاقة المتميّزة التي كانت تربطهم بالأتراك ، ويرجع ذلك إلى زمن مبايعة الجيجليّين عرّوج بن يعقوب أميرًا عليهم بعد فشل هجومه الأوّل على بجاية في 1512[6] . وقد ذكر فنتور دي بارادي أنّهم تمتّعوا بنفس امتيازات الأتراك ما عدا الراتب ، فهم دون سواهم من العناصر البرانيّة "لهم (حق) حمل السلاح ، ويمكنهم إرتداء الملابس المطرّزة بالذهب ، وهو شيء محرّم على الأهالي الآخرين ؛ ويإمكانهم التعارك مع الأتراك"[7] .

---

(1) قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 75 .

(2) G.P., Op.cit., p. 102.

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 90.

(4) انظر :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 10-2 ، وثيقة 20 .

(5) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 307 .

(6) الميلي ، المرجع السابق ، ص . 36-37 .

(7) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 119.

وكان أفراد الجماعة غالبًا "كواشين" (خبازين)، وكانت توجد جماعة "الكواشين الجيجلية" تشرف على أفران البايلك المخصّصة لإعداد الخبز لليولداش والأسرى[1].

1-6-5. الأغواطيّون :

شكّل الأغواطيّون جماعة صغيرة نسبيًا وأقلّ أهمّيّة بالمقارنة مع الجماعات الأخرى حيث لا نكاد نجد لهم أيّ ذكر في المصادر الأوروبية. وقد كانت أصولهم تعود إلى قبيلتي الزناجرة، وأولاد نايل بمنطقة التلّ الصحراويّ جنوب التيطري.

وكان عدد من أفراد هذه الجماعة يشتغل جمّالاً في قوافل التجارة، أو "حلفاويًا" أي في صناعة الحصير بالحلفاء ؛ إلاّ أنّ نشاط العنصر الأغواطيّ في مدينة الجزائر بالدرجة الأولى كان تصفية الزيت والمتاجرة فيه[2].

1-6-6. الجرابة أو الجربيّون :

لقد انضوت هذه الجماعة على العناصر الوافدة من جزيرة جربة التابعة للإيالة التونسيّة، ومن المناطق التي استقطبتهم بوجه خاصّ : مدينتا الجزائر وعنابة[3].

لكن بداية قدوم الجرابة واستقرارهم بمدينة الجزائر غير معروفة على وجه التحديد ؛ إلاّ أنّه من المؤكد أنّهم وفدوا عليها إبّان القرن السادس عشر حيث

---

(1) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 119.

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 119.

(3) كانت توجد بمدينة عنابة جماعة "فرعيّة" للجرابة. ولعلّ ما دعا الجرابة إلى تشكيل جماعة خاصّة بهم عاملان، أوّلهما اعتناقهم المذهب الإباضيّ وثانيهما الأهمّيّة العدديّة. انظر :

- Tachrifat, Op.cit., p. 45.

انظر أيضًا :

- غطاس، الحرف والحرفيّون، المرجع السابق، ص. 30، 42.

وجد زقاق عرف باسمهم، "زنقة الجرابة" قبل سنة 1623[1]. وعن أهمّيّة الجرابة بالمدينة في القرن السابع عشر، يفيدنا المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" أنّهم "جميعًا تجّار أو باعة متجوّلون، وربّما هم نحو ثلاثمائة أسرة بين المقبل والمغادر، ولديهم من ستّ إلى ثماني سفن أو قوارب يتاجرون بها سنويًا بين جربة، والإسكندرية، وتونس، وطرابلس، والجزائر"[2].

1-6-7. الزنوج :

تعود أصول أغلبهم إلى بلاد السودان الغربيّ حيث كان الجلاّبة يقومون بشرائهم ونقلهم في القوافل الصحراويّة إلى الشمال. وتبعًا لحجم التجارة بين الإيالة وإفريقيا جنوب الصحراء، كان يصل إلى مدينة الجزائر سنويًا ما بين مائة و خمسين وخمسمائة عبد[3]، منهم خمسة وأربعون على شكل ضريبة عينيّة فرضت على واحات ورقلة وتوقرت وتماسين، وذلك عقب حملة صالح رايس في سنة 1552 وحملة يوسف باشا في سنة 1649[4]. ولقد قدّر عدد الزنوج بالمدينة خلال القرن السابع عشر بنحو ثلاثة آلاف فرد[5].

وكان هؤلاء يخدمون عادةً في بيوت الأسر الميسورة، والّتي كانت حريصة على امتلاك عدد من العبيد الزنوج وخصوصًا الإماء، إذ يتّضح من دراسة

---

(1) ونسب إليهم أيضًا "سوق الجرابة" و "فندق الجرابة"، وهي من الدلالات على النشاط المتميّز للجالية الجربيّة بالمدينة. حول الموضوع انظر :

- غطاس، الحرف والحرفيّون، المرجع السابق، ص. 47.

(2) G.P., Op.cit., p. 90.

(3) Shuval, Op.cit., p. 129.

(4) Tachrifat, Op.cit., pp. 45-46.

- سعيدوني، ناصر الدين. "ورقلة ومنطقتها في العهد العثمانيّ"، في ورقات جزائرية : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ، ط. 1، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 2000، ص. 526-527.

(5) Monlaü, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964, p. 109.

دفاتر بيت المال أنّ العنصر النسويّ طغى على تشكيلة العبيد بنسبة فاقت الثلثين بقليل[1].

وعلى غرار جماعات البرانيّة الأخرى، انتظم الزنوج المحرّرون، الّذين قدّروا بثلث عدد الزنوج بمدينة الجزائر[2]، في جماعة يرأسها مقدّم عرف باسم "قايد العبيد" أو "قايد قناوة"[3]؛ وكان من مهامه البحث عن الأباق، والدفاع عن مصالح أفراد جماعته أحرارًا كانوا أم عبيدًا. وقد كان العبيد المعتقون يقومون بعدّة أعمال، فمنهم من عمل جصّاصًا، أو حلفاويًا، أو حمّارًا، كما وجدت من بينهم قلّة كانوا تجّارًا صغارًا. وأمّا الميسورين منهم، فامتهنوا الشعوذة وصنع التمائم[4].

1-7. اليهود:

كان اليهود يشكّلون في مجتمع مدينة الجزائر أقلّيّة بدأ عدد أفرادها يتزايد بانتظام منذ نهاية القرن الخامس عشر. فمن 300 أسرة في عام 1533[5]، أي ما يناهز 1.500 فرد، ارتفع العدد إلى 1.300 أسرة في عام 1675[6].

---

(1) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 35-36. وانظر أيضًا:

- Shuval, Op.cit., p.130.

(2) ذكر بيير بوليه أنّ الزنوج كانوا ينقسمون إلى سبع "ديار" بحسب أصول أفرادها (هاوسة، فل، بنبارة، برنو، إلخ.)، انظر:

- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963, p. 167.

(3) Tachrifat, Op.cit., p.22, 45.

(4) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 167.

(5) Zavala, D.F. Bandera española en Argelia. Anales historicos de la dominacion española en Argelia desde 1500 á 1791, T. 1, Gojosso et Cie, Alger, 1885, pp. 170-173.

(6) يذكر المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" أنّ طائفة اليهود بلغت حوالي 13.000 أسرة، وهذا الرقم خاطئ اشتمل بدون شك على صفر زائد:

- G.P., Op.cit., p. 88.

وكان ذلك عائدًا بشكلٍ أساسي الى الهجرات اليهوديّة من بلدان أوربا، الّتي كانت أهمّها من شبه الجزيرة الإيبريّة وإيطاليا، وارتبطت بنشاط محاكم التفتيش[1]. كما عرفت الجزائر جالية من التجّار اليهود "القرانة"، الّذين قدموا من ليفورنة في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر[2].

و انقسمت جماعة اليهود تبعًا لاختلاف أصول أفرادها بالتالي إلى فئتين رئيسيّتين، هما:

- اليهود الأهالي[3]، وهم يهود الجزائر الأصليّين وما انضاف إليهم خلال القرن السادس عشر من يهود تونس، وفاس، وتلمسان.
- اليهود الأوربيون[4]، وهم الوافدون من أوربا، وكان أبرز ممثّلو هذه الفئة هم اليهود الإسبان والقرانة.

وكان اليهود منتظمين وفق تنظيم طائفيّ على رأسه شيخ أو مقدّم اليهود؛ وهذا الأخير كان يتولى تسيير شؤون الطائفة، ويجمع الجزية والمغارم من أفرادها لصالح البايلك. وباعتبارهم من أهل الذمّة، تمتّع اليهود كما في باقي البلاد الإسلاميّة باستقلال ذاتيّ في إدارة شؤونهم الخاصّة من مالية وقضاء وتعليم، وبحرّيّة إقامة شعائرهم الدينيّة في بيعهم الستّ بمدينة الجزائر[5].

---

(1) شهدت بلاد المغرب ككلّ في العصر الحديث نزوح اليهود عبر هجرات أو بالأحرى موجات طرد متتالية، من ذلك هجرة إسبانيّة عام 1492، وهجرة برتغاليّة في نفس العام وتلتها أخرى في عام 1497، ومن صقلية في 1493، ومن مملكة نابولي في 1540 و 1541، ومن ميلانو في 1597، إلخ. انظر بهذا الصدد:

- Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-110, n. 3.

(2) Amine, M. "La situation d'Alger vers 1830", in R.H.M. 74, 1994, p. 26.

(3) كان يعرف اليهود الأهالي باسم "توشابيم" في اللغة العبريّة.

(4) كان يطلق على اليهود الأوربيين اسم "ميغوراشيم"، ومعناه الفارّون أو المنفيّون في اللغة العبريّة.

(5) Ben Mansour, Op.cit., pp. 109-111.

أمّا عن النشاطات الّتي مارسها اليهود فيمكن القول أنّهم مارسوا التجارة بجميع أنواعها من البيع بالتجوّل إلى التجارة الخارجيّة مرورًا بالسمسرة، ولعبوا دورًا هامًا كوسطاء في بيع الأرقاء و الغنائم البحريّة[1]. وإلى جانب ذلك، احتكر اليهود الصيرفة، وصياغة الذهب والفضّة ؛ وكان سكّ النقود وتبييضها من بين الأعمال الّتي كانت مقصورة عليهم[2]. كما مارسوا عدّة نشاطات حرفيّة أخرى مثل الخياطة، والقزازة، والزجاجة، وبوجه خاصّ العطارة حيث وجد سوق العطّارين اليهود[3].

1- 8. النصارى :

كان الوجود المعتبر للنصارى أكثر ما يلفت الانتباه بمدينة الجزائر حتّى أواخر القرن السابع عشر، حيث تراوحت نسبتهم ما بين 10 و 20 % من مجموع السكّان[4]. ولقد كان هؤلاء النصارى عبارة عن خليط من مختلف الأمم الأوربية، انقسموا بحسب وضعيّتهم إلى مجموعتين :

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 112-113.

انظر أيضًا :

- d'Aranda, Op.cit., p. 207.

(2) لقد شمل "شالر" ذلك في قوله : "... وكما هي عادتهم في بلدان أخرى، يمارسون جميع فروع التجارة، وهم يحتكرون في هذه البلاد السمسرة وأعمال المصارف وتبديل العملة، ويوجد كذلك عدد كبير من الصيارفة بينهم، وذلك في الذهب والفضّة على السواء. والحكومة لا توظّف سوى اليهود لصكّ (كذا) النقود...". انظر :

- شالر، المصدر السابق، ص. 89.

حول توظيف اليهود في دار السكّة، انظر :

- Tachrifat, Op.cit., p. 45, 80-81.

(3) غطاس، الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص. 303.

انظر أيضًا :

- Amine, M. "La situation d'Alger...", Op.cit., pp. 25-26.

(4) Cresti, F. "Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVIe - XIXe siècles)", in C.T. 137-138, 1986, pp. 154-160.

1- 8- 1. الأسرى و الأرقاء :

وقد كان الأسرى والأرقاء يشكّلون الأغلبيّة من المسيحيّين على اختلاف أجناسهم، فكان منهم الإيطاليّون، والإسبان، والإنكليز، والبرتغاليّون، والفرنسيّون، والهولنديّون، والإغريق، والصقالبة، إلخ. وكان مصدر هؤلاء الأسرى يرجع بشكل رئيسيّ إلى عمليّات الجهاد البحريّ (القرصنة) سواء نتيجة المعارك البحريّة ومطاردة السفن الأوربية، أو عن طريق الإغارة على سواحل وجزر الحوض الغربيّ للبحر الأبيض المتوسّط وشمال الأطلسيّ.

ولقد بالغت المصادر الأوربية في تقديرها لعدد الأسرى بمدينة الجزائر، وبوجه خاصّ في القرن السابع عشر، حيث تراوحت مجمل التقديرات بين 20.000[1] و 60.000[2] أسير. والمؤكّد هو أنّ عدد الأسرى عرف تناقصًا خلال القرن المذكور حسبما يتّضح من تقديرات هي أقرب إلى الواقع[3].

وكان يتمّ بيع الأسرى في سوق النخاسة المعروف بالبادستان[4]، حيث كان بعضهم يصبح ملكًا للبايلك والبعض الآخر ملكًا للخواصّ ؛ وكان الأرقاء غير المؤهلين يشتغلون عادة "كراكجية" أي مجذّفين، وحجّارين، وفي نفس الأعمال الوضيعة الّتي كان يمارسها عادةً البرانيّة. أمّا المحترفين، فكان وضعهم أفضل من ذلك، إذ كان بإمكانهم كسب ما يكفي من المال لفدية أنفسهم

---

(1) Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.

(2) Knight, Op.cit., p. 51.

(3) سنعالج هذا التأكيد بشيء من التفصيل في الفصل الرابع، المبحث الثاني الخاصّ بالقرصنة.

(4) هذه الكلمة تحريف لبزستان، المركّبة من بزّ "قماش" والكلمة الفارسية استان "مكان"، فهو في الأصل كان سوق البزازة.

انظر :

- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, T.1, Armand Colin, Paris, 1986, p. 287.

بواسطة العمل كحدّادين ، أو نجّارين ، أو بنّائين ، أو ملاّحين ، إلخ[1] . إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأسرى من ذوي المكانة كرجال الدّين والضبّاط كانوا يعفون من العمل إلاّ في حالات تأخّر دفع فديتهم .

وترسم أغلب المصادر الأوربية عن قصد صورة قاتمة لوضعيّة الأسير المسيحيّ في مدينة الجزائر ؛ ومع ذلك فهي تأتي على ذكر دور العبادة والمصحّات التي أقيمت خصيصًا للأسرى ، وهو ما يبيّن الحرّيّة الدينيّة الّتي كانوا يتمتّعون بها[2] ، في حين كانت أوربا تعيش أهوال الحروب الدينيّة ومحاكم التفتيش .

وفي حقيقة الأمر ، كانت معيشة الأسرى الأوربيين عمومًا أحسن بكثير إذا ما قورنت بوضعيّة الأسرى المسلمين بأوربا[3] .

1-8-2. الأحرار :

كانت هذه الأقلّيّة تضمّ عددًا هامًّا من التجّار والسماسرة الّذين وفدوا على المدينة أساسًا لشراء أسلاب إخوانهم في الدّين ، والّتي كان يعاد تصريفها في

---

(1) Auvry, Op.cit., pp. 76-77.

(2) يذكر المصدر الإنكليزيّ "الوضع الراهن للجزائر" بشأن الأرقّاء المسيحيّين ما يلي : "إنّهم يعاملون في غالبيّتهم بشكل أفضل من غيرهم في باقي ممتلكات السيّد العظيم ، حيث يستفيدون من إدارة حوانيت وحانات ، أو من الإشتغال على حرفهم اليدويّة ، مقابل دفع مبلغ شهريًّا لمالكيهم لا يتجاوز ثلاثة دولارات في الشهر... بهذه الطريقة نال عدّة آلاف من الأسرى حرّيّتهم بإمكانيّاتهم الخاصّة . ولهم أيضًا الحرّيّة في تلاوة صلواتهم وسماعها طوال أيّام الأسبوع كلّ في سجنه الخاصّ ، أو في الأمكنة التي يسمح بهذه الخدمة... ولديهم كذلك مستشفى" .

- G.P., Op.cit., pp. 92-93.

وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر :

- Fontenay, M. "Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVIe-XVIIe siècles", in C.T. 157-158, 1991, pp. 21-23.

(3) Turbet-Delof, G. "Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658", in R.O.M.M. 3, 1967, pp.156-158.

- Belhamissi, Les captifs algériens ..., Op.cit., p. 50.

أسواق مارسيليا ، وليفورنة ، وجنوة ، وأمستردام . وكانت إقامتهم بالمدينة مؤقّتة ، وفي أغلب الأحيان لا تتجاوز ستّة أشهر أو سنة واحدة .

وتمتّع هؤلاء التجّار بعدّة امتيازات ؛ إذ كانوا يتحاكمون فيما بينهم إلى محاكم خاصّة بهم ، ويقيمون شعائرهم الدينيّة بكلّ حرّيّة في الكنائس الموجودة في القنصليّات كما كانت مسؤولية الدفاع عن مصالحهم تقع على عاتق قنصل بلدهم[1] . فخلال القرن السابع عشر ، كان يوجد بالجزائر ثلاثة قناصل فقط يمثّلون الدول البحريّة الكبرى ، وهم قناصل فرنسا ، وإنكلترا ، والأقاليم المتّحدة .

وإلى جانب التجّار والقناصل ، كان هناك عدد قليل من رجال الدّين الّذين كانوا يقومون بافتداء الأسرى ورعايتهم بأموال التبرّعات ، وكانوا يشرفون على تسيير شؤون الكنائس والمصحّات الموجودة بالسجون[2] .وقد كان جلّ هؤلاء الأوربيين يقيمون في دور مستأجرة ، أو فنادق في القسم الشماليّ الغربيّ من المدينة قرب باب الوادي ، فيما درجوا على تسميته بحيّ البحريّة[3] .

2. الأوضاع الديموغرافيّة

"عدد سكّان مملكة الجزائر قليل بالنظر إلى اتساعها ، وليس بالإمكان تحديده . يمكننا معرفة عدد سكّان المدن ، لكن كيف [يمكن] تقديره بالنسبة للأرياف والجبال وقبائل الرحّل الّتي ليس لها مستقر"[4] . إنّ هذا القول يلخّص صعوبة الخوض في الأوضاع الديموغرافيّة في هذه الحقبة ؛ وذلك لجملة من الإعتبارات لعلّ أهمّها ندرة المعطيات الإحصائيّة الدقيقة الّتي تسمح بالخروج بنتائج بنّاءة من جهة ، وواقعيّة من جهة أخرى[5] .

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., pp. 121-125.

(2) Ibid., pp. 125-130.

(3) Boyer, La vie quotidienne ..., Op.cit., pp. 253-254.

(4) Chaillou, L'Algérie en 1781, Op.cit., p. 9.

(5) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 55 .

2-1. إشكاليّة التقديرات :

من المعروف أنّ أيّة دراسة ديموغرافيّة تعتمد بالدرجة الأولى على الإحصاءات الّتي تعدّ أساس البحث و التحليل ، وهي للآسف تقريبًا منعدمة بالنسبة للعهد العثمانيّ[1] ؛ في حين توجد عدّة تقديرات تقريبيّة وردت إمّا في الملاحظات والشهادات الّتي دوّنها في الغالب أسرى مسيحيّون ، وإمّا في المذكّرات الّتي كتبها قساوسة وقناصل أوربيون عاشوا فترةً من الزمن بمدينة الجزائر .

و في الجدول التالي نورد تقديرات تشمل الربع الأخير من القرن السادس عشر و معظم القرن السابع عشر :

جدول رقم 1 : تعداد سكّان المدينة من خلال المصادر الأوربية[2]

السنة	المصدر	عدد السكّان	عدد الدور
1581	دييغو دي هايدو	-	12.200
1587	لانفردوتشي و بوزيو	130.000	-
1595	جيوفاني بوتيرو	80.000	-
1605	سافاري دي بريف	100.000	-
1615	ويليام لايثغو	30.000	-
1619	جان-باتيست غراماي	-	حوالي 13.500
1625	جيوفاني باتيستا سالفاغو	150.000	15.000

(1) حليمي ، علي عبد القادر . مدينة الجزائر : نشأتها وتطوّرها قبل 1830 ، ط . 1 ، المطبعة العربيّة ، الجزائر ، 1972 ، ص . 250 .

(2) نقلاً عن :

- Cresti, "Quelques réflexions...", Op.cit., p. 152.
- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.
- Emerit, "Un document inédit... ", Op.cit., p. 237.
- Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 1.
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .

السنة	المصدر	عدد السكّان	عدد الدور
1625	بيير دافيتي	80.000	-
1634	الأب بيير دان	أكثر من 100.000	حوالي 15.000
1642	ايمانويل دآرندا	100.000	-
1656	صنصون دابفيل	-	15.000 / 12.000
1660	بيير دافيتي (طبعة روكولس)	-	13.000
1660	لويس دوماي	-	7.600
1662	الأب ميشال أوفري	100.000	15.000 / 13.000
1664	مجهول	30.000 / 25.000	4.000 موقد
1665	دو فال	-	15.000
1666	مجهول	30.000	-
1668	أولفرت داير	-	حوالي 15.000
1670	أوجيلبي	100.000	15.000
1675	الفارس دارفيو	أكثر من 100.000	15.000
1683	مانسون- ماليه	حوالي 100.000	-
1686	الأب كوبان	حوالي 80.000	-
1688	فيروتيه دي لا كروا	-	حوالي 15.000

وتجدر الملاحظة إلى أنّ الكثير من الأرقام المسجّلة في هذا الجدول "تبرز ارتيابًا مطلقًا"[1] ، بالنظر إلى الكثافة السكانيّة العظمى التي تقتضيها من جهة ولبقائها ثابتة حتّى بعد أزمات ديموغرافيّة حقيقيّة من جهة أخرى[2] . كما أنّه على الرغم من تقارب معظم التقديرات حول عدد السكان ، فإنّ تقبّلها يبقى أمرًا صعبًا ؛ حيث يبدو أنّ هذه الأرقام المتواترة قدّمت من طرف البعض ونقلت من طرف البعض الآخر ، وهي لا تتّفق إلاّ للإشارة بأنّه كان يوجد خلق كبير بالمدينة .

(1) Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Sindbad, Paris, 1985, p. 63.

(2) على سبيل المثال ، موجتي الطاعون الفتّاك اللّتين ضربتا البلاد خلال السنوات (1657-54) و (1665-62) حصدتا حسب شهادات معاصرين ثلث ونصف سكّان المدينة على التوالي. بيد أنّ التقديرات الّتي قدّمها "دارندا" في سنة 1642 ، والأب "أوفري" في سنة 1662 ، وكذا "أوجيلبي" في سنة 1670 تبلغ كلّها 100.000 نسمة .

لذا فهذه التقديرات لا تعكس الحقيقة الديموغرافيّة لمدينة الجزائر ، كونها تعتمد على مجرد الملاحظة ، وأنّه "ليس أعسر بالنسبة لغريب مارّ بمدينة ما من تقدير عدد سكّانها ، حتّى على وجه التقريب"[1] .

2-2. نظرة على التطوّر الديموغرافيّ :

وما دمنا أمام هذا الإشكال ، فإنّه يتعيّن علينا الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانيّة ، وتعطينا دراسة النسيج العمرانيّ وعدد الوحدات السكنيّة خصوصًا دلائل عن التطوّر الديموغرافيّ ، إذ إنّ التوسّع العمرانيّ من المؤشرات اليسيرة الملاحظة[2] ؛ وهذا ما سمح بإبراز مرحلة نموّ تدريجيّ من وقت دخول الأتراك العثمانيّين حتّى العقد الثاني من القرن السابع عشر تقريبًا .

فقد قدّر الحسن بن محمد الوزّان الشهير بيوحنا الأسد الإفريقيّ بأنّ مدينة الجزائر كانت تضمّ 4.000 موقد في سنة 1516[3] ، أي عددًا تراوح ما بين 16.000 و 20.000 نسمة ، وذلك باعتبار أنّ الموقد الواحد يضمّ 4-5 أفراد . ويذكر هايدو الّذي كان أسيرًا بالمدينة فيما بين سنتي 1578 و 1581 أنّ عدد ديارها حوالي 12.200 دار[4] ، وبذلك نستخلص أنّ عدد السكّان

---

(1) Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peaters, Louvain, 1985, p. 236.

(2) Raymond, A. Grandes villes…, Op.cit., p. 60.

(3) Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, trad. de l'italien par A. Epaulard, T. 2, Adrien-Maisonneuve, Paris, p. 347.

انظر أيضًا :

- Cresti, F. "Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque", in Contributions à l'histoire d'Alger, Édition du Centro Analisi Sociale Progetti, Roma, 1993, p. 29, n. 43-44.

(4) إنّ مساحة المدينة القديمة امتدّت على حوالي 50 هكتارًا ، ويعطينا الرقم الّذي ذكره "هايدو" عن عدد الدور مساحة متوسّطة تبلغ 40 متر تقريبًا للدار الواحدة ، وهذا أمر بعيد تمامًا عن الواقع . وهذه الملاحظة تحملنا على الاستنتاج بأنّ عدد 12.200 دار أو ينيف لا يمكن الأخذ به لا بالنسبة للقرن السادس عشر ولا بالنسبة لأي زمن آخر . لذا ، اعتبرنا أنّ 12.200 يمثّل بالأحرى عدد "المواقد" ، وليس عدد الدور . والراجح أنّ العدد الحقيقيّ للدور الّذي ضمّته مدينة الجزائر في العهد العثمانيّ قريب من الرقم الّذي ذكره "فنتور دي بارادي" ، أي نحو 5.000 دار .

قارب 60.000 نسمة . ومن هذه الأرقام ، نلاحظ تضاعف عدد سكّان مدينة الجزائر ثلاث مرّات في تلك الفترة ، وهذا يرجع - بالإضافة إلى الزيادة الطبيعيّة - إلى هجرة الأندلسيّين والأتراك ، وإلى نشاط القرصنة وما كان يستجلبه من أسرى .

وفي سنة 1619 ، بلغ عدد الديار في مدينة الجزائر حسب تقديرات جان-باتيست غراماي نحو 13.500 دار ، وبذلك كان يسكنها تقريبًا 70.000 نسمة[1] ؛ وإذا أضفنا العدد الكبير من الأسرى والعسكر التركيّ المرابط بالمدينة ، فإنّنا نصل إلى مجموع سكّان قارب 100.000 في زمان غراماي . غير أنّه ابتداءً من عشرينات القرن السابع عشر صار عدد السكّان يتناقص بصورة متقطعة بداية من وباء عام 1620 الّذي عرف باسم "الحبوبة الكبيرة"[2] والّذي ربّما أودى بحياة نحو عشرين ألف شخص ، إذ قدّر بيير دافيتي عدد سكّان المدينة بثمانين ألف نسمة حوالي سنة 1625[3] .

وبقي هذا العدد بين مدّ وجزر إلى غاية منتصف القرن حيث عرفت البلاد موجتي وباء فتّاك لم يسبق لهما مثيل ، وهما وباء عام 1654 المعروف بوباء "قونية" والّذي يقال إنّه قضى على ثلث سكّان الجزائر ، ووباء عام 1663 الّذي أدّى إلى تناقص السكّان إلى أقلّ من النصف[4] ، بحيث أضحى عددهم حوالي أربعة آلاف موقد ، أي من 25 إلى 30 ألف ساكن على أكثر تقدير ، حسب تقرير دسيس فرنسيّ عن حالة الجزائر في عام 1664[5] .

---

(1) Ben Mansour, Op.cit., p. 86.

(2) Berbrugger, A. "Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819" in : Exploration Scientifique de l'Algérie, T.2, Paris, Imprimerie royale, 1867, p. 206.

(3) انظر :

- Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.

(4) سعيدوني ، ناصر الدين . "الأحوال الصحّيّة والوضع الديموغرافي في الجزائر أثناء العهد العثمانيّ" ، في ورقات جزائريّة : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ ، ط . 1 ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 2000 ، ص . 561 .

(5) قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .

وبعد أن وصلت إلى الحضيض ، عادت حركة النموّ السكّانيّ إلى التزايد بصفة جدّ سريعة حيث ارتفع العدد ليصل إلى ثمانين ألف حسب التقدير الّذي أورده الأب كوبان لعام 1686[1] ؛ وحافظت مدينة الجزائر على هذا الرقم إلى غاية العقد الأخير من القرن السابع عشر[2] .

لكن يرى بعض الباحثين اليوم أنّ هذه التقديرات مبالغ فيها نظرًا إلى الكثافة العالية جدًّا الّتي تقتضيها ، فمساحة المدينة القديمة في أقصى اتّساعها بلغت 54 هكتارًا و 62 آرًا ، منها 46 هكتارًا كان يشغلها الفضاء العمرانيّ[3] ؛ وينجم عن ذلك كثافة سكّانيّة تقدّر بحوالي 1739 نسمة في الهكتار الواحد بالنسبة لثمانين ألف ساكن ، وهذه الكثافة تكون أعلى بكثير مع رقم المائة ألف ساكن المقدّم عادةً للقرن السابع عشر ، أي بالتقريب 2147 نسمة في الهكتار .

وحسب فريد خياري ، الّذي لا يستبعد احتمال أن يكون السكّان قد بلغوا 100.000 نسمة ، فإنّ الدور ذات عدّة طوابق الّتي تميّزت بها المدينة بالإضافة إلى السكنات الجماعيّة كالثكنات والفنادق والسجون ، كانت تسمح بتلك القيم القصوى[4] .

وبعد هذه النظرة الشاملة ، نخلص إلى القول بأنّ مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر أربعة مراحل في حركة التطوّر الديموغرافي[5] ، وهي :

(1) Cresti, F. "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 155.
انظر الجدول رقم 1 : تعداد سكّان المدينة من خلال المصادر الأوربية .
(2) لعلّ هذا النموّ السكّانيّ المطّرد هو الّذي جعل الإنكليزيّ "توماس شاو" يذكر سنة 1732 أنّ سكّان مدينة الجزائر يتراوح عددهم ما بين 80.000 و 180.000 نسمة :
- Shaw, Op.cit., p. 293.
انظر أيضًا :
- سعيدوني ، "الأحوال الصحّيّة" ، المرجع السابق ، ص . 567 .
(3) Raymond, Grandes villes Arabes, Op.Cit., p. 62 .
(4) Khiari, Op.cit., pp. 114-115.
(5) انظر الملحق رقم 9 : حركة التطوّر الديموغرافيّ لمدينة الجزائر (1518-1716) .

1. مرحلة نموّ شبه مطّرد ، استمرت خلال القرن الأوّل من الوجود العثمانيّ (1518-1620) وتضاعف فيها عدد السكّان خمس مرّات تقريبًا .

2. مرحلة تذبذب ، امتدّت نحو ثلث قرن (1621-1653) وعرفت بين مدّ وجزر تراجعًا نسبيًّا لعدد السكّان بسبب الوباء والأزمات الداخليّة .

3. مرحلة انهيار ، دامت قرابة عقد (1654-1665) وهلك خلالها نصف سكّان المدينة بفعل موجتي طاعون رهيب .

4. مرحلة نموّ نسبيّ ، استمرت حتّى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، واستعادت خلالها المدينة طاقتها البشريّة .

2.3. الكوارث الديموغرافيّة :

والملاحظ ممّا سبق هو وقع الكوارث الديموغرافيّة على عدد سكّان المدينة ، من جراء الأوبئة والطاعون بالدرجة الأولى ، ثمّ تليها المجاعات والزلازل على درجات متفاوتة .

2.3.1. وباء الطاعون :

كان داء الطاعون "البلاء الأكثر تواترًا والأكثر فتكًا ، الّذي ألمّ بسكان الإمبراطوريّة العثمانيّة من القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر"[1] . ولقد عانت منه الجزائر بشكل مأساويّ في الفترة المذكورة إذ كان له الأثر البليغ في حدوث أزمات ديموغرافيّة دوريّة كان يذهب ضحيّتها الآلاف بل وعشرات الآلاف من الأشخاص ، بالأخصّ في القرن السابع عشر حيث عرفت البلاد 65 سنة وبيئة[2] .

(1) Panzac, La peste dans l'empire, Op.cit., p. 29.
(2) Boubaker, S. "La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVIème-XVIIIème siècles)", in R.H.M. 79-80, 1995, p. 313.

وقد كان هذا الوباء يظهر في فترات متقاربة جدًّا ، وهذا ما يمكن ملاحظته جليًّا في الجدول التالي بالنسبة للنصف الثاني من القرن السادس عشر والقرن السابع عشر :

جدول رقم 2 : التسلسل الزمنيّ والانتشار الجغرافيّ لأوبئة الطاعون[1]

الفترة	الفاصل	الانتشار الجغرافي	الملاحظات
1557-1552	–	الجزائر – بايلك الغرب	وفاة صالح رايس في 1556
1561-1559	1	الجزائر – بايلك الغرب	–
1566-1563	1	جميع البلاد	–
1575-1571	5	الجزائر – تلمسان	–
1584-1582	7	بايلك الشرق – الجزائر	–
1593-1590	6	الجزائر	عرف بـ "وباء تونس"
1603-1598	5	الجزائر – قسنطينة	–
1609-1605	2	الجزائر	–
1613-1611	2	الجزائر	–
1624-1620	7	الجزائر – بايلك الشرق	عرف بـ "الحبوبة الكبيرة"
1627-1626	2	الجزائر	وفاة خسرو باشا في 1626
1630	3	الجزائر	–
1636-1634	4	قسنطينة	–
1644-1639	3	جميع البلاد	وفاة الشيخ حسين باشا في 1640
1650-1646	2	جميع البلاد	–
1657-1654	4	جميع البلاد	عرف بـ "وباء قونية"
1659	2	جميع البلاد	–
1666-1661	2	الجزائر – بايلك الشرق	عرف بـ "الحبوبة القوية"
1672-1671	5	الجزائر	–
1678-1675	3	جميع البلاد	–
1683-1680	2	الجزائر	–
1686	3	الجزائر	–
1695-1689	3	الجزائر	–
1702-1697	2	الجزائر	–

(1) Boubaker, Op.cit., pp. 315-319.
- Marchika, Op.cit., pp. 37-66.
- Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., pp. 206-239.
- Khiari, Op.cit., pp. 36-41.

وكان أغلب هذه الأوبئة يأتي من المشرق عبر طرق التجارة والحجّ ، وبخاصّة من مدن إزمير والإسكندرية وتونس ، حيث كان انتشار الطاعون يتبع حركة سير الأفراد والبضائع[1] .

وقد ساهمت عدّة عوامل في تواتر وانتشار الأوبئة في الجزائر أبرزها انعدام التدابير الوقائية (الحجر الصحّي) ، والجهل النسبيّ بالقواعد الصحّية حيث كانت زيارة المرضى المصابين بالطاعون وتقسيم تركات المتوفّين تؤدي لا محالة إلى انتقال العدوى ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، كان سهل متيجة ذو المناخ الرطب والحارّ ، الّذي تنتشر فيه المستنقعات معظم أشهر السنة ، يشكل بيرة ملائمة للأمراض الوبائيّة مثل الطاعون والكوليرا والحمى التيفية[2] .

2-3-2. المجاعات :

لقد كان الجفاف أحد الأسباب الأساسيّة الّتي تحكّمت في قلّة الإنتاج الزراعيّ ، وساهمت بالتالي في ظهور المجاعات ؛ إذ غالبًا ما أدّى النقص الشديد في الأمطار إلى جدب الأرض وهلاك عدد كبير من الماشية . وممّا زاد الطين بلّة أنّ الجفاف كثيرًا ما كان مصحوبًا بآفات أخرى كغزو الجراد أو الطاعون . وكان كلّما أصاب البلاد يلحق بها أضرارًا جسيمة وتعمّها الفوضى

(1) Berbrugger, "Mémoire sur la peste", Op.cit., p. 241.

(2) انظر :
- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001, pp. 358-368.

مثل ما حدث في مجاعة عامي 1579-1580 حيث يذكر هايدو أنّه : "من 17 يناير إلى 17 فبراير 1580 ، هلك من المجاعة بأزقة الجزائر خمسة آلاف وستّمائة وستّة وخمسون من المور أو العرب..."[1] ، فثارت قبائل الداخل ورفضت الضريبة ؛ كما هجر السكّان المدينة وانتشروا في الأرياف المجاورة يسعون إلى إلتقاط أيّ شيء يسدّون به رمقهم ؛ في وقت كان الإنكشاريّون يكتسحون الدور ويقومون بنهبها[2] . وقد تلتها مجاعة عام 1592 الّتي إشتدت وطأتها على السكّان بسبب الوباء المنتشر في مختلف أرجاء البلاد ، والقحط الّذي أعقبه .

وخلال عامي 1611 و 1612 ، عمّت البلد برمّته مجاعة مروّعة سبّبها جفاف طال أمده ؛ وفي يوم الـ 30 أبريل 1612 ، كون الجزائر لم يعد بها ماء ولا مؤن ، أمر الديوان الموريسكيّين الّذين لجأوا إلى المدينة حديثًا بمغادرتها ، وأمهلهم مدّة ثلاثة أيام[3] .

وكان لسوء الأحوال الصحّيّة أثرها الواضح في حدوث المجاعة ؛ إذ حال وباء 1624 دون حصاد الحقول وجني المحصولات الزراعيّة . وتعرّض سكّان بايلك قسنطينة إلى مجاعة رهيبة عامي 1643 و 1644 تعود أسبابها إلى عاملين أساسيّين أوّلهما وباء الطاعون ، وثانيهما الاضطرابات الناجمة عن ثورتي أحمد بن صخري ، وبلاد القبائل . ولعلّ هذه المجاعة هي الّتي أشار إليها ابن العنتري حيث ذكر أنّه في : "زمان ولاية بعض البايات ممّن تقدّم صالح باي[4] بمدّة تقرب من نحو مائة وثلاثين سنة وأزيد من ذلك وقعت

---

(1) Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 186-187.

(2) Haëdo, Topographie..., Op.cit., pp. 81-82, 176 & 192.

انظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 120.

(3) Ben Mansour, Op.cit., p. 99.

انظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., pp. 150-151.

(4) يعني سنة 1184 هـ / 1771 م ؛ وبالرجوع 130 سنة إلى الوراء ، توافق المجاعة الّتي أشار إليها ابن العنتري سنة 1154 هـ / 1644 م .

مسغبة ومجاعة هائلة بأهل بلد قسنطينة ووطنها ، وارتفع سعر الحبوب غاية فيها فبيع الصاع الواحد من البرّ بخمسة اريالات(كذا) سكة الوقت إلى أن صار الناس يطحنون الحبوب في المطحنات داخل الدكاكين الموجودة في بيوتهم وفي غيرها من الأماكن المختلية خفيّة ، ويسمّون تلك المجاعة بعام غرامو"[1] .

وفي عام 1661 ، تعرّضت البلاد إلى فترة جفاف شديد دامت سنتين ، كان من تبعاتها الطبيعيّة غزو جراد هائل في 1663 . المحاصيل ، يبسة أو ملتهمة ، نقصت في كل مكان ؛ فحدثت مجاعة رهيبة أسهمت إلى جانب المصائب الّتي سبّبها وباء الطاعون في جعل البلاد شبه مقفرة[2] . وبعد عقدين من الزمن تقريبًا ، أصابت مدينة الجزائر مجاعة كبرى أخرى ، هي مجاعة عامي 1682 و 1683 . فوقتئذ ، كان الوباء منتشرًا في الجزائر ، وتلاه قحط شديد ، فارتفعت الأسعار ثلاثة أضعاف وخيّمت المجاعة[3] . وهاجر على إثر ذلك عدد كبير من سكان المدينة نحو الأرياف القريبة طلبًا للقوت أو هربًا من الطاعون .

وهذه السلسلة من المجاعات لعبت دورًا بيّنًا في تردي الأحوال الصحّيّة ، وهيأت بذلك الأرضيّة لاشتداد وطأة الأوبئة الّتي غالبًا ما كانت تصاحبها .

2-3-3. الزلازل :

عرفت البلاد أثناء العهد العثمانيّ سلسلة من الهزّات الأرضيّة العنيفة[4] الّتي ترتّب عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات ، وتسبّبت في الكثير من الأحيان

---

(1) ابن العنتري ، محمّد الصالح . مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، ش.و.ن.ت. ، الجزائر ، 1974 ، ص . 45 .

(2) Marchika, Op.cit., pp. 51-53.

- Merouche, Op.cit., p. 94, 134.

- سعيدوني ، "الأحوال الصحّيّة" ، المرجع السابق ، ص . 564 .

(3) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 250.

(4) حول تفسير ظاهرة الزلزال ، انظر :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 227 .

في تخريب بعض المدن ، مثل زلزال عام 1586 بالجزائر ، وكذا زلزال عام 1632 الذي ذكرت بعض الروايات أنه أهلك عددًا كبيرًا من سكّان المدينة ، و"كان من الشدّة بحيث أطاح بمنازل المدية . وقد دمرت دلس سنة قبل ذلك بنفس الطريقة"[1] .

وحدثت هزّة أرضيّة أخرى بالجزائر في سنة 1639 . وخلال ربيع عام 1662 ، حطّمت عدّة هزّات أرضيّة وعواصف عنيفة برج المول ، فغرقت إحدى عشر سفينة وتسع غنائم بالميناء[2] ؛ ولم يمرّ زمن طويل حتّى رجّت الأرض ، في سنة 1665 ، وصاحب ذلك كسوف الشمس . وكان زلزال عام 1676 هو الأخطر حيث ذكر كوملان (Comelin) أنّه دام عدّة شهور ، من شهر فبراير إلى شهر يونيو ؛ وأدّى إلى تضرّر أغلب ديار مدينة الجزائر ، وحدثت على إثر ذلك أعمال نهب ، فنقم السكان على الداي محمد التريكي واتهموه بسوء الطالع[3] .

وكان من أعنف الزلازل الّتي ضربت الجزائر ، زلزال عام 1716 الّذي هزّ المدينة في أوائل شهر فبراير . وقد خرّب نحو ثلث المباني ، وأودى بحياة ما لا يقلّ عن عشرين ألف نسمة ؛ وأجبر الأحياء على الفرار من المدينة والمكث في الأرياف القريبة تحت الخيم[4] .

(1) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 217.

(2) Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit., p. 203.

(3) سعيدوني ، "الأحوال الصحّية" ، المرجع السابق ، ص . 562 .

(4) حليمي ، المرجع السابق ، ص . 254-255 .

وانظر أيضًا :

- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 277.

الفصل الرابع
النّشاط الاقتصاديّ

1- النّشاطات الاقتصاديّة

1.1. الزراعة :

لقد بلغ عدد الملكيّات الزراعيّة بإقليم دار السلطان في القرن السابع عشر ما بين 16.000 و 18.000[1] ، بعد أن كان زهاء 10.000 في زمن "هايدو" (1580) ؛ ويمكن اعتبار ذلك - بلا شكّ - دلالة على ازدهار الزراعة في تلك الفترة ، في حين بقيت الأراضي الزراعيّة المتوفّرة محدودة ، كون سهل متيجة أرضًا ملأى بالمستنقعات من جهة[2] ، ومن جهة أخرى ، لكون مساحات كبيرة خصّصت لرعي المواشي .

وكانت هذه الأراضي تنقسم وفقًا لنمط ملكيّتها إلى : أراضي الملك (ملكيّة خاصّة) ، أراضي العرش[3] (ملكيّة جماعيّة) ، أراضي البايلك (ملكيّة الدولة) ،

(1) حول تقديرات المصادر الأوروبية لعدد المزارع ، انظر :

- Knight, Op.cit., p. 126.
- Dan, Op.cit., p. 96.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 234.

وقد ذكر غراماي من جهته أنّ عدد "الجنان" في ضواحي مدينة الجزائر بلغ 14.698 بالتحديد ، حسبما استقاه من "دفتر حسابات الباشا" :

- Ben Mansour, Op.cit., p. 138.

(2) Hamdan Khodja, Le Miroir, 2e éd., Sindbad, Paris, 1985, p. 75.

(3) عرش ، كلمة من اللهجة الجزائريّة معناها القبيلة أو العشيرة :

- بيرشتاين كازيمرسكي ، المرجع السابق ، ص . 215 .

وأراضي الحبس (ملكيّة وقفيّة)[1] . وكانت أغلب الأراضي ، فيما عدا أراضي الحوش ، يتمّ استغلالها بواسطة الأرقاء الأوربيين[2] ، أو بواسطة خماسين يؤجرون بخمس المحصول لقاء عملهم ، في حين تعود الأربعة أخماس المتبقية إلى المالك .

ولم تكن التقنيّات التي كانت مستعملة في الزراعة تختلف كثيرًا بشكل عامّ عمّا كان سائدًا في جنوب أوربا آنذاك ، وهذا كان راجع أساسًا إلى التحسينات التي أدخلها الأندلسيّون بالأخصّ في مجالي الري وزراعة الأشجار . لكن مع ذلك ، لم يكن الإنتاج الزراعيّ كافٍ ، في بعض الأحيان ، لسدّ حاجات الإستهلاك المحليّ ، لا سيّما خلال فترات الجفاف أو زحف الجراد .

ولقد تميّز الإنتاج الزراعيّ في نواحي الجزائر بالتنوّع ، على أنّ زراعة الحبوب من حيث أهميّتها بالنسبة للسكان كانت تحتلّ المرتبة الأولى .

1- 1- 1. زراعة الحبوب :

كان القمح يأتي على رأس المحاصيل الزراعيّة في الجزائر ، لأنّه كان يمثل على شكل خبز أو كسكسي المصدر الأساسيّ لغذاء السكان ، والذين كانوا ، حسب قول وليام شالر ، قلما يزرعون أيّة حبوب أخرى غير الحنطة والشعير[3] . كما أنّ أخصب الأراضي المتواجدة على سفوح الأطلس التليّ والمنخفضات الداخليّة كان يخصّص معظمها لزراعة القمح . وكان الشعير يزرع في الأراضي الأقلّ جودة حيث يعطي محصولا أفضل من القمح . ولقد كان مردود القمح يتراوح غالبًا ما بين ثمانية واثنا عشر قنطارًا في الهكتار الواحد ؛ أمّا مردود الشعير ، فكان في المتوسّط تسعة عشر قنطارًا تقريبًا ،

(1) حول مختلف أنماط الملكيّة بإقليم مدينة الجزائر ، انظر :
- Saidouni, Op.cit., pp. 166-197.
(2) Fontenay, Op.cit., p. 11.
(3) شالر ، المصدر السابق ، ص . 29 .

وقد يصل في بعض الحالات الاستثنائيّة إلى حوالي أربعين قنطارًا في الهكتار الواحد[1] . وكان هذا المردود يتوقّف كليًا على كميّة الأمطار ؛ لأنّ المزروعات لم تكن تسقى .

وبالإضافة إلى القمح والشعير ، كان الأرز يزرع أيضًا بشكل محدود في نواحي بجاية[2] ، وبالقرب من مدينة مليانة على ضفاف وادي مينة (أحد روافد نهر الشلف)[3] ووادي جرّ[4] ؛ ولم يكن الإنتاج يتعدّى 5 إلى 6.000 قنطار سنويًا إلاّ أنّه كان يؤمن جزءًا كبيرًا من الاستهلاك المحليّ . أمّا فيما يخصّ الذرة والشوفان ، فكانت زراعتهما ليست بذات أهمّيّة تذكر .

1- 1- 2. زراعة الأشجار :

كانت زراعة الأشجار المثمرة تنتشر في المناطق الريفيّة الآهلة مثل بلاد القبائل ودار السلطان ، وكانت تمثّل فرعًا على جانب من التنوّع والأهمّيّة في زراعة البلد . ومن الأنواع التي كانت تغرس على نطاق واسع ، شجر الزيتون ، والتين اللّذان اشتهرت بهما بلا منازع بلاد القبائل ، حيث شكلت زراعة الزيتون وتجارة الزيت المستخرج منه الركيزة الاقتصاديّة للإقليم ككلّ[5] .

وبفضل الخبرة الأندلسيّة في الزراعة ، عمّت أشجار البرتقال فحوص مدينتي القليعة والبليدة ، وشكّلت حول هذه الأخيرة غابة حقيقيّة امتدّت على المئات من الهكتارات ؛ وفضلاً عن ذلك ، انتشرت أشجار الكرم في فحوص مدن

(1) Saidouni, Op.cit., p. 203.
(2) d'Arvieux, Op.cit., p. 241.
(3) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 127.
(4) Hees, Op.cit., p. 105.
(5) كانت بلاد القبائل تزوّد باقي مناطق الجزائر بكميّات معتبرة من التين المجفّف وزيت الزيتون ، وهذه الأخيرة كانت تنقل إمّا برًا في قرب من جلد الماعز ، وإمّا بحرًا في قلل عبر مينائي بجاية ومرسى الزيتون .

الجزائر ، ودلس وبجاية ، وكان جزء من إنتاج العنب يحفظ على شكل زبيب ، والباقي يحوّل إلى خلّ أو خمر من طرف مخمّرين يهود[1] . كما أنّ زراعة أشجار التوت كانت أيضًا من اختصاص الأندلسيّين ، وكانوا يستعملون أوراق التوت لتربيّة دود القزّ[2] .

وإضافة إلى ذلك ، كانت توجد بأنحاء الجزائر أصناف عديدة أخرى من الأشجار المثمرة ، نذكر منها الرمّان ، والإجاص ، والتفّاح ، والبرقوق ، والجوز ، والنخل ، والمشمش ، واللوز ، والخوخ ، والكرز ، وغيرها[3] .

1-1-3. الزراعات الأخرى :

كانت هناك مساحات مسقيّة في المزارع تخصّص دومًا لزراعة شتّى أنواع الخضراوات والبقول الجافّة مثل البازلاء ، والفول ، والبصل ، والفلفل بنوعيه ، والجزر ، والحمّص ، والباذنجان ، واللفت ، والفاصولياء ، والطماطم ، والبطيخ الأحمر ، والقرنبيط والبطاطس[4] . كما عرفت الجزائر أنواع أخرى مخصّصة للزراعات الصناعيّة والتجاريّة ، مثل التبغ ، والقطن ، والكتّان ، والقنّب وبعض النباتات العطريّة .

(1) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 182.
(2) Saidouni, Op.cit., p. 207.
(3) كان جنان الداي حسين بفحص باب الوادي ، على سبيل المثال ، يضمّ : 161 شجرة برتقال ، و 81 شجرة ليمون ، و 167 شجرة تين ، و 20 شجرة مشمش ، و 190 شجرة إجاص ، و 5 أشجار لوز ، و 10 أشجار كرز ، و 3 أشجار خرّوب ، و 77 شجرة رمّان ، وشجرتي خوخ ، و 14 شجرة زيتون ، و 6 أشجار سفرجل ، و 21 شجرة برقوق ، و 6 أشجار كرز مزّ ، بالإضافة إلى 819 شجرة كرم .
نقلاً عن :
- Klein, H. Feuillets d'El-Djezaïr, T. 2, 2e éd., Éditions du Tell, Blida, 2003, p. 73.
(4) Shaw, Op.cit., p.290 .

وكان التبغ يعتبر – حسب فنتور دي بارادي – أحد المحاصيل الكبرى في البلاد ، وكانت تتمّ زراعته في سهلي متيجة وعنابة[1] . وأمّا باقي المنتجات المذكورة ، فكانت غير كافية ولا تفي بمتطلّبات الاستهلاك المحليّ[2] .

1-1-4. تربية الماشية :

لقد كان النشاط الرعويّ هو القوام الأساسيّ لمعظم السكّان[3] من غير الحضر ، غير أنّ "الطبيعة الزراعيّة لدار السلطان لم تكن تسمح بنماء تربية الماشية على نطاق واسع"[4] ، وكان الإنتاج الحيوانيّ فيها لا يكفي الاستهلاك المحليّ ، لذلك استعيض عن ذلك النقص بإيراد رؤوس الماشية من المناطق الرعويّة ، حيث كانت قبائل الرحّل تمتلك قطعان كبيرة من الغنم والماعز ، وتنتقل في بحثها عن أحسن المراعي إلى التلّ شمالاً في فصل الصيف ، وإلى الهضاب العليا ومشارف الصحراء جنوبًا في فصل الشتاء . وكانت تربيّة البقر منتشرة خصوصًا لدى السكّان المستقرّين ، حيث كانت فصائلها ذات حجم صغير ، التي تمتاز بالقوّة والاحتمال ، تستخدم عادةً في الحرث ، ولكن إنتاجها من الحليب كان ضعيفًا . ولعدم استعمال العربات ، كان النقل يتطلّب عددًا وافرًا من الدوّاب كالحمير ، والبغال والجمال ، إلى جانب الأحصنة ، التي كانت المطيّ المفضّلة لدى السكان .

1-2. الصناعة :

عرفت الجزائر بصفتها عاصمة البلاد تمركز أهمّ المنشآت الصناعيّة ، والتي كانت متمثّلة في دار الصناعة ، ودار النحاس (مسبك المدافع) ، ودار البارود ، ودار السكّة وأفران البايلك (مصانع الجير والآجرّ) . وكانت كلّ هذه المنشآت المذكورة تابعة مباشرة للبايلك ، الذي كان يسهر على تمويلها بما تحتاجه من الموّاد والمعدّات والأيدي العاملة .

(1) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 128.
(2) Saidouni, Op.cit., p. 206.
(3) شالر ، المصدر السابق ، ص . 38 .
(4) Saidouni, Op.cit., p. 210.

ولقد كان الإنتاج الصناعيّ مرتبط إجمالاً بعاملين أساسيّين هما الاستغلال المنجميّ والإنتاج الغابيّ ، اللّذان كانا يزوّدان العاصمة بالجزء الأكبر من الموّاد الأوّليّة الضروريّة .

وكان استغلال المناجم يتمّ سطحيًا وبطرق بسيطة نوعًا ما ؛ فبالنسبة للحديد مثلاً ، كان المعدن الخام يستخرج من منجمي برباشة قرب بجاية ، ومن جبل زكّار قرب مليانة حيث كان يعالج بفحم الحطب في فرنٍ منخفض على غرار الطريقة القطلونيّة ، ثمّ كان يصبّ على شكل قضبان صغيرة ليحمل إلى أسواق بجاية والجزائر[1] .

أمّا الرصاص ، فكان يستغلّ على نطاق واسع بجبل بو طالب بمنطقة الحضنة ؛ وكانت طريقة التعدين تتمّ بوضع طبقة حطب وأخرى من المعدن فوقها وهكذا دواليك ، ثمّ توقد النار في الكداس ، فينصهر الرصاص[2] . وكان البايلك يحصل على معدن النحاس من مناجم الأطلس المتيجيّ الواقعة بجبل موزاية ، وموقع المعدن[3] .

وفيما يتعلّق بالخشب المعدّ لصناعة السفن والبناء ، فكان مصدراه الرئيسيّان هما غابات دار السلطان (غابة بني صالح ، والشريعة وجبال الظهرة)[4] ، وغابات منطقة القبائل الصغرى (جبال بابور)[5] . وكان فحم الحطب هو الوقود

---

(1) Shaw, Op.cit., pp. 35-36.
Daumas, E. Moeurs et coutumes de l'Algérie, Éditions Sindbad, Paris, 1988, p. 145.
(2) Shaw, Op.cit., p. 36.
(3) Saidouni, Op.cit., p. 219.
(4) Ibid., p. 208.
(5) Romey, A. "Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta", in C.M. 46-47, 1993, p. 149.
حول الاستغلال الغابيّ من طرف البايلك ، انظر :
- Féraud, L.C. "La karasta, ou exploitation forestière turque", in R.A. 13, 1869, p. 40.
- Saidouni, Op.cit., p. 208.

الوحيد المستعمل في الصناعة ، وكانت تشحن منه كميّات كبيرة من مرسى الفحم بأزفون إلى الجزائر[1] ، علاوة على ما كانت تحمله قبائل متيجة كبني مناصر ، وبني صالح ، وبني موسى إلى رحبة الفحم بالعاصمة[2] .

1.2.1. صناعة السفن :

لقد أولى معظم الحكّام العثمانيّون إهتمامًا بالغًا بصناعة السفن الحربيّة منذ العهد الأوّل ؛ إذ يعود إنشاء الترسانة أو دار الصناعة إلى ما قبل عام 1535 ، استنادًا إلى تقرير جاسوس إسبانيّ[3] . وكانت دار صناعة السفن في الجزائر تتلقى كميّات مهمّة من الخشب وجميع المعدّات اللازمة لبناء السفن وتجهيزها وتسليحها ، كما كانت المشاغل التابعة لها كاملة التجهيز لإصلاح السفن الحربيّة بجميع أنواعها وأحجامها ، من البارجة فنازلاً ، وكان كلّ ذلك يتمّ تحت إشراف وكيل خرج البحريّة .

وفي ظلّ الجهاد البحريّ القائم ضدّ المسيحيّين ، عرفت الترسانة نشاطًا منقطع النظير رغم الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد آنذاك ، ففي النصف الثاني من القرن السابع عشر على سبيل المثال ، تذكر المصادر أنّه كانت توجد "باستمرار تقريبًا ، تحت أسوار الجزائر ، من أربعة إلى ستّة أبدان سفن في طور البناء : ممّا كان يشغّل نحو مائة بانيّ ، وقلفاط ، ونجّار وعامل"[4] ، وكان أغلبهم – حسب المصادر الأوروبية – من الأعلاج والأسرى المسيحيّين المختصّين في أعمال البحريّة . وتجدر الإشارة إلى أنّه بسبب ضيق الترسانة ،

---

(1) Shaw, Op.cit., p. 327.
(2) Saidouni, Op.cit., p. 221.
(3) La Primaudie, M.F.É. de "Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique", in R.A. 19, 1875, p. 266.
(4) نقلاً عن :
- Shuval, Op.cit., p. 131.
حول نشاط دار صناعة السفن ، انظر :
- شالر ، المصدر السابق ، ص . 70 .
- Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., pp. 184-186.

كانت توجد ثلاث مواقع أخرى ملحقة بها : الركن الشماليّ من المرسى ، وهو أهمّها ، قرب برج المول ومشاغل صناعة الحبال والأشرعة والمخازن التي كانت تمتدّ على طول رصيف خير الدين(1) ، بالإضافة إلى شاطئ الرميلة بباب الوادي ، وأخيرًا ، بعض الخلجان بالقرب من باب عزّون حيث كانت تصنع المراكب الصغيرة(2) .

1-2-2. صناعة الأسلحة :

كانت هذه الصناعة الحيويّة تتمثّل أساسًا في دار النحاس والتي يعود إنشاؤها إلى زمن مبكّر من تاريخ الإيالة ، فأوّل إشارة إليها هي بتاريخ مارس 1534(3) . وكانت دار النحاس ، الواقعة من جهة باب الوادي ، عبارة عن مبنى ضخم يحتوي على فرن عال وحيد لكنّه جيّد البناء لسبك المدافع . وفي بناء ملحق ، كانت توجد عدّة أفران وكيران لصناعة القذائف من مختلف الأحجام ، بالإضافة إلى البنادق التي كان يوفّرها البايلك للمجنّدين الجدد(4) .

وعلى مقربة من مصنع الأسلحة السالف الذكر ، كانت توجد دار البارود حيث كان يصنع البارود من مزيج من ملح البارود ، وفحم الدفلى ، والكبريت الذي كان يستورد أو بالأحرى يهرّب من أوربا كونه واقع تحت الحظر البابويّ(5) . وأمّا ملح البارود ، فكان يستخرج من طرف البايلك بوطن يسر ، من مغارات عند سفح جبل أمّال(6) .

(1) Emerit, "Un document inédit…", Op.cit., p. 242.
(2) Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.
- Panzac, Les corsaires barbaresques, Op.cit., pp.47-48 .
(3) La Primaudie, "Documents inédits…", Op.cit., p.275 .
(4) Saidouni, Op.cit., p. 219.
(5) يذكر مولاي بلحميسي في هذا الصدد أنّ البراءات البابويّة والأوامر الملكيّة منعت بيع الخشب للجزائريّين . كما وضعت إسبانيا حظرًا على كلّ ما يتعلّق بلوازم البحريّة من عدّة الصواري ، وملح البارود ، ولواحق البدن ، وقماش الأشرعة ، والذخائر والأسلحة . انظر :
- Belhamissi, Histoire de la marine, Op.cit., p. 50.
(6) Saidouni, Op.cit., p. 219.

1-2-3. صناعة موّاد البناء :

كانت ضواحي العاصمة تضمّ عددًا معتبرًا من الأفران(1) المخصّصة لصناعة الجير ، والجصّ ، والآجرّ والقرميد ؛ ولقد كان الطلب كثيرًا على هذه الموّاد بالنظر إلى التطوّر العمرانيّ الذي عرفته مدينة الجزائر بوجه خاصّ في عهد الحاج علي آغا(2) . وتركّزت أغلب تلك الأفران في أربع مناطق هي القادوس(3) ، وتاجرارت(4) ، وباب عزّون وباب الوادي .

وكانت الأفران بفحص القادوس تصنع فيها قنوات وأنابيب الري من الفخّار(5) ؛ وفي تاجرارت بأعالي الجزائر ، كان يوجد مصنع الآجرّ الخاصّ بالبايلك الذي يعود بناؤه على الأرجح إلى الحاج علي آغا(6) ، وكان يتكوّن من عدّة أفران دائريّة على شكل طواحين هواء(7) . أمّا أفران باب عزّون ، فكانت توجد في الموقع المعروف بقنطرة الأفران عند نهاية الربض ؛ واختصّت هذه الأفران بصناعة الآجرّ وقطع الخزف(8) .

(1) لقد أحصينا من خلال سجلات البايلك ما لا يقلّ عن 25 فرن للجير والآجرّ : فرن الحاج قاسم بن بوسعدية ، أمين جماعة الجيّارين - فرن الحاج محمّد بن مصطفى - فرن الجبّاري - فرن بويحي - فرن الحمايمي - فرن الحاج محمّد الحلاوي - فرن ابن معوش - فرن يوسف - فرن بويزكارن - فرن عمر اليملي - فرن محمّد الصغير - فرن الشريف - فرن الحاج ابراهيم - فرن ابن التواتي - فرن ابراهيم المصابي - فرن سعيد المصابي - فرن الحاج عزيز - فرن العطار - فرن الحزّار - فرن ابن الحاج ابراهيم - فرن ابن الحاج سعيد - فرن موسى - فرن ابن الحاج محمّد - فرن سليمان - فرن البايلك . انظر :
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 67 ، علبة 11- ب .
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 70 ، علبة 13- ب .
(2) Delphin, "Histoire des pachas…", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.
(3) فحص يقع على بعد نحو 7 كلم جنوب غرب العاصمة .
(4) فحص بأعالي مدينة الجزائر عرف خلال الفترة الاستعماريّة باسم (Tagarins) .
(5) Saidouni, Op.cit., p.220 .
(6) الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 67 ، علبة 11- ب .
(7) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 187.
(8) d'Arvieux, Op.cit., pp. 219-220.
- حليمي ، المرجع السابق ، ص . 241 .

وكان معظم الجير والجصّ ينتج في أفران باب الوادي بالقرب من وادي المغاسل[1] ، غير بعيد من المعدن ، وهي المحجرة الّتي كان البايلك يستخرج منها الحجر الأزرق المستخدم في البنيان وفي تدعيم تحصينات المدينة .

1-2-4. سكّ النقود :

كان يتمّ ضرب النقود بالجزائر في المبنى اللصيق بدار الإمارة المعروف بدار السكّة . كانت هذه المنشأة مجهّزة بكلّ ما تحتاجه من معدّات من القوالب والسكاك بالإضافة إلى الأفران الخاصّة بصهر المعادن وتبييض النقود بالنار . وفي ورشاتها ، كان يشتغل نحو أربعة وعشرين عاملاً يهوديًا تحت إشراف أمين السكّة ، ويساعده في مهمّته ثلاث موظّفين مسلمين . ولقد كان البايلك يتابع عن كثب عمليّة السكّ ، ويحدّد كمّيّة و جودة المعادن المستعملة ، كما كان يراقب وزن مختلف القطع النقديّة المسكوكة من الذهب ، والفضّة ، والبرنز والنحاس[2] .

1-2-5. الصناعات الأخرى :

إضافة إلى ما سبق ، كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع صناعيّ ، وهي طواحين الماء والهواء الّتي كانت منتشرة في الغالب بالمناطق القريبة من المدن ؛ ولقد أحصى ناصر الدين سعيدوني ، استنادًا إلى وثائق الأرشيف ، ما يقارب 47 طاحونة على امتداد إقليم دار السلطان منها 19 بفحوص الجزائر ، و 7 بفحوص بليدة ، وواحدة فقط بفحوص شرشال[3] .

(1) Emerit, "Un document inédit...", Op.cit, p. 239.
(2) Boyer, La vie quotidienne..., Op.cit., p. 191.
Tachrifat, Op.cit., pp. 80-82.
(3) Saidouni, Op.cit., pp. 224-225.

قدّر "فنتور دي بارادي" ، من جهته ، عدد المطاحن داخل مدينة الجزائر وخارجها بحوالي 25 مطحنة ، كما ذكر أنّ جلّ تلك الواقعة داخل المدينة كانت ملكًا للميزابيّين .
نقلا عن :
- حليمي ، المرجع السابق ، ص .241 .

وكانت هذه الطواحين تلبّي جلّ احتياجات الاستهلاك المحليّ من الطحين ؛ فقد كانت ذات مردود أعلى بكثير نسبيًا من المطاحن الواقعة داخل المدن ، والّتي كانت تديرها القوّة الحيوانيّة (البغال والجمال) ، أو القوّة البشريّة (الأرقاء) أحيانًا .

وعلاوة على ما ذكر ، كان يوجد بالحامة معمل تكرير السكّر يتشكّل من علّة مخازن ، وطاحونة حيث كان يهرس "قصب الهند" (قصب السكّر) ، فتخرج منه عصارة يستخلص السكّر منها بعد تجفيفها[1] .

1-3. الصناعة الحرفيّة :

كانت الأهمّيّة الاقتصاديّة للجزائر تعود جزئيًا إلى النشاط والتنوّع الّذي ميّز صناعاتها الحرفيّة ، ولا سيّما الكماليّة منها كالحرارة ، والعطارة ، والصياغة ؛ وقد كانت هذه الصناعات تشكّل إحدى أهمّ المشاغل بالنسبة لسكّان المدينة ، نظرًا إلى العدد الكبير من المحترفين الّذين ضمّتهم[2] .

(1) Saidouni, Op.cit., p. 226.
(2) Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation ... Avec des cartes des états, des provinces et des villes, traduite de flamand, Amsterdam, Wolfgang, 1686, p. 177.

ولا يسعنا هنا إغفال الدور الحيَويّ الّذي لعبه الأندلسيّون في ازدهار هذا النشاط ، حيث يفيدنا "غراماي" بهذا الشأن بأنّ المسلمين الّذين قدموا من إسبانيا شاركوا أيضًا ، وكان لهم نصيب يعتدّ به ، في التطوّر الاقتصاديّ لوطنهم الجديد . ويذكر على سبيل المثال بأنّه كان بالجزائر ستّمائة حرفي يعمل في الصناعات الحريريّة ، ومائتين في الحياكة ، وستّة وأربعون في التجارة وصناعة الأثاث ، ومائة وثمانون في صناعة السكاكين ، وجميعهم أتوا "حديثًا" من مملكة بلنسية وحدها ، مضيفًا بأنّه توجد أمثلة عديدة أخرى .
انظر :
- Ben Mansour, Op.cit., p. 95, 98.
انظر أيضًا :
- Khiari, F. "Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670", in R.H.M. 69-70, 1993, p. 119.

ولقد استقرّت معظم هذه الصناعات في فنادق وأسواق متخصّصة حملت في الغالب إسم الحرفة الّتي كانت سائدة بها ، وذلك في القسم السفلي من المدينة المعروف بـ "الوطا" ، وعلى امتداد محورين أساسيّين هما :

- محور باب عزّون – باب الوادي .
- محور باب الجزيرة – دار الإمارة .

وكان هذان المحوران يؤدّيان إلى البابين الرئيسيّين في المدينة : باب عزّون الّذي كان يربط المدينة بالمناطق الداخليّة ، وعن طريقه تدخل الموّاد الأوليّة الضروريّة للعمل الحرفيّ كالجلود ، والصوف ، والقرون ، والقطن ، وغيرها . وباب الجزيرة الّذي كان يتمّ الإتصال عبره مع الأسواق الخارجيّة ، ومنه كانت تدخل البضائع المستوردة[1] .

ولم تقتصر هذه النشاطات الاقتصاديّة على داخل المدينة فحسب بل امتدّت خارج أسوارها ، وبالأخصّ الأنشطة الّتي كان ينتج عنها مضرّة أو ازعاج بالضجيج والروائح الكريهة . فبربض باب عزّون أقيمت دار الدباغة قرب المسالخ الّتي كانت تزوّدها بالجلود ؛ وكذلك ورشات الحدادة ، والصباغة ، والبرادعيّة ، وأفران لصناعة الفخار . كما كانت توجد نشاطات مماثلة لها تقريبًا بربض باب الوادي[2] .

1-3-1. التنظيم الحرفيّ :

انتظم أصحاب الحرف ، بمدينة الجزائر وباقي المدن الجزائريّة لا سيّما الحواضر الّتي نالت شهرة عريضة في مجال النشاط الحرفيّ مثل تلمسان وقسنطينة ، في جماعات خاصّة بهم ؛ وقد أجملتها غطّاس استنادًا إلى المصادر

(1) Kaddache, M. "La casbah sous les Turcs", in Documents Algériens, 1951-1952, p. 211.

نقلاً عن :
– غطّاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 254 .
(2) نفسه ، ص . 257 .

المحليّة في قائمة ضمّت ما يقارب المئة جماعة حرفيّة بمدينة الجزائر[1] ، يمكن تصنيفها من حيث وظيفتها إلى :

- جماعات متخصّصة في الإنتاج .
- جماعات متخصّصة في الخدمات .
- جماعات متخصّصة في التجارة والتسويق .

وعلى الرغم من صعوبة التمييز بين الجماعات الّتي عنيت بالإنتاج وتلك الّتي عنيت بالتسويق أو الخدمات ، إلا أنّه أمكن فرز ما لا يقلّ عن السبعين جماعة إنتاجيّة[2] .

وكانت تعدّ جماعة الحاكة والطرّازين والبابوجية والحرّارين وصانعي الشواشي ("بوناطور") والبنّائين من بين أهمّ تلك الجماعات .

ومن بين الخصائص الّتي تميّز بها التنظيم الحرفيّ تقسيم العمل ، إذ كانت الصناعة الواحدة تتفرّع إلى عدّة جماعات منظّمة ، ومثال على ذلك ، صناعة الجلد الّتي تفرّعت إلى عشر جماعات هي : الدبّاغون ، والرقّاقون ، والخرّازون ، والشبارليّة ، والبرادعيّة ، والبشماقجيّة ، والحلاطجيّة ، والبابوجيّة ، والبلاغجيّة ، والتمّاقون . كما تفرّعت صناعة الأسلحة الناريّة إلى ثلاث

(1) غطّاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 147-155 .
(2) فيما يلي حصر للجماعات الحرفيّة المتخصّصة في الإنتاج والّتي أعددناه حسب الترتيب الهجائيّ اعتمادًا على تصنيف الحرف Taxinomie des métiers الوارد في المرجع السابق نفسه ، ص . 152-154 :
جماعة البابوجيّة – البجاقجيّة – البرادعيّة – البراملية – البشماقجيّة – البلاغجيّة – البنّائين – البيّاضين – التفكجيّة – التمّاقين – الجقماقجيّة – الجبّارين – الحاكة – الحجّارين – الحفّافين – الحرّارين – الحصّارين – الحلاطجيّة – الحلفاجيّة – الحلواجيّة – الخبّازين – الخرّازين – الخرّاطين – الخيّاطين – الدبّاغين – الرصايصيّة – الرقّاقين – الزيّاتين – السرّاجين – السركاجيّة – السفّاجين – السكاكريّة – السمّارين – السمّانين – الشبارليّة – الشربيتجيّة – الشمّاعين – الشواشيّة – الصبّاغين – الصبّانين – الصباولجيّة – الصفّارين – الصيّاغين – الطبّاخين – الطرّازين – العطّارين – العرايليّة – الغمّادين – الفحّامين – الفخّارين – الفراريّة – الفراصديّة – الفرّانين – الفنارجيّة – القرادريّة – القزّازين – القصّابين – القنداقجيّة – القهواجيّة – القوفجيّة – الكبابطيّة – الكساكسيّة – الكوّاشين – اللبّانين – اللبلابجيّة – المقابسيّة – المقفولجيّة – النجّارين – النشّارين – الهرقمجيّة .

جماعات هي : القنداقجيّة ، والتفكجيّة (المكاحليّة) ، والجقماقجيّة . وكذا الحال بالنسبة لصناعة الخشب حيث نجد النجّارين ، والخرّاطين ، والنشّارين[1] .

وتميّزت الجماعات الحرفيّة بشكلها الهرميّ المحكم التنظيم الّذي كان يتصدره الأمين وبعض المساعدين الّتي تنعتهم الوثائق "بالرفقاء" . وكان يتمّ اختيار الأمين من قبل نظرائه من ضمن المعلمين المهرة (أرباب الحرف) ، وعلى من يتوسّمون فيه الأمانة مثلما يتجلي في الصفة المعطاة لصاحب المنصب ؛ وكان هذا التعيين لا يصبح نافذا إلّا بعد موافقة وإقرار السلطة العليا الممثّلة في "الباشا" أو "الحاكم" ، وبحضور القاضي[2] .

وكان للأمين على مستوى الجماعة مهام عديدة منوطة به ، فبصفته "حامي الصنعة وحارسها" ، كان يحرص على جودة المصنوعات ، يحارب الغشّ والمنافسة غيرالمشروعة ويعاقب المخالفين تباعًا سواء بالتعزير أو التغريم . وبالإضافة إلى ذلك ، يسوي الخلافات الّتي قد تنشأ بين مرؤسيه ، أو بين جماعته والجماعات الأخرى كما يقوم أيضًا بدور الوسيط بين جماعته والبايلك فيما يخصّ تحديد الأسعار والرسوم المفروضة . وكان يعاضده في إدارته للجماعة عدد من المأمورين هم : الشاوش ، الناطق الرسميّ للجماعة ويقوم مقام الأمين في حالة غيابه ؛ الخوجة ، وهو الكاتب الّذي يسجّل كلّ القضايا المتعلّقة بالجماعة ؛ والصايجي أو العدّاد ، المسؤول على أموال الضرائب والمساهمات الّتي تودع في صندوق الجماعة[3] .

1-3-2. لمحة عن الإنتاج الحرفي[4] :

نالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات وما يتّصل بها ، وبوجه

(1) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 168 .
(2) نفسه ، ص . 191-192 .
(3) نفسه ، ص . 208-211 .
(4) لا يمكن من خلال تخصيص هذا العنصر الإحاطة بشتى أنواع المنتجات الحرفيّة ، بل اقتصرنا على إعطاء لمحة عن أهمّها بحسب ما ذكره القنصل "شالر" من أنّ "أهمّ الصناعات الجزائريّة هي صناعات الحرير و الصوف و الجلود المدبوغة" :
- شالر ، المرجع السابق ، ص . 93 .

خاصّ كلّ ما يتعلّق بصناعة الحرير من نسيج وغيره ؛ حيث كانت صنعة الحرارة أكثر فروع الإنتاج رواجًا من بين الحرف[1] . وقد أشادت العديد من المصادر الغربيّة بمهارة وحذاقة حرفيّي المدينة في صنع المنتوجات الحريريّة[2] .

ومن المنتوجات الّتي اشتهروا بها نجد الأحزمة الحريريّة ذات الحواشي المزيّنة بالألوان اللامعة الحمراء والبنفسجيّة ، والأحزمة المرصّعة بالذهب والفضّة الّتي عرفت "بالحزام الشاوشي" ، و"الحزام الكريتلي" ، و"البنيقة" ، و"المنتقة" ، والفوطة المعروفة "بالسفيحة" ، بالإضافة إلى المناديل ، والعمائم ، و"حايك الحرير" الّذي كانت ترتديه النساء في المناسبات[3] . كما كان للحرّارين منتجات أخرى من الأقمشة الفاخرة هي الديباج الموّشى بالذهب ، والمخمل ، والسندس[4] .

وكانت حياكة الصوف هي الأخرى من الصناعات المزدهرة الّتي عرفتها الجزائر والمناطق المحيطة بها ، فقد كانت البلاد تنتج كميّات كبيرة من الصوف والوبر اللّذان استخدما في صنع البرانس ، والحياك ، والزرابيّ ، والشالات . وكانت تصنع بالجزائر ، علاوة على ما ذكر ، الشواشي ، والقواويق (جمع قاووق) ، وهي قلانس طويلة كان يلبسها الأتراك .

وعرفت الجزائر أيضًا بمنتجاتها الجلديّة المتنوّعة ، وبالأخصّ من نوع السختيان المدبوغ باللون الأصفر ، أو الأسود ، أو الأرجواني ، أو الأحمر ، والّذي كان يستخدم في صنع البوابيج (جمع بابوج) ، والأحذية ، والأسرجة ، والمقانب الّتي اشتهر الجزائريّون بتطريزها وتميّزوا بمهارة فائقة في تصميم الأشكال وإعدادها[5] .

(1) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 278-279 .
(2) شالر ، المرجع السابق ، ص . 93 .
- Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 121.
(3) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 280 .
(4) Shaw, Op.cit., p. 119.
(5) Venture de Paradis, Alger et Tunis, Op.cit., p. 123.

1-4. التجارة :

لقد استقطبت الجزائر في العهد العثمانيّ الأوّل حركة النشاط التجاريّ سواء على الصعيد الداخليّ أو الخارجيّ بشكل لفت أنظار الّذين نزلوا بها أو زاروها ، وقد ترك لنا الرحالة والسفير المغربيّ علي بن محمد التمقروتي الّذي زار المدينة عام 1591 وصفًا لا يخلو من المدح : "الجزائر عامرة كثيرة الأسواق... قبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا وأعمر وأكثر تجارًا وفضلاً وأنفذ أسواقًا وأوجد سلعةً حتّى يسمّونها إسطنبول الصغرى"[1] ؛ وكلّ ذلك في فترة عرفت خلالها المدينة توسعًا ونموًّا ديموغرافيًا لم تشهد له مثيل من قبل .

وبالرغم من افتقار المصادر إلى مؤشرات عن النشاط التجاريّ ، فمن المرجّح أنّ حالة الحرب شبه المستمرة مع فرنسا والأزمات الداخليّة (الأوبئة والثورات) الّتي عرفتها الإيالة خلال الثلثين الأوّلين من القرن السابع عشر أثروا سلبيًا على حجم المبادلات التجاريّة ، وممّا زاد الطين بلّة المغارم الباهضة الّتي فرضها الباشوات الأواخر على التجّار الأجانب والمحليّين[2] . وعلى كلّ ، لقد انتعشت حركة النشاط التجاريّ مجددًا في عهد الحاج علي آغا[3] عقب انتهاء الحرب الجزائريّة الفرنسيّة في عام 1666 ، وذلك في خضم الانطلاقة الديموغرافيّة الّتي شهدتها البلاد بعد أن عرفت أدنى مستوياتها في العقد الفارط[4] .

ولا بدّ لنا من الإشارة هنا إلى أنّ الجزائر قياسًا بالحواضر العربيّة الأخرى مثل تونس ، دمشق والقاهرة ، لم تعرف تجارتها في الحقيقة نفسالرواج والأهمّيّة ،

(1) نقلا عن :
- بالحميسي ، مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانيّ ، ش .و .ن .ت . ، الجزائر ، 1981 ، ص . 57-58 .

(2) Grammont, Histoire d'Alger, Op.cit. p. 210.

(3) Delphin, "Histoire des pachas...", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.

(4) انظر الفصل السابق ، المبحث الثاني ، الأوضاع الديموغرافيّة .

بحيث نجد مثلاً أنّ الأوربيين في كتاباتهم انصب جلّ اهتمامهم على الغزو البحريّ وجعلوا منه المصدر الأساسيّ لثراء المدينة ، في حين استصغروا تجارتها أو أهملوا حتّى ذكرها : "تجارة الجزائر هي الأكثر تفاهة من بين جميع المدن الآهلة الكبرى في العالم ، وذلك راجع في المقام الأوّل لنجاح قراصنتها"[1] . كما يذكر مانسون ماليه في هذا الصدد : "التجارة من الضآلة حتّى أنّ جميع ثروات البلاد متعلّقة بالغنائم الّتي يأتي بها القراصنة ، سواء من البضائع أو من المسيحيّين أنفسهم . وباقي التجارة لا تكمن سوى في التمور ، والشمع ، والجلود ، والأرز ، وحبوب أخرى لا يعتدّ بها"[2] .

وفيما يلي سنحاول التعرّض إلى مقوّمات النشاط التجاريّ بالجزائر ، وروابطه مع المناطق الداخليّة للبلاد ، ثمّ سنقوم بإعطاء فكرة عن أهمّيّة التجارة الخارجيّة ، والدور الّذي لعبته في اقتصاد المدينة .

1-4-1. التجارة الداخليّة :

لقد هيمنت مدينة الجزائر دومًا على العلاقات التجاريّة الداخليّة مع باق مدن الإيالة . وكان ذلك راجع ، من جهة ، لدورها السياسيّ نظرًا إلى أنّها مقرّ السلطة الحاكمة ومن جهة أخرى ، لوزنها الديموغرافيّ الّذي جعل منها أوّل مركز استهلاكيّ في البلاد تصبّ في أسواقه مختلف البضائع والمنتجات سواء من المناطق القريبة (دار السلطان) أو من البياليك الثلاث .

وكانت مدينة الجزائر في الربع الأخير من القرن السادس عشر تضمّ حسب هايدو حوالي 2.000 حانوت[3] توزّعوا على نحو ستين سوقًا بين صغير

(1) G.P., Op.cit., p. 125.

(2) Manesson Mallet, A. Description de l'univers, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683, p. 33.

(3) Haëdo, Topographie..., Op.cit., p. 106.

بالمقارنة ، ضمّت مدينة تونس 5.054 حانوتًا في 1860 ، دمشق 6.606 حانوت في 1871 والقاهرة ما يقرب من 20.000 في 1729 :
- Raymond, Grandes villes..., Op.cit., p. 237.

وكبير[1] ، فضلاً عن تجمّعات تجاريّة جواريّة أصغر حجمًا وجدت خارج الفضاء المخصّص للأسواق ، عرف بعضها "بالسويقة" وبعضها الآخر "بالحوانيت" ، كان الهدف منها تلبية حاجات السكّان دون كثير عناء[2] .

كما كانت هناك منشآت أخرى ذات طابع اقتصاديّ وتجاريّ هي الفنادق والرحبات . فأمّا الفنادق (الخانات) ، فكانت بنايات كبيرة نوعًا ما اشتملت على فناء أو عدّة أفنية ومخازن للبضاعة وعدد من الغرف كان ينزل بها التجّار والمسافرين الّذين يتوقّفون بمدينة الجزائر . وقد رصدت عائشة غطاس استنادًا إلى الوثائق زهاء خمسة وأربعين فندقًا داخل المدينة وخارجها[3] .

---

(1) فيما يلي قائمة أسواق المدينة :
سوق باب البحر - سوق البابوجيّة - البادستان - سوق البرادعيّة - سوق البشماقجيّة - سوق البلاغجيّة - سوق ثافورة (بربض باب عزّون) - سوق التمّاقين - سوق الجرابة - سوق الجمعة - سوق الحاشية - سوق الحاكة - سوق الحدّادين - سوق الحرّازين - سوق الحصّارين - سوق الحلفاويّين - سوق الحوّاتين - سوق الخرّازين (سوق الجزّارين القديم) - سوق الخرّاطين - سوق الخضّارين (ناحية باب عزّون) - سوق الخضّارين (ناحية دار الإمارة) - سوق الخيّاطين - سوق الدبّاغين - سوق الدلالة - سوق الدبّاسين - سوق الديوان - زنقة الدوّابة - سوق الذكير - زنقة الرصايصيّة - سوق الرقّاعين - سوق الزيت - سوق السرّاجين - سوق السمّارين - سوق السمن - سوق الشبارليّة - سوق الشقماقجيّة - سوق الشمّاعين - سوق الصاغة - سوق الصبّاغين - سوق الصفّارين - سوق العطّارين - سوق الغرابليّة - سوق الغزل - زنقة الفراجة - سوق الفرارية - سوق الفكاهين - سوق القبايل (سوق القديم) - سوق القزّازين - القنداقجيّة - القيسارية - الكبابطيّة - سوق الكتّان - سوق الكبير - الكساكسيّة - سوق اللوح - زنقة الليفورنيّة - زنقة المقايسيّة - سوق المقفولجيّة - سوق الملاّحين - زنقة النحاس .
نقلا عن :
- غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 260-261 .
- Shuval, Op.cit., pp. 239-242.
- Klein, Op.cit, T. 2, pp. 55-71.

(2) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 262 .

(3) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 272-274 .
اعتبر "أندريه ريمون" عدد الفنادق أو الخانات مؤشرًا أكيدًا للنشاط الإقتصاديّ للمدن العربيّة ؛ ولقد وجد بالقاهرة 360 خانًا وبدمشق 57 خانًا ، في حين لم يحصي سوى 18 فندقًا بالجزائر :
- Raymond, Grandes villes..., Op.cit., p. 251.

وأمّا الرحبات ، فكانت عبارة عن ساحات عامّة مكشوفة مخصّصة للمتاجرة في موّاد معيّنة كالفحم والقمح والشعير[1] .

لقد كانت العلاقات التجاريّة بين الجزائر والمناطق الأخرى للإيالة قائمة عبر شبكة من الطرقات يمكن تصنيفها من حيث طبيعتها وأهمّيّتها إلى :

- طرق رئيسيّة عرفت أيضًا بالطرق السلطانيّة ، كانت تربط بين الجزائر وعواصم البياليك : قسنطينة ، والمدية ، ومازونة (ثمّ معسكر) . وعلى طول هذه المحاور الثلاثة ، كانت تتوالى سلسلة من الأنزال ، والقناطر ، والأبراج الّتي كانت تحرسها القبائل المخزنيّة[2] . وكانت الطرق الرئيسيّة تؤمّن في الوقت نفسه حركة المبادلات التجاريّة ، وتنقّل موظّفي الإدارة والمحلاّت الموجّهة لجمع الضرائب .

- طرق ثانويّة كانت تربط بين الجزائر ، وأهمّ مدن وقرى دار السلطان ؛ وقد عرفت عناية خاصّة من طرف الحكّام الّذين أنشأوا عليها العديد من الجسور والعيون ممّا سهل كثيرًا تنقّل الأفراد ، ونقل البضائع من وإلى العاصمة . وكانت الطرق الأكثر ارتيادًا هي : طريق البليدة ، وطريق القليعة ، وطريق برج سباو ودلس ، وطريق شرشال ، والطريق بين شرشال ومليانة ، وطريق الجبل الرابطة بين برج الحرّاش والمدية[3] .

وكانت وسائل النقل الأكثر استعمالاً من طرف التجّار هي القوافل الّتي كانت تحمل مختلف المؤن والمنتجات على ظهر الحمير ، والبغال والجمال إلى الجزائر (من خضر ، وفواكه ، وزيت ، وحبوب ، وجلود ، إلخ .)[4] . وبالمقابل ، كانت القوافل تأخذ الإتجاه المعاكس حاملة معها منتجات حرفيّة محليّة الصنع وموّاد مستوردة من الخارج (مثل القهوة ، والسكر ، والتوابل ، والعطور ، والورق ، إلخ .) نحو الأسواق الداخليّة للإيالة .

---

(1) غطاس ، الحرف والحرفيّون ، المرجع السابق ، ص . 275 .
(2) Saidouni, Op.cit., p. 232.
(3) Ibid., pp. 235-236.

(4) انظر الجدول رقم 3 أدناه .

كما كان يتمّ نقل السلع أيضًا – ولكن بدرجة أقلّ – عن طريق الملاحة الساحليّة بين المدن المطلة على البحر ، وذلك في قوارب أو سفن صغيرة من نوع "الشطيّة" و "الصندل".

كانت النشاطات التجاريّة في العهد العثمانيّ تخضع لرقابة صارمة من طرف البايلك ؛ ففي المدينة ، أسندت مهام تنظيم ومراقبة الأسواق إلى المحتسب أو أمين الحسبة ، الّذي كانت تقع على عاتقه مسؤوليّة مراقبة النشاط التجاريّ والحرفيّ عن طريق التأكّد من المكاييل والموازين ، وجودة البضائع ، والسهر على ثبات الأسعار ، ومعاقبة المخالفين بالجلد .

جدول رقم 3 : قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحليّة[1]

بجاية	الخشب – الحديد – الأدوات الحديديّة
بسكرة	الجمال – التمور – الحنّاء – الحايك
البليدة	الصوف – البرانس – القراصد – الثلج

(1) نقلاً عن :
- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 81 و 83 .
- نور الدين عبد القادر ، المرجع السابق ، ص . 142 .
- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 241.
- Shaw, Op.cit., pp. 327-329 et sq.
- Venture de Paradis, Alger..., Op.cit, p. 18 & 24.
- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger, trad. par M.X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830, p. 117.
- La Primaudie, M. F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française. Ch. Lahure et Cie, Paris, 1861, p. 109, 175 & 179.
- Daumas, Op.cit, pp. 141-142.
- Planhol, Xavier de, "Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord", in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, p. 321.
- Amine, M., "La situation...", Op.cit., p. 40.

تلمسان	الحايك – البرانس
بايلك التيطري	الصوف – الأغنام – القرمز
جيجل	الخشب
دلس	العنب
أوطان دار السلطان	الخضر – الفواكه – الخشب – الفخار
شرشال	العسل – العنب – التين – الزبيب
الصحراء	ريش النعام – الجمال – التمور
عنابة	المرجان – التبغ – الزبدة – القديد
بايلك الغرب	الحبوب – الخيل – الملح
بلاد القبائل	التين المجفّف – الزيت – الزيتون – الصابون – الفحم – الثلج
قسنطينة	القمح – الصوف – جلود الماعز – البرانس – الزرابي
القل	الشمع – الزبدة – الزيت – التين
معسكر	القرمز

كما كان البايلك يفرض على حوانيت التجّار ، والسلع الّتي تدخل أسواق المدينة رسومًا متنوّعة تجبى على يد أمناء ، وخوجات معيّنين . وخارج المدن ، كانت الأسواق الريفيّة تحت إشراف قايد يحافظ على الأمن ، ويراقب البضائع المعروضة ، ويحصّل الرسوم المستحقّة على البيوع (المكوس) لصالح البايلك .

1-4-2. التجارة الخارجيّة :

يكاد يتّفق معظم الباحثين الّذين قاموا بدراسة التجارة الخارجيّة للجزائر بين نهاية القرن السادس عشر ونهاية القرن السابع عشر ، استنادًا إلى المصادر المسيحيّة ، على أنّ تجارة الرقيق الأوربيين والغنائم البحريّة مثّلت القسم الرئيسيّ في العلاقات التجاريّة للمدينة مع الخارج في تلك الفترة ؛ وإنّهم في الوقت نفسه يقلّلون من أهمّيّة الصادرات والواردات الأخرى من غير الغنائم[1] ،

(1) Amine, M. "Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger", in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-15.

رغم عدم توفر إحصائيات تسمح بتقييم حجم مجمل هذه المبادلات . ويفيد لسبس في هذا الصدد أن المبادلات مع الخارج "كانت على الدوام محدودة بسبب خطر القرصنة وضعف حجم الإستهلاك المحلي"(1) .

وشهدت التجارة الجزائرية التي لم تكن كما ذكر آنفا بأحسن حال ، مع منتصف القرن السابع عشر ، تراجعا كبيرا نظرا إلى عوامل عدة أهمها : على الصعيد الخارجي ، الإنعكاسات السلبية لحرب كريت بين الدولة العثمانية والبندقية التي أدت إلى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد نشاط القراصنة الأوربيين . وأما على الصعيد الداخلي ، فبسبب المغارم والمكوس التي كان يفرضها الباشوات على التجار ليعوضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركية ؛ إضافة إلى احتكار هؤلاء الحكام لبعض المواد الأساسية القابلة للتصدير (مثل الحبوب ، والزيت ، والشمع ، والصوف ، والجلود ، والملح ، إلخ .) ، وهو نظام اعتمدوه منذ حسن باشا الفندقلي المعروف بفنزيانو في القرن السادس عشر(2) . ولقد كان هذا الاحتكار يعود عليهم بأرباح طائلة إلا أنه كان يمثل عائقا جديا في وجه التجارة .

وكان فرار حاكم الباستيون توماس بيكه في عام 1658 بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير ، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن وأخذ معه خمسين جزائريا عنوة باعهم في سوق النخاسة بليفورنة(3) . وترتب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائري ، وانخفاض حاد في المبادلات التجارية مع فرنسا التي كانت تعتبر أول شريك إقتصادي بالنسبة للإيالة(4) .

(1) Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930, pp. 142-143.
(2) Haëdo, "Histoire des rois d'Alger", in RA. 25, 1881, p. 8.
(3) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 206.
Garrot, Op.cit., p. 487.
(4) Amine, "Conditions...", Op.cit. p. 44.

ومحاولة منه لبعث النشاط التجاري مجددا ، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم وإقرار تعريفة جمركية جديدة . ولكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا والاضطرابات السياسية التي عرفتها الإيالة آنذاك(1) ؛ ولم تستعد المبادلات التجارية نشاطها المعهود من جديد حتى استقرت الأوضاع السياسية في الإيالة ، وأعيد فتح الباستيون عقب معاهدة عام 1666 .

أما المواد التي كان يتم تداولها في التجارة الخارجية ، فهي خليط من الضروريات والكماليات : فقد كانت الإيالة تصدر إلى أوربا بشكل شبه حصري مواد غذائية وحيوانية (الحبوب ، والشمع ، والمرجان ، والصوف ، والجلود ، إلخ .) ، وتستورد منها الأقمشة ، والخرداوات وبعض المنتجات الصناعية بالإضافة إلى كميات ضئيلة من المواد الغذائية (مثل الملح ، والجبن ، والمربيات ، إلخ .) والمواد الأولية مثل الحديد ، والرصاص ، والنحاس ، والكبريت ، وملح البارود التي كان البايلك يحتاج إليها في صناعته الحربية . أما بالنسبة لبلاد السودان ، والمغرب ، والإيالات العثمانية ، فإنها كانت تصدر إليها أساسا المنتجات النسيجية ، وبعض المواد الغذائية والحيوانية ، وتستورد بالمقابل الأقمشة ، والعبيد ، وبعض المواد الكمالية مثل الحرير ، والقهوة ، والعطور ، والتوابل ، والزرابي(2) .

وكانت المبادلات التجارية بين الجزائر والأسواق الخارجية تتم عن طريقين :

- الطرق البحرية التي كانت تربط الجزائر بموانئ ليفورنة ، وجنوة ، ومارسيليا ، وتطوان ، وتونس ، وقابس ، وطرابلس الغرب ، والإسكندرية ، وازمير ، وإستانبول . ولئن كان ميناء الجزائر يستقبل جل البضائع المستوردة عن طريق البحر ، حيث كان يعاد توزيع جزء منها على الأسواق المحلية ، فقد كانت الإيالة في القرن السابع عشر تقوم بتصدير مختلف منتجاتها عبر عدة موانىء على طول الساحل ، أهمها من الشرق إلى الغرب :

(1) Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. pp. 210-213 et sq.
(2) انظر الجدول رقم 4 .

مرسى الخرز ، والقالة ، وعنابة ، ومرسى البربر (مرسى الجنويّين) ، وسطورة ، والقلّ ، وجيجل ، وبجاية ، ومرسى الزيت ، ومرسى الفحم (تامغوت) ، ودلس ، وجنات ، والجزائر ، وشرشال ، وبرشك ، وتنس ، ومستغانم ، وأرزيو ، وحنين[1] .

ولم تكن الجزائر تمتلك ، في الحقيقة ، ما يمكن وصفه بأسطول تجاريّ بأتمّ معنى الكلمة ، إذ كان لا يضمّ سوى عدد قليل من المراكب وبضع عشرات من القوارب الّتي لم تكن تتجاوز طرابلس الغرب شرقًا ، وسلا غربًا[2] . وأمام قلّة المراكب المخصّصة للتجارة البحريّة ، كان التجّار الجزائريّون يلجأون إلى نقل بضاعتهم على متن السفن الأوربية وخاصة منها الفرنسيّة . ولرحلاتهم إلى المشرق ، كان كبار التجّار يستأجرون في بعض الأحيان إحدى سفن الرياس ، وذلك لأجل حماية أنفسهم وبضاعتهم الثمينة من الوقوع في أيدي القراصنة المسيحيّين .

- الطرق البريّة ، وتستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء تربط في مختلف الاتجاهات بين أسواق بلدان شمال إفريقيا والساحل السودانيّ ، والحجاز . وكانت المبادلات التجاريّة بين هذه الأسواق والأسواق الجزائريّة المتّصلة معها في التلّ وفي الصحراء تتمّ بكيفية منتظمة كلّ سنة أو سنتين على الأكثر .

وكانت أكبر تلك القوافل هي "ركب الحجّ المغربيّ" ، الّتي تنطلق من مدينتي فاس وتازة بالمغرب الأقصى نحو الجنوب ، وتحاذي الصحراء مارّة بالأغواط وبسكرة ، والجريد التونسيّ ، وطرابلس الغرب بإتجاه مصر .

---

(1) Sauvaget, J. "Une description des Côtes barbaresques au XVIIe siècle", in R.A. 93, 1949, pp. 240-245.

La Primaudie, Le commerce et la navigation, Op.cit., pp. 9-10, 109 & 175.

Shaw, Op.cit., pp. 307, 327-329 & 337.

(2) الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك ، سجل 69 ، علبة 12-ب .

وعلى مرّ الطريق ، كان يتزايد حجمها بما ينضمّ إليها من قوافل التجّار والحجّاج من الجزائر ، وتونس ، وطرابلس ، وبلاد السودان[1] .

وكانت هناك حركة تجاريّة أخرى لا تقلّ أهمّيّة عن سابقتها هي حركة قوافل الجنوب إلى منطقة الساحل السودانيّ الغنيّة بالذهب والعبيد . وكانت المبادلات التجاريّة بين الإيالة وأسواق بلاد السودان مرورًا بواحات توات ، وميزاب ، وسوف ، ووادي ريغ تتمّ عبر عدّة طرق صحراويّة ، نذكر منها : خطّ الأغواط – غرداية – القليعة ، وخطّ توقرت – غدامس – غاط ، وخطّ الوادي – غاط ، وخط ورقلة – القليعة – عين صالح[2] .

ويذكر الزبيري ، اعتمادًا على المعلومات الّتي جمعها عن تجارة القوافل ، أنّ حجم مبادلات هذا النوع من النشاط التجاريّ كان يفوق بخمسة أضعاف ذلك الّذي كان يتمّ عن طريق الموانئ[3] .

جدول رقم 4 : قائمة لأهمّ الصادرات والواردات بين الجزائر والأسواق الخارجيّة[4]

---

(1) يذكر "أندريه ريمون" أنّ قافلة الحجيج المغاربة عند دخولها إلى مصر كان عدد أفرادها يتراوح بين 5 و 10.000 فرد ، يحمل متاعهم وبضاعتهم نحو عشرة آلاف جمل :

- Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle, T. 1, Adrien-Maisonneuve, Paris, 1973, pp. 171-172.

انظر أيضًا :

- Abitbol, M. "Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIème siècle au début du XIXème siècle", in R.O.M.M. 30, 1980, pp. 10-11.

(2) الزبيري ، محمد العربي . التجارة الخارجيّة للشرق الجزائريّ في الفترة ما بين 1792-1830 ، ط . 2 ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1984 ، ص . 161-164.

(3) الزبيري ، المرجع السابق ، ص . 188 .

(4) نقلا عن :

- الزبيري ، نفس المرجع السابق ، ص . 142-185 .

- قنان ، نصوص و وثائق ، المرجع السابق ، ص . 81 و 83 .

(يتبع)

البلد	أهمّ الأسواق	الموَاد المستوردة	الموَاد المصدّرة
إيطاليا	ليفورنة جنوة	رخام - ورق - زجاج - مرايا - خرز - أواني - فضيّة - أجبان - قرنفل - ثريات - مرجان - مصاغ - أجواخ حرير - حبال	قمح - جلود - شمع - صوف - ريش النعام - عطر الورد - ققف
فرنسا	مارسيليا	أجواخ - أقمشة قطنيّة - مخمل - قطيفة - حرير - مناديف - مصاغ - رز قرنفل - فواكه مجففة - شبّ - جوز الطيب - مربيّات - قرمز - دردي - نحاس - حديد - فولاذ - تنك - بارود - خردوات - كبريت	حبوب - مرجان - شمع - صوف - جلود - قرون - خيل - ريش النعام - زيت - غنم - تين
إسبانيا	بليار	ملح - أجبان - عرق - خمر	قمح - جلود
إنكلترا	لندن	حديد - رصاص - قصدير - أنسجة قطنيّة - ملح البارود - بارود - أجواخ - خل - عرق - أغطية - أجواخ إسبانيّة - ربالات إسبانيّة	شمع - جلود - حبوب - صوف - ريش النعام - غنم

- d'Avity, Op.cit., p. 179.
- G.P., Op.cit., p. 125, 127 & 129.
- Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 175-176.
- Chaillou, Textes pour servir à l'histoire..., Op.cit., p. 34.
- Amine, "Conditions et mouvements...", Op.cit., pp. 27-43.
- La Primaudie, Le commerce et la navigation , Op.cit, pp. 99, 190.
- Raymond, Artisans et commerçants, Op.cit, pp. 180 & 190-191.
- Boyer, La vie quotidienne à Alger..., Op.cit., pp. 192-196.
- Abitbol, M., Tombouctou et les Arma, Paris, Maisonneuve et Larose, 1979, pp. 203-209.
- Saidouni, Op.cit., pp. 406-407.

المغرب	فاس تطوان تافيلالت	حياك - زرابي - عسل - سكر - تبغ - عبيد - ذهب - عاج - فيلالي - خيل - سروج - كحل - طفل - أواني نحاسية	صوف - برانس - عطور - شمع - شالات - قرمز - جلود - ريش النعام - خردوات - أقمشة حرير
السودان	تمبكتو سقاطو كاتشنة كانو أغادس	عبيد - عاج - تبر - جلود - بخور - عقاقير - عسل - شمع - فول سوداني - ريش النعام - حشيش	حبوب - زيت - تمور - توابل - سكر - قهوة - شاي - حياك - أقمشة - ورق - شواشي - حرير - عطور - أسلحة نارية - بارود - خردوات
تونس	تونس قفصة غدامس	شواشي - قطن - أقمشة - حرائر - قهوة - زيت - زيتون - توابل - صابون - زليج - مصنوعات أوربية - كبريت - ملح البارود - عطور	صوف - جلود خام و مدبوغة - أحزمة حريرية - برانس - حياك - شواشي - فراصد - تبغ - تمور - شمع
طرابلس	طرابلس غات مرزوق	عبيد - تبر - عاج - بخور - جلود - ريش النعام - عقاقير - أقمشة قطنيّة - حمير مصريّة	حرائر - عطور - جواهر - أقمشة - مصنوعات أوربية - حياك - تمور - ورق - أسلحة
مصر	الإسكندرية القاهرة الرشيد دمياط	حرير سورية - أقمشة قطنيّة - قطن مغزول - كتّان - قهوة - أرز - توابل - سنا - عطور - نطرون - قرطم - النيل الهندي	حياك - شواشي - بوليج - أحزمة حريريّة - ذهب - شمع - مرجان - زبدة - عسل
تركيا	إزمير إسطنبول	أقمشة هنديّة - أقمشة قطنيّة - حرير خامّ - حرير موصليّ - زرابي - عمائم - قطن - شبّ - توابل - زبيب - خردوات - بندق -أفيون - زفت - أسلحة	حياك - عبيد - أحزمة حريريّة - مصنوعات أوربية - جلود - شمع

2. القرصنة (الغزو البحريّ)

لقد شكّلت القرصنة (الغزو البحريّ) ، أو ما كان يسمّيه الأوروبيون تحاملاً بلصوصية البحر[1] ، أبرز النشاطات الاقتصاديّة للإيالة الجزائريّة ، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديّين ، بما كانت تدرّه من ثروات عبر تجارة المغانم والرقيق ، بالإضافة إلى كونها بطبيعة الحال – من المنظور الدينيّ السائد آنئذ في حوض البحر الأبيض المتوسّط – إحدى أوجه الحرب ضدّ الدوّل المسيحيّة العدوّة ، وفي طليعتها إسبانيا .

وسعت أغلب المصادر الأوربية في الفترة المذكورة إلى تضخيم حجم "القرصنة البربريّة" ، والنتائج المتأتية منها بشكل يصعب تصديقه[2] . وقد لعبت كتابات رجال الدين على وجه الخصوص من أمثال هايدو ، وغراماي ، ودان[3] دورًا كبيرًا في ترسيخ صورة الجزائر "كآفة للعالم المسيحيّ" ، كان يرضخ فيها عشرات الآلاف من العبيد المسيحيّين البؤساء لكافة أنواع العذاب ، والإذلال في الأعمال الشاقّة أو في غياهب السجون[4] .

---

(1) انظر :
قنان ، معاهدات الجزائر ، المرجع السابق ، ص . 249-251 .
(2) انظر الجدول رقم 5 .
(3) انظر بهذا الشأن :

- Dan, Op.cit., pp. 318-319.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 135-191.
- Fontenay, Op.cit., pp. 15-17.

(4) يذكر القنصل الأمريكيّ "شالر" في مذكّراته بشأن وضع الأرقاء المسيحيّين في الجزائر ما يلي : "أرى من الواجب أن أقول كلمة عن المعاملة الفظيعة التي كانت تنتظر المسيحيين البؤساء الذين يلقون هذا المصير... كانت سلطات الإيالة دائمًا تحميهم من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي ، وإنّه لمن الإنصاف القول بأنّ حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البلدان المسيحيّة المتحضّرة . فإنّ الأسيرات كنّ دائمًا يعاملن بالإحترام الذي يفرضه جنسهن ، والأشغال التي كان يطلب إلى الرجال القيام بها لم تكن مفرطة في المشقّة . والأسرى الذين يجدون كفيلا لهم يضمن عدم هروبهم ، كان يسمح لهم بحرّية الخروج إلى حيث يريدون في مقابل دفع مبلغ 75 سنتيم في الشهر . الواقع أنّه يوجد عدد من المناصب العليا التي كان يشغلها العبيد الذين كسب كثير منهم ثروات طائلة من ورائها . (يتبع)

كانت البضائع – عند وصول الغنائم إلى ميناء الجزائر – توضع في المخازن قرب باب الجزيرة بعد جردها ، وكان الأسرى يودعون في سجن الباشا في انتظار بيعهم بالمزاد العلنيّ في البادستان (سوق النخاسة) .

وبعد استخلاص حقّ البايلك المتمثّل في ثُمن الأسرى والبضائع ، كان مبلغ الغنيمة يجعل نصفين ، نصف يكون من نصيب أصحاب السفينة والنصف الآخر يقتسم ويوزّع على أفراد طاقم السفينة بحسب أسهمهم : الرايس كان له عشرون سهمًا ، وللباش رايس (النائب) خمسة أسهم ، وللآغا والطوبجي (المدفعيّ) ثلاثة أسهم ، وللأسير المسيحيّ سهمين ، وللإنكشاريّ والأهليّ "المرتزق" سهم واحد[1] .

أمّا بالنسبة للبضائع ، فكان جزء فقط منها يصرّف في أسواق المدينة ، في حين كان جزء معتبر يجد طريقه من جديد إلى أوربا بواسطة عدد من التجّار اليهود ، والأوربيين الّذين احتكروا تقريبًا تجارة الغنائم الموّجهة للتصدير . وكانت هذه التجارة الفرعيّة من اختصاص يهود ليفورنة ، والّذين كانوا يشترون البضائع بأثمان زهيدة ويعيدون بيعها في عين المكان إلى الأوربيين أو ينقلونها إلى ليفورنة حيث يبيعونها بربح وفير . ومن جهتهم ، كان التجّار الأوربيون – بالرغم من حظر الكنيسة ودول مثل إسبانيا وفرنسا لهذه التجارة "غير الشرعيّة" –

والعبيد الموّظفون في القصر أو الملحقون بالشخصيّات الكبيرة في الدولة يعاملون بأقصى اللطف . وبصفة عامّة ، فإنّ كلّ عبد له ميل إلى الحركة والعمل ، يجد الوسيلة لكسب رزقه . وباختصار ، فإنّه وجد من العبيد من يغادر الجزائر وقلبه مفعم بالأسف والحسرة ، وكثير من هؤلاء يحملون معهم أموالا طائلة عند رحيلهم من البلاد . وصحيح أنّ العبيد يعانون في بعض الأحيان من نزوات ملاّكهم ومن سوء معاملة حرّاسهم ، ولكنّهم في ذلك يخضعون لقانون كونيّ عامّ ، وهو أنّ الرجل الّذي يجد نفسه في قيد الأسر ، هو رجل جرّد من وسائل الدفاع عن نفسه وحرم من أيّ نوع من الحماية . وفظائع أسواق النخاسة التي تحدث ضجّة كبيرة في العالم ، والتي قيل عنها الشيء الكثير ، كلها اتهامات لا أساس لها من الصحّة... وأشدّ أنواع البؤس والشقاء الذي يعاني منه العبيد المسيحيّين في الجزائر هو برود حكومة بلدانهم ، وجبنها إزاء حالتهم بحيث أنّها تحرمهم حتّى من الأمل في الفدية يومًا ما" .
- شالر ، المصدر السابق ، ص . 99-101 .

(1) G.P., Op.cit., pp. 108-110.

يشاركون بشكل نشط في تصريف الغنائم في أسواق مارسيليا ، جنوة ، ليفورنة ، نابولي ، إلخ .

وقد كان يقوم بشراء الأسرى تجّار متخصّصون يجنون أرباحًا مضاعفة في المتاجرة بهم ، وفي هذا الصدد ، يذكر الشريف الزهّار : "... وكانت الغنائم تباع بباب استان[1] ، فيقع للتجّار ربح قويّ... وكان السماسرة ينادون على الأسارى ، وقيمة كلّ أسير مايتا (كذا) دورو ، فكان الناس يملكونهم مدّة ما أقاموا أسارى ، فإذا أتى الفداء يفتدونهم بألف دورو لكلّ رأس"[2] .

2-1. أسطول الغزو البحريّ :

يعتبر القرن السادس عشر الميلاديّ وبدرجة أقلّ القرن السابع عشر لدى الكثير من المؤرّخين على أنّه يمثّل العصر الذهبيّ للقرصنة الجزائريّة ، وذلك بالنظر إلى عدد وحدات الأسطول الجزائريّ وقوّته من جهة ، وإلى الحجم الكبير من الغنائم البحريّة الّتي كان يؤتى بها من جهة أخرى . وقد عرف عدد قطع الأسطول الجزائريّ منذ عهد خير الدين باشا تطوّرًا سريعًا بلغ ذروته في النصف الأوّل من القرن السابع عشر ، وهذا ما يتضّح لنا من تتبّع أكثر الأرقام دقّة الّتي أوردتها المصادر (حسب التسلسل الزمنيّ) :

ففي سنة 1529 ، تمكّن الجزائريّون من الاستيلاء على حصن البنيون الّذي بناه الإسبان قبالة المدينة بعد قتال عنيف شاركت فيه 45 سفينة جهاديّة من مختلف الأنواع (قادرغة[3] ، وبركانطي[4] ، وعدد من القوارب الكبيرة) .

---

(1) تصحيف لكلمة بادستان .

(2) الزهّار ، أحمد الشريف . مذكّرات نقيب الأشراف ، الحاج أحمد الشريف الزهّار . نشر وتقديم أحمد توفيق المدني ، ط . 2 ، ش . و . ن . ت . ، الجزائر ، 1980 ، ص . 27 .

(3) القادرغة (galère) ، كما كانت تدعى بالعثمانيّة ، سفينة ذات مجاذيف مزوّدة بشراع مثلث الشكل ، بلغ طولها حوالي 45 مترًا وعرضها 5.5 متر ؛ كانت تحمل من 3 إلى 5 مدافع كبيرة في المقدّمة ، بالإضافة إلى عدد من المدافع الخفيفة على الجانبين . انظر :
- Planhol, Xavier de, L'Islam et la mer. Perrin, Paris, 2000, p. 179 & 201.

(4) البركانطي (brigantin) ، سفينة صغيرة ذات مجاذيف لها ساريتين ، كانت تعرف باسم فرجاطة لدى الجزائريّين حتّى القرن الثامن عشر .

ومن المؤكّد أنّ السفن المذكورة أعلاه كانت تمثّل كامل قطع الأسطول الجزائريّ آنذاك[1] .

وازدادت قوّة الأسطول تدريجيًا على امتداد القرن - في خضم الصراع الإسبانيّ العثمانيّ - الّتي كانت الجزائر طرفًا فاعلًا فيه ؛ وقد عدّ القسّيس الإسبانيّ دييغو دي هايدو في سنة 1581 حوالي 35 سفينة من نوع قادرغة أو غليوطة[2] ، وبين 20 و 25 بركانطي (فرجاطة) ، مع عدد كبير من القوارب المعدّة للقرصنة[3] .

وحسب ما أفادتنا به المصادر ، بلغ كبر الأسطول الجزائريّ أقصاه خلال زعامة كلّ من إبراهيم عرباجي وعلي بتشين لطائفة الريّاس (1621-1645) . فقد عاين نائب القنصل الفرنسيّ فرانسوا شيه (François Chaix) حوالي 85 سفينة قرصنة "كلّها حسنة التسليح والتجهيز" في سنة 1621[4] ، كما أشار الأسير البرتغاليّ جواو ماسكارينياس (João Mascarenhas) في الفترة ذاتها تقريبًا إلى وجود 80 مركبًا ، و 6 قادرغات ، و 4 بركانطي ، بالإضافة إلى العديد من القوارب في الميناء[5] . ويذكر بتيس دي لا كروا (Pétis de la Croix) أنّ البحريّة الجزائريّة ضمّت 45 سفينة قرصنة ، و 3 قادرغات ، و 6 غليوطات ، و 20 من نوع بركانطي (فرجاطة) في سنة 1645[6] ، أي ما مجموعه 74 قطعة .

---

(1) Devoulx. A. "La marine de la régence d'Alger", in R.A. 13, 1869, p. 389.

(2) الغليوطة (galiote) ، سفينة لا تختلف كثيرًا عن القادرغة من حيث الشكل والتسليح ، لكنّها أصغر قليلًا وأسرع .

(3) نقلًا عن :
- Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. p. 51.

(4) Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1981, p. 17, n. 1.

(5) Mascarenhas, Op.cit., p. 82 .

(6) Emerit "Un mémoire sur Alger...", Op.cit., p. 21.

و الملاحظ أنّه منذ ذلك الحين بدأ تناقص عدد وحدات الأسطول شيئًا فشيئًا لأسباب عدّة يمكن إجمالها في :

- الخسائر الفادحة الّتي تكبّدتها الإيالة في حروبها مع الدول الأوربية[1] ، في ظلّ اشتداد الصراع المسيحيّ الإسلاميّ الّذي شهده المتوسّط ، خلال حرب كريت (1645-1669) ، والّتي كانت الجزائر طرفًا فيها .

- تبعات الإنهيار الديموغرافي على المستوى البشريّ ، الّذي عانت منه كافة المناطق بالجزائر آنذاك ، من جراء الأوبئة وعدم الإستقرار الداخليّ[2] .

ويظهر ذلك جليًا من خلال ما أورده دابير (Dapper) في سنة 1659 عن وجود 22 أو 23 سفينة (بارجة) ، مسلّحة بـ 30 إلى 50 قطعة مدفعيّة وتحمل كلّ واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة رجل[3] ؛ ومن جهته ، ذكر محمّد بن رقية التلمسانيّ أنّه في عام 1661 "كان في الجزائر من السفائن الّتي تحل الطاقة من الأسفل اثنتان وأربعون سفينة"[4] . كما ورد في مصدر إنكليزيّ بقي مؤلّفه مجهولا أنّ البحريّة الجزائريّة في سنة 1675 ضمّت 31 سفينة قرصنة ، بالإضافة إلى 3 قادرغات ، و 7 بركانطي وشطيّتان[5] ، أي

(1) على سبيل المثال ، ما بين عامي 1655 و 1671 ، فقدت الجزائر حوالي 38 مركب تمّ الاستيلاء عليها أو إحراقها من طرف الأساطيل المعادية لإنكلترا والأراضي المنخفضة فقط ، انظر في هذا الصدد :

- Krieken, Op.cit., pp. 53-67.
- Playfair, A bibliography, Op.cit., pp. 14 & 255.

(2) يذكر سامح التر بشأن وباء سنة 1654 : "... يقال أنّ هذا الوباء نقله بحارة الأسطول العثمانيّ ولهذا سمّي بالوباء الكبير أو وباء قونية ، وقد استمرّ مدّة ثلاث سنوات وذهب ضحيّته ثلث سكان الجزائر ، وغدا الريّاس لا يتحركون من الميناء ، كما مات من جرائه الكثير من الأسرى المسيحيّين وكانت السفن التي تأتي الى ميناء الجزائر لا تعود" .

انظر :

- التر ، المرجع السابق ، ص . 377-378 .

انظر أيضًا الفصل السابق ، المبحث الثاني ، الأوضاع الديموغرافيّة .

(3) Dapper, Op.cit, p. 177.

(4) قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 90-91 .

(5) G.P., Op.cit., pp. 131-135.

43 سفينة إجمالاً . وقد تناقص هذا العدد كثيرًا في النصف الأوّل من القرن الثامن عشر ، إذ وضع لوجييه دو تاسي (Laugier de Tassy) ، في سنة 1724 ، قائمة مفصّلة لـ 24 سفينة حربيّة ، كان نصفها فقط من البوارج الّتي تراوح تسليحها بين 30 و 52 مدفعًا[1] . وفي سنة 1738 ، لم يعد الأسطول يضمّ سوى 18 سفينة[2] ، وذلك يعدّ شاهدًا أكيدًا على الانحطاط الّذي وصلت إليه البحريّة الجزائريّة في تلك الحقبة .

2.2. الغنائم البحريّة :

قليلة هي المصادر الأوربية الّتي تطرّقت إلى عائدات القرصنة الجزائريّة بشيء من الدقّة ، إذ كانت السمّة الغالبة فيها هي المبالغة ؛ وممّا زاد من صعوبة الأمر أنّ جلّ المعلومات المتوفّرة حول حجم الغنائم جزئيّة ، ولا تغطي سوى فترات زمنيّة وجيزة من القرن السابع عشر ، كما يظهر من خلال الجدول أدناه الّذي أعدّه بن منصور استنادًا إلى كتابات غراماي .

جدول رقم 5 : غنائم الجزائريّين خلال مقام غراماي بالجزائر (مايو-أكتوبر 1619)[3]

التواريخ	المراكب	الأسرى	الملاحظات
9 مايو	مركب من مارسيليا	4 (غراماي ، برتغاليّ ، جنويّ ، فارس مالطيّ)	أخلي سبيل المركب ، الطاقم والركّاب الفرنسيّين
1 يونيو	4 سفن هامبورغيّة	عدد غير محدّد	احتجزت المراكب والحمولة
5 يونيو	سفينتين هولنديّتين	–	احتجزت الحمولة ، أفرج عن البحّارة وأخلي سبيل السفينة الأولى على الفور والأخرى في 12 يوليو
8 يونيو	مركب إسبانيّ	40 إسبانيّ	احتجز المركب والحمولة

(1) Laugier de Tassy, Op.cit., pp. 158-159.
(2) Devoulx, "La marine...", Op.cit., p. 396.
(3) Ben Mansour, Op.cit., pp. 141-143.

25 يونيو	سفينتين قادمتين من إسبانيا	بلجيكيّين ، إسبان وفرنسيّين في خدمة إسبانيا	تابعيّة السفينتين وعدد الأسرى غير محدّد ؛ احتجزت السفينتين والحمولة
1 إلى 10 يوليو	-	160 صقلّيّ وأسيرين فرّا من تونس	غارة مشتركة مع التونسيّين على السواحل الصقلّيّة ؛ غنيمة ثمينة جدًا
13 يوليو	فرجاطة فرنسيّة	-	احتجزت الحمولة ، أفرج عن البحّارة ولكن الفرجاطة أفلتت
5 أغسطس	مركبين إسبانيّين	28 إسبانيّ	احتجز المركبين والحمولة
27 أغسطس	سفينة هامبورغيّة	17 ألمانيّ	احتجز المركب والحمولة
31 أغسطس	-	72 إسبانيّ	غارة على ساحل غاليسيا (Galicia)
6 سبتمبر	-	19 إسبانيّ	غارة على سواحل غاليسيا وجزر الكناري (Canarias)
15 سبتمبر	غليوطة إسبانيّة	25 إسبانيّ	غنيمة ثمينة اخذت من الإسبان ؛ احتجز المركب
16 سبتمبر	4 سفن على الأقلّ (فرنسيّة ، وبلجيكيّة وإنكليزيّة)	-	كانت تحمل بضائع إسبانيّة : احتجزت السفن والحمولة
20 سبتمبر	-	21 كناريّ والعديد من الإسبان	غارات على سواحل إسبانيا وجزر الكناري ؛ احتجزت حمولة سكر
22 سبتمبر	مركب من طولون	-	افتدي الطاقم والمركب
29 سبتمبر	مركب من لاروشيل (La Rochelle)	-	أخلي سبيل الطاقم والمركب ؛ احتجزت الحمولة
30 سبتمبر	سفينتين فرنسيّتين ، سفينة بلجيكيّة وأخرى هولنديّة	-	احتجزت المراكب والحمولة ؛ أغرق طاقم وركاب إحدى المراكب
6 أكتوبر	سفينتين هولنديّتين	-	احتجز المركبين و الحمولة
7 أكتوبر	سفينة إنكليزيّة	-	احتجز المركب والحمولة

8 أكتوبر	-	24 ألمانيّ و 35 كناريّ	-
9 أكتوبر	مركب برتغاليّ	36 برتغاليّ	احتجز المركب وحمولة السكر
19 إلى 26 أكتوبر	مركبين برتغاليّين	77 برتغاليّ و 18 إسبانيّ	احتجز المركبين والحمولة ؛ غارة على الساحل الإسبانيّ
المجموع : 25 مركب محتجز ، 578 أسير جنسيّة معروفة			

وحسب ما أفاد به "غراماي" ، فقد أسر الجزائريّون خلال ستّة أشهر حوالي 25 سفينة ، و 578 شخصًا على الأقلّ ، منهم 535 من رعايا الإمبراطوريّة الإسبانيّة . لكن هذا التعداد رغم دقّته يبقى ناقصًا ، ذلك أنّ غراماي في الحقيقة لم يحصي غنائم عديدة كونه تغيّب عن الجزائر مدّة نصف شهر (12-26 أغسطس) ، كما لم يحدّد عدد الّذين وقعوا في الأسر أيّام 1 و 25 يونيو ، و 16 سبتمبر .

ومن كلّ ذلك ، يتّضح لنا أنّ الجزائريّين كانوا يحترمون المعاهدات الّتي يبرمونها مع الدول الأوربية مثل فرنسا ، والأقاليم المتّحدة (هولندا)[1] ، ويخلون سبيل سفنها بعد تحقّق السلطات الجزائريّة من خلوها من ركّاب ، أو بضائع من إسبانيا ، أو تابعة لدول في حالة حرب مع الإيالة .

وإضافة إلى ما سبق ، جمع "غراماي" من مصادر مطّلعة معلومات قيّمة عن "الأسلاب" الّتي غنمها الجزائريّون ، ما بين سنتي 1608 و 1618 ، ورتّبها لين منصور أيضًا في جدول كما يلي :

جدول رقم 6 : غنائم الجزائريّين في الفترة (1608-1618)[2]

---

(1) وهذه الحقيقة تدحض المزاعم المغرضة للمدرسة التاريخيّة الاستعماريّة الّتي درجت على وصف القراصنة الجزائريّين بقطّاع الطرق ولصوص البحر ، وكانت تحمّل الإيالة عومًا مسؤوليّة نقض المعاهدات الّتي كانت تربطها مع الأمم الأوربيّة .

(2) Ben Mansour, Op.cit., p. 178.

السنوات	المراكب	الأسرى	الملاحظات
1608	42	860	بعض الأسرى أخذوا وبيعوا خارج الجزائر
1609	36	632	–
1610	23	384	–
1611	20	464	–
1612	-	-	لا توجد إشارة
1613	16	230	بالنسبة لإيطاليا وحدها
1614	35	467	–
1615	-	-	لم ترد إشارة لهذه السنة
1616	34	767	–
1617	26	1763	منهم 663 من جزر مادير (Madeira) البرتغالية
1618	19	1468	غزو لانزاروت (Lanzarote) وعدّة مواقع بجزر الكناري
المجموع	251	7035	بمعدّل سنويّ يقارب 28 مركبًا و 781 أسير

ويتبين من هذا الجدول أنّه في غضون عقد تقريبًا ، غنم الجزائريّون ما لا يقلّ عن 251 مركبًا وأسروا أكثر من 7035 مسيحيًا . إلاّ أنّ المرجّح أنّ عدد المغانم في تلك الفترة كان أكثر من ذلك ، إذ نجد في وثيقة معاصرة اقتبست من إحدى سجلات القنصليّة الفرنسيّة أنّه خلال تسع سنوات فقط (1613-1621) ، استولى الريّاس على 936 سفينة بالضبط[1] : 447 سفينة هولنديّة[2] ، و 193 سفينة فرنسيّة ، و 120 إسبانيّة ، و 60 إنكليزيّة[3] ، و 56 ألمانيّة ، بالإضافة

(1) Grammont, H.D. de "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle, Ière partie", in R.A. 23, 1879, pp. 99-100.

(2) يذكر "فان كريكن" أنّه خلال مقام القنصل الهولنديّ كايزر بالجزائر (1616-1626) ، أتى الريّاس بما مجموعه 216 سفينة هولنديّة وأخلي سبيل 25 منها . انظر :

- Krieken, Op.cit., p. 24.

(3) يذكر "بلايفر" أنّ الجزائريّين أخذوا في ظرف ستّ سنوات (1615-1620) حوالي 150 سفينة إنكليزيّة . انظر :

- Playfair, R.L. The scourge of christendom, Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest. London, 1884, pp. 39-40.

إلى 60 قاربًا فرنسيًا ، وعددًا كبيرًا من القوارب أخذت عند سواحل إسبانيا[1] ، أي بمعدّل سنويّ يفوق المائة قارب وسفينة .

ومن جهته ، قدّر الأب دان الّذي زار الجزائر في سنة 1634 أنّه في ظرف الخمسة وعشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، ارتفع عدد الغنائم إلى حوالي 600 مركب ؛ وأضاف أنّه من سنة 1629 حتّى منتصف سنة 1634 ، استولى الجزائريّون على ثمانين مركبًا فرنسيًا ، 52 منها في المحيط الأطلسيّ ، و 28 في حوض البحر المتوسّط ، وألحقوا بالتجارة الفرنسيّة خسارة قدّرت بـ 4.752.000 ليرة[2] .

إنّ هذه الأرقام – الّتي ينبغي الأخذ بها بتحفّظ – تعطينا فكرة مجملة عن حجم الغنائم الهامّ الّتي كانت تجنيه القرصنة الجزائريّة خلال الثلث الأوّل من القرن السابع عشر .

وأفاد دي غرامون أنّه في خريف عام 1661 وحده ، أخذ الريّاس اثنا عشر مركبًا إنكليزيًا ، تسعة مراكب هولنديّة ، واثنا عشر مركبًا فرنسيًا وإيطاليًا[3] . وفي نفس السنة ، ذكر محمّد بن رقية التلمسانيّ أنّ الجزائريّين استولوا في ظرف ستّة أشهر على اثنان وستّين مركبًا من الإنكليز ، كما أضاف "أنّ أهل الجزائر كانوا يغرقون أكثر الغنائم بعد أخذ النصارى ورفع أرفع أمتعتهم"[4] .

(1) نلاحظ في هذا الكشف الغياب غير المبرّر لأيّ ذكر للخسائر الإيطاليّة ، الّتي كانت ، بما لا يحتمل الشكّ ، تشكّل جزءًا معتبرًا من الغنائم .
وقد عثر خليل الساحلي في أرشيف قصر طوبقبو بإسطنبول على وثيقة عثمانيّة تفيد بأنّ الخسائر التي كبّدها قراصنة تونس والجزائر للبنادقة من سنة 1613 إلى 1638 ، بلغت ما قيمته خمسة ملايين قرش و 37 سفينة . انظر :
- خليل الساحلي ، "الصّراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر" ، المجلة التاريخيّة المغربيّة 4 ، 1975 ، ص . 105-112 .

(2) Dan, Op.cit., p. 320.

(3) Grammont, H.D. "Relations entre la France et la régence d'Alger au XVIIe siècle, 4ème partie", in R.A. 28, 1884, p. 292.

(4) قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 91 .

كما يظهر من كشف قام به ألبير ديفو - اعتمادًا على وثائق أرشيفيّة - أنّ الغنائم بلغ عددها 38 في سنة 1674 ، 83 في سنة 1675 ، 58 في سنة 1676 ، و 12 خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 1677 ، أيّ بمعدّل سنويّ يقارب 50 غنيمة . وبالمقارنة ، فقد خرجت 26 سفينة للقرصنة في سنة 1674 ، و 35 في سنة 1675 ، و 28 في سنة 1676 و 11 في شتاء سنة 1677[1] . وفي نفس الفترة ، ذكر مصدر إنكليزي مجهول أنّه أتي بنحو 187 غنيمة إلى ميناء الجزائر في أقلّ من ثلاثين شهرًا[2] . كما قدّر القنصل الإنكليزيّ روبرت كول (Robert Cole) أنّه خلال حرب (1677-1681) ، أسرت بحريّة الإيالة 157 سفينة من أسطول بلاده التجاريّ ، وحوالي 3.000 بحّار ، وبلغت الخسائر نحو 300.000 جنيه إسترليني[3] .

وممّا سبق نلاحظ أنّه - حتّى تلك الفترة المتأخرة - كانت لا تزال القرصنة الجزائريّة نشطة وتدرّ ما يكفي من الأرباح للمحافظة على أسطول بحريّ قويّ . لكن ، في القرن الثامن عشر ، انحطت القوة العدديّة للبحريّة كما رأينا سابقًا ، وتراجع معها نشاط الغزو البحريّ بشكل واضح : إذ بينما اقتيدت سبعة عشر غنيمة إلى الجزائر في ظرف عشرين يومًا في عام 1656 ، وأسر الجزائريّون ستة عشر مركبًا في المياه البرتغاليّة وحدها في عام 1661 ، كان على متنها - حسب ما قيل - خمسمائة رجل وامرأة ؛ لم يغنم الريّاس في سنة 1727 سوى 25 مركبًا و 249 أسيرًا[4] .

ومع مرور الوقت ، تقلّص أيضًا مجال المناورة : في سنة 1661 ، كان الريّاس يهاجمون كلّ السفن الأوربية بلا استثناء . لكن في منتصف القرن الثامن عشر ، كانت أغلب الدول الأوربية في حالة سلم مع الإيالة عدا مالطة ، وإسبانيا ، ومملكة نابولي ، والبندقية[5] ؛ وفي سنة 1753 مثلا ، استولى الريّاس على

---

(1) Devoulx, "La marine…", Op.cit., pp. 391-393.
Khiari, Op.cit., pp. 91-92.
(2) G.P., Op.cit., p. 130.
(3) Fisher, Op.cit., p. 346.
(4) Krieken, Op.cit., p. 99.
(5) Panzac, Les corsaires barbaresques..., Op.cit., p. 34.

اثنتي عشرة سفينة فقط كلّها إسبانيّة ، وكان يوجد على متنها 209 شخصًا[1] . ولقد انخفضت عائدات الغزو البحريّ تباعًا للذلك بشكل كبير[2] .

2. 3. الأسرى الأوربيون :

بسبب النشاط البحريّ المكثّف ، شكّل الأسرى الأوربيون السلعة الأكثر رواجًا في الجزائر . ولقد كانت المدينة ، في القرن السابع عشر ، تعجّ بأعداد هائلة منهم بلغت - حسب بعض التقديرات الواردة في المصادر المسيحيّة - عشرات الآلاف ؛ ولكن الطابع المغرض والميل إلى المبالغة اللذي تميّزت به معظم تلك المصادر ، يجعلنا نشكّ جدّيًا في صحّة الأرقام المقدّمة .

جدول رقم 7 : عدد الأسرى بالجزائر حسب المصادر الأوربية (1580-1729)[3]

---

(1) Krieken, Op.cit., p. 110.

(2) يذكر "شارل أندريه جوليان" في هذا الصدد : "في القرن الثامن عشر ، فقدت الجزائر رخاءها السابق . فالمعاهدات [المبرمة] مع الدول القويّة ، مطاردات الأعداء ، وتخلخل طواقم القراصنة أساءت إلى القرصنة . في غضون تسع سنوات ، خلال ربع قرن (1765-1792) ، لم تبلغ [قيمة] الغنائم مائة ألف فرنك . وتقلص الأسطول من 24 بارجة (1724) ، في ظرف ستّين سنة ، إلى 8 قوارب وغليوطتين (1788)" .
- Julien, Op.cit., T. 2, p. 289.

(3) نقلاً عن :
- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., p. 159.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 138-140.
- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
- Dan, Op.cit., p. 318.
- Knight, Op.cit., p. 51.
- d'Arvieux, Op.cit., p. 225.
- G.P., Op.cit., pp. 91-92.
- Sanson d'Abbeville. L'Affrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traitez de geographie, et d'histoire, Paris, 1656, p. 27.

السنة	المصدر	عدد الأسرى
1580	ديغو دي هايدو	حوالي 25.000
1587	لانفردوتشي و بوزيو	حوالي 20.000
1598	ماجيني	حوالي 15.000
1619	غراماي	35.000 / 32.000
1625	سالفاغو	25.000
1634	الأب دان	25.000
1631-1638	فرانسيس نايت	60.000
1640	جوزي دي تامايو	40.000
1640	ايمانويل دارندا	40.000 / 30.000
1656	صانصون دانفيل	40.000 / 30.000
1660	دافيتي (طبعة روكولس)	35.000
1660	لويس دوماي	5.000
1662	الأب أوفري	12.000 (كاثوليكي)
1665	دو فال	أزيد من 40.000
1671	الأب لوفاشي	14.000
1675	الفارس دارفيو	12.000 / 10.000
1675	ج.ب.	18.000
1678	دو فوكور	30.000 / 20.000
1683	مانسون- ماليه	40.000 / 35.000
1684	بتيس دي لا كروا	35.000
1693	لورانس (أرشيف "De Propaganda Fide")	4.000
1698	لورانس (نفسه)	2.600
1700	كوملان و دي لا موت	10.000 / 8.000
1701	لورانس (أرشيف "De Propaganda Fide")	3.000
1719	غودفيل (أطلس)	4.000
1729	فاو	10.000 / 9.000
1729	فاندرا	أزيد من 5.000

وللتثبت من ذلك ، يكفي أن نلقي نظرة على الجدول أعلاه المستخرج من المصادر الأوربية ، والّذي يقدّم تقديرات إجماليّة عن عدد الأسرى على مدى قرن ونصف . فهذه التقديرات التقريبيّة ، خصوصًا تلك العائدة إلى الفترة ما بين سنتي 1578 و 1684 ، والّتي فاقت في مجملها الخمسة وعشرين ألفًا ، أغلبها دون أدنى شكّ مبالغ فيها ، ولا تستند على شيء ملموس ، كما أنّ بعضها متناقضة[1] ؛ ومن الواجب التساؤل ، كيف لمدينة بلغ متوّسط عدد سكّانها آنذاك نحو السّتين ألفًا أن تستوعب ذلك العدد الضخم من الأسرى ؟ كيف ولماذا انخفض عدد الأسرى بذلك الشكل في القرن السابع عشر ؟

يجب علينا الإعتراف أنّها أسئلة من الصعب الإجابة عليها في ضوء المعطيّات القليلة لدينا ، الّتي يمكن الوثوق بها : في سنة 1510 ، عندما ذهبت السفارة الجزائريّة برئاسة سالم التومي إلى برغوس لإعلان التبعيّة لملك أرغونة فرديناند ، حملت معها كلّ الأسرى الموجودين بالمدينة وكان عددهم 130 مسيحيّ تمّ إفتكاكهم من قيود الأسر نزولا عند مطلب الإسبان[2] . وتذكر المصادر الإسلاميّة أنّه في سنة 1519 - سنة انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانيّة - كان "جملة الأسارى ثلاثة آلاف وثلاثة ثلاثين أو ستّة وثلاثين"[3] أغلبهم من الإسبان . وفي سنة 1533 ، أرسل الأسرى إلى قائد الحامية الإسبانيّة ببجاية يخبرونه فيها عن وجود سبعة آلاف أسير في سجن الجزائر[4] ، وهو يطابق الرقم الّذي ذكره صاحب "غزوات عروج وخير الدين" بالنسبة لعدد

---

(1) انظر :
- Fontenay, Op.cit., p. 15.
- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., pp. 158 &160.
- Merouche, Op.cit., p .213.
- Ben Mansour, Op.cit., pp. 139-140.

(2) Chevallier, C. Les trentes premières années de l'État d'Alger : 1510-1541, OPU, Alger, 1988, p. 18.

(3) الجديري التلمساني ، محمد بن رقية . "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة" ، نشر سليم بابا عمر ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب 3 ، 1976 ، ص 11.

(4) التر ، المرجع السابق ، ص . 100-102 .

الأسرى في سنة 1534[1] . وقد تجاوز هذا العدد على الأرجح الاثنا عشر ألفًا عقب الهزيمة الساحقة التي لحقت بالكونت الكوديت تحت أسوار مستغانم في سنة 1558 ، وأدت إلى وقوع ما بين 5 و 6.000 إسبانيّ في الأسر[2] .

بين نهاية القرن السادس عشر والعقد الثاني من القرن السابع - الفترة التي مثلت أوج القرصنة - كان يوجد بالجزائر ما بين خمسة عشر وعشرين ألف أسير على أكثر تقدير[3] . وللمقارنة ، كان يوجد في تونس حوالي عشرة آلاف أسير ، وفي طرابلس الغرب من أربعمائة إلى خمسمائة[4] . ويذكر البرتغاليّ ماسكارينياس الذي كان أسيرًا بالجزائر في الفترة (1621-1624) أنه كان "يوجد بالجزائر إذا لم نأخذ في الحسبان سوى الذين ينتمون لكنيسة روما ، نحو ثمانية آلاف أسير مسيحيّ ، ولو لم يفتك الطاعون بالعديد منهم لكانوا أكثر بكثير..."[5] . وإذا أضفنا للعدد المذكور المسيحيّين المنتسبين إلى الطوائف الأخرى - وعلى وجه الخصوص البروتستانت - فإننا نصل إلى عدد تقريبيّ يتراوح بين 10 و 12.000[6] .

---

(1) Rang S. & Denis F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVI^e siècle, T. 1, Éditions Bouslama, Tunis, 1984, p. 291.

(2) Cazenave, J. "Contribution à l'histoire du Vieil Oran", in R.A. 66, 1925, p. 350.

(3) في سنة 1587 ، قدّر فارسا مالطة "بوزيو" و"لانفردوتشي" بحوالي 20.000 عدد الأسرى الموجودين بالجزائر ، وقدّم الإيطاليّ "جيوفاني ماجيني" رقم 15.000 أسير بالنسبة للجزائر وحدها ، و 32.000 بالنسبة "للبلاد البربريّة" في سنة 1598 . انظر :

- Lanfreducci & Bosio, Op.cit., p. 540.
- Cresti, "Quelques réflexions...", Op. cit., p. 159.
- Ben Mansour, Op.cit., p. 139.

(4) Bono, I corsari babareschi, Op.cit., p. 220.

(5) Mascarenhas, Op.cit., p. 74.

(6) بالنسبة للإنكليز ، تناقص عدد أسراهم بسبب وباء الطاعون من 1.000 في سنة 1621 إلى 800 بعد عامين ؛ وقد تم تحرير 600 بحّار إنكليزيّ من الأسر بموجب معاهدة السلم المبرمة في سنة 1623 .

وقد بدأ عدد الأسرى بالتراجع منذ ذلك الوقت تقريبًا بالموازاة مع انخفاض عدد السكّان في زمن كثرت فيه الأوبئة والاضطرابات ، حيث سجّل النائب الرسوليّ فليب لوفاشي (Philippe Le Vacher) بالجزائر وجود نحو 8.000 أسير مسيحيّ في عام 1650[1] . وبعد وبائي عامي 1654 و 1663 اللّذين ذهب ضحيتهما - وفق بعض المصادر - ثلث ونصف سكّان الجزائر على التوالي ، انخفض العدد بشكل كبير إلى 5.000 أسير فقط ، وهذا حسب ما أوردته المصادر الفرنسيّة[2] .

وقد عاود عدد الأسرى إلى الارتفاع ، بسبب انتعاش نشاط الغزو البحريّ مجددًا ، في عهد الحاج علي آغا وعهد الدايات الثلاث الأوائل[3] . ففي سنة 1675 ، قدّر القنصل الفرنسيّ دارفيو بأنّ عددهم يتراوح بين عشرة واثنا عشر ألفًا[4] . لكن في نهاية القرن السابع عشر والعقود الأولى من القرن الثامن عشر - ومع الانحطاط البيّن الّذي عرفته القرصنة الجزائريّة - انهار عدد

انظر :

- Fisher, Op.cit., pp. 268-270.
- Playfair, The scourge of christendom, Op.cit., p. 45.

ونفس الشيء بالنسبة لسكّان الأراضي المنخفضة ، حيث تناقص عددهم من 300 في سنة 1620 إلى حوالي 150 بعد عامين ؛ لكن بعد إبرام معاهدة السلم مع الإيالة في سنة 1622 ، لم يعد يوجد - بشهادة القنصل الهولنديّ "ويجنانت دي كايزر" (Wijnant de Keyser) - سوى ثلاثة أسرى بالجزائر في صيف عام 1624 .

انظر :

- Krieken, Op.cit., pp. 26 & 30-35.

(1) Abbé Bombard, Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger, in R.T., 1, 1894, p. 388.

(2) Dumay, "Projet pour l'entreprise d'Alger", Op.cit., p. 4.

انظر أيضًا :

- قنان ، نصوص ووثائق ، المرجع السابق ، ص . 100 .

(3) Delphin, "Histoire des pachas... ", in J.A., avril-juin 1922, p. 210.
Grammont, Histoire d'Alger..., Op.cit. pp. 245-249 & sq.

(4) d'Arvieux, Op.cit., p. 225.

الأسرى بشكل أسرع من ذي قبل ؛ إذ هبط العدد من 4.000 أسير في سنة 1693 إلى 2.600 في سنة 1698 ، و 3.000 في سنة 1701[1] .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الانخفاض المسجّل في عدد الأسرى قابله ارتفاع محسوس في ثمن الفديات ، ابتداءً من منتصف القرن السابع عشر ، كما تبيّنه الأرقام التالية المستقاة من مصادر مختلفة[2] :

سنة 1644 : 155 ريال (أي حوالي 465 ليرة فرنسيّة) .
سنة 1662 : 500 فلورين[3] .
سنة 1666 : 600 ليرة فرنسيّة .
سنة 1683 : 750 فلورين .
سنة 1685 : 800 ليرة فرنسيّة .
سنة 1710 : 200 ريال (أي حوالي 720 ليرة فرنسيّة) .
سنة 1730 : 925 فلورين .
سنة 1735 : 1265 فلورين .

---

(1) انظر الجدول رقم 7.
انظر أيضًا :

- Cresti, "Quelques réflexions…", Op. cit., p. 159.
- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit. p. 269.

(2) انظر :

- Favre, F. Le veritable recit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Nostre Dame de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645, pp. 26-29.
- Krieken, Op.cit., pp. 61, 75 & 104.
- Wilhelm, J. "Captifs chrétiens à Alger", in R.S.P. 56, 1933, p. 133.
- Mathiex, J. "Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVII[e] et XVIII[e] siècles", in A.E.S.C. 9, 1954, p. 162.

(3) الفلورين ، عملة هولنديّة قيمتها تقارب الليرة .

ومن هذه الأرقام نلاحظ أنّ متوّسط ثمن الأسرى قد تضاعف مرّتين أو ثلاث مرّات تقريبًا بالجزائر في ظرف أقلّ من قرن ، وذلك بالتوازي مع تناقص عدد الأسرى الأوربيين ؛ ممّا أسهم في تخفيف أثر انخفاض نشاط القرصنة الملموس خلال تلك الفترة ، وحجم الخسائر المترتّبة عن ذلك .

الخاتمة

أسفرت دراستنا لموضوع الجزائر في عهد الآغوات عن جملة من النتائج الهامّة نلخّصها فيما يلي :

• لمسنا من خلال دراستنا لعوامل تراجع سلطة الولاة ، على مدى قرن من الزمن (1557-1659) ، التأثير البارز الذي أحدثه انحطاط الإدارة العثمانيّة الّذي بدأ بسبب شراء المناصب وتفاقم من جرّاء فساد ذمّة موظفي السلك الإداريّ وتجاوزات الملتزمين بالجباية ؛ وقد أدّى ذلك إلى حدوث ضغط خاصّة على المناطق الداخليّة للبلاد بفعل زيادة المطالب المخزنيّة وكثرة الضرائب ، ممّا كان يترتّب عنه في الغالب نشوب اضطرابات وثورات قبليّة .

• لقد تطرّق العديد من المؤرّخين إلى الصراع الّذي حصل بين الأوجاق وطائفة الريّاس ، ورأى بعضهم مثل دي غرامون في هذا الصراع الحجر الأساس لكلّ الأحداث والاضطرابات الّتي وقعت في الجزائر طيلة العهد العثمانيّ تقريبًا ، بما فيها فترة الآغوات . ولكن اقتصر الصراع في حقيقة الأمر بين الطرفين على القرن السادس عشر فقط ، حيث أنّنا لم نجد دلائل ملموسة عنه لدى دراستنا لأحداث القرن التالي ؛ والراجح أنّ ذلك راجع إلى الخطوة الّتي اتّخذها الوالي محمّد باشا في عام 1568 بالسماح للإنكشاريّة بالمشاركة في الغزو البحريّ على متن سفن الريّاس ، وهذا القرار خفّف كثيرا من حدّة الصراع الّذي يجب الإشارة إلى أنّه لم يصل أبدًا إلى حدّ المواجهة المفتوحة .

• وما يمكن تسجيله أيضًا هو أنّ تطوّر الأحداث ، منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر ، أفرز وضعًا جديدًا تمثّل في بدء صراع طويل بين الولاة العثمانيّين وأوجاق الإنكشاريّة ؛ صراع تدخّلت فيه أحيانًا طائفة الريّاس مثلما

التي سبقت اغتيال محمّد تكلرلي باشا . فقد وقع خلال أحداث عام 1556 التي سبقت اغتيال محمّد تكلرلي باشا . فقد استغلّ الأوجاق موقعه في الديوان بحكم أكثريّته ليراقب عن كثب القرارات المتخذة ثمّ أصبح يتدخل بشكل متزايد في توجيه سياسة البلاد ، وبوجه خاصّ خلال الفترات التي عرفت اشتداد الأزمات الماليّة والسياسيّة ؛ وبذلك تكرّس على مرّ العقود تفوّق الإنكشاريّة وارتقائها هرم السلطة على حساب الوالي ، ممثّل السلطان العثماني .

• كانت العلاقة بين الجزائر والباب العالي ، رغم كونها ولاية من ولايات الدولة العثمانيّة ، عبارة عن علاقة ولاء (vassalité) أكثر منها علاقة التبعية التي تربط عادةً بين إدارة مركزيّة وأحد أقاليمها . وتجلّى ذلك ، منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر ، عندما تحوّلت وجهة اهتمامات الدولة العثمانيّة نحو الشرق بعد تحرير تونس من الإسبان بفضل عون القوّات الجزائريّة ، وذلك في حين استمرّت اهتمامات السياسة الجزائريّة على نفس خط السير الذي تمثل في التصدي لخطر الدول الأوروبيّة في الحوض الغربيّ للمتوسّط ؛ ولتبيان استقلاليّة القرار الجزائريّ ، تكفي الإشارة إلى أنّ إسبانيا نجحت في إبرام معاهدة سلم مع الدولة العثمانيّة ، ومع ذلك فقد استمرّت في حرب مع إيالة الجزائر حتّى بداية العقد الأخير من القرن الثامن عشر .

• رأينا مشاركة الأسطول الجزائريّ إلى جانب العثمانيّين في حرب كريت الطويلة (1645-1669) ضدّ البنادقة وحلفائهم المسيحيّين ؛ وقد كان من أبرز نتائج احتدام هذا الصراع بالنسبة للريّاس الجزائريّين هو ازدياد الخسائر في العتاد والرجال إلى حدّ الاستنزاف ، وأدّى ذلك بدوره إلى هبوط معتبر في حجم الموارد المتأتّية من النشاط البحريّ في السنوات الأخيرة التي سبقت انقلاب 1659 . كما شهدت الجزائر تعاقب عدّة نوائب في فترة قصيرة من الزمن ، ونذكر منها غزو الطامع العلويّ للغرب الجزائريّ (1653-1654) ، ووباء تونية (1654-1657) ، وفرار حاكم الباستيون المثقل بالديون (1658) ، التي أفضت إلى حدوث أزمة ماليّة خانقة سيتمخّض عنها في آخر المطاف تغيير جذريّ لنظام الحكم .

• عند أواخر الخمسينات من القرن السابع عشر ، ظهر تطوّر جديد في اتجاه استقلاليّة أكبر عن الدولة العثمانيّة بتحويل الباشا (الوالي) إلى مجرّد حامل للأختام ، وبرز الآغا كالزعيم الفعليّ عن الجهاز التنفيذيّ أمام الديوان . ولقد عدّ الباب العالي الّذي كان يسوسه الصدر الأعظم المتمرّس كوبرلو هذه الخطوة خروجًا عن طاعة السلطان ، وحظر التعامل مع الجزائريّين ؛ ولكن الطرفان وجدا في الأخير صيغة للإبقاء على أواصر العلاقات الخصوصيّة بينهما في ظلّ هذا الوضع الجديد ، بتعيين باشا له صلاحيات محدودة يكون ممثّل السلطان في البلاد ، على أن تبقى مقاليد السلطة والنفوذ بين أيدي الآغا والديوان .

• لقد استحدثت "ثورة الأغوات" - الّتي اعتبرناها بالأحرى انقلابًا وفقًا لمجريات الأحداث - نمطًا جديدًا للحكم : إذ تمّت فعليًا تنحية الباشا عن السلطة ، واستبدل بهيئة عليا تحت رقابة الديوان مشكّلة من أربعة وعشرين معزول آغا ، يرأسها حاكم يحمل لقب آغا ؛ وقد أوكلت إلى هذه الهيئة مهام تسيير شؤون الحكم ، والّتي احتلّت فيها الماليّة المقام الأوّل . وتجدر الإشارة إلى أنّه أبقي على الباشا في منصب شرفيّ ، وذلك بسبب شعور الموالاة الّذي احتفظ به الأوجاق تجاه الباب العالي ، ومراعاةً لمكانة السلطان العثمانيّ في شخص ممثّله .

• في غضون فترة الأغوات القصيرة ، الّتي دامت من عام 1659 إلى 1671 ، تعاقب أربع آغوات على الحكم ، وهم : خليل بلوكباشي ، ورمضان بلوكباشي ، وشعبان آغا ، والحاج علي آغا . وجميعهم عرفوا نفس المصير المحتوم ، الموت قتلاً ؛ هذه النهاية المأساويّة عزّزت بعض المؤرّخين في رأيهم بأنّ هذه الفترة لم تكن "بصريح العبارة ، سوى تمرّد طويل الأمد للمليشيا" (دي غرامون) . طبعًا ، تعكّر صفو الجزائر خلال هاته الاثنا عشر سنة بثورتين كبيرتين ، ثورة في عام 1661 وأخرى في 1671 ، اللّتان شهدتا تقتيل الإنكشاريّة للآغا الحاكم وزمرة مقرّبيه . ولكن بعد تفحّصنا للأمور عن كثب ، خلصنا إلى نتيجة أنّ هذه الفترة لم تكن مظلمة بالقدر الّذي أراد بعض المؤرّخين أن يصوروه لنا ، وهذا للأسباب المذكورة أدناه :

عكس ما يمكن أن نتصوّره ، لم يكن الأربع آغوات الّذين حكموا الإيالة - "سيئين" ؛ فقد كانت الإنكشاريّة تكنّ لهم كلّ المحبة والاحترام ، على الأقلّ في بداية عهدتهم ؛ والشيء القليل الّذي نعرفه عنهم على الصعيد الشخصيّ والإرث السياسيّ ، يبرز لنا رجالًا أقوياء ، ذوو شكيمة وهيبة . والظاهر أنّ سبب مقتلهم كان راجعًا إلى ظروف صعبة ومشؤومة أكثر من كونه نتيجة لسوء إدارتهم .

- إنّ التعاقب المتواتر للآغوات ، وجهود هؤلاء الحكّام للبقاء أطول مدّة في السلطة ، أدّيا إلى تغيّرات مرحليّة في نظام الحكم (من حكم القلّة oligarchie إلى حكم هو أقرب إلى الاستبداد) ، ممهّدًا بذلك إلى ما سيكون عليه حكم الدايات ؛ وهكذا كان هذا العهد القصير في الحقيقة طورًا انتقاليًا بين فترة الانحطاط السياسيّ للباشوات وعهد الدايات الطويل .

- عرفت هذه الفترة نهاية التقهقر الديموغرافيّ والاقتصاديّ للجزائر ، الّتي رأت عدد سكّانها يهبط من 80.000 نسمة في عام 1625 إلى حوالي 25 أو 30.000 في عام 1664 ، وذلك أساسًا من جرّاء أوبئة الطاعون . أمّا بالنسبة لبداية الانطلاقة في كلا المجالين ، فحدثت نحو عامي 1666 و 1667 ، في عهد الحاج علي آغا ، الّذي ترجع له بعض المصادر الجزائريّة الفضل في ذاك الازدهار (ابن المفتي) .

• بعد أن خلصنا إلى أنّ معظم تقديرات المصادر الأوروبيّة حول عدد سكّان الجزائر غير واقعيّة ، بالنظر إلى الكثافة السكّانيّة العظمى الّتي تقتضيها من جهة وليقائها ثابتة حتّى بعد أزمات ديموغرافيّة حقيقيّة من جهة أخرى ؛ تعيّن علينا للكشف عن الأوضاع الديموغرافيّة الرجوع إلى مؤشرات البنية العمرانيّة وتمحيص التقديرات التي تبدو الأقرب من الحقيقة ، وبذلك توّصلنا إلى أنّ مدينة الجزائر عرفت في أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر أربعة مراحل في حركة التطوّر الديموغرافي ، وهي :

- مرحلة نموّ شبه مطّرد ، استمرّت خلال القرن الأوّل من الوجود العثمانيّ (1518-1620) وتضاعف فيها عدد السكّان خمس مرّات تقريبًا .

- مرحلة تذبذب ، امتدّت نحو ثلث قرن (1621-1653) وعرفت بين مدّ وجزر تراجعًا نسبيًا لعدد السكّان بسبب الأوبئة والأزمات الداخليّة .

- مرحلة انهيار ، دامت قرابة عقد من الزمن (1654-1665) وهلك خلالها نصف سكان المدينة بفعل موجتي طاعون فتّاك .

- مرحلة نموّ نسبيّ ، استمرّت حتّى العقود الأولى من القرن الثامن عشر ، واستعادت خلالها المدينة طاقتها البشريّة .

• شهدت النشاطات الاقتصاديّة الجزائريّة من خلال ما مرّ بنا تراجعًا كبيرًا ، مع منتصف القرن السابع عشر ، نظرًا إلى عوامل عدّة أهمّها : على الصعيد الخارجيّ ، الانعكاسات السلبيّة لحرب جزيرة كريت بين الدولة العثمانيّة والبندقية الّتي أدّت إلى ركود نسبيّ للتجارة المتوسّطيّة وازدياد نشاط القرصنة الأوروبيّة . وأمّا على الصعيد الداخليّ ، فبسبب المغارم والمكوس الّتي كان يفرضها الباشوات على التجّار والحرفيّين ليعوّضوا الخسارة الناتجة عن تناقص الإيرادات الجمركيّة ، إضافةً إلى احتكار هؤلاء الحكّام لبعض الموّاد الأساسيّة القابلة للتصدير ؛ كما كان لوقع موجتي طاعون (1654-1657) و (1662-1664) الأثر البليغ في انخفاض الإنتاج الزراعيّ والحرفيّ وتباطؤ المبادلات لفتكهما بعدد هائل من سكّان الإيالة .

وكان فرار حاكم الباستيون في عام 1658 بمثابة القشّة الّتي قصمت ظهر البعير ، إذ قام هذا الأخير بإحراق الباستيون بعد أن أفرغ المخازن وأسر عددًا من الجزائريّين ؛ وترتّب عن هذه الحادثة كساد التجارة بالشرق الجزائريّ ، وانخفاض حادّ في المبادلات التجاريّة مع فرنسا الّتي كانت تعتبر الشريك الإقتصاديّ الأوّل بالنسبة للإيالة . ومحاولة منه بعث النشاط التجاريّ مجددًا ، قام الديوان في عام 1659 بتخفيض الرسوم وإقرار تعريفة جمركيّة جديدة . ولكن هذه التدابير لم تأتي بالنتائج المأمولة نتيجة لحالة الحرب غير المعلنة مع فرنسا و الاضطرابات السياسيّة الّتي عرفتها الإيالة آنذاك ؛ ولم يستعد الاقتصاد نشاطه المعهود من جديد حتّى استقرّت الأوضاع السياسيّة في الإيالة ، وأعيد فتح الباستيون عقب معاهدة عام 1666 .

• من خلال دراستنا للغزو البحريّ (القرصنة)، اتّضح لنا أنّ البحريّة الجزائريّة استطاعت أن تحافظ على قوّتها بين مدّ وجزر حتّى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر كما شهدت تقريبًا نفس التطوّر الذي اتبعته البحريّات الأروبيّة من حيث طرق بناء السفن وازدياد عدد قطع المدفعيّة، مع فارق واحد هامّ هو مراقبة الدولة مراقبة تامّة لنشاط الغزو البحريّ؛ وممّا يجدر إلفات الانتباه إليه هي تلك الطاعة وذلك الانضباط الذي كان يتّسم به البحّارة الجزائريّون باعتراف أعدائهم أنفسهم. فالتجاوزات التي كانت تحدث في بعض الأحيان من طرفهم كانت تعاقب بمنتهى الصرامة والحزم، ولم نلاحظ هذا الانضباط والانصياع للأوامر وهذه الصرامة في معاقبة المخالفين لدى الدول البحريّة الكبرى. فعمليّة تزوير الجوازات ومنحها لمن لا يستحقها وإضفاء الحماية على نشاطات لصوصيّة البحر بهذه الطريقة أو بطرق أخرى كانت شائعة في تلك الفترة. وقد أدّت هذه التجاوزات إلى تسميم العلاقات في الكثير من الأحيان بين الجزائر والدول الأروبيّة التي ارتبطت معها بمعاهدة سلم صريحة بخصوص ذلك، وفي مقدّمتها فرنسا وانكلترا كما سبق ورأيناه.

وبهذه الاستنتاجات نكون قد حاولنا الإجابة عن مجمل التساؤلات التي طرحناها في بداية بحثنا، ولو بشكل جزئي. وسيبقى مجال البحث مفتوحًا في هذا المضمار، طالما لا تزال بعض المسائل تحتاج إلى الدّراسة والتّمحيص؛ ولن يحدث ذلك بالاعتماد على الدّراسات التاريخيّة فقط دون ربطها بالدلائل الأرشيفيّة التي يتمّ استنطاقها بفضل المختصّين في المجال.

❖❖❖

الملاحق

الملحق رقم 1 : قائمة الولاة المعيّنين من طرف الآستانة*

تاريخ التولية	الولاة	الملاحظات
يناير 1518	خير الدين باشا بن يعقوب	استخلف حسن آغا خلال الحملة على تونس (مايو 1534 - أغسطس 1535) ، وبعد سفره إلى إسطنبول في أكتوبر 1535
1537	حسن آغا	استخلف قائد القوّاد الحاج بشر (سبتمبر 1544- يونيو 1545) ، خلال مرضه الذي مات فيه
يونيو 1545	حسن باشا بن خير الدين	استخلف القائد صفا (سبتمبر 1551- أبريل 1552) ، بعد سفره إلى إسطنبول
أبريل 1552	صالح رايس	خلفه قائد القوّاد حسن قورصو (مايو 1556- سبتمبر 1556) بعد وفاته
سبتمبر 1556	محمد باشا تكلرلي	خلفه آغا الإنكشارية القايد مصطفى أرناؤوط والقايد يحي (أبريل1557- يونيو 1557) ، بعد مقتله
يونيو 1557	حسن باشا بن خير الدين	للمرّة الثانية . خلفه حسن آغا الإنكشارية وقائد القوّاد كوسا محمد (يوليو 1561- سبتمبر 1561) ، بعد استبعاده إلى إسطنبول
سبتمبر 1561	أحمد باشا بسطانجي باشي	خلفه القايد يحي (مايو 1562- سبتمبر 1562) ، بعد وفاته
سبتمبر 1562	حسن باشا بن خير الدين	للمرّة الثالثة
يونيو 1567	محمّد باشا بن صالح رايس	
يوليو 1568	قلج علي باشا	استخلف مامي قورصو خلال الحملة على تونس (أكتوبر 1569- أبريل 1570) ، وبعد سفره إلى إسطنبول (يونيو 1570- يوليو 1570) و (أبريل 1571- أبريل 1572)
أبريل 1572	أحمد عرب باشا	
أبريل 1574	القايد رمضان باشا	
يونيو 1577	حسن باشا فنذقلي	

أغسطس 1580	جعفر باشا	تولى القبودان باشا قلج علي مقاليد الحكم (يونيو 1581 - أغسطس 1581)، خلال فترة وجوده بالجزائر
مايو 1582	القايد رمضان باشا	للمرّة الثانية. تولى زعيم طائفة الريّاس، مامي أرناؤوط، الحكم مؤقتًا (يونيو 1582 - أغسطس 1582)، بعد فرار الباشا
		للمرّة الثانية
أغسطس 1582	حسن باشا فنذقلي	
أغسطس 1585	محمّد "مامي" باشا	
يونيو 1587	إسنانكولي أحمد باشا	
أغسطس 1589	خضر باشا	
أغسطس 1592	شعبان باشا بن يحي	استخلف قريبه مصطفى باشا (يوليو 1594 - ديسمبر 1594)، بعد عودته إلى إسطنبول
ديسمبر 1594	خضر باشا	للمرّة الثانية
سبتمبر 1596	مصطفى باشا	
1598	دالي حسن باشا	
1600	سليمان باشا فنذقلي	
أكتوبر 1603	خضر باشا	للمرّة الثالثة
مايو 1604	كوسة محمد باشا	خلفه ابن أخيه كوسة مصطفى باشا (سبتمبر 1606 - يونيو 1607)، بعد وفاته
يونيو 1607	رضوان باشا بكرلي	
أغسطس 1610	كوسة مصطفى باشا	
أغسطس 1613	حسين باشا	خلفه القاضي مولى علي (أكتوبر 1616)، بعد سجنه
أكتوبر 1616	مصطفى باشا	
سبتمبر 1617	سليمان باشا فنذقلي	للمرّة الثانية. خلفه إسراف خوجة وحمّودة طابعجي (مايو 1618 - سبتمبر 1618)، بعد وفاته
سبتمبر 1618	حسين باشا	للمرّة الثانية
يوليو 1619	خسرو باشا	
أغسطس 1621	حسين باشا الشيخ	

يوليو 1623	مراد باشا الأعمى	استخلف إبراهيم "باشا" عرباجي (أبريل 1624 - أكتوبر 1624)، لأسباب تبقى مجهولة
أكتوبر 1624	خسرو باشا	للمرّة الثانية؛ خلفه حسين بن إلياس باي (أبريل 1626 - أبريل 1627)، بعد وفاته
أبريل 1627	حسين باشا الشيخ	للمرّة الثانية
يوليو 1630	يونس باشا	
نوفمبر 1632	حسين باشا الشيخ	للمرّة الثالثة
يوليو 1634	أبو جمال يوسف باشا	
يونيو 1637	أبو الحسن علي باشا	
مايو 1640	أبو جمال يوسف باشا	للمرّة الثانية؛ تنحّى عن السلطة فترة ثلاثة أسابيع مستخلفًا شعبان كتخدا (مايو 1640 - يونيو 1640)
ديسمبر 1642	بورصلي محمّد باشا	
يوليو 1644	أحمد علي باشا	
1645	إبراهيم باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
1645	أحمد علي باشا	للمرّة الثانية
مايو 1647	أبو جمال يوسف باشا	للمرّة الثالثة
مارس 1650	مراد باشا الأعمى	للمرّة الثانية
مايو 1651	محمّد باشا العالم	
ديسمبر 1653	طوبال محرّم باشا	
يوليو 1655	الحاج أحمد باشا	
فبراير 1656	إبراهيم باشا	
مايو 1656	الحاج أحمد باشا	للمرّة الثانية
سبتمبر 1657	إبراهيم باشا	للمرّة الثانية. سجن في يونيو 1659
يونيو 1659	علي باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
أبريل 1660	إبراهيم باشا	للمرّة الثالثة
مايو 1662	بوشناق إسماعيل باشا	
1685	الحاج حسين باشا	
سبتمبر 1688	بوشناق إسماعيل باشا	لم يتمكن من تولي منصبه

1689	الحاج مصطفى باشا	
1690	عمر باشا	
1691	الحاج مصطفى باشا	للمرّة الثانية
يونيو 1695	موسى باشا	
1700	علي باشا	
أغسطس 1704	مصطفى باشا	
أغسطس 1707	إبراهيم باشا البشناقي	
يوليو 1709	أحمد باشا	
أبريل 1711	شارقان إبراهيم باشا	لم يتمكن من تولي منصبه
يونيو 1729	أصلان محمّد باشا	لم يتمكن من تولي منصبه

* نقلاً عن :
- ابن حماوش الجزائريّ ، المصدر السابق ، ص . 228-232 .
- بن عودة المزاري ، طلع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر . تحقيق ودراسة يحي بوعزيز ، ج . 1 ، ط . 1 ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 1990 ، ص .252-256 .
- التر ، المرجع السابق ، ص . 300-310 ، 319-323 وما يليها .
- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سلسلة المحاكم الشرعيّة : علبة 10-2 ، وثيقة 20 ؛ علبة 18-2 ، وثيقة 4 ؛ علبة 37-2 ، وثيقة 38 ؛ علبة 48-1 ، وثيقة 54 ؛ علبة 49 ، وثيقة 11 .
- Haëdo, Histoire des Rois, Op.cit., pp. 43-231.
- Hammer-Purgstall, Op.cit., p. 83.
- Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., pp. 121-286.
- Kaddache, M. L'Algérie…, Op.cit., p. 87.
- Colin, Op.cit., pp. 27-60.
- Delphin, "Histoire des pachas… ", in J.A., avril-juin 1922, pp. 200-207.
- Delphin, "Histoire des pachas… ", in J.A., janvier-mars 1925, pp. 2-6.
- Watbeld, "Documents inédits… ", Op.cit., pp. 335-340.
- Grammont, H.D. de "Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)", in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.
- Féraud, L. "L'Oued El-Kebir et Collo", in R.A. 3, 1858-59, p. 206.
- Plantet, Op.cit., p. 57.

الملحق رقم 2 : رسالة طوبال محرّم باشا إلى الأمير العلويّ محمّد بن الشريف ، 1 يونيو 1654*

مراسلة "عثمان باشا" صاحب الجزائر للمولى محمّد بن الشريف .

الحمد لله الّذي وصّى ولا رخّص في مدافعة اللّص والصائل شريفًا أو مشروفًا ، ونصّ ، وهو الصادق سبحانه ، على فصم عرى أصله المتأصل مجهولا أو معروفًا ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، وعلى آله تيجان العزّ ويراقع الجباه والخياشم ، وصحابته صوارم الصولة الحاسمة من الكفر الطّلى والغلاصم ، بالرماح العاملة والسيوف القواصم ، ولا زائد بعد حمد الله إلاّ مقصد خطاب الشريف الجليل القدر ، الصادق اللهجة والصدر ، من رتق الله به فتوق وطنه ، وحمى به من أحزاب الأباطيل أنجاد أرضه وأغوار عطنه ، حافد مولانا علي وسيدتنا البتول ، وولد مولانا الشريف بن مولانا علي السيتل الصوّل سلام عليكم ما رضعت الجفان سموت البحور ولمعت الجواهر الحسان على بياض النحور ، ورحمة الله تعالى وركاته ما أساغت محض الحلال زكاته .

وبعد فقد كاتبناكم من مغنى غنيمة المقيم والظاعن والزائر ، رباط الجريد مدينة ثغر الجزائر ، صان الله من البرّ والبحر عرضها ، وأمّن من زعازع العواصف والقواصف أرضها ، إلماعًا لكمّ معادن الرياسة ، وفرسان القيافة والعيافة والفراسة ، فضلا عن سماء صحا من الغيم والقتام جوّه ، وضحًا نشرت عليه الوديقة وشيا ففشا ضوءه ، بأنّ شؤون المملكة لم يتوان عن مكنون علمكم أمرها ، ولا أعوز عزائمكم زيدها وعمرها ، وذلك أنّ الوهّاب سبحانه منحكم هيبة وهمّة في الجود والحلم والحماسة ، واختار لكم عنوان عنايتها في غاب الصون سجلماسة ، لكن فاتكم سرّ رأي التدبير ، وأركبتم حزمكم جموع الجهل والتبذير ، مع أنّ ذلك في الحقيقة دأب كلّ مؤسّس لدولة ، لا يجمعها إلاّ بجنايات الجولة والصولة ، فخرقت على الإيالة العثمانيّة جلباب صونها الجديد ، من وجدة الأبلق إلى حدود الجريد ، فشوّشت علينا أخلاط الأعراب ، إلى أن تعوّقوا علينا في أرفق الآراب ، وشنّنت الغارة العشواء على بني يعقوب ، فحسمت رسمهم على العقيب والعرقوب ، وغادرت جماهرهم تسعى على عيالهم الزياني والموزونة في أسواق مستغانم وديار مازونة ، وجرّرت ذيل المذلّة على أطراف الغاسول والأغواط ، فالتقطتهم

بطانتك التقاط سباع الطير الوطواط ، وقادك الجاهل الجهم محمود حميان ، لعين ماضي والصوائع وبني يطفيان ، فراحت رياح وسويد ينفض كلّ بطل منهم غباره وطينه ، على طود راشد ، وبليد قسنطينة ، ولا كادنا إلا ما هتكتم من ستر السرّ على رمس أبي الربيع السيّد سليمان مع أنكم أولى من يراعي حرمته وتوقيره ، ويدافع عنه وعمّن سواه ويرفد فقيره ، وتسبون العجم للجهل وأنهم جفاة وأجلاف ، ثمّ صرتم بدلا وأخلاف . خرج جيش قصبتنا بتلمسان ، بما لديهم من الرماة والفرسان ، فهزمتموهم بقرار ، وقتلتموهم قتل مذلّة واحتقار ، فقلنا هذا أقلّ جزاء كلّ كلب حقير ، عقور يعرض عرضه لصولة الأسد الهصور ، ولا وافت الآفة في الغالب إلا الحضر ، مع شيع في الأجنة تجني الجني والخضر . كان أولاد طلحة وهداج وخراج ، يؤدّون لهذه المثابة ما ثقل وخفّ من الخراج ، ولا يفوتنا من ملازمها وبر ولا شعر ولا صوف ، ولا سقب ولا جدي ولا خروف ، إلى أن طلعت علينا غرّة شمسك السعيدة ، فعادت كلّ شيعة قريبة عنّا بعيدة ، وأعانك افتراق الجفاة من أهل وجدة ، وإنّ نصيبك الأوفر منهم أهل جدّة ونجدة ، ولولاك ما ثار علينا أهل تلمسان ، وأنكروا ما لنا من قديم الحنانة والإحسان ، وردّوا عليك الساحة والبساط ، ومرغوبهم أن تزفر علينا بسطوة الثعبان والساط ، مع علمنا اليقيني أن شجرتنا لا تضعضع بزعازع حيّان ، ولا تندرس ولو انهارت عليها جبال جيان وأنّ الحجر لا يدقّ بالطوب ، والخاطف لا يطأ أوطية الخطوب ، كذلك في المثل جندك خلال الصدور والورود ، لا يصبرون لصواعق البارود ، ولا تنجح حجّة الدروع والذوابل ، إلا في سوق شن الغارات على حلل القبائل ، وأمّا أسوار الجحافل وأدوار الكتائب ، فلا يصدمها فيهدمها إلا سيول الخيول والرماة الرواتب ، وزنت صولتك لبني عامر للذة النفار لكتف الكافر ، وداخل الوسواس والسوس جبال طرارة ومضغرة وبني سنوس ، والرعايا تودّ أن يحتفل لبنها في ضروعها ، لتختزن في تبن الخداع سنبل زروعها ، وإن قبلت منهم الأقوال والأفعال ، تعلّ طباعها على الدولة فتصير كالأغوال ، وإيّاك إيّاك والغرر لما عثرت عليه في كتاب البوني وأوراق السيوطيّ وعلي بادي وابن الحاج ، ورسالة أهل سبتة لعبد الحقّ بن أبي سعيد المرينيّ بأنّك المخصوص بصعود تلك الأدراج ، ذلك منك بعيد الوصول لا تدركه بالمسمرة ولا بقبائع النصول ، وأنّ أوتاد الروم والترك تتقوّض من أرض الغرب ، ولا يبقى من ينازعكم فيها بحرب ولا ضرب ، ليس لك في غنيمة إدراكه طمع ، ولا سبيل لتبديد ما نظمه حازمنا وجمع ، وقد غرّتك أضغاث الأحلام ، وأغواك ضباب الغيب فأصبح ظنّك منه في غياهب الأظلام ، فإن حرمت به فأنت لا شكّ حانث ، وإن كان منكم يقينًا فرابع أو ثالث ، أوّلكم ثائر ، والثاني مقتف له سائر ، والثالث لكما أمير ثائر ، إمّا عادل أو جائر ، ولا تمدّن باع

المخاطرة إلى أوطاننا فتخشى مخالب سطوة سلطاننا ، أمّا الشجاعة الغريزة فقد علمنا أنّ لك منها بالمهيمن أوفر نصيب ، وممّن ضرب فيها فأصاب الغرض بسهم مصيب ، لكن غاية كفاية الشجاع إذا حمي الوطيس الدفاع ، سيّما في هذا الحين التي ابخستها عند الخلاص ، صناعة البارود والرصاص ، وجسرك علينا كونك عقابًا على فرع شجر ، أو يعسوب نحل احتلّ صدع حجر ، لو رأيت ملوك آحاد أمصار البرّ والبحر ، لعلمت أنّك محجوب ومحجور ، في حقّ ذلك الحجر ، وتحقّقت أنّ بين الأمراء مداراة ومراعاة ، وإنّ أحوال الدول أيّام وساعات ، كلّ أحد يخاف على صدع فخاره ، ويطلق بخوره تحت نتن بخاره ، وما مرادنا إلاّ أمان العرب في المواضع ، ليطيب لنا جولان الإنتقال في المشتاة والمرابع ، ويجلب إليهم الغني والعديم ، ما يحصل له فيه من الكساء والحنّاء والأديم ، فإن تعلّقت همّتك بالإمارة فعليك بالمدن التي حجرها عليك همج البرابر فصار يدعى لها بها على المنابر ، فشدّ لها حيازيمك لتذوق حلاوة الملك ، المعجونة بمرهم النجاة أو الهلك ، دع عنك وطن الرمال والعجاج ، ومخاطرة النفس في الفدافد والفجاج ، فناشدناك جدّك من الأب والأمّ ، ومالك فيه من أخ وخال وعمّ ، إلا ما تجنّبت ساحات تلمسان ، ولا زاحمتها بجموع رماة ولا فرسان ، وإن اشتهت الأعراب غارات بعضها على بعض ، فموعدها ما نأى عنّا من مطلق الأرض ، وخمسنا أبداء على الغالب ، لتعلموا أنّ رأيهم عن معاني الصواب غائب ، إذ كلّهم ذوو جفاء ونفار ، ويعمّهم عند الدول ما يعمّ الكفّار ، ليبقى بيننا وبينكم الستر المديد على الدوّام ، ونلغي كلام الوشاة من الأقوام . وقد شيّعنا نحوكم أربعة صحاب ، تسرّ بمجالستهم الخواطر والرحاب ، الفقيه السيّد عبد الله النفزي ، والفقيه الأبرّ السيّد الحاج محمّد بن علي الحضري المزغنائيّ ، واثنين من أركان ديواننا ، وقواعد إيواننا ، أتراك سيوط وغاية غرضنا جميل الجواب بما هو أصفى وأصدق خطاب ، والله يوّفقنا لأحمد طريق ويحشرنا مع جدّك في خير فريق ، آمين والسلام .

وكتب في منتصف رجب الفرد الحرام عام أربعة وستّين وألف .

باشا الجزائر

* نقلاً عن :
- الناصريّ ، أبو العبّاس أحمد بن خالد . كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى . ج 7 . دار الكتاب . الدار البيضاء . 1956 ، ص . 22-25 .

الملحق رقم 3 : رسالة الملك لويس الرابع عشر إلى إبراهيم ، باشا الجزائر . باريس ، 14 يونيو 1659*

لويس الرابع عشر
إلى إبراهيم ، باشا الجزائر

باريس ، 14 يونيو 1659

السيّد المجيد والعظيم

لتقليدنا بمنصب حاكم وقنصل باستيون فرنسا في "بلاد البربر" السيّد لويس كامبون ، تارس مدينتنا مارسيليا ، لأجل إعادة تجارة هذا المركز إلى نصابها ، وددنا حقًّا أن نكاتبكم بهذه الرسالة ، لنقول لكم أنّه سيسرّنا غاية السرور أن ترعوه بنفوذكم وحمايتكم ، وأن لا تقبلوا بأن يفعل أو يوضع أو يسبّب له أية بلبلة أو عرقلة ، لكن على العكس [أن يمنح] كلّ العون والمساعدة التي سيحتاجها ، كما كنا سنفعل في حال مماثل ، لو طلب منّا ذلك .

الحال أنّنا ندعو الربّ أن يجعلكم ، السيّد المجيد والعظيم ، في رعايته المقدّسة .

كتب في باريس ، اليوم الرابع عشر من يونيو 1659 .

لويس

* المصدر :

- E. Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis. éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 56.

الملحق رقم 4 : رسالة القنصل بارو إلى حكّام مدينة مارسيليا . الجزائر ، 26 نوفمبر 1659*

رسالة السيّد بارو إلى السّادة قناصل وحكّام مدينة مارسيليا

الجزائر ، 26 نوفمبر 1659

سادتي ،

لقد تلقيت بكلّ ما أمكنني من احترام من الموقّر الأب هيرون الرسالة الّتي طاب لكم أن تكتبوها لي ، ولم أقصّر لذلك في إسداء مختلف الخدمات له ، ليس كما وددت حقًّا ، بل على الأقلّ كما أتاح لي الزمن والمكان القيام به ، مثلما يمكن للأب الموقّر المذكور أن يخبركم به مشافهة . ستعرّفكم حملته للإفتداء المكلّلة بالنجاح بصدق السيّد خليل والديوان ، الّذين بذلوا له من الحماية والمجاملات بقدر ما أملتم به من وثوق مبني على الرسائل التي كان لي الشرف بمكاتبتكم بها من قبلهم لأجل حريّة التجارة ، وقد كانت لكم اثباتات عنها . وليؤكد لكم زيادة هذا التوافق الحسن ، أمرني السيّد خليل المذكور أن أعلمكم بالعدالة الّتي طبّقها إزاء قبطان وضبّاط سفينة قرصنة من هذه المدينة ، الّذين بلغت بهم الجسارة عند ملاقاتهم قاربًا عائدًا من هذه المدينة إلى مارسيليا ، الصعود على متنه ومعاملة الطاقم والركّاب كأعداء ؛ وبناءً على الشكوى الّتي تقدّمت بها إلى السيّد المذكور وإلى الديوان ، قاموا بتكبيل القبطان المذكور بالسلاسل في القصر و ، أوّل يوم [انعقاد] الديوان ، تمّت معاقبته ضربًا بالعصا ، ومعه البلوكباشيّة الّذين لم يقفوا في وجه معاملته السيئة . وإضافة لذلك ، قاموا بإعادة غطاء أخذ من القارب المذكور ، ولطلب تقدّمت به عن بعض المال الّذي قيل أنّه أخذ أيضًا ، لم يمض قدمًا لعدم التمكّن من التحقّق من ذلك . هذا الشكل من الترضية هو دليل كافٍ عن رغبتهم الأكيدة بالحفاظ على حريّة التجارة ، وبوسع أزيد من مائة شخص ينتقلون على هذه السفينة أن يؤكدوه لكم ؛ وعليه أفوّض أمري [إليكم] ، مؤكدًا لكم علانية بأن أكون طيلة حياتي ، بالقلب وبالروح ، سادتي ، بصدق خادمكم المتضرّع والمتصاح .

(ختم)

* نقلاً عن :

- Grammont, H.D. de « Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^e siècle » in Revue Africaine 28 (1884), pp. 281-282.

الملحق رقم 5 : رسالة إبراهيم باشا إلى السادة قناصل وحكّام مدينة مارسيليا . الجزائر ، 9 فبراير 1661*

باشا الجزائر ،
إلى السادة قناصل وحكّام مدينة مارسيليا

الجزائر ، 9 فبراير 1661

سادتي ،

الرغبة الكبيرة الّتي لدينا لإحلال من الآن الوفاق الحسن الّذي كان لنا منذ زمان معكم فيما يخصّ التجارة ، جعلنا نتّخذ قرار إعلامكم بذلك في هذه الرسالة الّتي وددنا أن نكاتبكم بها ، والّتي عبرها نؤكّد لكم أنّ جميع الفرنسيّين ، وبوجه خاصّ الّذين لهم نيّة الإتّجار معنا ، سيكونون دائمًا مرّحب بهم وسيستقبلون جيّدًا في الموانئ والمواقع التابعة لسلطتنا . تعد بهذه الرسالة أنّه لن يسبّب لهم أي كدر أو مهانة مهما يكن السبب أو الظرف ، بل على العكس [سنمنحهم] كلّ العون ، الرعاية والمساعدة ، وأنّه يمكنهم المجيء بكلّ أمان ، سواء للتجارة أو للنخاسة ، وأنّه ستحفظ لهم حرمة لا تنتهك ، كما نأمر بذلك أولئك الّذين نقيمهم في قيادات المواقع المذكورة ؛ وللتأكيد على ذلك ، وضعنا وختمنا هذه الرسالة بأختامنا المعتادة .

(ختم)

باشا الجزائر

* المصدر :
- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.

الملحق رقم 6 : رسالة إسماعيل باشا إلى السيّد تروبير ، 26 نوفمبر 1668*

إسماعيل ، باشا الجزائر
إلى السيّد تروبير ، مفوّض الملك والمفتّش العامّ لبحريّة الشرق

الجزائر ، 26 نوفمبر 1668

كما كانت لنا ثقة كاملة عن كلّ ما ذكرته من قبل الملك ، فإنّه لدينا الثقة أيضًا بأنّك أدليت بشهادة أمينة عن صاحب الجلالة ، ولأنّه قد مرّ الكثير من الوقت دون أن نكون تلقينا شيئًا من أخباركم ، وأنّه فضلاً عن ذلك علمنا أنّ الإنكليز حيثما كانوا ينشرون إشاعة بأنّنا خرقنا معاهدة السلم وأنّ قراصنتنا يأسرون الفرنسيّين ، إنّ ذلك مخالف للحقيقة ، لقد عزمنا على إرسال رسول إلى مارسيليا ، على إحدى بوارجنا ، مع رسائل إلى صاحب الجلالة لكي نؤكّد له استمرار الصداقة الّتي التزمنا بها في معاهدة السلم المتقيّدين بها .

وإن قامت البوارج الّتي كانت ، في الحملة السابقة ، في خدمة السيّد العظيم بأخذ ثلاثة مراكب ادّعت أنّها فرنسيّة ، فمبعوثه الّذي كان قائدًا للقوّات ، هو الّذي اعتبرها غنائم جائزة لأنّها وجدت في خدمة البنادقة وحاملةً المؤن إلى كانديا ، ولم يكن لنا أي دخل في ذلك . إن كنت في البلاط ، فنرجو منك أن تفهّم ذلك للملك ، وتمهّد للجواب الملائم الّذي نأمله .

لقد وجّهنا رسولنا إلى السيّد القيّم بمارسيليا** ، الّذي عرفتنا أنت والسيّد القنصل به ؛ نرجو أن يطيب له السعي في هذه المفاوضة ، وأن تحثّه على أن يرسل لنا في أقرب الآجال اللوازم الّتي طلبناها منه في مذكّرتنا ، وأن لا تنسى ما قلته لعلي [آغا] قبل رحيلك . لا أشكّ في أنّك ستقوم بقدر المستطاع ؛ أعتمد دومًا على حسن إرادتكم ، وأنّني أنتظر من أخباركم ،

سيّديّ ، خادمكم المخلص جدًّا

(ختم)

إسماعيل ، باشا الجزائر

* المصدر :
- Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, p. 57.

** السيّد أرنول ، القيّم على أسطول القادرغات .

الملحق رقم 7 : رسالة إسماعيل باشا إلى لويس الرابع عشر ، 1669*

إسماعيل ، باشا الجزائر
إلى لويس الرابع عشر

الجزائر ، 1669

مولاي ،

أشعر قدوم السيّد تروبير ، مفوّضكم ، جميع البلد على العموم برضًى كبير ونحن على وجه الخصوص . لقد أتى لنا رسالتكم الّتي أشكر من خلالها جلالتكم على الدلائل التي منحنا إيّاها عن صداقته . تلقينا بمنتهى السرور الإقتراح الّذي تقدّم به السيّد تروبير من قبل جلالتكم بالقطع مع جميع أوربا والوقوف متّحدين معكم . وسيقدّم لكم بيانًا مفصّلًا عن التدابير اللازم إتخاذها لتنفيذ رغبة جلالتكم ، الّتي سنعمل معها دومًا بحسن نيّة . لقد كلّفنا السيّد تروبير بمذكّرة ليتقدّم بها إلى جلالتكم . ونحن ننتظر النتيجة وندعو الربّ القدير أن يشملكم برعايته المقدّسة .

حرّر بالجزائر ، العام 1079 من الهجرة

(ختم)

إسماعيل ،
باشا الجزائر

* المصدر :
- Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. Tunis, éd. Bouslama, 1981, T. 1, pp. 65-66.

الملحق رقم 8 : التركيبة البشريّة للأتراك العثمانيّين من خلال دفاتر المخلّفات*



* اعتمد "تال شوفال" لدى دراسته لأصول الإنكشاريّة على ثلاث دفاتر لبيت المال تعود إلى فترات مختلفة من القرن الثامن عشر (1699-1701) ، (1786-1792) و (1797-1803) . وقد أحصى من خلالها حوالي 1.460 إنكشاريّ ، من بينهم 147 فقط عرف أصلهم ؛ وارتكز على هذه العيّنة الصغيرة أساسًا لتحديد الأصول العرقيّة والجغرافيّة لأفراد الأوجاق (بالنسب المئويّة) :
- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVII[e] siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998, pp. 59-62.

الملحق رقم 9 : حركة التطوّر الديموغرافي في مدينة الجزائر (1518-1716)*

منحنى بياني

نسمة

100000
80000
60000
40000
20000
0

1500 1525 1550 1575 1600 1625 1650 1675 1700 1725

سنة

مرحلة النموّ (1518-1620)

مرحلة التذبذب (1621-1654)

مرحلة الإنهيار (1654-1665)

مرحلة النموّ النسبيّ (1666-1716)

* راجع المنحنى البيانيّ لتطوّر عدد سكّان مدينة الجزائر اعتمادًا على المصادر المعاصرة الملحق بمقال "الأحوال الصحّيّة والوضع الديموغرافي في الجزائر أثناء العهد العثمانيّ" ، ص . 558-570 :

- سعيدوني ، ناصر الدين ، ورقات جزائرية ، المرجع السابق ، ص . 268 .

الملحق رقم 10 :



خريطة . مساهمة البحريّة الجزائرية في الصراع العثمانيّ البندقيّ (1638-1657)


البيبليوغرافيا

نبذة عن البيبليوغرافيا(1)

لقد دعى الكثير من المؤرّخين والأرشيفيّين إلى تجاوز المراجع التقليديّة والعودة إلى الأرصدة العربيّة والتركيّة لكتابة تاريخ الجزائر العثمانيّة ، ونذكر من جملتهم «جان دني» (Jean Deny) ؛ ولم يستصوب هذا الأخير أمر أن يكون هذا التاريخ «وُضع أساسًا وفق المصادر الأوربية ، وأنّه آن وقت استخدام ما تبقى من وثائق عثمانيّة في دور الأرشيف»(2) . فهذه الوثائق أساسيّة وفي غاية الأهمّيّة لدراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثمانيّ ، والمعلومات الّتي تحتويها هي الأقرب من الحقيقة التاريخيّة .

وإنّ معظم الوثائق العثمانيّة الّتي استفدنا منها في دراستنا استقيناها من رصيد الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف :

- دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ ، الّتي هي عبارة عن صور فقط لأصول المراسلات المحفوظة في أرشيف استانبول ، وبعضها لم يتبقى منه سوى ترجمتها العربيّة ؛ ولم نستفد سوى بالقليل منها كونها لا تشمل القرن السابع عشر .

- سجلات البايلك ، وهي سجلات الإدارة التركيّة في الجزائر الّتي «اختفى القسم الأكبر منها في فوضى الاحتلال مع غالبيّة الخوجات الذين كانوا مكلّفين بحفظها»(3) . وللأسف ، كانت من بين الوثائق المفقودة سجلات الديوان البالغة الأهمّيّة الّتي خلّفت نقصًا لا يمكن تقديره أو تعويضه . ومع ذلك ، فقد أفدنا من عدد من سجلات البايلك العائدة إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر ، والّتي أعطتنا معلومات قيّمة خصوصًا في المجالين العمرانيّ والاقتصاديّ .

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنّنا اقتصرنا في هذه النبذة عن البيبليوغرافيا على تعريف موجز بالأصول ونعني بها الأرشيف والمصادر والوثائق المنشورة .

(2) Deny, J. "Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.", in R.A. 61, 1920, p. 21.

(3) Tableau de la Situation des Établissements Français en Algérie, imprimerie Royale, Paris, 1830-1837, p. 365.

- سلسلة المحاكم الشرعيّة ، هي عبارة عن عقود قضاة المحاكم ، الّتي جمعت من 1830 إلى 1870 ، من طرف وكلاء مديريّة الأملاك (Direction des Domaines) . وهذه الوثائق محفوظة بالأرشيف الوطنيّ في حوالي 152 علبة ؛ وتضمّ كلّ واحدة منها عدّة عشرات من عقود متفاوتة القيمة ، تغطي كل العهد العثمانيّ و العقود الأولى من الاحتلال . وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلب وثائق المحاكم الّتي استخدمناها يعود تاريخها إلى فترة الأغوات .

من جانب آخر ، استندنا في انجاز هذه الدراسة على العديد من المصادر الجزائريّة والفرنسيّة والإنكليزيّة ، وهي شهادات وروايات ومذكّرات المعاصرين الّذين زاروا أو عاشوا بالجزائر خلال العهد العثمانيّ ؛ واعتبرنا هذه المصادر عماد البحث بما تحويه من أخبار ومعلومات يسّرت لنا بشكل كبير معرفة الأوضاع السائدة بالجزائر خلال الفترة المدروسة ومجمل الأحداث الّتي مرّت بها .

وكما أشرنا ، اعتمدنا في بحثنا على عدّة مصادر جزائريّة ، وقد زوّدتنا بمعلومات دقيقة لا غنى عنها فيما يتعلّق بالنظم الإداريّة وأهمّ الأحداث التاريخيّة ؛ والجدير بالذكر من هذه المؤلّفات المحليّة : تقييدات عن علماء وباشوات الجزائر لابن المفتي ، ورحلة ابن حمادوش الجزائريّ ، والزهرة النائرة لمحمّد بن رقية الجليديّ ، ومذكّرات نقيب الأشراف ، والمرآة لحمدان بن عثمان خوجة .

وكانت المصادر الفرنسيّة والإنكليزيّة جدّ مفيدة لنا في بحثنا ، رغم الأخطاء الّتي كثيرًا ما وقع فيها مؤلّفوها بحكم التعصّب الدينيّ ، أو الجهل بلغة وتقاليد سكان البلاد ، أو الأحكام المسبقة المنافية للواقع كما نستشفه من قراءة كتاباتهم .

و حسب تاريخها ، أمكن تمييز هذه المصادر إلى صنفين اثنين :

- الأولى هي المصادر المعاصرة للفترة محلّ دراستنا ؛ ومع أنّ الكثير من هذه المؤلّفات تعوزها غالبًا الموضوعيّة ، وتقدّم بعض المعلومات بشكل غير واضح أو مشوّه ، إلا أنّها بالرغم من ذلك تبقى بالنسبة للباحث ذات قيمة تاريخيّة لا يمكن إنكارها .

ومن مؤلّفات هذا الصنف الّتي اعتمدنا عليها كثيرًا تاريخ ملوك الجزائر للأب هايدو ، ورواية سبع سنوات أسر لفرنسيس نايت ، وتاريخ شمال لإفريقيا وقراصنتها للأب دان ، ورواية أسر دارندا ، ومرآة الصدقة المسيحيّة للأب ميشال أوفري ، والحالة الراهنة للجزائر لمؤلف مجهول ، و مذكّرات الفارس دارفيو .

- والثانية هي المصادر المتأخرة الّتي كتبت في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر قبل الاحتلال .

ومن بين هذه المصادر ، أثارت انتباهنا مؤلّفات تستند على الوثائق الرسميّة للقنصليّات والّتي حوت معلومات قيّمة وموضوعيّة نسبيًا بالمقارنة مع سابقاتها عن إيالة الجزائر ، ونذكر منها على سبيل المثال مؤلّفات شاو (1720-1732) ، ولوجييه دو تاسي (1725) ، وفنتور دي بارادي (1789-1790) ، وشالر (1822) .

وبخصوص الوثائق المنشورة ، الّتي تعتبر في نفس أهمّيّة الوثائق الأصليّة ، فقد اعتمدنا على ما نشره جمال قنان من نصوص ووثائق مثيرة للاهتمام تخصّ تاريخ الجزائر الحديث ؛ ولا يقلّ عنها أهمّيّة ما نشره بلانتيه من مراسلات رسميّة على أعلى مستوى بين الجزائر وفرنسا ، والّتي كشفت لنا جانبًا من العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين . كما استفدنا كذلك من دفتر التشريفات الّذي نشره ألبير ديفو ، والّذي تضمّن معلومات كثيرة عن الإدارة في عهد الدايات .

إضافةً إلى كلّ ما سبقت الإشارة إليه من وثائق الأرشيف والمصادر والوثائق المنشورة ، فقد اعتمدنا أيضًا على الدراسات الحديثة المتوفّرة حول موضوع بحثنا من كتب ومقالات عامّة ومتخصّصة بالعربيّة والفرنسيّة والإنكليزيّة .

ونظّمنا مختلف المصادر والمراجع الّتي اعتمدنا عليها على النحو التالي :

1- الأرشيف :

أ- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ .
ب- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سجلات البايلك .
ج- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ ، سلسلة المحاكم الشرعيّة .
د- المكتبة الوطنيّة الجزائريّة ، مصلحة المخطوطات .

2- المصادر :

أ- باللغة العربيّة .
ب- باللغة الفرنسيّة .
ج- باللغة الإنكليزيّة .

3- الوثائق المنشورة :

أ- باللغة العربيّة .
ب- باللغة الفرنسيّة .
ج- باللغة الإنكليزيّة .

4- الرسائل الجامعيّة :

أ- باللغة العربيّة .

ب- باللغة الفرنسيّة .

5- المراجع :

أ- باللغة العربيّة .

ب- باللغة الفرنسيّة .

ج- باللغة الإنكليزيّة .

د- باللغة الإسبانيّة .

هـ- باللغة الإيطاليّة .

6- المقالات :

أ- باللغة العربيّة .

ب- باللغة الفرنسيّة .

ج- باللغة الإنكليزيّة .

7- المناجد والمعاجم ودوائر المعارف وكتب البيبليوغرافيا :

أ- باللغة العربيّة .

ب- باللغة الفرنسيّة .

ج- باللغة الإنكليزيّة .

1- الأرشيف :

أ- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، دفتر مهمّات الديوان الهمايونيّ :

رقم 12 ، صحيفة 91 ؛ 979/2/3 هـ الموافق لـ 1571/6/27 م .
رقم 12 ، صحيفة 312 ؛ 979 هـ الموافق لـ 1571 م .
رقم 12 ، صحيفة 427 ؛ 979/3/22 هـ الموافق لـ 1571/8/22 م .
رقم 14 ، صحيفة 38 ؛ 980 هـ الموافق لـ 1572 م .
رقم 18 ، صحيفة 136-135 ؛ 979/10/19 هـ الموافق لـ 1572/3/5 م .
رقم 22 ، صحيفة 182 ؛ 981/5/15 هـ الموافق لـ 12 سبتمبر 1573 م .
رقم 30 ، صحيفة 185 ؛ 985/3/5 هـ الموافق لـ 1577/5/23 م .

رقم 30 ، صحيفة 199 ؛ 985/3/5 هـ الموافق لـ 1577/5/23 م .
رقم 30 ، صحيفة 223 ؛ 985/3/13 هـ الموافق لـ 1577/5/31 م .
رقم 31 ، صحيفة 278 ؛ 985/6/14 هـ الموافق لـ 1577/8/29 م .
رقم 42 ، صحيفة 386 ؛ 989 هـ الموافق لـ 1581 م .
رقم 47 ، صحيفة 188 ؛ 990/6/1 هـ الموافق لـ 1577/6/23 م .
رقم 48 ، صحيفة 338 ؛ 990 هـ الموافق لـ 1582 م .
رقم 70 ، صحيفة 210 ؛ 1002 هـ الموافق لـ 1594 م .
رقم 73 ، صحيفة 452 ؛ 1003/10/11 هـ الموافق لـ 1595/6/29 م .
رقم 78 ، صحيفة 820 ؛ 1018/2/23 هـ الموافق لـ 1609/5/28 م .
رقم 79 ، صحيفة 24 ؛ 1019/2/26 هـ الموافق لـ 1611/5/10 م .

ب- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سجلات البايلك :

سجل 67 ، علبة 11-ب ؛ 1196-1077 هـ / 1782-1667 م .
سجل 69 ، علبة 12-ب ؛ 1091-1081 هـ / 1681-1670 م .
سجل 70 ، علبة 13-ب ؛ 1090-1079 هـ / 1679-1668 م .
سجل 250 ، علبة 30-ب ؛ 1093-1066 هـ / 1682-1656 م .
سجل 325 ، علبة 33-ب ؛ 1082-1067 هـ / 1672-1656 م .

ج- الأرشيف الوطنيّ الجزائريّ، سلسلة المحاكم الشرعيّة :

علبة 1 ، وثيقة 24 ؛ أواخر محرّم 1074 هـ / سبتمبر 1663 م .
علبة 1 ، وثيقة 45 ؛ أواخر ذو القعدة 1072 هـ / يوليو 1662 م .
علبة 1-4 ، وثيقة 22 ؛ أواسط شعبان 1073 هـ / مارس 1663 م .
علبة 2-10 ، وثيقة 20 ؛ أواخر شوال 1086 هـ / يناير 1676 م .
علبة 1-13 ، وثيقة 48 ؛ أوائل شعبان 1077 هـ / يناير 1667 م .
علبة 2-18 ، وثيقة 4 ؛ أواسط محرّم 1038 هـ / سبتمبر 1628 م .
علبة 2-18 ، وثيقة 5 ؛ 997 هـ / 1589 م .
علبة 2-22 ، وثيقة 26 ؛ 988 هـ / 1580 م .
علبة 32 ، وثيقة 2 ؛ 1074 هـ / 1663 م .
علبة 2-37 ، وثيقة 38 ؛ أواخر ذو الحجّة 1101 هـ / أكتوبر 1690 م .
علبة 1-41 ، وثيقة 8 ؛ أواسط شعبان 1073 هـ / مارس 1663 م .

أواخر جمادى الأولى 1045 هـ / أكتوبر 1635 م .
علبة 41-2 ، وثيقة 2 ؛ أوائل رجب 1090 هـ / أغسطس 1679 م .
علبة 45-1 ، وثيقة 12 ؛ آخر رمضان 1084 هـ / يناير 1674 م .
علبة 45-1 ، وثيقة 14 ؛ أواسط ربيع الثاني 1068 هـ / يناير 1658 م .
علبة 45-1 ، وثيقة 27 ؛ أواخر جمادى الأولى 1036 هـ / فبراير 1627 م .
علبة 47-2 ، وثيقة 4 ؛ أوائل جمادى الثاني 1044 هـ / ديسمبر 1634 م .
علبة 48-1 ، وثيقة 54 ؛ أوائل جمادى الأولى 1061 هـ / أبريل 1651 م .
علبة 49 ، وثيقة 11 ؛ أوائل محرّم 1074 هـ / أغسطس 1663 م .
علبة 50 ، وثيقة 19

د- المكتبة الوطنيّة الجزائريّة، مصلحة المخطوطات :

مجموعة وثائق تحت عنوان «رسائل من عهد العثمانيّين» رقم 3205 ، الملّف الأوّل ، وثيقة 42 و 43 .

2- المصادر :

أ- باللغة العربيّة :

- ابن حمادوش الجزائريّ ، عبد الرزّاق . رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة «لسان المقال في النبّاء عن النّسب والحسب والحال» ، تحقيق و تعليق د . أبو القاسم سعد الله ، المكتبة الوطنيّة - المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1983 .

- ابن خلدون ، عبد الرحمان بن محمّد . المقدّمة ، ج . 1 ، مطبعة دار القلم ، تونس ، 1984 .

- ابن العنتري ، محمّد الصالح . فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة ، تقديم وتعليق د . يحي بوعزيز ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1991 .

- ابن العنتري ، محمّد الصالح . مجاعات قسنطينة ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1974 .

- التلمساني الجديريّ ، محمّد بن رقية . «الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة» ، نشر سليم بابا أحمد ، مجلة تاريخ وحضارة المغرب 3 ، 1967 ، ص . 2-32 .

- الزهّار ، أحمد الشريف . مذكّرات الحاج أحمد الشريف الزهّار ، نقيب أشراف الجزائر 1754-1830 ، تحقيق أحمد توفيق المدني ، ط . 2 ، الشركة الوطنيّة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 1980 .

- الزياني ، محمّد بن يوسف . دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران . تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1979 .

- شالر ، وليام . مذكّرات وليام شالر ، قنصل أمريكا في الجزائر [1816-1824] ، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982 .

- الشويحات ، عبد الله محمّد بن الحاج . قانون مدينة الجزائر ، مخ . م . و . ج . ، رقم 1378 .

- كاثكارت ، جيمس لياندر . مذكّرات أسير الداي كاثكارت ، قنصل أمريكا في المغرب ، ترجمة اسماعيل العربي ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1982 .

- مجهول . كتاب في تاريخ الجزاير ، مخ . م . و . ج . ، رقم 1638 ، 1246 هـ .

- المنداسيّ ، سعيد بن عبد الله . الديوان ، تحقيق وتقديم رابح بونار ، الجزائر ، 1976 .

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Anonyme. Histoire des dernières révolutions du Royaume de Tunis et des mouvements du Royaume d'Alger, Jacques le Febvre, Paris, 1689.

- Anonyme. Relation de ce qui s'est passé dans les negotiations de la Paix, concluẽ au nom du Roy, par le Chevalier de Tourville, avec le Bacha, le Dëy, le Divan, & la milice d'Alger, Jean Boude le Jeune, Toulouse, 1684.

- Anonyme. Relation d'un voyage fait dand la Mauritanie en Affrique, par le sieur Roland Frejus de la ville de Marseille, par

ordre de sa Majesté, en l'année 1666, vers le Roy de Tafilete Muley Arxid, pour l'establissement du Commerce dans toute l'estenduë du Royaume de Fez, & de toutes ses autres conquestes, Paris, 1670.

- Aranda, E. d'. Relation de la captivité & liberté du sieur Emanuel d'Aranda, jadis esclave à Alger ; où se trouvent plusieurs particularités de l'Affrique, dignes de remarque. 3ème édition, augmentée de treize relations, & autres tailles douces, par le mesme Autheur, Jean Mommart, Bruxelles, 1662.

- Arvieux, Chevalier L.L. d'. Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735.

- Auvry, P. M. Le miroir de la charité chrétienne ou Relation du voyage que les religieux de l'Ordre de Nôtre Dame de la Mercy du Royaume de France ont fait l'année dernière 1662 en la ville d'Alger, d'où ils ont ramené environ une centaine de chrétiens esclaves, Roize, Aix, 1663.

- Avity, P. d'. Description générale de l'Afrique, De Rocoles, Paris, 1637.

- Brown, E. Le voyage en Égypte d'Edward Brown 1673-1674, trad. par M.-Th. Bréant, notes de S. Sauneron, Publications de l'Institut Français d'Archéologie orientale, le Caire, 1974.

- Dan, R.P. P. Histoire de Barbarie et de ses corsaires, 2e éd., Paris, 1649.

- Dapper, O. Description de l'Afrique contenant les noms et la situation… Avec des cartes des états des provinces et des villes, traduite de flamand, Wolfgang, Amsterdam, 1686.

- Favre, P. F. Le veritable recit de la redemption faite en Alger l'année passée 1644 par les religieux de l'ordre de Nostre Dame

de la Mercy, & redemption des captifs, Louis Feugé, Paris, 1645.

- Gonzales, P. A. Voyage en Égypte du Père Antonius Gonzales 1665-1666. trad. du néerlandais, présenté et annoté par Charles Libois S.J. 2 volumes, Publications de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, Paris, 1977.

- Haëdo, D. de, «Histoire des Rois d'Alger», trad. et annotée par H.D. de Grammont, in R.A. 24, 1880, pp. 37-69, 116-132, 215-239, 261-290, 344-372, 401-432 ; 25, 1881, pp. 5-32, 97-120.

- Haëdo, D. de, Histoire des Rois d'Alger, trad. par de Grammont, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.

- Haëdo, D. de, La vie à Alger les années 1600. Topographie et histoire générale d'Alger, trad. par Monnereau et Berbrugger, Éditions Grand-Alger Livres, Alger, 2004.

- Hamdan ben Othman Khodja. Le Miroir ou Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger, 2ème éd., Sindbad, Paris, 1985.

- Laugier de Tassy, J. Ph. Histoire du Royaume d'Alger avec l'État présent de son gouvernement, de ses forces de Terre et de Mer, de ses revenus, police, justice, politique et commerce, Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725 ; réédité par les Éditions Loysel, Paris, 1992.

- Léon, Jean dit l'Africain. Description de l'Afrique, nouvelle édition traduite de l'italien par A. Épaulard, 2 Tomes, Adrien Maisonneuve, Paris, 1956.

- Manesson Mallet, A. Description de l'univers contenant les differents systèmes du Monde, les cartes generales et particulieres de la geographie ancienne et moderne : Les plans et les profils des principales villes & des autres lieux plus considerable de la Terre ;

avec les portraits des souverains qui y commandent, leurs blasons, titres & livrés : Et les mœurs, religions, gouvernemens & divers habillemens de chaque nation, T. 3, Denys Thierry, Paris, 1683.

- Mascarenhas, J. Esclave à Alger. Récit de captivité de João Mascarenhas (1621-1624), trad. du portugais et présenté par P. Teyssier, 2ème éd., Éditions Chandeigne, Paris, 1999.

- Rang, S. & Denis, F. Fondation de la Régence d'Alger. Histoire des Barberousse, chronique arabe du XVIe siècle, 2 Tomes, Éditions Bouslama, Tunis, 1984.

- Ricaut, M. Histoire de l'État present de l'Empire ottoman ; contenant les maximes politiques des Turcs ; les principaux points de la religion Mahométane, ses sectes, ses herésies, & ses diverses sortes de religieux ; leur Discipline militaire, avec une supputation exacte de leurs forces par mer & par terre, & du revenu de l'État, 2 volumes, Paris, 1670.

- Rocqueville, Sieur de. Relation des moeurs et du Gouvernement des Turcs d'Alger, Olivier, Paris, 1675.

- Sanson d'Abbeville. L'Affrique. En plusieurs cartes nouvelles, et exactes, & c. En divers traitez de geographie, et d'histoire. Là où sont descrits succinctement, & avec une belle methode, & facile ses empires, ses monarchies, ses estats, & c. Les mœurs, les langues, les religions, le négoce et la richesse de ses peuples, & c. Et ce qu'il y a de plus beau & de plus rare dans toutes ses parties, & dans ses isles, Paris, 1656.

- Shaler, W. Esquisse de l'État d'Alger considéré sous les rapports politique, historique et civile contenant un tableau statistique sur la géographie, la population, le gouvernement, les revenus, le commerce, l'agriculture, les arts, les manufactures, les tribus,

les moeurs, les usages, le langage, les événements politiques et récens de ce pays, trad. de l'anglais par M. X. Bianchi, Librairie Ladvocat, Paris, 1830.

- Shaw. Th. Voyage dans la régence d'Alger ou description géographique, physique, philologique, etc., de cet état, trad. de l'anglais par J. Mac Carty, 2e éd., Éditions Bouslama, Tunis, 1980.

- Tavernier, J.B. Nouvelle relation de l'intérieur du sérail du Grand Seigneur. Contenant plusieurs singularités qui jusqu'ici n'ont point été mises en lumière, Olivier de Varennes, Paris, 1675.

- Thévenot, J. Relation d'un voyage fait au Levant, Billaine, Paris, 1664 (Nous avons utilisé deux éditions récentes ayant pour titre : L'empire du Grand Turc vu par un sujet de Louis XIV, présentation de F. Billacois, Calmann-Lévy, Paris, 1965 ; et, Voyage du Levant, introduction et notes de S. Yerasimos, Librairie François Maspero, Paris, 1980.).

- Vallière, C.Ph. L'Algérie en 1781. Mémoire du Consul C.-Ph. Vallière, pub. par Lucien Chaillou, Valbert Rand, Toulon, 1974.

- Venture de Paradis, J.M. Tunis et Alger au XVIIIe siècle, présentation de J. Cuoq, Sindbad, Paris, 1985.

- Venture de Paradis, J.M. Alger au XVIIIème siècle, 2ème éd., Bouslama, Tunis, s.d.

ج- باللغة الإنكليزية :

- G.P., The present state of Tangier in a letter to his Grace the lord Chancellor of Ireland and one of the lords justices there, to which is added The present state of Algiers, H.Herringman, London, 1676.

- Knight, F. A relation of seven years slavery under the Turks of Argeire, suffered by an English captive merchant, London, 1640.

3- الوثائق المنشورة :

أ- باللغة العربيّة :

- قنان ، جمال . نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830 ، المؤسسة الجزائريّة للطباعة ، الجزائر ، 1987 .

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Castellan, Monsieur de. «Relation contenant diverses particularitez de l'expedition de Gigery, et entre autres la retraitte des trouppes françoises», in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps. Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 26-58.

- Chaillou, L. Textes pour servir à l'histoire de l'Algérie au XVIII[e] siècle suivis de la guerre de quinze heures, Toulon, 1979.

- Dumay, L. «Projet pour l'entreprise d'Alger», in Recueil historique contenant diverses pièces curieuses de ce temps, Christophre van Dyck, Cologne, 1666, pp. 1-13.

- La Primaudie, M.F. Élie de «Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506-1574)», in R.A. 19, 1875, pp. 265-288, 337-360.

- Plantet, E. Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France. 1[er] vol. (1579-1700), éd. Bouslama, Tunis, 1981.

- Rouard de Card, E. Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord : Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc. A. Pédone, Paris, 1906.

- Tachrifat. Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne Régence d'Alger, publié par A. Devoulx, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1852.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Articles of peace concluded between His Sacred Majesty and the Kingdoms and Governments of Algiers, Tunis, and Tripoli, in the year 1662. John Bill & Christopher Barker, London, 1662.

4- الرسائل الجامعيّة :

أ- باللغة العربيّة :

- ساحي ، أحمد . الزواوة من القرن السادس عشر حتّى الثامن عشر . عهد الإمارة 1512-1767 م ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1999 .

- غطّاس ، عائشة . العلاقات الجزائريّة الفرنسيّة في القرن السابع عشر (1619-1694) ، مذكّرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 1986 .

- غطاس ، عائشة . الحرَف والحرفيّون بمدينة الجزائر 1700-1830 . مقاربة اجتماعيّة-اقتصاديّة ، دكتوراة دولة في التاريخ ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2002 .

- المكي ، جلول . مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب من 631 إلى 1263 هـ / 1234-1847 م . ، مذكّرة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، 1993 .

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Marchika, J. La peste en Afrique Septentrionale. Histoire de la peste en Algérie de 1363 à 1830, Thèse de Médecine, Alger, 1927.

5- المراجع :

أ- باللغة العربيّة :

- ابن الغوثي ، الحاج محمّد بن رمضان شاوش . باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيّان ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1995 .
- التر ، عزيز سامح . الأتراك العثمانيّون في أفريقيا الشماليّة ، ترجمة محمود علي عامر ، ط . 1 ، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر ، بيروت ، 1989 .
- بالحميسي ، مولاي . الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانيّ ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981 .
- بروكلمان ، كارل . تاريخ الشعوب الإسلاميّة ، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، ط . 12 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1993 .
- بن خروف ، عمار . العلاقات السياسيّة بين الجزائر والمغرب في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، ج . 1 ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2006 .
- التميمي ، عبد الجليل . موجز الدفاتر العربيّة والتركيّة بالجزائر ، منشورات المعهد الأعلى للتوثيق ، تونس ، 1983 .
- جلال ، يحي . مصر الحديثة 1517-1805 ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1969 .
- حليمي ، علي عبد القادر . مدينة الجزائر : نشأتها وتطوّرها قبل 1830م ، ط . 1 ، المطبعة العربيّة ، الجزائر ، 1972 .
- الزاوي ، الطاهر أحمد . ولاة طرابلس من بداية الفتح العربيّ إلى نهاية العهد التركيّ ، ط . 1 ، دار الفتح للطباعة و النشر ، بيروت ، 1970 .
- الزبيري ، محمد العربي . مدخل إلى تاريخ المغرب العربيّ الحديث ، ط . 2 ، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1985 .
- الزبيري ، محمد العربي . التجارة الخارجيّة للشرق الجزائريّ في الفترة ما بين 1792-1830 ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، ط . 2 ، الجزائر ، 1984 .
- سعيدوني ، ناصر الدين . الجزائر في التاريخ ، ج . 4 : العهد العثمانيّ ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1984 .

- سعيدوني ، ناصر الدين . من التراث التاريخيّ والجغرافيّ للغرب الإسلاميّ « تراجم مؤرّخين ورحّالة وجغرافيّين » ، ط . 1 ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 1999 .
- سعيدوني ، ناصر الدين . ورقات جزائريّة : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ ، ط . 1 ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 2000 .
- شحاتة ، حسن إبراهيم . أطوار العلاقات المغربيّة العثمانيّة . قراءة في تاريخ المغرب عبر خمسة قرون (1510-1947) ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1981 .
- الشناوي ، عبد العزيز . الدولة العثمانيّة دولة إسلاميّة مفترى عليها ، ج . 1 ، مكتبة الأنجلو المصريّة ، القاهرة ، 1984 .
- طقوش ، محمد سهيل . العثمانيّون من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة 1299-1924 م ، ط . 1 ، دار بيروت المحروسة ، بيروت ، 1995 .
- عبّاد ، صالح . الجزائر خلال الحكم التركيّ : 1514-1830 ، دار هومه ، الجزائر ، 2005 .
- فوزي ، سعد الله . يهود الجزائر هؤلاء المجهولون ، دار الأمّة ، الجزائر ، 1996 .
- قنان ، جمال . معاهدات الجزائر مع فرنسا : 1619-1830 ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1987 .
- المحامي ، محمّد فريد بك . تاريخ الدولة العلية العثمانيّة . تحقيق د . إحسان حقي . ط . 2 ، دار النفائس ، بيروت ، 1983 .
- المدني ، أحمد توفيق . حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792 ، ط . 3 ، المؤسسة الوطنيّة للكتاب ، الجزائر ، 1984 .
- المزاري ، الآغا بن عودة . طلع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا و فرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر . تحقيق ودراسة د . يحي بوعزيز ، ج . 1 . ط . 1 ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، 1990 .
- الميلي ، مبارك بن محمد . تاريخ الجزائر في القديم والحديث ، ج . 3 ، مكتبة النهضة الجزائريّة ، الجزائر ، 1964 .
- الناصريّ ، أبو العبّاس أحمد بن خالد . كتاب الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق وتعليق جعفر ومحمّد الناصريّ ، ج . 7 ، م . 3 ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1956 .

- نور الدين ، عبد القادر . صفحات في تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي ، كلية الآداب الجزائرية ، قسنطينة ، 1965 .

ب- باللغة الفرنسية :

- Abitbol, M. Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire Peulh du Macina en 1833, Éditions G.-P. Maisonneuve et Larose, Paris, 1979.

- Bachrouch, T. Formation sociale barbaresque et pouvoir à Tunis au 17ème siècle, pub. de l'Université de Tunis, Tunis, 1977.

- Belhamissi, M. Alger, l'Europe et le guerre secrète (1518-1830), Éditions Dahlab, Alger, 1999.

- Belhamissi, M. Alger, la ville aux mille canons, ENAL, Alger, 1990.

- Belhamissi, M. Histoire de la marine algérienne (1516-1830), 2ème éd., ENAL, Alger, 1986.

- Belhamissi, M. Les captifs algériens et l'Europe chrétienne (1518-1830), ENAL, Alger, 1988.

- Belhamissi, M. Histoire de Mazouna. Des origines à nos jours, SNED, Alger, 1981.

- Ben Mansour, A.H. Alger : XVIe-XVIIe siècle, Journal de Jean-Baptiste Gramaye «évêque d'Afrique», CERF, Paris, 1998.

- Bennassar, B. Histoire des Espagnols, 2 volumes, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.

- Bennassar, B. & Bennassar, L. Les chrétiens d'Allah, l'histoire extraordinaire des renégats : XVIe-XVIIe siècles, Perrin, Paris, 1989.

- Biraben, J.N. Les Hommes et la peste en France et dans les pays européens et méditerranéens, T. 2, Mouton, Paris, 1976.

- Bontemps, C. Manuel des institutions algériennes de la domination turque à l'indépendance. Tome I : la domination turque et le régime militaire, 1518-1870, Éditions Cujas, 1976.

- Bouabba, Y. Les Turcs au Maghreb central du 16ème au 19ème siècle, SNED, Alger, 1972.

- Bourouiba, R. Les inscriptions commémoratives des mosquées d'Alger, OPU, Alger, 1984.

- Boyer, P. La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, 1963.

- Braudel, F. La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, T. 1, Armand Colin, Paris, 1986.

- Carnoy, D. Représentation de l'Islam dans la France du XVIIe siècle, L'Harmattan, Paris, 1998.

- Cattenoz, H.-G. Tables de concordance des ères chrétienne et hégirienne, Éditions techniques nord-africaines, Casablanca, 1952.

- Charles-Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête, T. 1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932.

- Chaunu, P. L'historien dans tous ses états, Librairie académique Perrin, Paris, 1984.

- Chehrit, K. Les janissaires. Origines et histoire des milices turques des provinces ottomanes et tout spécialement celle d'Alger, Éditions Grand-Alger-Livres, Alger, 2005.

- Chevallier, C. Les trentes premières années de l'État d'Alger, 1510-1541, OPU, Alger, 1988.

- Colin, G. Corpus des inscriptions arabes et turques de l'Algérie. Tome I. Département d'Alger, Ernest Leroux, Paris, 1901.

- Cour, A. L'établissement des dynasties des Chérifs du Maroc et leur rivalité avec les Turcs de la régence d'Alger, 1509-1830, Ernest Leroux, Paris, 1904.

- Daumas, E. Moeurs et coutumes de l'Algérie, introduction d'A. Djeghloul, Éditions Sindbad, Paris, 1988.

- Devoulx, A. Les archives du consulat général de France à Alger, Bastide, Alger, 1865.

- Diehl, C. La république de Venise, Flammarion, 1985.

- Durand, G. États et institutions XVIe-XVIIIe s., Librairie Armand Colin, Paris, 1969.

- Esterhazy, W. De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, C. Gosselin, Paris, 1840.

- Fillias, A. Géographie physique et politique de l'Algérie, Alger, 1875.

- Fisher, G. Légende barbaresque : Guerre, commerce et piraterie en Afrique du Nord de 1415 à 1830. trad. et annoté par Farida Hellal, O.P.U., Alger, 1991.

- Gaïd, M. Chronique des beys de Constantine, O.P.U., s.d.

- Garrot, H. Histoire générale de l'Algérie, Alger, 1919.

- Gleizes, R. Jean Le Vacher, Vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger (1619-1683), d'après les documents contemporains. J. Gabalda, Paris, 1914.

- Grammont, H.D. de, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), Ernest Leroux, Paris, 1887.

- Hammer-Purgstall, J. de, Histoire de l'Empire ottoman depuis son origine jusqu'à nos jours, trad. de l'allemand par J.J. Hellert, T. 10 & 11, Bellizard, Barthès, Dufour et Lowell, Paris, 1837.

- Heers, J. Les Barbaresques. La course et la guerre en Méditerranée, XIVe-XVIe siècles, Éditions Perrin, 2001.

- Julien, Ch.-A. Histoire de l'Afrique du Nord, T. II, Payot, Paris, 1952.

- Kaddache, M. L'Algérie durant la période ottomane. O.P.U., Alger, 1991.

- Khiari, F. Vivre et mourir en Alger. L'Algérie ottomane aux XVIe-XVIIe siècles : un destin confisqué, l'Harmattan, 2002.

- Khiati, M. Histoire de la médecine en Algérie de l'Antiquité à nos jours, ANEP, 2000.

- Klein, H. Feuillets d'El-Djezaïr, 2 Tomes, 2ème éd., Éditions du Tell, Blida, 2003.

- Krieken, G. van, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.

- Lane, F. C. Venise, une république maritime, trad. de Y. Bourdoiseau et M. Ymonel, Flammarion, Paris, 1985.

- La Primaudie, M.F. Élie de, Le commerce et la navigation de l'Algérie avant la conquête française, Imprimerie de Ch. Lahure et Cie, Paris, 1861.

- Lespes, R. Alger, esquisse de géographie urbaine, Carbonel, Alger, 1925.

- Lespes, R. Alger, étude de géographie et d'histoire urbaines, Alcan, Paris, 1930.

- Mantran, R. La vie quotidienne à Constantinople au temps de Soliman le Magnifique et de ses successeurs (XVIe et XVIIe siècles), Librairie Hachette, Paris, 1965.

- Mantran, R. Histoire d'Istanbul, Librairie Arthème Fayard, 1996.

- Marçais, G. Algérie médiévale. Monuments et paysages historiques, Arts et Métiers graphiques, Paris, 1957.

- Masson, P. Histoire des établissements et du commerce français dans l'Afrique barbaresque, Hachette, Paris, 1909.

- Mauro, F. Le Portugal et l'Atlantique au XVII^e siècle, 1570-1670. Étude économique, S.E.V.P.E.N., 1960.

- Mauro, F. L'expansion européenne (1600-1870), 2^ème éd., PUF, Paris, 1967.

- Mercier, E. Histoire de l'Afrique Septentrionale (Berbérie) depuis les temps les plus reculés jusqu'à la conquête française (1830), T. 3, Ernest Leroux, Paris, 1891.

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix et revenus : 1520-1830, Éditions Bouchène, Paris, 2002.

- Merouche, L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : II. La course, Mythes et réalités, Éditions Bouchène, Paris, 2007.

- Merrien, J. La grande histoire des bateaux, Éditions Denoël, Paris, 1957.

- Merrien, J. Tels étaient corsaires et flibustiers, Le Livre Contemporain-Amiot-Dumont, Paris, 1957.

- Misermont, L. Le plus grand des premiers missionnaires de Saint Vincent de Paul. Jean le Vacher, prêtre de la mission, vicaire apostolique et consul de France à Tunis et à Alger, 2^ème éd., J. Gabalda et Cie, Paris, 1935.

- Monlaü, J. Les États barbaresques, PUF, Paris, 1964.

- Panzac, D. La peste dans l'empire Ottoman 1700-1850, Ed. Peaters, Louvain, 1985.

- Panzac, D. Les corsaires barbaresques : la fin d'une épopée (1800-1820), Éditions du CNRS, 2000.

- Planhol, X. de, L'Islam et la mer. La mosquée et le matelot VII^e-XX^e siècles, Perrin, Paris, 2000.

- Plantet, E. Les consuls de France à Alger avant la conquête 1579-1830, Messageries Hachette, Paris, 1930.

- Raymond, A. Artisans et commerçants au Caire au XVIII^e siècle, 2 Tomes, Adrien-Maisonneuve, Damas, 1973-74.

- Raymond, A. Grandes villes arabes à l'époque ottomanes, Paris, Sindbad, 1985.

- Saidouni, N. L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Dar al-gharb al-islami, Beyrouth, 2001.

- Salvatorelli, L. Histoire de l'Italie des origines à nos jours, trad. de l'italien par A. Santoro, Éditions Horvath, Roanne, 1973.

- Shuval, T. La ville d'Alger vers la fin du XVIII^e siècle. Population et cadre urbain, CNRS Éditions, Paris, 1998.

- Tapinos, G. Éléments de démographie. Analyse, déterminants socio-économiques et histoire des populations, Armand Colin Éditeur, Paris, 1985.

- Turbet-Delof, G. La presse périodique française et l'Afrique barbaresque au XVII^e siècle (1611-1715), Librairie Droz, Genève, 1973.

ج- باللغة الإنكليزية :

- Benchérif, O. The British in Algiers : 1585-2000, RSM Communication, Alger, 2001.

- Playfair, R.L. The scourge of christendom. Annals of British Relations with Algiers prior to the French Conquest, Smith and Elder, London, 1884.

د- باللغة الإسبانية :

- Zavala, D.F. Bandera española en Argelia. Anales historicos de la dominacion española en Argelia desde 1500 á 1791, T. 3, Gojosso et Cie, Alger, 1885.

هـ- باللغة الإيطالية :

- Bono, S. I Corsari barbareschi, Edizioni RAI, Torino, 1964.

6- المقالات :

أ- باللغة العربيّة :

- أميلي ، حسن . «النظام العسكري في الولايات المغاربية العثمانية من خلال المؤرخين الفرنسيين نيكولا دي نيكولاي والراهب بيير دان» ، العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة والمتوسطيّة ، ط .1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 2005 ، ص . 177-194 .

- حاجيات ، عبد الحميد . «نقد المصادر وأهميّة ذلك في كتابة تاريخ الجزائر» ، مجلة التاريخ 19 ، 1985 ، ص . 24-32.

- الساحلي ، خليل . «الصّراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر» ، المجلة التاريخيّة المغربيّة 4 ، 1975 ، ص .105-112 .

- سعيدوني ، ناصر الدين . «طبيعة الكتابات التاريخيّة المتعلّقة بالجزائر العثمانيّة» ، مجلة الثقافة 45 ، 1978 ، ص . 30-31.

- شريف ، محمّد الهادي . «الواردات والمستوردون بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (من خلال وثائق القمارق التونسيّة)» ، الكرّاسات التونسيّة 137-138 ، 1986 ، ص . 73-85 .

- الطبايلي ، عبد الحفيظ . «الولايات المغاربية في الأرشيف العثماني . قراءة في بنية الوثيقة العثمانية» ، في العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة والمتوسطيّة ، ط .1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 2005 ، ص . 35-71 .

- غطاس ، عائشة . «الوثائق المحليّة وأهميّتها في كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي . مثال مدينة الجزائر» ، في العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحليّة والمتوسطيّة ،

ط .1 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 2005 ، ص . 157-175 .

- بلس ، شهاب الدين . «نظرة موجزة عن الوثائق العربيّة والتركيّة» ، مجلة التاريخ 19 ، 1985 ، ص . 45-49 .

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Abitbol, M. «Le Maroc et le commerce transsaharien du XVIIe siècle au début du XIXe siècle», in R.O.M.M. 30, 2ème sem. 1980, pp. 5-19.

- Amine, M. «Conditions et mouvements des échanges de la Régence ottomane d'Alger», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 11-48.

- Amine, M. «La situation d'Alger vers 1830», in R.H.M. 74, 1994, pp. 7-45.

- Belhamissi, M. «Les relations entre l'Algérie et l'église catholique à l'époque ottomane (1516-1830)», in Majallat et-tarikh 9, 1980, pp. 49-85.

- Belhamissi, M. «Alger et Marseille… Portes de deux mondes à l'époque ottomane», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 305-312.

- Ben Hamouche, M. «La gestion municipale de la ville d'Alger à l'époque ottomane», in R.H.M. 87-88, 1997, pp. 285-299.

- Berbrugger, A. «Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'en 1819», in Exploration Scientifique de l'Algérie pendant les années 1840, 1841, 1842, T. 2, Imprimerie royale, Paris, 1867, pp. 201-247.

- Berbrugger, A. «Occupation anglaise de Tanger (de 1662 à 1683)», in R.A. 5, 1861, pp. 337-349.

- Berbrugger, A. «Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri», in R.A. 10, 1866, pp. 337-352.

- Berbrugger, A. «Voies et moyens du rachat des captifs chrétiens dans les États barbaresques», in R.A. 11, 1867, pp. 325-332.

- Bombard, A. «Les vicaires apostoliques de Tunis et d'Alger», in R.T., I, 1894, pp.

- Bono, S. «Achat d'esclaves Turcs pour les galères pontificales (XVIe-XVIIIe siècles)», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 79-92.

- Boubaker, S. «La peste dans les pays du Maghreb : Attitudes face au fléau et impacts sur les activités commerciales (XVIème-XVIIIème siècles)», in R.H.M. 79-80, 1995, pp. 311-341.

- Boyer, P. «Les renégats et la marine de la régence d'Alger», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 93-106.

- Boyer, P. «Des Pachas Triennaux à la révolution d'Ali Khodja Dey», in R.H. 244, 1970, pp. 99-124.

- Boyer, P. «Alger en 1645 d'après les notes du R.P. Hérault (Introduction à la publication de ces dernières)», in R.O.M.M. 17, 1974, pp. 19-41.

- Boyer, P. «Le problème kouloughli dans la régence d'Alger», in R.O.M.M. n° spécial, 1970, pp. 74-94.

- Boyer, P. «Continuation des mémoires des voyages du feu Père Hérault en Barbarie pour la Rédemption qu'il a escrit luy mesme estant à Arger l'an 1645 ainsi s'en suit», in R.O.M.M. 19, 1976, pp. 29-74.

- Boyer, P. «Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la Régence d'Alger (XVIe-XIXe siècles)», in R.O.M.M. 1, 1966, pp. 11-49.

- Boyer, P. «La chiourme turque des galères de France de 1685 à 687», in R.O.M.M. 6, 1969, pp. 53-74.

- Boyer, P. «Espagne et Kouko. Les négociations de 1598 et 1610», in R.O.M.M. 8, 1970, pp. 25-40.

- Boyer, P. «La révolution dite "des aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671)», in R.O.M.M. 13-14, 1973, pp. 159-170.

- Boyer, P. «Introduction à une Histoire intérieure de la Régence d'Alger», in R.H. 237, 1966, pp. 297-316.

- Cazenave, J. «Contribution à l'histoire du Vieil Oran. Mémoire sur l'état et la valeur des Places d'Oran et de Mers-el-kébir, par Don José Vallèjo, traduction et annotation», in R.A. 66, 1925, pp. 323-368.

- Cazenave, J. «Les gouverneurs d'Oran pendant l'occupation espagnole de cette ville (1505-1792)», in R.A. 71, 1930, pp. 284-299.

- Colombe, M. «Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la Régence», in R.A. 18, 1943, pp. 166-183.

- Cresti, F. «Notes sur le développement urbain d'Alger des origines à la période turque», in Contributions à l'histoire d'Alger, Edition du Centro Analisi Sociale Progetti s.r.l., Roma, 1993, pp. 11-36.

- Cresti, F. «Descriptions et iconographie de la ville d'Alger au XVIe siècle», in R.O.M.M. 34, 1982, pp. 1-22.

- Cresti, F. «Quelques réflexions sur la population et la structure sociale d'Alger à la période turque (XVIe-XIXe siècles)», in C.T. 137-138, 1986, pp. 151-164.

- Delphin, G. «Histoire des Pachas d'Alger de 1515 à 1745», in J.A., avril-juin 1922, pp. 161-233.

- Delphin, G. «Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 (suite)», in J.A., janvier-mars 1925, pp. 1-15.

- Deny, J. «Les registres de soldes des janissaires conservés à la B.N.A.», in R.A. 61, 1920, pp. 19-46, 212-260.

- Dermenghem, E. «les confréries noires en Algérie (Diwans de Sidi Blal)», in R.A. 97, 1953, pp. 314-367.

- Devoulx, A. «Ahad aman, règlement politique et militaire», in R.A. 4, 1859-60, pp. 211-219.

- Devoulx, A. «La marine de la régence d'Alger», in R.A. 13, 1869, pp. 384-420.

- Devoulx, A. «Assassinat du Pacha Mohammed Tekelerli», in R.A. 15, 1871, pp. 81-89.

- Devoulx, A. «La première révolte des janissaires à Alger», in R.A. 15, 1871, pp. 1-6.

- Devoulx, A. «Alger, études aux époques romaines (Icosium), arabe (Djezaïr Beni Maz'renna) et turque (El-Djezaïr)», in R.A. 22, 1878, pp. 145-159, 225-240.

- Eisenbeth, M. «Les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque turque (1516-1830)», in R.A. 96, 1952, pp. 114-187.

- Emerit, M. «Un document inédit sur Alger au XVII^e siècle», in A.I.E.O. 17, 1959, pp. 233-242.

- Emerit, M. «Un mémoire sur Alger par Pétis de la Croix (1695)», in A.I.E.O 11, 1958, pp. 5-24.

- Féraud, L. «L'Oued El-Kebir et Collo», in R.A. 3, 1858-59, pp. 199-206.

- Féraud, L. «Éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1775 à 1805», in R.A. 18, 1874, pp. 295-319.

- Féraud, L. «Notes sur Bougie», in R.A. 3, 1858-59, pp. 296-308.

- Féraud, L. «La karasta, ou exploitation forestière turque», in R.A. 13, 1869, pp. 36-46.

- Fontenay, M. «Le Maghreb barbaresque et l'esclavage méditerranéen aux XVI^e-XVII^e siècles», in C.T. 157-158, 1991, pp. 7-43.

- Ghettas, A. «Le regard d'un captif anglais sur Alger durant la première moitié du XVII^e siècle», in The Movement of People and Ideas between Britain and the Maghreb : Actes du II^ème Congrès du dialogue Britano-Maghrébin tenu à l'université d'Exeter (14-17 septembre 2002), FTERSI, Zaghouan, pp. 25-31.

- Golvin, L. «Alger à la période ottomane (rythmes de vie)», in C.T. 137-138, 1986, pp. 165-174.

- Grammont, H.D. de, «Documents algériens», in R.A. 29, 1885, pp. 430-459.

- Grammont, H.D. de, «Relations entre la France et le régence d'Alger au XVII^e siècle. 4^ème partie : Les consuls lazaristes & le chevalier d'Arvieux (1646-1688)», in R. A. 28, 1884, pp. 198-218, 273-300, 339-354.

- Grammont, H.D. de, «Études algériennes : la course, l'esclavage et la rédemption à Alger», in R.H. 25, 1884, pp. 1-42.

- Grammont, H.D. de, «Lettre d'Ismaël pacha à Louis XIV (1688)», in R.A. 28, 1884, pp. 68-73.

- Grandchamp, P. «Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)», in R.A. 81, 1937, pp. 695-699.

- Grandchamp, P. «Une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle. Jean Baptiste Salvago, drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625)», in R.T. 30-32, 1937, pp. 299-322, 471-501.

- Hees, Th. «Journal d'un voyage à Alger (1675-1676)», trad. par G.-H. Bousquet et G.W. Bousquet-Mirandolle, in R.A. 101, 1957, pp. 85-128.

- Hoexter, M. «Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque», in R.O.M.M. 36, 1983, pp. 19-39.

- Kaddache, M. «La casbah sous les Turcs», in Documents Algériens, 1951-1952,

- Khiari, F. «Une communauté résurgente. Les Andalous en Alger de 1570 à 1670», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 119-132.

- Lahouel, B. «Rapports entre les gouvernants et les gouvernés autochtones dans l'État d'Alger à l'époque ottomane», in R.H.M. 65-66, 1992, pp. 41-49.

- Lanfreducci, F. & Bosio, O. «Costa e discorsi di Barberia (1er septembre 1587)», trad. et notes de Ch. Monchicourt et P. Grandchamp, in R.A. 66, 1925, pp. 419-549.

- Larquié, C. «Captifs chrétiens et esclaves musulmans au XVIIe siècle : une lecture comparative», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 391-404.

- Larquié, C. «Le rachat des Chrétiens en terre d'islam au XVIIe siècle (1660-1665)», extrait de la R.H.D. 4, Oct.-Déc. 1980, Éditions A. Pédone, Paris, 1981, pp. 297-351.

- Mantran, R. «L'évolution des relations entre la Tunisie et l'Empire Ottoman du XVIe au XIXe siècle. Essai de synthèse», in C.T. 26-27, 1959, pp. 319-333.

- Mantran, R. «Quelques apports ottomans dans les capitales des Odjaks de l'Ouest», in R.H.M. 69-70, 1993, pp. 133-139.

- Mathiex, J. «Trafic et prix de l'homme en Méditerranée aux XVIIe et XVIIIe siècles» in A.E.S.C. 9, 1954, pp. 157-164.

- Nadal, G.L. «La course et la guerre sainte dans la Méditerranée occidentale au XVIIe siècle», in Guerre et paix dans l'histoire du Maghreb : VIe Congrès international d'histoire et de civilisation du Maghreb (Tunis, décembre 1993), C.T. n° spécial 169-170, 1995, pp. 213-223.

- Panzac, D. «Alexandrie : Peste et croissance urbaine (XVIIe-XIXe siècles)», in R.O.M.M. 46, 1987, pp. 80-90.

- Parzymies, A. «Contenu ethnique des odjaq d'Algérie», in A.B. 29, 1980, pp. 97-108.

- Piesse, «L'Odyssée ou diversité d'aventures, ...par le sieur du Chastelet des Boys», in R.A. 10, 1866, pp. 257-268 ; 12, 1868, pp. 350-377.

- Pignon, J. «La milice des janissaires de Tunis au temps des Deys (1590-1650)», in C.T. 15, 1956, pp. 301-326.

- Planhol, X. de, «Références sur le commerce de la neige en Afrique du Nord», in Maghreb & Sahara, études géographiques offertes à Jean Despois, Société de géographie, Paris, 1973, pp. 321-323.

- Playfair, R.L. «Épisodes de l'histoire des relations de la Grande-Bretagne avec les États barbaresques avant la conquête française», in R.A. 22, 1878, pp. 305-320, 401-433.

- Rang, S. Précis analytique de l'Histoire d'Alger sous l'occupation turque, In Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1841, Ministère de la Guerre, Imprimerie Royale, Paris, décembre 1842, pp. 415-440.

- Raymond, A. «Le centre d'Alger en 1830», in R.O.M.M. 31, 1981, pp. 73-84.

- Robin, N. «Note sur l'organisation militaire et administrative des Turcs dans la grande Kabylie», in R.A. 17, 1873, pp. 132-140.

- Romey, A. «Passage de la notabilité rurale à la notabilité citadine : les cheikhs de la karasta», in C.M. 46-47, 1993, pp. 147-153.

- Rosenberger, B. «Population et crise au Maroc aux XVI^e et XVII^e siècles. Famines et épidémies», in Typologie des crises dans les pays méditerranéens (XVI^e-XX^e siècles) : Actes des journées d'études Bendor 13-15 mai 1976, Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine, Nice, 1977, pp. 137-149.

- Sandoval, C.X. de, «Les inscriptions d'Oran et de Mers-El-Kebir. Notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792». trad. par Dr. Monnereau, in R.A. 15, 1871, pp. 434-446 ; 16, 1872, pp. 53-69.

- Sauvaget, J. «Une description des Côtes barbaresques au XVII^e siècle», in R.A. 93, 1949, pp. 239-248.

- Sauzet, R. «Les relations entre chrétiens et musulmans à travers quelques écrits autobiographiques du Midi de la France», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 265-274.

- Tamizey de Larroque, Ph. «Lettres inédites de Thomas d'Arcos à Peiresc», in R.A. 32, 1888, pp. 161-195, 289-302.

- Temimi, A. «Le Gouvernement Ottoman face au problème morisque», In Les morisques et leur temps. Table ronde internationale (4-7 juillet 1981, Montpellier), Éditions du CNRS, Paris, 1983, pp. 299-311.

- Temimi, A. «L'ottomanisation des régences d'Alger, de Tunis et Tripoli à la lumière des muhimme defteri (1559-1595)», In A.H.R.O.S. 31, 2005, pp. 29-191.

- Turbet-Delof, G. «Saint Vincent de Paul et la Barbarie en 1657-1658», in R.O.M.M. 3, 1967, pp.153-165.

- Vatin, J.C. «L'Algérie en 1830, Essai d'interprétation des recherches historiques sous l'angle de la science politique», in R.A.S.J.E.P. 7, 1970, pp. 977-1058.

- Vincent, B. «Les Jésuites et l'Islam méditerranéen», in Chrétiens et Musulmans de la Renaissance : Actes du 37^e Colloque international du Centre d'Études Supérieures de la Renaissance (1994), Réunis par B. Bennassar et R. Sauzet. Honoré Champion, Paris, 1998, pp. 518-531.

- Watbeld, E. «Pachas_ Pachas-Deys», in R.A. 17, 1873, pp. 438-443.

- Watbeld, E. «Documents inédits sur bassassinat du Pacha Tekelerli (1556-1557)», in R.A. 15, 1871, pp. 335-340.

- Watbeld, E. «Expédition du duc de Beaufort contre Djidjeli (1664)», in R.A. 17, 1873, pp. 215-231.

- Wilhelm, J. «Captifs chrétiens à Alger», in R.S.P. 56, 1933, pp. 127-136.

- Yacono, X. «Peut-on évaluer la population de l'Algérie à la veille de la conquête ?», in R.A. 98, 1954, pp. 277-307.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Groot, A.H. de, «Ottoman North Africa and the Dutch Republic in the seventeenth and eighteenth centuries», in R.O.M.M. 39, 1985, pp. 131-147.

- Hoexter, M. «Effects of the transition from the Turkish to the French Regime _ the case of the Mzâbi Talaba (tolba)», in A.A.S. 17, 1983, pp. 121-138.

7- المناجد و المعاجم، دوائر المعارف و كتب البيليوغرافيا :

أ- باللغة العربيّة :

- الجرّ ، خليل . لاروس ، المعجم العربيّ الحديث ، مكتبة لاروس ، باريس ، 1987 .

ب- باللغة الفرنسيّة :

- Biberstein Kazimirski, A. de, Dictionnaire arabe-français contenant toutes les racines de la langue arabe, leurs dérivés, tant dans l'idiome vulgaire que dans l'idiome littéral, ainsi que les dialectes d'Alger et de Maroc, 2 Tomes, Librairie du Liban, Beyrouth, s.d.

- Frémy, D. & Frémy, M. Quid 1987, Éditions Robert Laffont, Paris, 1986.

- Mounged classique français-arabe, 5ème éd., Dar el-Machreq, 1983.

- Petit Larousse illustré 1989, Librairie Larousse, Paris, 1988.

ج- باللغة الإنكليزيّة :

- Playfair, R.L. A bibliography of Algeria from the expedition of Charles V in 1541 to 1887, London, 1888.

- Playfair, R.L. Supplement to the bibliography of Algeria from the earliest times to 1895, J. Murray, London, 1898.

- Modern Islamic Encyclopedia. Version 3.0 [CD], Microteam Software, © 1998-1999.

وقد اعتمدنا على هذا القرص المدمج لما احتواه من معلومات تاريخيّة قيّمة ، لم نجدها في العديد من المصادر والمراجع ، ولكن بتحفّظ شديد .

الفهارس

ملاحظة : لا ترد في الفهارس الكلمات التي تتكرر بكثرة وهي : الجزائر ، الجزائريون ، الدولة العثمانية ، الوالي / الباشا ، البحر الأبيض المتوسط ، النصارى / المسيحيّون ، الأتراك / الأتراك العثمانيّون ، أوربا ، شمال إفريقيا ، الإنكشاريّة / الإنكشاريّون ، الريّاس ، الإيالة ، الآغا . وقد رتّبت هذه الفهارس هجائيًا .

I- فهرس الأعلام

2- فهرس الأماكن والبلدان

3- فهرس القبائل والجماعات

4- فهرس الرتب والوظائف والهيئات

فهرس المحتوى

هذه الدّراسة تهدف بالدّرجة الأولى إلى تقصي الحقائق التّاريخيّة التي تعرّضت إلى كثير من التّشويه والتّزييف المقصود ،وخصوصا الموضوعات التي تتعلّق بالتّاريخ السّياسيّ للجزائر . فقد اعتبر جلّ الكتّاب الأوربيين ومن تأثر بهم من المؤرّخين العرب الجزائر العثمانيّة مجرّد "مستعمرة تركيّة" ، وجهازها الإداريّ والعسكريّ مجرّد وسيلة موّجهة للجباية ، لا تهتمّ بأمور البلاد بقدر ما تتطلع دومًا إلى تعزيز نشاط القرصنة سعيًا للحصول على مزيد من الغنائم .

والواقع أنّ هذا الوصف المنافي للحقيقة التّاريخيّة ناتج عن تجاوز الوثائق باللّغتين العثمانيّة والعربيّة الخاصّة بالجزائر ، وناتج أيضًا عن كون كثير ممّا كتب عن العهد العثمانيّ حتّى وقت قريب ، تركّز حول العلاقات مع الدّول الأوربية ، ومسائل القرصنة والأسرى والغنائم البحريّة ؛ ولم يكلّف الكتّاب أنفسهم في ذلك عناء النّظرة المتفحّصة التي لا تقرّ بالحقائق من خلال مظاهرها الخارجيّة فقط ، وإنّما بتفحّص الواقع التّاريخيّ من خلال مجريات الأحداث الدّاخليّة والتّنظيمات الإداريّة ، والأنشطة الاقتصادية ، ومدى الارتباط بينها .



طبع هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون والآداب

حي الدوزي 3 رقم 411 باب الزوار الجزائر - الجزائر
الهاتف: 20 45 20 021/ 34 03 86 0554
البريد الإلكتروني: darelbassair@yahoo.fr